



استراتيجية التنمية البيئية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في السياسات العامة، من
قسم السياسات العامة والأنظمة المقارنة، بالمدرسة الوطنية
العليا للعلوم السياسية.
تخصص: السياسات العامة.

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح سعود.

مقدمة من طرف الطالب:
محمد تبيب.

لجنة المناقشة والتحكيم:

- أ.د/ عبد الحميد قرفي (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)رئيسا .
- أ.د/ صالح سعود (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية) .. مشرفا ومقررا .
- د/ علي لوراري (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)..... مناقشا .
- د/ رقية العاقل (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).....مناقشا .
- د/ نورة موسى (جامعة تبسة)..... مناقشا .
- د/ جلول العقون (جامعة الجزائر 3)..... مناقشا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

إلى من كانا وراء تربيّتي ورعايتي وتوفيقي: والدَيَّ الكريمين،
لعطائهما غير المحدود ولا المَمْنُون ولا المشروط.

إلى الباحثين الدائمين عن الحقيقة، غير الواهمين بامتلاكها.

وأملنا في سلطة مرصّعة بأصول السياسة، وجيل متشبع بالفكر، والرقي

والتكيف.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ وَامْتِنَانٌ:

أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير، وعظيم الامتنان، إلى أستاذي الفاضل السيد الأستاذ الدكتور صالح سعود، الذي ترك أثرا طيبا، وأرجو من الله عز وجل أن يمدّه بالصحة والعمر المديد.

والشكر، والتقدير، لمدير المدرسة الأستاذ الدكتور مصطفى صايح على المساعدات القيمة، العلمية، والمعنوية.

والشكر موصول إلى السادة أساتيد المدرسة الأفاضل، والزملاء الطلبة على ما استفدته من ملاحظات، وسلوكات، وانتقادات، وتعليقات، وحلقات الدراسة، ومحاضرات، وملتقيات.

وكل الشكر، والتقدير، لإدارة المدرسة، وإدارة المكتبة، ومخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية، وأساتيد كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر3، وعمال مكتبتها.

كما يسرني، أن أتقدم بواجب الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على قبولهم لهذا البحث المتواضع، وخالص شكري لأستاذي الفاضل رئيس اللجنة السيد الاستاذ الدكتور عبد الحميد قرفي على تواضعه وأخلاقه النبيلة.

الطالب: محمد تيبب.

مقدمة

مقدمة:

أدى الوجود الإنساني- منذ بداية تفاعله مع الطبيعة- إلى استغلال حضاري خال من الإنتاج الثقافي عموما وفي الأمد القريب خصوصا، في جغرافيات العالم أجمع، والتأثير سلبا على البيئة بمكوناتها في إطار الصراع من أجل البقاء والاستمرارية، مما أدى إلى تدهور الطبيعة، وهو في جوهره أكثر من جريمة بحق البشر، هذا ما توصل إليه البيئيون حين غلبت الحضارة منطق الثقافة، فكانت نظرتهم للحضارة على أنها نهاية للعمران حين تتحرك في اتجاه غير الحكامة البيئية، والعمارة والإنصاف والتمكين، الذي يحيل معنى التنمية المبنية على السببية الدائرية والتأثيرية بشكل دائم، وهذا ما إستلهموه بالتأصيل للواقع، وأنّ الفهم التتموي في إطاره الصحيح يرتقي بالحياة، ويُستثمر فيه عبقرية المكان وقدرات الإنسان، وهو ما طرحه البيئيون الجدد بإعادة النظر في قضيتي البيئة والتنمية لأجل بقائنا، بالعمل معا، وللعيش معا. ومن هنا يتضح مقصد التنمية البيئية اليوم (أي التنمية الاقتصادية التي تكون شاملة اجتماعيا ومستدامة بيئيا)، بنهج نظام إدارة البيئة الذي يقوم بدوره بالتنسيق بين البيئات، ويسعى نحو التطلعات باستشراف واستبصار. ولا يعني هذا الاستشراف القضاء على إشكالات ومعضلات التنمية في الجزائر، وإنما مواجهته بآليات علمية تقانية نابعة من البيئة وخصوصياتها، تتسم بالتطوير والتغيير المستمرين. وعلى ذكر هذا فمن لم يصنع استراتيجيته سيفرض عليه الآخر فكره التتموي وينهب موارده، فيتسبب في ظهور مشكلات اجتماعية أخطر كالفقر والبطالة، هذا مايسدعي طرح استراتيجة الحماية البيئية، وصياغة التصور السياسي العام بطرح ارتيادي أكثر نضجا، يسعى دائما لحماية البيئة الاقتصادية والاجتماعية، ويحترم نظام البيئة الطبيعية.

وتتضح أهمية الدراسة من الاهتمام العالمي المتجدد بقضايا التنمية والبيئة وتداعياتها، خلال بعض الوقفات الرئيسة في تاريخ حماية البيئة دوليا (يُراجع الملحق رقم 1)، في الحفاظ على جميع الموجودات لبقائها واستمرارها. ولقد بينت أغلب تلك الاتفاقات والمؤتمرات الدولية أهمية حماية البيئة وإحلال التنمية المستدامة، ومن هذا الاهتمام العالمي تُفهم وتتجسد الأهمية المحلية، حيث أنّ حماية البيئة الوطنية تستلزم الرجوع للأطر الدولية إلى حد بعيد خاصة دول الجنوب، وتلزم السياسات الحكومية المحلية ضرورة التكيف معها، دون المساس بقيم وعادات ومبادئ المجتمع الجزائري، بالتوازي مع النظر عالميا والتطبيق محليا باسترداد التقانات بتكيف، وهذا ما تتمحور حوله الدراسة أي التنمية الوطنية السليمة أو التنمية المناسبة، إذ إنّ الحياة الإنسانية أهملت الأهمية الكبيرة للبيئة

والحفاظ عليها نتيجة صراع مرير بين مكوناتها فنتجت إشكالات حقيقية تهدد الجميع الذي نحن جزء لا يتجزأ من منظوماته وبرامجه ومخاوفه وإكراهاته، فكان لزاما ان نعطي للبيئة حقها، وهو ما يتطلب وعيا ثقافيا، وصرامة سياسية دون إهدار للموارد وتقويض فرص الأجيال القادمة، عكس ما تقوم به الكثير من الحكومات، مما يُبقي التنمية ضحلة، ويعود بالسلب على الأجيال القادمة الذين هم فينا. فالأهمية تكمن في متلازمة تنمية البيئة الوطنية بمقاصد التنمية المستدامة، من أجل حماية البيئة الطبيعية لتحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية في الجزائر.

وتبحث هذه الدراسة، وتتنظر للجزائر كأفق، ومستقبل، وتحاول تحقيق التنمية البيئية من أجل حماية الطبيعة، من خلال تنمية اقتصادية تتضمن تنمية اجتماعية بنظام تقاني، وبتأسيس لمرتكزات التنمية المستدامة، واطهار المشاكل، وتوضيح الثغرات، والنقائص، وتبيان الخطر الذي نحس به في الجزائر، وصنع الحلول، وبناء الاستراتيجيات لحماية البيئة الوطنية. وبهذا نصل لغاية الاستراتيجية الاستشرافية في مساهمة حماية البيئة المحلية، وصولا لحماية البيئة العالمية بما فيها النوع الانساني .

وعليه، نطرح الإشكالية التالية، والتي تتمحور أساسا حول: أهمية التنمية البيئية لسياسات التنمية الوطنية في الجزائر، وما مدى تحقيق التكامل البيئي الإنمائي؟ وصولا إلى التنمية السليمة بيئيا والمتواصلة من خلال تنمية اقتصادية شاملة اجتماعيا، بنظام تقني يحترم البيئة، ويعظم من فوائدها. وهنا نتساءل عن مساعي الجزائر، وتوجهاتها، ومدى نجاعتها لأجل تحقيق التنمية وحماية البيئة الوطنية من جهة، ونتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تعرقل التنمية وتجعلها ضحلة وما شروط الانخلاع عنها من جهة ثانية؟، وباعتبار أن الموضوع يتمتع بالعصرية وبالعلمية لابد أن نضع ركائز ارتيادية (أي استراتيجية)، من أجل الحفاظ على ما تبقى من خيارات الطبيعة الوطنية، وتنمية تستجيب لمتطلبات البيئة وخصوصياتها، حتى لا يقع الصدام والانتهاك بين البيئة والتنمية ونفقد الاستمرارية، وهذا ما يؤكد ويثبت أن استراتيجية الحماية البيئية (أي الوطنية بما فيها الطبيعية) تتطلب بعدا حضاريا، ثقافيا، إنسانيا، مقارنا.

أما بشأن الفرضيات فقد تم طرح ثلاث فرضيات أساسية تتمثل الفرضية الأولى في أن استراتيجية الحماية البيئية (أي الوطنية) تحتاج إلى العملية لوضع الأمور في نصابها الصحيح، وعملية مرة أخرى في النظام السياسي.

أما الفرضية الثانية فتتمحور حول أنّ التنمية البيئية هي أفضل ما يعطي للناس القدرة على حياة كريمة، يُحقق فيها الإنسان ذاته، كما أنّ التنمية البيئية ببساطة غير ممكنة، إذا ما سمح لتدهور البيئة أن يتواصل اقتصاديا، وقد تكون هاته الإشكالات والاصلاحات الدفاعية مكلفة جدا للأجيال القادمة.

وبخصوص الفرضية الثالثة تتمثل في أنّ ترسيخ التكيف الإنمائي التقاني بين البيئات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية يوطد العلاقة، ويخلق التنمية القابلة للاستمرار التي هي في الأخير تنمية حصينة بعيدة المدى تضمن للاقتصاد حيويته، وللاجتماع قابليته، وللبيئة مكانتها. ومن منطلق أنّ المنهج العلمي هو الطريق المنظم الذي يتجه إليه العقل، ويتوصل إليه الفكر الإنساني لدراسة مشكلة محددة، أو موضوع معين، بقصد الوصول للهدف المأمول، سواء تمثل ذلك في التعرف على المبادئ التي تحكم الظواهر، والقواعد التي تفسر القضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه الظواهر، والقواعد التي تفسر القضايا العامة أيضا، أو في حل لما تفرزه الظواهر والقضايا من مشكلات. فقد تم توظيف المنهج البيئي المقارن الذي ينتج أبحاث علمية ممتازة في معالجة، وتأصيل الواقع، وفهم أبعاده، وتقديم رؤية تصورية من خلال نقل التفكير الذهني من حكم كلي عام إلى حكم خاص، ونقل خطوات البحث من الحقائق الكلية، إلى التطبيق على الحقائق الجزئية العارضة، للاستدلال عليها من الحقائق الكلية. كما سنستخدم في هذه الدراسة الاقتراب الإدراكي الذي يركز على مرجعية صانع السياسات، وأثرها على مخرجات عمل الحكومة، وما تحمله هذه المرجعية من قيم، ومبادئ تمثل نظرة صانع السياسة إلى العالم، حيث يمكن أن يفسر هذا الاقتراب وجهة نظر صانع السياسات في الجزائر، وما يحمله من مرجعية تترجمتها مختلف السياسات التنموية.

ونحاول التأكيد على أنّ التنمية البيئية؛ أو ما يسمى كذلك (بالتنمية الوطنية، أو المستديمة، أو التنمية السليمة بيئيا، أو الدائمة والمتواصلة)، لاتعني التعويل على الخارج، وإنما بالاعتماد على فاعلي الداخل، وجلب التقانة الحديثة، والنظر عالميا، والتطبيق محليا، عن طريق تحديد استراتيجيات الحماية البيئية الإنمائية مع تجديدها باستمرار، وعن طريق تقييم الممارسات، والتوجهات التنموية، ورفع الوعي العام بالقضايا البيئية لكل الشبكات، خاصة الحكومية، لتنمية وطنية حقيقية تدفع بالتنمية الحالية.

وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى **مدخل تمهيدي رئيسي**، تُحدد فيه المفاهيم البيئية العلمية الدقيقة للبحث، والفهوم الأخرى ذات العلاقة والتوجه، وكذلك تحديد بعض القضايا المنهجية الفكرية والفكرية (أي **المعرفية والإيديولوجية**) للتنمية، وواقعها في الجزائر، وأربعة **فصول رئيسية** تحتوي كل منها على ثلاثة محاور رئيسية، تبدأ بتمهيد لكل فصل، وتنتهي بملخص واستنتاجات، تحاول أن تبحث في التنمية الوطنية (واقعها، والإشكالات، والحلول، ورؤى المستقبل)، والبحث في إشكالية التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وانعكاسه على البيئة الطبيعية باعتبار أن غياب نظام تقاني وغياب الثقافة هو بمثابة إعادة لإنتاج التخلف بمزيد من التنمية الوهمية.

وفي **الفصل الأول**، سنتناول فيه **التأصيل البيئي لواقع التنمية في الجزائر** اقتصاديا واجتماعيا، ونبحث في مسألة موارد وبيئة الجزائر جغرافيا، وتاريخيا، باعتبار أن التاريخ هو الموجه، والموارد هي أساس التنمية، فيتطلب هذا استقراء للتاريخ من أجل فهم بيئة التنمية الوطنية، وتوجهاتها من الاستقلال إلى يومنا هذا، وسنتناول في هذا الفصل ثلاث محاور رئيسية تبدأ بتمهيد، وتنتهي بملخص واستنتاجات.

وفي **الفصل الثاني** سنتطرق إلى **التحديات والاختلالات البيئية وانعكاساتها على التنمية الوطنية**، بمعالجة إشكالات بيئية، واجتماعية، واقتصادية، باعتبار أن المشكلة تكمن في غياب البيئة السليمة للتنمية، التي تفرض نفسها في الواقع الجزائري، ولدى النظام السياسي وكذلك الفجوة في التشريعات، والسياسات لحماية البيئة الوطنية، وسنتناول في هذا الفصل تمهيدا ومحاور ثلاث، تنتهي بملخص واستنتاجات.

أما في **الفصل الثالث** نستعرض فيه **الإصلاحات، والخطط، ومسار وخيارات الجزائر** **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، وسياسات حماية البيئة الطبيعية، ومدى أخذها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والتشريعات الدولية، وركزت على طبيعة التعامل مع تلك التحديات التي افترضناها في الفصل الثاني، من خلال نمط التوزيع في إطار السياسات الحكومية للتنمية، في ظل التحولات الاقتصادية بعد عام 2014م.

وبخصوص **الفصل الرابع** وطبقا للإشكالية، والفرضيات المطروحة سلفا في المقدمة سنحاول تقديم تصور ارتيادي (أي **إستراتيجي**)، من أجل بيئة وطنية قابلة للاعمار، وللاستمرار في الجزائر، من خلال حسن استغلال مكونات البيئة، والطبيعة، وإمكانياتها الموردية، كسر للرخاء والتقدم، بتبني نظام بيئي تقاني ثقافي، يعظم فوائد التنمية اقتصاديا واجتماعيا، ويمنح البيئة الاعتبار

وهنا يتسنى للتنمية الاستمرار، فصيانة البيئة وبقاؤها أضحى بالأمر الاستراتيجي والضروري، لأمن الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع، وفق خصوصيات البيئة الجزائرية، ودلالات موضوعية منطقية وعلمية.

أما خاتمة البحث فهي عبارة عن حوصلة، واستنتاجات، واقتراحات، وتوصيات، لما عالجه من خلال الامكانات الوطنية، واشكالات التنمية، والخيارات التي طبقت، والغايات المرجوة من هذا البحث العلمي.

وبالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من قبل نذكر:

- الحفار (محمد سعيد)، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 10، البيئة والتنمية (التنمية المستدامة)، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1997.

- الكواري (على خليفة)، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

- بن لرنب (منصور)، استراتيجية التنمية الادارية في الجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 1988.

- خنيش (سنوسي)، إستراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2005.

تفادت الدراسة الطرق القديمة في معالجة الموضوع، من منطلق أن عصر التنمية هو التصور والرؤية، وحماية التطلعات بنظام تقني يحترم البيئة ويعظم من فوائدها ثقافيا، وهنا يكمن أساس الدراسة وهذا ما استنتجناه، وأن التنمية الوطنية تكون بتنمية الايجابيات، بدلاً من الأسلوب الدفاعي. ومحاولة منا لفهم التنمية في الجزائر، والتي يعتبرها الكثير من الباحثين على أنها أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وبيئية فقط. وهنا يكمن الخطأ، وهو ما أنتج التنمية الضحلة بتلوث فكري ومراهقة في العمل السياسي، والأصح هو تنمية بيئية، بمعنى أن على الاقتصاد الوطني أن يضمن تنمية إجتماعية، دون المساس بالبيئة الطبيعية من خلال المتغيرات التالية: التكيف، إسترداد التقانة الحديثة، الثقافة.

أما الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث، والإعداد، خلال مدة زمنية طويلة، أغلبها كانت في خطورة تحديد المصطلحات العلمية الدقيقة، واختلاف وجهات النظر في اللغة المستعملة لمعالجة قضايا التنمية، بالإضافة إلى عملية الكتابة الشاقة، وترتيب وتمحيص الجمل، وعلى الرغم من هذه الصعوبات المتعددة فقد اجتهدنا وسنعمل في قابل الأيام على الإضافة في هذا البحث.

خطة الدراسة:

مقدمة

مدخل تمهيدي:

- الإستراتيجية، ومقاصد التنمية البيئية (عصر التنمية)
- حماية البيئة الوطنية مسؤولية أممية
- دمج البعد البيئي في خطط التنمية ومصادر الصيانة
- البعد الاستراتيجي للسياسة الدولة (المصلحة في التنمية)
- محورية الثقافة للتنمية.

الفصل الأول: التأصيل البيئي لواقع التنمية في الجزائر.

- المبحث الأول: الطبيعة الجغرافية والسمات الديمغرافية للجزائر
- المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر
- المبحث الثالث: البيئة السياسية والإدارية في الجزائر.

الفصل الثاني: التحديات والاختلالات البيئية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الوطنية.

- المبحث الأول: الاشكالات الاجتماعية في الجزائر وأبعادها
- المبحث الثاني: إشكالات البيئة الاقتصادية في الجزائر
- المبحث الثالث: تدهور البيئة الطبيعية في الجزائر.

الفصل الثالث: خيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية.

- المبحث الأول: الخطط الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية
- المبحث الثاني: الخطط الإجتماعية لحماية البيئة الوطنية
- المبحث الثالث: حماية البيئة الطبيعية في الجزائر.

الفصل الرابع: استراتيجية الإعمار والحماية البيئية القابلة للاستمرار في الجزائر.

- المبحث الأول: الإنماء الإقتصادي ودوره الإجتماعي
- المبحث الثاني: تثمين مكتسبات الطبيعة والبيئة في الجزائر من خلال ثنائية التكيف (التقانة - الإصلاح الإداري)
- المبحث الثالث: التربية البيئية، الثقافة، المواطنة، مفاهيم استراتيجية لإصلاح البيئة الوطنية في الجزائر.

خاتمة

مدخل تمهيدي

دعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الموصوفة بالتخلف- والتي شكلت للبيئة تهديداً إذ لا يمكن حماية البيئة بوجودها- إلى إعادة النظر في المفاهيم بدقة ومن زوايا جديدة أحيانا، وحسب خصوصيات البيئة أحيانا أخرى، وبهذا كان لابد من إظهار الفوارق بين المفاهيم العلمية وتبيان مقاصدها.

وفي هذا المدخل التمهيدي سنخرج على بعض المفاهيم التي نراها تتناسب مع موضوع التنمية البيئية قصد الفهم الأولي للموضوع غايته، وأهميته، والتداخل المفيد الحاصل بين المصطلحات العلمية للتنمية البيئية وبعدها الحضاري والثقافي في تنمية القدرات الوطنية، ودلالاتها ومقاصدها للتنمية السلمية بيئيا، وستناول التصور الحكومي الوطني للتنمية، وكيفية نقل التنمية سلميا في الجزائر بعيدا عن استنزاف خيرات الطبيعة، فقد تؤدي الإيرادات الأقل والمصرفيات الأكثر إلى اختلال توازن سياسي واقتصادي واجتماعي، ونواجه اليوم العديد من القضايا البيئية المعقدة، مع احتمالية حدوث نتائج كارثية ما لم يتم التطرق لهذه القضايا، فإن التخلف وال فقر والبطالة والتهميش وتغير المناخ العالمي وفقدان التنوع، وزيادة التلوث وتزايد الحاجة للطاقة، وغيرها من المشاكل التي ترتبط تمام الارتباط بالتنمية ما هي إلا مجرد أمثلة قليلة على الضغوط على البيئة، فلا بدّ من التحرك لمواجهة القضايا السابق ذكرها، باستراتيجية تتضمن وتدرج في مخططاتها مفاهيم، وأسس وركائز حماية البيئة فحماية البيئة أساس التنمية الوطنية.

وقد طُرحت تساؤلات كثيرة ومتنوعة انطلاقا من البيئة في إدارة التنمية الوطنية، ويرجح العديد من المهتمين المعاصرين بالقضايا الوطنية انطلاقا من معطيات المفكرين السابقين، أنه لا بد من إعادة النظر بالأوضاع لتحقيق ما يعرف بالريادية، واللاحق بالجموع الأخرى من الدول، ومما لا شك فيه أن الجزائر قادرة على تحقيق التنمية الفعلية انطلاقا من رغبة، وصرامة، وثقافة، ووعي لتحصيل القوة، والقدرة، والمقدرة، والمنفعة ولو بعد حين. فلا يمكن سرقة مستقبل ورفاه وسعادة الأجيال الحالية ولا يمكن أن نوقع ديونا يسدها الجيل القادم ولا يستفيد منها الجيل الحالي، فالأعباء البيئية يتحملها الجيل القادم مباشرة لأنه ولو عدنا إلى قول الأديب اليوناني نيكوس كازانتزاكيس في إزالة الظلم وإقرار الإنصاف بمفهوم الخلافة إلى حد بعيد حيث قال ليس ذنبك يا الله في الطفل الذي يأكل التراب، ورجع يقول ذنبي أنا وذنب إخواني في البشرية، فالإنسان كخليفة ومفوض هو مأمور، فيتحمل الإنسان ذنب ذاك الطفل لأنه فيه، ومعه، فهو مسؤول عنه، فالكون بما فيه يكفي ليعيش أجيال لاتعلمها لكن أن يعيش غني إلى أقصى حد وفقير إلى ادني حد هذا هو المسؤول عنه الإنسان، فهذا هو الظلم ولم يستخلف الإنسان الله لهذا، وإن كان هناك تقدم تكنولوجي حيث يتسبب التقدم في (الاستهلاك واسع النطاق) في أقلية من

البلدان الصناعية في تدهور البيئة وهلاكها، كما كان يقول **طاغور رابيندرانات** (تقدم لمن تقدم نحو ماذا؟)⁽¹⁾.

ولذلك استُخلف الإنسان لتعمير الأرض واستغلال خيراتها وهذا ما قرره **القرآن الكريم**^(*) وأن كل شيء مسخر له في حدود المعقول علميا من الطبيعة، لا انتهاكها والانصراف عنها، وهذا ما يبرهن أن الإنسان هو الكائن المسؤول عن البيئة وإن خربها، فبتعقله وإضفاء دوره كإنسان يعني إدراكه لحماية الموجودات الأخرى، فبينه وبين الآخرين علاقات توازن ولا يقتل وظائف الكائنات الأخرى كالجبال التي تعد ركائز الأرض مثلا، والحفاظ على التوازن الموجود في البيئة البحرية، والبيئة النباتية والحيوانية وعدم التسبب في تدهورها وتلويثها لأنها تعود بالسلب على الإنسان ذاته، وحمايتها واستغلالها يعود بالنفع والفائدة للإنسان والنبات والحيوان، ويقائهم جميعا.

لذا فالإنسان مطالب بالانفتاح، وأن يتربى بالفكر البيئي وتوليفه واستيعابه من خلال الثقافة البيئية والوعي البيئي الحق لإخصاب نوعية الحياة، ويسعى لتوجه إنساني رائد مليء بالفوائد غير منغمس بالمشاكل التي تنعكس على المواطن الأخر والوطن، ولا أعتقد أن الأمر صعب كما نتصوره وإنما أن لا ننطوي على الذات ونتورط في فكر منعزل وأحلامي ونحاول أن نتجه نحو الثقافة والمعرفة المتنوعة التي تؤمن بالعلمية الموضوعية، والتي تتمسك بالوطنية والإنسانية وهذا مقصد وعمق التنمية البيئية، فحماية البيئة سلوك وأسلوب في الحياة إذا آمن المجتمع بذلك، وقد تكون الأديان الأخرى كذلك دعوة إلى التعايش وانعكاسها على حماية البيئة والتنمية (احترام أشكال الحياة) دعامة أخلاقية لحماية الطبيعة وصونها من جهة، وتحقيق التطلعات من جهة ثانية، من هنا ينطلق جوهر الارتباط الحتمي بين البيئة والتنمية، بالاعتماد على التربية البيئية من خلال الوعي البيئي، وهذا ما أدركه البيئيون منذ الستينيات، أو على الأقل الحد من المشكلات من خلال عقلنة الإدارة البيئية⁽²⁾، التي تعتبر المسؤولة عن الموارد الطبيعية والتي تتبني عليها التنمية لحماية تطلعات الشعوب، إذ أن التنمية تعبر عن (تطلعات الشعوب)، والبيئة (مصدر الموارد)، فكيف نحقق هذا التساند وندفعه للاستمرار.

(1) - إزالدو دوريفرو، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، انقراض العالم الثالث، (ترجمة: فاطمة نصر)، سطور للنشر، القاهرة، 2012، ص 106.

(*) - المفهوم القرآني للتنمية المستدامة إصلاح ذاتي، وتأمين لمصالح الناس، بمعنى أن لاتعيش كمخلوق، وإنما تعيش الروح (أي الصلة التي بينك وبين خالقك)، وتخضع لقوانينه، وأوامره، في مسألة الاستخلاف، والتمكين، والعمارة.

(2) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 01، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1997، ص 35.

- حول الإستراتيجية، ومقاصد التنمية البيئية (عصر التنمية):

رأى الإنسان في النصف الثاني من القرن الماضي كوكب الأرض من الفضاء الخارجي لأول مرة، وبات الإنسان بفضل التقدم العلمي يفهم الأنظمة الطبيعية، على نحو أفضل لكن هو عاجز عن إيجاد التلاؤم بين أفعاله وبين الطبيعة، ومكوناتها، المختلفة فتدهور أي عنصر في أي جزء منها سوف يمس باقي العناصر. فالعالم يخسر اليوم العديد من المكونات البيئية من تربة صالحة للزراعة ومن غابات، وملايين من الأنواع النباتية والحيوانية، وحتى النوع الإنساني، وانتشار رهيب للمواد الكيميائية، وارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن تجمع الأبخرة، والغازات، والعوادم، مما يترتب عواقب خطيرة كالجفاف، وندرة الأمطار، وغيرها، بالإضافة إلى انتشار واسع للغازات السامة، ونشرها للأمراض الخطيرة، وتلويث المياه، والتصحر، وقطع الغابات، والمتسبب الرئيس في هذا الدول الصناعية فهي المصدر لتلويث البيئة حيث أنها تنتج 90% من نفايات العالم الخطرة تصدرها أمريكا وهي تنتج أكبر قدر من ثاني أكسيد الكربون، كما أنها تنتج كمية أكبر كمية من الغازات المدمرة لطبقة الأوزون⁽¹⁾، ودول الجنوب تدفع ثمن ذلك وتوقع على اتفاقيات، لا دخل لها فيها. كما أن حكوماتها لا تسعى للتطوير، والتبدل، وهما الوحيد الثبات في مواقعها السلطوية وحتمًا، مصيرها التقهقر، والتخلف بابتعادها عن ماهو حاصل، ومالم تسعى وتُصر على تغيير سياساتها الوطنية سيضل الفشل يلاحقها وتراجع ويتسع الفارق بينها وبين الدول السائرة نحو النمو والتنمية.

وعليه، إن العمل بالمفاهيم العلمية للتنمية المستدامة يعزز بقاء الدولة ويقويها وتفرض وجودها في العلاقات الدولية، وتحظى باحترام الدول، ويساهم نجاحها في استقرارها، ويزيد من سيادتها، من خلال إقلاع تنموي متكامل ومستمر، ومستقل يعقبه إقلاع نهضوي، ويكون بداية لبناء حضارة⁽²⁾، وصولاً إلى حضارة تتضمن الثقافة التي بدورها تنير الفهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وهنا قد أشار ألكسيس دي توكفيل إلى أن الثقافة تؤثر على شكل السياسة أكثر مما تتشكل بها، فإحياء الثقافة أكثر من مجرد تصحيح سياسات الدولة عن طريق النصوص التشريعية⁽³⁾.

وبناء على ذلك يرى المختصون في حقل الدراسات الإستراتيجية، أن ما من كلمة في المصطلحات الحديثة كلها على الإطلاق تحمل ما تحمله لفظة إستراتيجية من معان متعددة، وآراء متباينة، حتى أنها أصبحت تستعمل في مختلف الميادين، فحيناً تعني عند العالم الاقتصادي خطة أو

(1) - عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، 1999، ص 306.

(2) - رشيد زرواتي، التنمية بين الماديين النظريات والنماذج، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 9.

(3) - دون إي إيبيرلي، مجتمع من المواطنين - المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرون -، (ترجمة: هشام عبد الله)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 54.

مخططا اقتصاديا، وثارة تعني عندي الخبير العسكري تكتيك أو مناورة عسكرية، وحينما آخر عند علماء الاجتماع والسياسة والإدارة تستعمل بمعنى أسلوب أو منهج سياسي، بل ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فهناك من استخدمها بمدلولها الواسع لكي تصبح فلسفة وتصورا عاما⁽¹⁾.

وعليه، فالهدف المنشود يكمن في إثبات وبرهنة أن السياسة العامة هي تصور حكومي للقضايا الوطنية انطلاقا من إستراتيجية بمدلولها كفلسفة وطنية، فالتنمية البيئية هي السياسة العامة بذاتها لضمان الموارد الطبيعية، التي من خلالها تتحقق تطلعات الشعوب فهي تحقق التوازن وتضمن استمرارية التنمية واستدامتها، بما يضمن الامتثال في الصورة المثلى لخدمة الشعب باعتبارها سياسة. وعليه، فإنّ الاستراتيجية هي فن تنظيم مجموعة الأمور لتحقيق هدف، وغايات معينة، أي تنسيق وتوظيف كل الوسائل التي تمتلكها الدولة لتجسيد الأهداف المسطرة في سياستها، فالإستراتيجية الوطنية تمثل اختيارات النظام السياسي في جميع المجالات بهدف الوصول إلى الأغراض المحددة. ويكمن وضع الإستراتيجية في أنها الأسلوب الذي يضمن الإفادة من الطاقات، والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرغوبة، أخذا في عين الاعتبار أنواع المعوقات والظروف السائدة في المجتمع أي أنّ هناك عناصر تركز على وضوح الهدف، وتحديد الموارد، والإمكانات، التي يسيطر عليها صانع الإستراتيجية واتخاذ القرار، والقدرة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة⁽²⁾.

والاستراتيجية بتوضيح أدق تتعلق أساسا بالتطوير الحضاري والثقافي، الذي يتحكم في جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وصولا لكرامة الإنسان وضمان حياة هادئة له وللإنسانية جمعاء⁽³⁾.

كما تعني الإستراتيجية تنمويا دراسة الإمكانيات، والتقدير، والتوقعات، والاحتمالات، والحسابات، واستخدام الخيارات، والوسائل والآليات، في مجال تحديد الأهداف بمنهجية علمية، وصولا للتحكم والتفاعل مع البيئة بما يتناسب مع قدراتها والموارد المتاحة لها، من خلال السياسة العامة قصد التطوير الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن حماية البيئة الطبيعية وبصونها. ومن ذلك تكمن لدينا مشكلة تطبيق الإستراتيجية في غياب الدور التعاوني والتكاملي بين القطاعات في المجال الفني، والعلمي، والتكنولوجي، لأنّ الإستراتيجية تتجح بوجود التناسق، والتعاون بين البيئات والقطاعات لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة للدولة، عن طريق وسائل بشرية ومالية ومادية وتنظيمية.

(1) - منصور بن لرنب، استراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1988، ص 52.

(2) - نفس المرجع، ص 57 - ص 55.

(3) - صالح سعود، محاضرات حول الإستراتيجية والإستشراف، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

وعن طريق الإدارة الحديثة التي هي في الأساس إدارة إنسانية وليس إدارة إنتاجية محضة كما يرى البعض ونقصد بذلك هو الاهتمام بالإنسان الذي يستدعي الاهتمام بالمحاور الآتية⁽¹⁾:

- تعليم، وتدريب، وتكوين الموارد البشرية، والقوى العاملة لكي تتولى مهمة تنفيذ الإستراتيجية الشاملة.

- غرس خلقية العمل وقيمه، (أي الاهتمام بعنصر العمل الذي هو الرأسمال الأساسي الذي لا ينضب).

- تعويد المواطن على الانضباط الاستهلاكي قدر الإمكان، لئلا يقع ميل استهلاكي على حساب الادخار والاستثمار.

- تنشيط الحوافز وتوفير المناخ المشجع للعمل والإنتاج.

ومما سبق ذكره تعني التنمية كل أشكال التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي⁽²⁾ إلى حد بعيد فهي ذاك النمو الاقتصادي المتضمن البيئة الاجتماعية، وظروفها، وأبعادها وعواقبها⁽³⁾، من أجل تقدم المجتمع اقتصاديا، واجتماعيا، وفي مجالات أخرى أيضا.

فالتنمية هي حركة النمو الاقتصادي المصحوب بالتحويلات الاجتماعية الذي ينجم عنه تحولات إيجابية وتحسين في البنى الاجتماعية من أجل وضع أفضل⁽⁴⁾، وتتضمن هذه التنمية محورية النمو للبيئة، ومحورية البيئة للنمو، وإدراك التوازن بين النمو والبيئة، دون تعارض من خلال إبراز أهم التحديات التي تواجه هذا المسار، بحيث أنّ التنمية تتركز على الاستدامة البيئية، وأنّ النمو الاقتصادي المطرد هو بمثابة العامل المهلك للبيئة، على اعتبار أنّ الثروة مصدرها الأساسي هو المورد البيئي⁽⁵⁾، هنا الأمر يتوجب الوسطية القائمة على إدراك التوازن بين أحقية الحفاظ على البيئة وأحقية تحصيل النمو الاقتصادي، على اعتبار أنّه لا يمكن التراجع عن النمو بصفته شرطا أساسيا من شروط التنمية، كما لا يمكن التخلي عن مسألة الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا رئيسا لمقومات العيش، والحياة، ومن بينها النمو لكونه يتغذى أساسا من الموارد الطبيعية⁽⁶⁾.

وقد أصرت الأمم المتحدة عام 1956م على أنّ التنمية هي تلك العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه الجهود في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من المساهمة في التقدم

(1) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 73.

(2) - Andre Akoun et autre, **DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE LE ROBERT**, SEUIL France, 1999, P143.

(3) - Francois Gresls et autre, **dictionnaire des sciences humaines nathan**, France, 1990, p83.

(4) - Jean jacques ballan et autre, **Dixeco de le conomie pour comprendre le langage economique**, dunod, edition France, 1994, p80.

(5) - جلول العقون، جدلية النمو الاقتصادي وفق منظور التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 153.

(6) - نفس المرجع، ص 154.

الوطني⁽¹⁾، وفي هذا التعريف تُضمّن الإنسان كمحور التنمية، وصولاً إلى مؤتمر ريو دي جانيرو الذي أكد على أنّ التنمية لا يمكن أن تمس البيئة الطبيعية.

فالتنمية البيئية أو التنمية القابلة للاستدامة (أي التنمية القابلة للاستمرار) لتحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجي الإنمائي تشمل إنعاش النمو وتغيير نوعيته، وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان مع المحافظة على الموارد وتعزيزها، وإعادة توجيه التكنولوجيا لتكون أنظف وأكبر قدرة للتطويع مع متطلبات البلد وصولاً إلى التنمية مقبولة اجتماعياً وحيوية اقتصادياً وحكيمة بيئياً، (عصر التنمية).

فالتنمية البيئية أو التنمية المستدامة، باتت اليوم مفهوماً عصرياً حيث يسميها البعض باسمين آخرين هما -التنمية القابلة للاستمرار- أو -التنمية السليمة بيئياً- أي التنمية الوطنية (الاقتصادية - الاجتماعية المبنية على نظم تقنيات يحترم البيئة ويعظم من فوائدها على الأمد الطويل^{(2)(*)})، بمعنى أنّ البيئة والتنمية القابلة للإدامة والإنماء، هي فهم جديد للمعادلة الإنمائية البيئية بمحاربة الاشكالات خاصة الفقر الذي يعدّ السبب الرئيس في المشكلات البيئية، ومحاولة إجتناثه وإعادة توزيع الدخل والحصول على الموارد والتغيير الاجتماعي والهيكل، وأكدت الندوة على خطورة الاستهلاك الكبير وأنماط الحياة الذي يكثف فيها استعمال الطاقة في الدول الصناعية، وقد أكدت كذلك على التربية البيئية عن طريق برامج الوعي البيئي وسوء التوزيع الاقتصادي، وسوء الاستغلال، والاستخدام، وأن مآزق البشرية سوف تضرب بجذورها في البنى والسياسات والسلوك، وإن لم يحسن العالم فهم التوازن بين البيئة والإنماء من خلال مفهوم التكامل بديلاً عن التخاصم، ويهدف كذلك لتحسين الظروف المعيشية للفقراء فكل سياسات تقفز على الإنسان ولا تتوفر له أدنى أساسيات العيش من مأكّل، وملبس، ومأوى، وشعور نفسي بالهوية، هو صورة زائفة لفكرة التنمية.

وبالتالي هي التنمية التي تعني الوفاء بالحاجيات الأساسية لجميع الناس، وإتاحة الفرص لهم جميعاً لتحقيق آمالهم، وتطلعاتهم، للاستمتاع بحياة أفضل⁽³⁾.

(1) - محي الدين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، 1971، ص300-301.

(2) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 34.

(*) - قد تم الإشارة إلى هذا المفهوم في ندوة فونكس في سويسرا بين الدول الصناعية، والدول النامية، وقد أكدت الندوة على إلزامية اعتناق المبدأ. فكل تنمية اقتصادية، واجتماعية تراعي الاعتبارات البيئية على جميع المستويات، مصحوبة بالتربية البيئية الدائمة هذا يعني الاستدامة، والاستمرار، لاستراتيجيات التنمية الوطنية، وانعكاسها الايجابي على فئات المجتمع الحاضرة لتخدم الأجيال المقبلة. ولصالح التنمية والبيئة فالتكامل والتبادل، يعزز الإنماء النظيف بدون تدمير الموارد الطبيعية. وقد تم انعقاد ندوة كوكويوك (المكسيك) من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمناقشة حول استعمال الموارد، واستراتيجيات البيئة، والإنماء في إطار التكامل البيئي الإنمائي. تم من خلالها محاولة الجمع بين الفكر العلمي الجديد عن البيئة، والفكر العلمي الجديد عن مفهوم كل من الإنماء والتنمية.

(3) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 38.

ولن تكون هناك تنمية سليمة بيئياً من وجهة نظر العلماء البيئيين العصريين إلا إذا تمت مجابهة مشكلات التنمية في طليعتها الفقر، والبطالة، وتلوث البيئة، وقضية السلام، وتخويل الشعب سلطة المشاركة في عملية التنمية بغرض تحقيق منهج يهدف إلى تكوين البيئة الإنسانية المتوازنة. ويقول آخرون من علماء البيئة من بينهم (دان، وتشسيكي)، إنَّ أهم ما يجب أن يكون من أجل تحقيق فكرة التنمية السليمة بيئياً هو الوعي البيئي المستنير بقضايا البيئة ومشكلاتها، وتشجيع المزيد من اهتمام الجمهور عن طريق ذلك الوعي البيئي، وإشراكه في التنمية، لان التنمية هي عملية اجتماعية اقتصادية عريضة تتطلب مشاركة الجميع وتشجيع الثقافة الإنمائية (ثقافة التنمية)، التي تتضمن إجراء البحوث وتوفير المعلومات وإجراء الاتصالات واستخدام وسائل الإعلام كلها من أجل تحقيق وتنفيذ تلك البرامج في إطار التربية البيئية⁽¹⁾.

ولقد انبثق من الفكر العالمي حول مفهوم العلاقة البيئية الإنمائية فلسفات جديدة تسود اليوم في العالم من أجل بيئة قابلة للبقاء، فهناك قول كشميري^(*) مفاده أنه (نحن لم نرث الأرض من أجدادنا - لقد استعناها من أولادنا)، ويقول الكاتب الروسي زاليجين سيرجي (الإنسان جزء من الطبيعة ونحن في نضالنا ضد الطبيعة إنما نقاتل أنفسنا)، هذان القولان يشجعان على فلسفة التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية بلا تدمير، للتغلب على المشاكل الاقتصادية الجديدة، وتوضح هذه الفلسفة باختصار إنَّ الاهتمام بالبيئة أساسي جداً للتقدم الاقتصادي، بعبارة أخرى إنَّ الموارد الطبيعية في كوكبنا وهي التربة والغابات والمياه العذبة والبحار وغيرها، هي أساس كل زراعة وصناعة فإذا دعمنا هذه القاعدة استطعنا أن ندعم التنمية⁽²⁾.

ويرى الباحثون الآخرون في المجال البيئي الإنمائي، أنَّ العالم البشري برمته بحاجة إلى وعي بيئي حق، تُعدُّ له تربية بيئية متطورة المفاهيم على أشكال شتى محاضرات وندوات وبرامج إعلامية متنوعة وغيرها، ومن خلالها يحاول أن يوطد، ويطور منهجية تعمل على تفعيل العلاقة البيئية الإنمائية، ونزع فكرة التّضاد فيما بينهما نتيجة تنمية الاقتصاد، كذلك الرقابة الشعبية على خطط الإنماء (دور المجتمع المدني في حماية واستغلال مرافق الطبيعة)، باعتبار أنَّ الرقابة الشعبية تصنع مواطناً.

فالتنمية البيئية هي الهدف المستمر لعالم البشرية اليوم من أجل جيل اليوم وأجيال الغد⁽³⁾، وبمعنى آخر التنمية البيئية هي عملية تغيير تتناسق في إطارها كافة عمليات استغلال الموارد، وإدارة الاستثمارات، وتوجيه التنمية التكنولوجية، والتغيير المؤسسي، وتؤدي إلى تعزيز الإمكانيات المتاحة في

(1) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 41-42.

(*) - للتوضيح: لاتزال القضية الكشميرية بؤرة للصراع، والتوتر الإقليمي في جنوب آسيا، بسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي والموارد، خاصة بعد التجارب النووية الهندية، والباكستانية.

(2) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 39.

(3) - نفس المرجع، ص 42.

الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات، والتطلعات البشرية، ولا بدّ للتنمية البيئية المبنية على تحقيق التكامل البيئي الإنمائي من أن تتوافق مع ثلاثة معايير:

المعيار الأول: أن لا تتسبب في نهاية الأمر في إفقار إحدى المجموعات في نفس الوقت الذي تنثري فيه مجموعة أخرى، فقد تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة التمايز الاجتماعي، وقد تتطلب مرحلة مؤقتة تتناقص فيها الدخول، وبتزايد فيها الفقر بالنسبة لتلك المجموعات التي تحتاج إلى الانتقال من الأعمال الآخذة في الإختفاء إلى الأعمال التي بدأت في الظهور، ولكنه لا يجوز لها أن تركز على استبعاد قطاعات اجتماعية كبيرة من التمتع بمزايا التنمية.

المعيار الثاني: أن لا تتسبب في الحد من تنوع النظام البيئي أي الإيكولوجي، ومن إنتاجية البيولوجية أو من العمليات التبيئية والنظم الحيوية اللازمة.

المعيار الثالث: أن تضاعف من الاختيارات المتاحة للتكيف عن طريق الاعتماد على الذات، ففي عالم يتميز بالتغيرات السريعة في مجال الإنتاج وبتسارع التجديدات التكنولوجية وانتشارها، وبظهور منتجات جديدة دون انقطاع وبتزايد الترابط لم يعد من الممكن أن تكون خاصية الاستمرار قاصرة على زيادة الإنتاجية أو الاكتفاء الذاتي وضمان إنتاج مخرجات معينة لوقت طويل ومن أجل ذلك تناط أهمية قصوى بالمحافظة على قدرة النظام على الاستجابة، أو التكيف، أو بتحسين هذه القدرة⁽¹⁾. فمعظم المحاولات التي عرفت مفهوم التنمية المستدامة؛ التنمية القابلة للاستمرار، تركز على ثلاثة عناصر وهي الحاجة إلى:

- الحفاظ على تكامل بيئي.

- السعي إلى تحقيق كفاية اقتصادية.

- السعي لتحقيق الإنصاف.

وتتصف التنمية القابلة للاستمرار بأنها تستوعب الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية^(*)،

وتأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية، والثقافية معا، فالاستدامة ترتبط ارتباطا صريحا بقضايا العدل

(1) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 44.

(*) - أستخدم هذا المفهوم في مجالات عدة، ولقد أشير إليه بشكل رسمي مع تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م. حيث تشكلت اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج، ونخب سياسية واقتصادية حاكمة في العالم لمواصلة النمو الاقتصادي. وتم تعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة (نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي)، وقد عرف هذا التقرير التنمية المستدامة بالعملية التنموية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير سلبا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية حاجياتهم. فتم من خلال هذا التعريف دمج كل من الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، وهذا ما تسعى إليه التنمية المستدامة وقد عرف المشرع الجزائري كذلك بأنها التنمية التي تهدف إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وحماية البيئة. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن التنمية المستدامة تعني تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد

والحقوق والالتزامات، وهذا ما أوضحتها الموسوعة كما أوضحت أنّ المستقبل المستقر إنّما يتوقف على تناولات متنوعة الاتجاهات، وتتنوع الأفكار لتحقيق تطور ناجح وحثت على تطوير النشاط الاجتماعي والاقتصادي في اتجاهات تؤكد رفاه البشر الحاليين والآتين في المستقبل وتيسير ذلك التطور⁽¹⁾.

ومنه لا تتحقق التنمية بإستيراد التجارب والنظريات من الخارج وحدها، بل تتبع من الداخل إذ توفرت شروطها، فالتنمية لا تشتري بعملة أجنبية غير موجودة في خزينتها، فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تُستورد وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدّها⁽²⁾، فحقيقة التخلف ترجع إلى توفر الأرضية الخصبة له فكذلك التنمية ترجع إلى توفر الأرضية الملائمة لها⁽³⁾، وفي هذا السياق يتضح لنا أنّ التنمية الوطنية مرتبطة بالبيئة المحيطة تمام الارتباط، وبواقع المجتمع نفسه، عقيدته، وتاريخه، وقيمه، وثقافته، وفكره، ولذا فلا يمكن إستيراد تنمية مفصولة عن عناصر المجتمع المذكورة سالفاً، ويؤكد مالك بن نبي مرة أخرى أنه لا يمكن ولا يجوز لأحد أن يضع الحلول، والمناهج، مغفلاً مكانة أمته ومركزها، بل يجب عليه أن تتسجم أفكاره وعواطفه، وأقواله، وخطواته، مع ما تقتضيه المرحلة التي فيها أمته؛ أما أن يستورد حلولاً من الشرق والغرب فإنّ ذلك تضييع للجهد ومضاعفة للداء، إذ كل تقليد في هذا الميدان جهل وانتحار⁽⁴⁾.

إلى حد بعيد يعتبر طرح مالك بن نبي صحيح لكن لا يمكن أن نصنع سياسات حكومية بدون نظام تقني وتقانة حديثة، لأنّ مفاهيم التنمية اليوم مردها الأساسي التقانة، وليس البساطة والتقليدية خاصة إذا انطلقنا من البيئة العربية والجزائرية، وأننا لا نملك شيئاً خصوصاً، فالتطلع والنظر عالمياً واجب وضروري للتنمية مع التطبيق محلياً، ولا يتحقق هذا إلا بصرامة وثقافة تُمتلأك وبيئة سليمة تُصنع، وتُمتلأك روح التحدي على حد تصور آرلوند توينبي.

الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية، من خلال الاهتمام بالفقراء، وضمان الرعاية الصحية لهم، والحصول على السكن المناسب، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وتمكينهم وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع. يُراجع في ذلك:

- ريدة ديب وسلمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا، ص 488.

- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 29.

- المادة 04، القانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، ينعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 15.

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا. نيويورك، 1998.

(1) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 46.

(2) - مالك بن نبي، بين الرشاد و التيه، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 2002، ص 195.

(3) - محمد الغزالي، سير تأخر العرب والمسلمين، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1986، ص 23.

(4) - مالك بن نبي، شروط النهضة، (ترجمة عبد الصبور شاهين)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص 70.

وما يؤكد أن التنمية لا تستورد، يقول مالك بن نبي مرة أخرى بينما نرى تجربة مثل التي أجريت في اندونيسيا قد تضمنت كل شروط النجاح، سواء من ناحية الإمكانيات المادية فهي من أغنى البلدان من حيث الثروة الطبيعية، والبشرية، أو من الناحية الفنية لأنّ واضع خطتها الألماني شاخت الرجل الذي نهض باقتصاد ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية من الصفر تقريبا، ومع ذلك نراها فشلت فشلا ذريعا ولو وقفنا على الأقل متأملين هذا الفشل لاستفدنا منه دروسا اقتصاديا، لا تقدمه لنا المدرسة الليبرالية ولا المدرسة المادية، ولكن شاخت خطط لأندونيسيا فوضع ضمناً خطته على قاعدة معادلة اجتماعية خاصة بالشعب الألماني وأجنبية عن الشعب الاندونيسي⁽¹⁾، فعلى حد تعبيره التنمية لا تشتري من الخارج بعملة أجنبية غير موجودة في خزينتنا فهناك قيم أخلاقية، واجتماعية، وثقافية لاستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن ينتجها، فإنّ وطننا متخلفا لا بد أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات يستثمر عقوله، وسواعده، ودقايقه كافة، وكل شبر من ترابه فتلك هي العجلة التي يجب دفعها لإنشاء حركة اجتماعية باستمرار⁽²⁾.

ومنه فالتنمية بدون الرجوع للواقع المحسوس، وبدون الرجوع للمتشابهات، وللتقافات وتجزئتها وتفكيكها بمناهج مقارنة تحلل وتفسر الظواهر السياسية، هذا إن كانت الدولة المُستقبلة تخضع للمقارنة، كل هذا يسفر في الأخير أزمات وتبعية تكنولوجية وغذائية ومعرفية في كل القطاعات، ولا يمكن للعبقرية القيادية أن تصنع الفوارق إذا غابت الثقافة، والمعرفة العلمية، فالدول المصنعة لم تستورد صناعاتها بل كونت فقط الإنسان الذي صنع بعد ذلك معجزات التكنولوجيا⁽³⁾.

ومنه إن الهدف الأسمى للتنمية هو إحداث تغيرات اقتصادية اجتماعية بحماية الموارد الطبيعية⁽⁴⁾، ولا يتأسس المفهوم إلا بالتنمية اقتصادية عصرية باستخدام تقانات صائبة بيئيا والتي تكون شاملة اجتماعيا ومستديمة بيئيا، وبالتالي فإنّ مفهوم التنمية البيئية يسعى لصيانة البيئة وحمايتها من التأثيرات السلبية من خلال السياسات العمومية سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، من طرف الهيئات الحكومية، وبالتالي على الحكومات أن تعمل بتوجهات التنمية المستديمة في سياقها السياسي لما له من منافع للأجيال الحاضرة وللأجيال الذين هم فينا.

وبهذا الاعتبار فإن الهدف النهائي للتنمية هو إتاحة فرص واسعة للمواطنين لأجل حياة أفضل ولهذا فإنه لا بد من تحقيق توزيع أكثر إنصاف للدخل والثروة، ورفع الكفاءة الإنتاجية وإنماء المجتمع المحلي، وهذا من خلال التحريك العلمي الاستراتيجي لمجموعة من الخطط الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب

(1) - مالك بين نبي، *المسلم في عالم الاقتصاد*، دار الشروق، بيروت، 1978، ص 8 - 9.

(2) - _____، شروط النهضة، المرجع السابق الذكر، ص 195 - 196.

(3) - عبد الله شريط، *المشكلة ابيدولوجية وقضايا التنمية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 102.

(4) - ديب كمال، *عولمة الوعي البيئي*، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 5.

فيها⁽¹⁾. وترتكز التنمية المتكاملة على نوع من الرؤية الشاملة عبر الماضي، والحاضر، والمستقبل وتحتاج إلى طاقة روحية، وهي مفقودة اليوم حتى لدى الأكثرية من أبناء الأمم المتقدمة⁽²⁾، ويتطلب إلى جانب هذا سلوكا خاضعا إلى البحوث والدراسات والاختبارات والتجارب والتعميمات الامبريقية. وعليه، فإن الفهم الأوسع للتنمية هي تلك العملية التشارورية الثرية التي تمثل إنعكاسا للتطلعات من جهة، وإستعادة الثقة في الاقتصاد المصاحبة بمعالجة ارتفاع البطالة، والفقر، وتوفير الوظائف خاصة للشباب، على نحو قابل للاستمرار اجتماعيا وبيئيا بدعامة إدارة إقتصادية تقانية لتثمين الموارد وتوليدها لحماية الفقراء والبيئة من جهة ثانية⁽³⁾، أي تحقيق أثر إنمائي دائم بإطار قابل للإستمرار⁽⁴⁾، ومن جهة أخرى لا تتحقق التنمية الاجتماعية بدون تنمية اقتصادية، وهذا ما يستدعي اللجوء الى إقتصاد جديد تقاني يستطيع أن يواكب العولمة ويرفع التحديات الراهنة، من خلال التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، على أسس واقعية بالقدرة والمقدرة والسيطرة على موارد المجتمع المادية، والبشرية، والمالية، وحسن استخدامها وتنميتها الكمية، والكيفية، المستمرة لصالح الإنسان الذي يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير، وكأكثر من هذا التقدم والتخطيط الشامل يلاحظ أنه بتضافر الجهود وتعبئة وتطوير المجتمع المادية، والبشرية، والمالية، من أجل تنمية القوى المنتجة وتوسيع وتنويع قدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة وتحسين إنتاجية العمل الاجتماعي، ومن جهة أخرى لا بد من العمل على استثمارات جديدة لتأمين النمو الإتساعي الأفقي عن طريق استحداث المشاريع الارتكازية الأساسية، وإنشاء المزارع، والمصانع، وغيرها، من المؤسسات الجديدة مع عدم إهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بالاستثمارات الاستعاضية والجوانب الاجتماعية المرتبطة بكل ماتقدم خاصة التسيير الإداري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾.

والتنمية في معناها الأصح والواسع تكافح العلل وليس الأعراض، فمن الصعب على سياسات التنمية العمل على تحسين الهياكل، وبناء المؤسسات في الدول المعنية بالتنمية، في ظل غياب ثقافات سليمة للأفراد واستعداد حكومي، فالمستقبل كما أشار كارل ماركس مفتوح على الحاضر ومحدد

(1) - عبد الكريم بكار، المرجع السابق الذكر، ص9.

(2) - نفس المرجع، ص 28.

(3) - نعمت شفيق، نظرة جديدة الى التنمية القابلة للاستمرار، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد04، ديسمبر 2013، ص39،38.

(4) - صندوق البنك الدولي، تقرير التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل تخفيض أعداد الفقراء، واشنطن، 2001.

(5) - مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار المعرفة، الكويت، 1984، ص11-15.

به في آن معاً، فتقتضي دراسة موقف مجتمعي معين دراسة كيف نشأ هذا الموقف، وكيف يمكن أن يتطور في المستقبل (1).

وبالنسبة لنظام التقانات الذي يحترم البيئة فنعني به التقانة المناسبة، يعني كل تقانة تستفيد إلى أقصى درجة من الموارد المتاحة، ومن الحجم المناسب من رأس المال، والعمال، والمهارات، والتي تعزز الأهداف العليا والوطنية للأمة⁽²⁾، وعليه يجب البحث عن تقانات محلية مناسبة، وتراعي الخصوصيات والتقاليد، والعادات، وتوظف الخبرات، والطاقات، وتقلل قدر الإمكان من هدر الموارد من أجل الحفاظ عليها مستقبلاً، وهذا لا يكون إلا بالاعتماد على دراسات وتعميمات امبريقية، وبحوث مكثفة إلى جانب وجود مؤسسات، ومواطن وإبداع، تلبى الحاجة وترد على المطالب وفق البيئة والموارد المتاحة، وهذا لا يعني أن التنمية مفهوم بسيط بل مفهوم معقد وصراع فكري كبير على تعريفه، وهو ما يشير إلى أنه كان يعني أشياء اختلفت من موقف تاريخي لآخر، ومن فاعل لآخر، وهناك ضرورة لوجود منهج نقدي عند الحديث عن التنمية فقد تم إلحاق الضرر بالشعوب باسم التنمية^(*)، وهذا ما تعانیه جل الديناميات في العالم كالدول الصناعية ودول الجنوب، ويذكر هيتين في أنه لا يمكن أن يتم التوصل لتعريف محدد ونهائي للتنمية فهي مجرد اقتراحات لما يجب أن تشير إليه التصورات السياسية ضمناً في السياق العملي^(**)، إلا أنه يبقى الفهم الأساسي للتنمية في عصر التنمية المستدامة لا بد له أن يصون البيئة، بإدماج حماية البيئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأكثر واقعية في إستراتيجيات التنمية الوطنية، من خلال تنمية القدرات التي تعتبر ركائز التنمية المستدامة، فتنمية القدرات هي قدرة أي مجتمع على الوفاء باحتياجاته الضرورية للنمو الحالي والمستقبلي من خلال:

القدرات الاجتماعية: من خلال تلبية احتياجاتنا الحقيقية، بصورة تُغذي سلوكياتنا الايجابية وبأفضل الطرق الممكنة، فنحن نقضي وقتنا في ممارسات أنشطة نُقلص من قدرتنا، ولا نمتلك الوقت للانضمام والمشاركة في المؤسسات، والهيئات التي قد تمنحنا الإحساس بأننا ننتمي إلى مجتمع متحضر، نظراً إلى

(1) - ليجورن هيتين، تأمل في التنمية، (ترجمة: نرمين الزفتاوي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 20.

(2) - عبد الكريم بكار، المرجع السابق الذكر، ص 318 - 319.

(*) - التصور السياسي العام يحتاج إلى علم لوضع الأمور في نصابه الصحيح، ومرة أخرى في النظام، فهناك ممارسات للتنمية فقط لجذور إستعمارية، أو تنمية وهمية، أو أداة للسيطرة على المجتمع، بمعنى آخر التنمية الوهمية لها إنعكاسات خطيرة على المجتمع والدولة. (يُراجع في ذلك: ليجورن هيتين، تأمل في التنمية، المرجع السابق الذكر، ص12).

(**) - التنمية مفهوم قد اختلف عليه عبر العصور، كما تنوع المحتوى المعياري له، وفي الفترة التكوينية لدراسات التنمية وهي فترة الخمسينيات والستينيات، كانت استراتيجية التنمية تعتمد على الدولة، وكانت الوكيل الرئيس التي من المفترض أن تقودها نظرية التنمية، وعادة ما اعتمد هذا الإرشاد على إيديولوجية التنمية، أو مذاهب التنمية المعتمدة على المصلحة، والمستقاة من النظريات التي عفا عليها الزمن هذا من جهة. ومنذ زمن ليس ببعيد ارتبطت التنمية بالعولمة، والتبادل الاقتصادي، باعتبارها إيديولوجية محركة باقتصاد العالم الذي خضع للعولمة من جهة ثانية.

عدم اهتمامنا بها، وهو ما يحدث بالفعل وفقا لروبرت بوتنام فإن قدرة المجتمع على الاهتمام بأبنائه تتقلص بدورها، وهنا أيضا تتراجع فرص التنمية المستدامة^(*).

القدرات الاقتصادية: ومن ضمن دعائم النظام السياسي، نجد الأسرة، والأفراد، والمؤسسات، فيكتسب الأفراد دخلهم من خلال العمل، وغالبا ما يودعون تلك الأموال لدى البنوك وتقوم تلك البنوك بدورها بتقديم قروض مشروعات تجارية كي تساعد على التوسع، كما تقرض الذين يرغبون في شراء منازل أو صفقات وغيرها، أما المشروعات التجارية فتنتج البضائع وتقدم الخدمات، وتعين الموظفين وتدفع الضرائب، فتستخدم الحكومة تلك الضرائب لتأسيس البنية التحتية والبرامج التعليمية، التي تدرب العمالة الجديدة، وتتضم الأنشطة الاقتصادية من خلال تشريعات استخدام الأراضي، وتصريحات ممارسة الأنشطة، وغيرها من الأنظمة والقوانين، هذا ما يسمى بالدورة الاقتصادية فهناك تدفق مالي عن طريق جلب دخل متجدد إلى المجتمع، بالتصنيع، والزراعة، والتصدير، والتجارة، وقد يزيد الدخل عندما يتم الاستثمار خارج نطاق المجتمع المحلي في شراء أسهم وفتح مشروعات تجارية، وهذا ما ينتج عنه مزيد من الدخل يخدم التنمية الوطنية داخليا .

القدرات البيئية: بالنسبة إلى السلع والخدمات البيئية فإن قدرة المجتمع على الوفاء بالطلب تُسمى الطاقة الاستيعابية، أي مستوى الاستدامة الذي يمكن الوصول إليه عند استخدام مورد ما سواء أكان طبيعيا، أم ماديا، أي على سبيل المثال إذا كان معدل إعادة تعبئة أحد مستودعات المياه الجوفية باستخدام مياه الأمطار والمياه المرشحة مليوني جالون يوميا، وكان مستخدمو هذا المستودع يسحبون ثلاثة ملايين جالون يوميا من مخزون المياه الجوفية فسينتج عن ذلك نضوب مخزون المياه، إضافة إلى مشكلات بيئية لأنهم بهذا الوضع سيجتازون الطاقة الاستيعابية لمصدر المياه، وهذا ما يحدث بالفعل لمياه الجزائر الجوفية من حيث الاستنزاف عن طريق الحفر العشوائي وعدم التحكم في مسارات هذه المياه الجوفية من جهة وضياح كبير للمياه الخارجية من جهة أخرى، وكذلك الأمر يتعلق بالطاقات الاستخراجية كالغاز، والبترو، والموارد الأخرى، كالغابات، والثروة البحرية، وغيرها، التي تعتبر مخزونا لا بد أن يؤخذ في الحسبان، لأن نظوبه، وهجرته، وانقراضه، ومعدلات تجدهه ليست بالأمر الهين.

وتكون تنمية القدرات البيئية من خلال التنمية الوطنية، في إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان، والحيوان، والنبات، من كافة أشكال التلوث، والدور الذي ينبغي على التنمية الوطنية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية، وبالإجراءات التقانية والإدارية، بقصد تنظيم العلاقات التبادلية بين مكوناتها (المجتمع واقتصاده)، دون إهدار لعناصر البيئة

^(*)- يُراجع في ذلك (جوليندولين هولسميث، المدن المستدامة تطوير المكان لخدمة الإنسان، (ترجمة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الإمارات، 2016، ص 4 - 5 - 6).

الطبيعية⁽¹⁾، ونعني بذلك تحديد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية الوطنية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، تحت الأطر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي التي توضح أسلوب تقويم هذه النتائج، وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية⁽²⁾، وبالتالي التنمية الحقيقية لا تقاس بالإحصاءات الاقتصادية العامة، ولكن عن طريق التحسن الحقيقي في مستوى معيشة الأفراد، وبنفس المفهوم فإنه يمكن أن يقال إن التنمية لا يمكن أن تعتبر قوة تعمل في فراغ وليس لها علاقة بالأفراد⁽³⁾، فهي جهد حكومي يدعمه تعاون شبكات وآخرون، وصولا للغاية الأساسية في خطط التنمية في دول الجنوب، ومن بينها الجزائر، وهو مكافحة الفقر، والبطالة، والتخلف، والجهل، والمرض، والتفاوت الاجتماعي، وعدم الانصاف⁽⁴⁾، وإذا عدنا للجنة الجنوب فتعني التنمية عملية تمكن بني الإنسان من تحقيق إمكاناتهم وتؤدي إلى تحرير الناس من خوف الحاجة، والاستغلال.

ومن خلال التنمية يُكتسب الاستقلال السياسي أهميته الحققة، ثم إنها عملية للنمو وحركة تتبع أساسا من داخل المجتمع الآخذ بالتطور، فهي تعني ضمنا اعتمادا متعاضدا على الذات فرديا، أو جماعيا معا أما قاعدتها فهي مصادر الأمة، ومواردها الطبيعية، والبشرية، والمادية وتوضح موضع الاستخدام الكامل لتلبية حاجاتها، هنا تكمن التنمية الأصيلة حيث تُمثل المصالح الاجتماعية والاقتصادية⁽⁵⁾.

(1) - أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة، الجزائر، 2014، ص45-46.

(2) - نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2003، ص95 - 96.

(3) - ديفيد بيكمان وآخرون، التنمية والقيم، مناقشات لخبراء البنك الدولي، (ترجمة: محسن يوسف)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص11.

(4) - لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص19.

(5) - نفس المرجع، ص64.

- حماية البيئة مسؤولية أممية كبيرة:

من أجل إنقاذ كوكب الأرض ينبغي التفكير بشكل شمولي، والعمل محليا، وإتباع نهج البيئييين⁽¹⁾، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن التنمية التعميرية وفقا لمفهوم الاستخلاف القرآني هي الإعمار دون الإفراط في الثروات الطبيعية، ولا تزال الأمم المتحدة، ومؤتمرات القمم العالمية، تطلب منذ عقود من جميع البلدان وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، والإسراع في اتخاذ إجراءات، وتطبيقها ودعمها من خلال سن قوانين واضحة، وفعالة، وتعزيز بناء الهيئات الحكومية من خلال إنشاء الأجهزة التنفيذية اللازمة، والقضائية، والتشريعية، لحماية البيئة الوطنية.

كما تسعى منظمة الأمم المتحدة^(*)، إلى النهوض بدور الشباب كقناة عريضة في المجتمع خدمة للتنمية حيث إعتد زعماء العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، كروية مسار التنمية للسنوات العشر القادمة، من أجل بناء مستقبل أكثر سلاما، وازدهارا، وإستدامة، وتؤكد الخطة أن الشباب (ذكر وأنثى)، هم عوامل حاسمة للتغيير، ودورهم محوري لتحقيق التنمية المستدامة، وهنا يذكر هيلين كلارك أنه لا بد من تمكين الشباب، وتوفير الفرص لهم وإشراكهم، وهنا تكمن الحاجة إلى وضع دستور وطني، وتوسيع نطاق المشاركة في عمليات الانخراط في عمليات التنمية، كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها، وكشرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس ومستديم في التنمية والاستقرار للمنطقة العربية (**)، فالشباب لا يعمل ولا يتلقى تعليم جيد، والكثير يعاني الإحباط، والملل، والخطر من المستقبل، ويعاني التبعية والاعتراب، وهنا يضيع حاضره، ويفقد مستقبله. فمستقبل التنمية في الجزائر يتوقف على تمكين الشباب وتنميته، وتحرير طاقاته، وتوسيع فرصه، وقدراته لدفع التنمية السليمة نحو مستويات متقدمة، خاصة وأننا نشهد هذه الأيام في الجزائر احتجاجات تعود لتلك الاشكالات المتركمة.

(1) - ألكسندر دلمولينو وآخرون، تهديدات البيئة، (ترجمة: جورج قاضي)، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص50.

(*) - تواجه الأمم المتحدة مشكلات البيئة في إطار التحديات الدولية للتنمية، كالفقر الذي يعد أكبر عدو للبيئة كما قالت أندير غاندي في قمة الأرض بربو، ويتم تقديم مساعدات، وتقديم بعض البرامج، والخبرات، وبعض الآليات الأخرى التقانية للمساعدة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء المنظمات الدولية المكلفة بالمساعدات الغذائية، والزراعية، كمنظمة الزراعة والتغذية (FAO) لرفع مستوى التغذية، ورفع الإنتاج، وظروف حياة الشعوب، والمساهمة في تحرير الإنسانية، من هذا الإشكال بتوسيع الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى عمل منظمة الأونكتاد التي من أهدافها الزيادة من فرص التجارة والتنمية للبلدان النامية وبالإضافة إلى المنظمات الدولية هناك برامج أممية للمساعدات الغذائية والصحية تتمثل في البرنامج الغذائي العالمي (PAM) يقدم مساعدات من أجل التنمية الاقتصادية بفضل مشاريع العيش مقابل العمل وتقديم مساعدات للسكان الموجودين في أزمة من غذاء وغير ذلك، بالإضافة إلى برنامج الصحة للجميع في القرن 21 الذي أنشئ من طرف الجمعية العالمية للصحة والتي تتحدث عن الإنصاف والتضامن وأن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو راحة الشعوب، يُراجع في ذلك: محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، منظمة الامم المتحدة أنموذجاً، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 167-169.

(**) - يُراجع في ذلك: (تقديم هيلين كلارك، من تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016، حول الشباب في المنطقة العربية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2016، ص5).

وعملت تلك المنظمات على التقليل من الفقر، وترقية التنمية الاقتصادية بسياسة عقلانية تعمل على كل المستويات، وتحمي القانون، وتحافظ على الموارد الوطنية، وتسعى لترقية التجارة الدولية بصفقتها محرك للتنمية، وتكثف التعاون المالي والتقني الدولي لخدمة التنمية، وتدعم انسجام الأنظمة النقدية والمالية. وأكدت الأمم المتحدة خدمة للتنمية على حسن تسيير المال من أجل تحقيق وحفظ استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل لتنمية القدرات الوطنية، من استثمارات وتنمية صناعية وزراعية وترقية الشراكة العالمية لخدمة التنمية⁽¹⁾، والقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي تعرفها بعض الدول، ومنها الجزائر، ومن ثم الاعتراف بالدور الحيوي الذي يمكن للقطاع الخاص لعبه في تحقيق استثمارات جيدة، وإنشاء مناصب شغل وتحريك التمويل لصالح التنمية، وتدعيم القدرات البشرية، والتقليل من تهريب رأس المال، ومن هنا التزمت الأمم المتحدة في مواثيقها بتكثيف التعاون وبتدعيم الجهود المبذولة من طرف الدول النامية من أجل إحداث بيئة مهيأة لتحريك الموارد الوطنية خدمة للتنمية، ومن أجل هذه الغاية قررت الأمم المتحدة ترقية الحكم الرشيد والحوكمة لإرساء السلم والأمن والقضاء على الفقر، والبطالة، وتوفير مناصب شغل بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية، والرشوة واحترام حقوق الإنسان، والحق في التنمية، ودولة القانون، والمساواة بين الجنسين وتشجيع اقتصاد السوق، والتقليل من تهريب الأموال غير شرعية، وتشجيع الاستثمارات، لا سيما الأجنبية لتبادل الخبرات في مجال الصحة (خاصة معالجة الأمراض المستعصية كالسيدا والسل والملاريا والكوليرا وغيرها من الأمراض المعدية)، والسكن والتعليم والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ومن جهة أخرى شجعت الأمم المتحدة على استخدام التكنولوجيا خدمة للتنمية، لأن استعمال الطاقة يتطلب التكنولوجيا كالطاقة الشمسية مثلا، وإستخراج النفط بدون تلويث البيئة، وفي التقنيات الزراعية الجديدة كذلك تحتاج إلى تكنولوجيا، والتزمت بترقية التعاون لحل مشكلات الهجرة كمهدد للتنمية، ودعم التعاون بتحريك الموارد الداخلية والدولية بتفضيل التجارة الدولية بصفقتها محرك للتنمية، وتدعيم التعاون المالي والتقني الدوليين في إطار التنمية الدولية⁽²⁾، ومن خلال الاهتمام بالتعليم، والتكوين، والتربية، وتنميين الموارد البشرية، وأكدت كذلك على التنمية الريفية والزراعية من أجل تحقيق مقاصد الألفية حيث قدرت الأمم المتحدة بأنه من الضروري مضاعفة الاستثمارات الإنتاجية في التنمية الريفية والزراعية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي.

فحماية البيئة الوطنية نتيجة وإمتداد التحرك الدولي نحو صنع سياسات عالمية للحفاظ على البيئة العالمية، وإدارة الموارد بشكل يضمن مستقبل الأجيال اللاحقة في واقع تتنامى مشكلاته البيئية، وقد أثرت كثيرا على الإنسان، والحيوان، والنبات، وغيرها، من مكونات أخرى للبيئة، فهذا التدهور هو نتيجة للتغيرات وتوجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات الصناعية الحاصلة وغياب

(1) - محمد سعادي، المرجع السابق الذكر، ص 230.

(2) - نفس المرجع، 256-257.

الإنصاف في المجتمعات، وبين الأجيال، بزيادة الفجوة بين فئات المجتمع، فولد الفقر والبطالة وهذا ما يسميه البعض بالخطيئة وليست ظواهر، لآثارها على البيئة وخلق اللاتوازن بين النمو والتنمية، وتدمير قدرة استيعاب البيئة وينتج عن ذلك هلاك البيئة.

ونظرا لبحثنا المتعلق باستراتيجية التنمية البيئية سنركز على ما جاءت به أهم المواثيق والمعاهدات الدولية، التي أعطت أهمية كبيرة للتعاون في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والحفاظ على البيئة الطبيعية، وتفعيل التعاون في شؤون البيئة، وهنا يتم عرض أهم المؤتمرات التي أكدت على التعاون والتنمية.

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية⁽¹⁾: حيث أقيم في استكهولم في الفترة ما بين 5 إلى 16 ماي 1972م ويتكون الإعلان من 26 مبدأ، وقد أكد المؤتمر في الحاجة إلى الحفاظ على البيئة الإنسانية وتحسينها، وقد أكد أيضا على جوانب البيئة الإنسانية الطبيعية، والمصنعة شديدة الأهمية بالنسبة لراحة الإنسان وتمتعه بحقوقه الطبيعية، كالحق في الحياة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين المبادئ نذكر المبدأ الأول: الذي يؤكد أنّ للإنسان حق أساسي في الحياة بحرية وكرامة^(*)، ويضيف المبدأ الخامس أنه لا بد من توظيف الموارد غير المتجددة للأرض، بما يضمن حمايتها من خطر النضوب، وبما يؤكد عودتها بالنفع على البشرية ككل، ويؤكد المبدأ الثامن أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية مهمة لتأمين بيئة حياتية وعملية جيدة للإنسان، ولخلق ظروف مواتية بالأرض لتحسين جودة الحياة؛ وأما المبدأ الرابع عشر أشار إلى أهمية الاستراتيجيات لحل أي تناقض بين الحاجة إلى التنمية، والحاجة لحماية البيئة وتحسينها.

وقد انتهت أعمال هذا المؤتمر إلى صدور إعلان البيئة الذي يحتوي على مقدمة وستة وعشرون مبدأ ومن أهم هذه المبادئ وجود حق أساسي للإنسان في الحرية والمساواة ، وأن يحيى في ظروف معيشية مناسبة وبيئة تسمح في العيش بكرامة، وعليه واجب أساسي في حماية البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبل.

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية⁽²⁾: نتيجة للصدام الكبير الذي حدث بين السياسات الاقتصادية والموارد الطبيعية، ظهرت العديد من الإشكالات المتعددة والخطيرة، وعلى إثر هذا شكلت الأمم المتحدة لجنة عالمية برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو براندتلاند، لبحث استراتيجيات التنمية المستدامة، وكيفية تحسين المعيشة للإنسانية على المدى القصير دون تهديد البيئة المحلية، أو العالمية على المدى الطويل.

(1) - Declaration of the **United Nations Conference on Human Environment**, 1972
www.unep.org/documents.

(*) - عَقَد المؤتمر تحت شعار (نحن لانملك إلا كرة أرضية واحدة) لمزيد من التفاصيل يُراجع في ذلك: (مؤتمر استكهولم عام 1972م حول البيئة الإنسانية حيث أقيم في استكهولم بالسويد في الفترة ما بين 5 إلى 16 ماي).

(2) - **Report of the World Commission on Environment and Development**, Official Records of UN General Assembly, Forty-second Session, 1978.

وقدمت هذه اللجنة العالمية تقرير بعنوان **مستقبلنا المشترك** أو ما يعرف بتقرير براندتلاند (Brundtland Report) في عام 1987م، الذي أعطى ملامح واضحة ومستقبلية في علاقة الإنسان ببيئته، ومن أهداف هذا التقرير وضع استراتيجيات التنمية المستدامة التي تؤكد أن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة هي المكونات الأساسية للتنمية المستدامة، أو التنمية البيئية، أو التنمية الوطنية، أو التنمية القابلة للاستمرار، على حد تعبير عالم البيئة محمد سعيد الحفار مؤلف الموسوعة البيئية العربية.

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض)⁽¹⁾: انطلق مؤتمر قمة الأرض في الفترة من 3 إلى 14 ماي 1992م من توجهات وأفكار تقرير براندتلاند، فيما تعلق بالبيئة والتنمية، وكانت إسهامات المؤتمر بتأسيس نوع جديد من الشراكة العالمية، من خلال إنشاء مستويات جديدة للتعاون بين الدول والحكومات والعناصر الفاعلة داخل المجتمعات، ويعتبر العديد من الخبراء في مجال التنمية أن مؤتمر ريو كان بمثابة توضيح لأول مرة العلاقة بين البيئة والتنمية كانت لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية، وكانت لحظه تأسيسية في سياق فهم الإنسان للبيئة ولعناصرها ومكوناتها ومشكلاتها والتهديدات التي تواجهها⁽²⁾، هنا أعطي المفهوم الكامل ووثيقة المبادئ المتعلقة بالإدارة السليمة للبيئة حيث أصبحت الوثيقة الرئيسية في شأن التنمية المستدامة على الصعيد الدولي⁽³⁾. وقد أفرز المؤتمر خمس وثائق كان إحداها الأجندة 21 وهي تمثل مخطط للتنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين بهدف تحقيق تنمية بيئية باقتصاد سليم، وقد أكدت أنه لم يعد من الممكن النظر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية كمواضيع مختلفة، وهذا هو جوهر بحثنا المعنون بإستراتيجية التنمية البيئية والتكامل بين ما هو اقتصادي واجتماعي بنظام تقنيات يحترم البيئة ويعظم من فوائدها، وقد احتوت الأجندة 21 على الحق في الحياة الصحية، والمنتجة والمتناغمة مع الطبيعة وعلى التخلص من الفقر، وتحقيق العدالة، وفي الحفاظ على النظم البيئية والتأكيد على أن التعامل مع الشؤون البيئية يتطلب مشاركة جميع المواطنين المهتمين بها والتأكيد أيضا على مشاركة المرأة والشباب في المجتمع كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وغيرها من الأفكار التي أضافت الكثير للتنمية، وهنا نتضح العلاقة بين المفهومين (البيئة والتنمية)، وتضمن هذا المؤتمر حق الدول في استثمار مواردها الذاتية، وأكد هذا المؤتمر في مبادئه على احترام الدول لبعضها واحترام الإنسان وعدم تلويث البيئة، وبيئات الدول الأخرى، والذي يسبب التلوث عليه أن يدفع الأعباء المترتبة جراء تلويثه .

(1) - **Rio Declaration on Environment and Development** ,www.habitat.org/agenda21/rio-dec.htm, 2002.

(2) - عبد الله عبد الخالق، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مقال في كتاب دراسات في التنمية العربية واقع وأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 228.

(3) - تيبب محمد، **التنمية المستدامة والتوجهات في السياق السياسي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 133.

- إعلان الألفية للأمم المتحدة⁽¹⁾: اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحضور رؤساء دول وحكومات وأعضاء وخبراء التنمية في الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000م، لوضع ميثاق ومبادئ للألفية الجديدة وقد قام هذا الإعلان على مبادئ الحرية، المساواة، الوحدة، التسامح، واحترام الطبيعة، ومشاركة المسؤولية في التنمية والحكم الرشيد، والديمقراطية، وحماية الضعفاء، وتحسين التعليم ونشره على أوسع نطاق، وتخفيض وفيات الأطفال، وتأكيد الاستدامة البيئية، كل هذه الأهداف تعرف بأهداف الألفية وتم تفعيلها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية، وقد تماشت الجزائر مع هذه التوجهات وفرضت عليها خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر، وإلى اليوم تبني الجزائر سياساتها الداخلية في كل القطاعات انطلاقاً من التعميمات التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية للتنمية، والحفاظ على البيئة.

كما أن عصر التنمية يُجبر السلطات العمومية التوجه بسرعة نحو هذا العصر لضمان فرص وحقوق الأجيال الحاضرة، واللاحقة الذين هم فينا، من أجل حياة أفضل، ولا يتحقق هذا إلا بالإنصاف على نحو يكفل الاحتياجات الإنمائية، والبيئية للأجيال الحالية، والمقبلة⁽²⁾.

ولذلك عصر التنمية اليوم يُضفي المعنى لمقاصد التنمية لكون التنمية تعمل على ضمان الاستعمال الدائم والمستمر للموارد البيئية، وتدرج جميع الانشغالات البيئية تنموياً، وتمنح التنمية المستدامة الأجيال المقبلة نفس حظوظ الأجيال الحاضرة في التمتع ببيئة صحية، وسليمة، بموارد كافية ومستمرة الوجود على المدى الطويل⁽³⁾.

وتؤكد الباحثة (Edith Brown Weiss) أننا أبناء الجنس البشري نملك البيئة الطبيعية لكوننا بالاشتراك مع كل أبناء جنسنا (الأجيال الماضية، الحالية، واللاحقة)، وباعتبارنا من أعضاء هذا الجيل الحالي فنحن نملك الأرض، باعتبارها أمانة في أيدينا لتأمين حياة الأجيال اللاحقة وفي إشارة لها أن الإسلام قد نظم هذه العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وأن الإنسان هو ملزم بالتزامات دينية اتجاه الله عند استغلاله لهذه الموارد وانتفاعه بها، فالكل ملزم باستعمال هذه الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لنقلها للأجيال اللاحقة⁽⁴⁾.

ومن هنا وجب على السلطات العمومية في الجزائر أن تتماشى مع هذا العصر في وضع برامج وسياسات تنمية تستند إلى العلمية، والعولمة، ونظام تقانات يهدف إلى التقليل من الإشكالات

(1) - United Nations Millennium Declaration, Official Records of UN General Assembly, Fifty-fifth Session, 2000.

(2) - تقرير الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، المرجع السابق الذكر، ص3.

(3) - Edith Brown Weiss, justice pour les generations futures, Droit international patrimoine commun et equite inter generations UNESCO, sang de la terre, Paris, 1993, p19.

(4) - Ibid., p16.

الخطيرة على البيئة على المدى الطويل، ويؤكد إعلان ريو هذا في أن حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها⁽¹⁾.

ولقد كانت التنمية في وقت ليس بالبعيد تركز على الصناعة، وزيادة الدخل الوطني، ولا تحترم أسسها الأنظمة الأيكولوجية، ومستنزفة للموارد الطبيعية المتجددة، وغير المتجددة، فأصبحت اليوم تعنى إدراج البيئة في العمليات التنموية لتفادي تبذير الموارد وضمان وفرتها على المدى الطويل⁽²⁾، فلا بد من حماية البيئة في استراتيجيات التنمية ليتسنى للأفراد الذين هم فينا صناعة استراتيجيات بناء على ما يمتلكونه من موارد طبيعية.

فكيف تبدو إذا التنمية الوطنية في صورتها في ضوء الظروف، والخصوصيات المحلية والعالمية وما مستقبلها خاصة بحكم أنها تنتمي لدول الجنوب، وأن عملية البناء والتنمية تواجهها عقبة جوهرية عند رسم ملامح التنمية الوطنية كغياب المعلومات وتضارب مصادر هذه الإشكالات بحيث أنه لا يمكن مواجهة هذه الإشكالات إلا بصور حقيقية وكاملة عنها. ووعود المستثمرين الأجانب لتوفير فرص عمل، وتأمين الخدمات الاجتماعية وزيادة التعليم، وتحسين مدخولات السكان المحليين والتنمية عموماً، هي خالية من الصحة، وإنما هذه الشركات همها الوحيد الربح واستنزاف وسرقة ما تبقى من خيرات الطبيعة، وقد لاحظنا ماذا فعلت دول الخليج في إفريقيا، وما تفعله استثمارات الفاو في غينيا، والصومال، والسودان، وغيرها، والاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة، وتترك هذه الشركات الناس في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل وصول تلك الاستثمارات، حيث يقول محلل الاستثمارات دك هوكنز الذي يعمل لصالح شركة هاردمن ومركزها في لندن إنه في عام 2050 سيكون بإمكان الفرد أن يناقش بأن الحقول الزراعية ستثبت أنها ذات قيمة إستراتيجية طويلة الأمد أكثر من النفط والغاز⁽³⁾.

فماذا لو تحولت الجزائر من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لهذا المورد، بالفعل سيكون له ضرر بالغ على اقتصادها، كما تحولت المكسيك خاصة أنها كانت تمتلك ثاني أكبر حقل في العالم بعد الغوار⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد أن الصراع على الغذاء قد يكون هو الأزمة الشديدة القادمة، فعلى الجزائر أن تتعامل مع الشركات بحذر في ما يخص الغاز والنفط، ولا تفتح مجال الاستثمارات في ميدان

(1) - تقرير الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، المجلد الاول، المرجع السابق الذكر، نفس 3 - 4.

(2) - A. Benachenhou, **Defis Savoirs, Decisions dans le contexte du developpement durable, Revue tiers monde sur lenvironnement et le developpement**, tom33, n^o 130, 1992, p381.

(3) - مايكل كليبر، **السياق للفوز بما تبقى من خيرات الطبيعة**، (ترجمة: محمد جواد الأرزقي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص53.

(4) - نفس المرجع، ص306.

الأراضي الزراعية إطلاقاً، حيث يرى براون لستر من معهد سياسة الأرض أن ثلث سطح التربة الصالحة للزراعة يتآكل بسرعة وأن الأراضي الصالحة للزراعة تختفي تدريجياً، ويحذر براون أنه ما لم تقم الحكومات بخطوات عاجلة للمحافظة على تلك التربة، والاقتصاد، باستعمال المياه وخفض نسبة الكربون الذي يطلق إلى الغلاف الجوي وتحديد النمو السكاني فإن أسعار المواد الغذائية ستلقي بالعالم وسط موجه من الفوضى العارمة.

ومنه يجب توخي الحذر من قبل الحكومة الجزائرية، والحفاظ على أراضي أجيالها، ومنع الشركات المتخطية القوميات التي ستعمل على استنزاف ما تبقى من خيارات طبيعة الجزائر، فلقد أُستنزفت العديد من الدول الإفريقية ثرواتها وأراضيها على غرار النفط، والغاز، واليورانيوم في النيجر والأراضي في السودان وإثيوبيا، وغيرها، فالمناطق التي كانوا يسكنونها تتمتع بمناخ ملائم وتوفر لهم التغذية الكافية التي يحتاجونها للسنوات القادمة، فإن الأكثر منهم سيجدون أنفسهم في مناطق فيها مياه شحيحة وتفتقر إلى الأراضي الصالحة للزراعة لتأمين حاجاتهم من الغذاء الأساسي، فمن يبيع أراضيهم سيقف مكتوف الأيدي وهو يرى أن محاصيل حقوله تُسحب إلى بلدان أخرى بينما يتضور شعبه جوعاً (1)، وهذا ما يثبت أن النظريات التنموية المستوردة وضعت لخدمة حاجات مجتمعات أخرى وليس المجتمع المحلي (2)، كما أن هناك مقاصد من وراء تلك النظريات وهو ما يثبت التبعية التي نحن فيها اليوم.

وعليه فإن الحفاظ على البيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية، والاقتصادية في مقوماتهما الذاتية، وهو الذي يعطي للحياة معناها الحضاري دون أي تضارب بخيارات تنموية معقولة، عن طريق أدوات ومناهج تتجدد باستمرار، باكتشاف الذات، دون أي تهديد للمستقبل وتقديم تحليلاً معمقاً للوضع، والتبصر في التدابير والإجراءات للمشكلات العمومية.

(1) - مايكل كيلر، نفس المرجع السابق، ص330.

(2) - محمد قاسم القربوني، واقع نظريات التنمية العربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة دراسات، العدد 05، تصدر عن الجامعة الأردنية، عمان، 1984، ص82.

- دمج البعد البيئي في خطط التنمية ومصادر الصيانة:

يستخدم الكثير من الباحثون وبشكل مستمر تعريف لجنة برونديتلاند للتنمية المستدامة على أنها تقي باحتياجات الجيل الحالي دون أن تحد من قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها⁽¹⁾، حيث يُمثل جوهر هذا المفهوم في وضع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ضمن القيود أو الحدود التي تفرضها البيئة، وفي هذا الإطار يميل الكثيرون المختصون إلى النظر إلى التنمية المستدامة، والسياسات المؤيدة لها على أنها تتضمن ثلاثة أبعاد السلامة البيئية، المساواة، والإنصاف الاجتماعي، والرواج الاقتصادي، لكن يجب إدراك أن تلك الأبعاد ليس على نفس الدرجة من الأهمية ففي الأساس تعتمد الاقتصاديات والمجتمعات على البيئة يعني ذلك أن فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية يعود في عدم دمج البعد البيئي، وسوف يؤدي إلى نتائج تعود عواقبها على النظم الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾، فالبيئة نظام دينامي معقد فيه الكثير من المكونات التفاعلية والتفاعلات فيما بين الناس، والموارد، وأنه مالم تسترشد التنمية بالاعتبارات البيئية، والاجتماعية، فإن كثيرا منها سيصبح له نتائج غير مرغوبة، وتوفير فوائد قليلة، أو حتى تفشل تماما⁽³⁾. وتنتقل التنمية المستدامة من ميدان الاقتصاد إلى ميدان الاجتماع إلى ميدان البيئة خاصة إلى ميادين أخرى تسعى لتشريعات لازمة لتنمية مصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع البحث العلمي، وتطوير الزراعة والصناعة الوطنية والسعي لنمو سوق الطاقات المتجددة، لا سيما في الاستخدامات الشمسية والريحية والطاقات النظيفة الأخرى، وهذا ما يثبت علاقة التنمية بالبيئة علاقة اتساق وانسجام.

ورغم هذا يبقى التناقض بين البيئة والتنمية مطروحا إذ أن امتداد المدن، وشق الطرقات وبناء المطارات، وإقامة المصانع، وحفر المناجم، وبناء السدود، كل هذه الأشياء كانت على حساب مساحات متزايدة من البيئة الطبيعية، والزراعية، كانت تقوم عليها الزراعة وكانت الأرض التي بنيت عليها هذه الأشياء السابقة صالحة للزراعة فكل هذه التنمية هي اختلالا في التوازن البيئي ويتبع ذلك تغيرا في خصائصها وطبيعتها وطبيعة الحياة فيها فما التنمية إذن ؟ وهذا ما يثبت أن العديد من البلدان قد حلت أُلغاز النمو، إلا أن قلة منهم نجحت في تحقيق جميع الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة⁽⁴⁾.

وبرزت التنمية المستدامة كأجندة سياسية وعلمية مع تقرير "مستقبلنا المشترك" في عام 1987م، وقد أثار هذا المفهوم العديد من المعاني، وأثار الكثير من النقاش السياسي، والأكاديمي منذ

(1)-The Brundtland Commission, The World Commission on Environment and Development Our Common Future, Oxford University Press, Oxford, UK, 1987, p43 .

(2) - برنامج الأمم المتحدة، تقرير إعداد سياسة متكاملة للتنمية المستدامة، دليل مرجعي، واشنطن، أوت 2009، ص 23.

(3) - مصطفى كمال طلبية، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، حال البيئة في عام 1976-1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 7.

(4)- Introduction to Sustainable Development, Columbia University, Site: <https://www.class-central.com/course/-introduction-to-sustainable-development>. الساعة: 12:30، 2018/10/12، تاريخ التصفح:

ذلك الحين، من أجل رؤية سياسية تقوم عليها نظرية التحديث البيئي وينطوي هذا على أربعة مبادئ رئيسية(1):

أولاً : العلم الحديث والتكنولوجيا مهمة لإيكولوجيا الاقتصاد.

ثانياً : هناك لا نزاع متأصل بين الاقتصاد والبيئة، وبالتالي ومن أجل السوق يجب تسخير الأدوات من أجل التنمية المستدامة من خلال الاستيعاب الداخلي للعوامل الخارجية للوصول إلى الاقتصاد الإيكولوجي.

ثالثاً : يجب أن يتغير دور الدولة لتصبح أكثر استباقية في حشد الجهات الفاعلة الخاصة لاتخاذ المبادرة، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

رابعاً : يجب أن تتغير الحركات الاجتماعية من المراقبة إلى المشاركة النشطة في التنمية المستدامة. بالنسبة لمصادر حماية البيئة نجد التشريع فهو مجموع القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة في الدولة، لكن بالنسبة للجزائر فإن جل قوانين حماية البيئة هي قرارات بيروقراطية تحقق المنفعة العامة(منح تراخيص، وأمر، الحظر)، ولا تحقق المصلحة الوطنية، فغداة الاستقلال عرفت الجزائر فراغا قانونيا ومؤسساتيا من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مما جعل المشرع الجزائري يستعمل القوانين الفرنسية، إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية على سبيل المثال في مجال قانون حماية الغابات الفرنسي لسنة 1827م والقانون البحري يما يخص الصيد 1844م، وغيرها من القوانين لحماية الطبيعة الفرنسية استعانت بها الجزائر لحماية بيئتها، لكنها وقعت في فخ عدم مراعاة خصوصيات المنطقة، والبيئات تختلف عن بعض واستطاعت الجزائر بعد الاستقلال خاصة في سنوات الثمانينيات أن تشرع بيئيا، وبدأت بصدر أول قانون لحماية البيئة سنة 1983م الذي كان بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ولقد حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حماية البيئة ألا وهي(2):

- حماية الموارد الطبيعية.

- محاربة أشكال التلوث.

- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

ويركز هذا القانون فضلا عن المبادئ السالفة على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة، وتحقيق شروط إدراج المشاريع في البيئة، وصدرت عدة نصوص تنظيمية تنفيذا لهذا القانون منها المرسوم التنفيذي 143/87 المؤرخ في 16 جويلية 1987م المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية،

(1) -Jean-Charles Hourcade, Sustainable Development, Article in The Journal of Environment & Development, February 2014, P7.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 83-03، المتعلق بحماية البيئة، 1983، العدد6.

والمحميات الطبيعية، ومرسوم آخر تنفيذي 339/98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 والذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والمحددة لقائمتها.

ويعتبر هذا القانون بمثابة تغيير في الحماية القانونية للبيئة، وقد شكل هذا القانون القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية ولا زالت تستمر إلى اليوم من خلال حماية الموارد من التلوث بقصد حماية الموارد⁽¹⁾، ويعد هذا القانون القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية في مجال حماية البيئة، ولم يعد القانون الداخلي يشكل السياق الوحيد الذي يهدف لحماية البيئة بل أخذت بعدا دوليا اعتمدهت الجزائر من خلال مصادقتها على الاتفاقية الدولية التي تضمن حماية قانونية دورية للبيئة، من خلال ارتباط القروض المالية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية لبرنامج حماية البيئة كتوجيهات الوكالة الكندية للتنمية أو التقرير التوجيهي بألمانيا المتعلق بالتعاون مع الدول النامية.

ومنه فقد يبين قانون حماية البيئة (83_03) الصادر عام 1983م، السياسة الواجب إتباعها في مجال حماية البيئة، بأهداف ومبادئ يرتكز عليها قانون حماية البيئة وتتمثل في الأسس التي ينطلق منها المشرع في رؤيته لمعالجة التلوث الذي يصيب البيئة، ومن بين هذه الأسس والمبادئ ما يلي:

- أن حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية.
- أن المحافظة على الإطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو ومتطلبات حماية البيئة.
- تدخل الدولة ضرورة واجبة، ومشروعة، لتحديد شروط إدماج المشاريع البيئية، وهذه الأسس تجعل من القانون (83_03)، أداة مرجعية لتشريعات حماية البيئة الفرعية الأخرى⁽²⁾.
- كما نجد بأن هذا القانون قد حدد مجالات ثلاث تنطوي عليها حماية البيئة في الجزائر حيث يختص المجال الأول بحماية الطبيعة بصفة عامة، ويتجلى ذلك فيما يلي⁽³⁾:
- في المجال الأول النظر إلى حماية الحيوانات والنباتات، ففي المادة: 8 نجد: (تعد كل من حماية الطبيعة، والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات، والإبقاء على التوازنات الحيوية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية، ويتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية). وتنص المادة: 9 على مايلي: (تعد حماية الأراضي من التصحر، والانجراف، وتصاعد الأملاح في الأراضي ذات الطابع الزراعي عملا من الأعمال ذات المنفعة العامة، وتحدد جميع الترتيبات الخاصة بذلك بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية)، وفي المجال الثاني النظر إلى المحميات الطبيعية والحظائر الوطنية. وتنص المادة: 17 أنه: (يمكن بقرار صادر

(1) - بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.

(2) - أحمد لكحل، المرجع السابق الذكر، ص 234.

(3) - القانون رقم: 83-03، المرجع السابق الذكر. العدد 6.

من السلطة المكلفة بالبيئة تصنيف مناطق من تراب البلدية، أو عدة بلديات كحظيرة وطنية، أو محميات طبيعية، وهذا عند الضرورة، من أجل الحماية والمحافظة على الحيوانات والنباتات والتربة والمياه، وعموما عندما ينطوي وسط طبيعي على فائدة خاصة يتعين صيانتها من كل أثر من آثار التدهور الطبيعي ووقايتها من كل عمل غير طبيعي من شأنه أن يشوه قوامه أو تطوره، كما يجوز تمديد التراب المحدد الى المجال البحري الوطني والى المياه الإقليمية)، في حين يختص المجال الثاني بحماية أوساط الاستقبال وهي: الهواء والمياه والبحر، وينص قانون حماية البيئة على أنه في حالة حدوث أزمة أو طوارئ من شأنها أن تشكل تهديدات خطيرة بالتلوث أو العدوى على المحيط العام وأوساط الاستقبال، فإن السلطات تتخذ الإجراءات الاستعجالية التي يتطلبها الوضع. أما المجال الثالث فنجدته يتناول الحماية من المضار التي قد تحدثها بعض النشاطات، ولهذا فقد نص القانون على ضرورة خضوع بعض النشاطات إلى الترخيص من السلطة، أو إلى تصريح حسب جسامه الأخطار أو المساوى التي قد تنجم عن عمليات الاستغلال، وهذا ما نصت عليه المادة: 74 من القانون 83_03 المشار إليه آنفا. كما اهتم هذا المجال بالمخاطر التي من شأنها أن تهدد البيئة مثل النفايات، والتشعع، والسحب، والمواد الكيماوية.

ومن هذا نجد أن المشرع الجزائري قد حاول من خلال قانون حماية البيئة، التعرض لدراسة مدى تأثير كل العوامل المذكورة على البيئة، بهدف حماية البيئة، ومعرفة، وتقدير الانعكاسات المباشرة أو الغير مباشرة للمشاريع التنموية على التوازن البيئي، وعلى صحة السكان، والبيئة معا وبالتالي إن القانون الجزائري يسعى في حماية البيئة باختلاف جوانبها وأوضاعها، فمنها ما هو يتعلق بالطبيعة ككل، وما يتعلق بالبيئة الحيوية، وحتى البيئة الإنسانية⁽¹⁾.

ولقد تطرق المشرع الجزائري خلال هذا القانون الى مشكلة البيئة والمحافظة عليها في عدة أبواب وتحدث عن عناصرها، والمجالات التي تتطوي عليها حماية البيئة، فقد عالج المشرع الجزائري في الباب الثاني من هذا القانون الطبيعة وما فيها حيث أشار إلى حماية الحيوانات والنباتات حيث أكد على حماية التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع ما يضرها ويؤدي إلى تدهورها، كما ركز على حماية الأراضي من التصحر، وانجراف الأراضي الزراعية، والنباتات، بجميع أنواعها، والفصائل الحيوانية، بجميع أصنافها، وحتى المعالم التاريخية وغيرها، كما أن المشرع الجزائري لم يهمل حماية المحميات الطبيعية والحظائر الوطنية، ووجوب صيانتها والمحافظة عليها من طرف الهيئات المكلفة بذلك⁽²⁾. وفي الباب الثالث من هذا القانون أشار المشرع الجزائري إلى حماية أوساط الاستقبال، وهذا حسب نص المادة 31 منه وتتمثل حماية أوساط الاستقبال في حماية المحيط الجوي من تلوث

(1) - خنيش سنوسي، إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، 2005، ص203.

(2) - أحمد لكلل، المرجع السابق الذكر، ص234.

الهواء، وما ينتج عنه من ضرر على الإنسان والنبات، والحيوان، والمحيط عامة نتيجة الغازات السامة بكافة أنواعها، وتطرق المشرع الجزائري كذلك لحماية البحر مع الأخذ بعين الاعتبار المعاهدات الدولية التي أقرتها الجزائر، ولقد ذكر المشرع الجزائري في الباب السادس والأخير الهيئات المكلفة بحماية البيئة والاختصاص المكلف بها في هذا المجال المتمثل في التدخل الوقائي لحماية البيئة، والتدخل الاجرائي لمكافحة الإضرار بالبيئة، والعقوبات المتبعة في حالة مخالفة قانون البيئة⁽¹⁾.

وبعد هذا القانون ظهرت معطيات جديدة عرفتها الجزائر لاسيما التطور التكنولوجي والحضري، رأى المشرع بضرورة إعادة إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة، فصدر قانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003م، لكن هذا القانون بقي في السطور وهو أساسا مستنسخ من قانون حماية الطبيعة الفرنسي مرة أخرى، وحدد هذا القانون مبادئ أساسية متمثلة في مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الاستبدال، ومبدأ الإدماج، ومبدأ النشاط الوقائي، والتصحيح بالأضرار بالأولوية عند المصدر، ومبدأ الحيطة، ومبدأ الملوث الدافع، ومبدأ الإعلام والمشاركة⁽²⁾.

وجاء القانون ليمزج بين حماية البيئة وإحلال التنمية بتعاريف جديدة، كذلك نجد في هذا القانون إشارات لحماية الغابات وتسيير الموارد المائية، إلى جانب تنظيمات تتعلق بالمناجم، والصيد البحري والبري والنفايات، والصحة، وحماية التراث الثقافي⁽³⁾. وقد أشار القانون في الباب الأول في المادة الأولى والثالثة والرابعة منه إلى أهداف وقواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن هذه الأهداف تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، وترقية تنمية وطنية مستدامة، وكذلك الوقاية من أشكال التلوث، والأضرار الملحقة بالبيئة⁽⁴⁾. وفي الباب الثاني تطرق المشرع الجزائري إلى أدوات تسيير البيئة التي منها هيئة الإعلام البيئي، أما الفصل الثاني فقد تضمن المقاييس البيئية حيث تكون المسؤولية على حماية الطبيعة، والمحافظة عليها، وإيجاد توازنات بيولوجية في الأنظمة. واهتم الفصل الثالث بالتخطيط للأنشطة البيئية حيث أن الوزارة المكلفة بالبيئة تعد مخططا وطنيا للنشاط البيئي، والتنمية المستدامة. وأما الفصل الرابع فقد تحدث عن نظام تقييم الآثار البيئية حيث تكون دراسات التأثير للمشاريع على البيئة، والفصل الخامس وفي الفرع الأول وضع الأنظمة القانونية الخاصة للمؤسسات المصنعة والمجالات المحمية ومن هذه المؤسسات المصنعة الورشات، المشاغل المناجم وكل منشأة يستغلها أو يملكها شخص معنوي، أو طبيعي عمومي، أو خاص حيث تصنف هذه المنشآت

(1) - أحمد لكحل، المرجع السابق الذكر، ص236.

(2) - المادة 80 إلى المادة 114، قانون رقم: 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(3) - علي سعيدان، أسس ومبادئ قانون البيئة، موفم للنشر، الجزائر، 2005، ص22.

(4) - المادة 04، القانون رقم: 03-10، المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، المرجع السابق الذكر.

حسب الأضرار التي تتجر عنها وتخضع لترخيص من وزير البيئة، وترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني ويكون على كل مستغل لمنشأة مصنعة خاضعة لترخيص تعيين مندوب البيئة. أما الفرع الثاني للفصل الخامس فهو يعين المجالات المحمية والتي تتكون من المحمية الطبيعية التامة والحدائق الوطنية والمعالم الطبيعية ومجالات تسيير المواضيع، والسلالات، والمناظر الأرضية، والبحرية والمجالات المحمية للمصادر الطبيعية المسيرة، وقد خصص الفصل السادس من الباب الثاني لتدخل الأشخاص والجمعيات ودورهم في مجال حماية البيئة حيث أن للجمعيات المعترف بها قانونيا التدخل لحماية البيئة حسب أحكام هذا القانون.

ولقد حُصص الباب الثالث لمقتضيات الحماية البيئية، وهذه المقتضيات مذكورة في المادة 39 منه وهي التنوع البيولوجي، الهواء، والجو، الماء والأوساط المائية، الأرض وباطن الأرض، الأوساط الصحراوية، الإطار المعيشي. في حين **الباب الرابع** فقد خصصه المشرع الجزائري للحماية من الأضرار البيئية بمختلف أنواعها وفي كل أماكنها التي منها المواد الكيميائية، والأضرار السمعي. أما **الباب الخامس** فقد تطرق المشرع الجزائري للأحكام الخاصة بترقية البيئة، وحمايتها من كل الأضرار التي تلحقها، وذلك عبر منح جوائز تحفيزية، ومبالغ مالية، لمن يساعد على الحفاظ على البيئة حيث ذكرت المادة 79 أن التربية البيئية يجب أن تدرج في البرامج التعليمية. وخصص **الباب السادس** للأحكام الجزائية، وذلك بفرض عقوبات ومحاسبة لكل من يتجرأ على ضرر البيئة، ومن هذه الأحكام منها الحبس، والغرامات المالية، أما **الباب الثامن** فحدد الأشخاص المختصين بالبحث ومعاينة المخالفات، حيث ذكرتهم المادة 111، ومنهم مفتشو البيئة، وضباط وأعوان الحماية المدنية ومتصرفو الحماية البحرية، وموظفو الأسلاك التقنية للإدارة المكلفة بالبيئة⁽¹⁾.

وعليه، فإن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أقرب ما يكون إلى قانون حماية الطبيعة والإطار المعيشي، منه إلى حماية البيئة مثلما هو متعارف عليه في الأوساط العلمية، ناهيك عن جانب تأثره الصارخ والعميق بالقوانين الفرنسية المتعلقة بحماية الطبيعة، والمراسيم والقرارات الملحقة به، كما انه أقرب إلى التجريد والتعميم، واقتصر على أسلوب الجزاء والعقاب، وحتى العقاب يبقى غير كاف مقارنة بالأضرار التي قد تؤدي إلى التدهور الكامل للبيئة، أو النظام البيئي وما يتبع ذلك من أخطار تهدد صحة الإنسان، والحيوان، والنبات بصفة عامة، والبيئة الصحية بصفة خاصة⁽²⁾.

(1) - المادة 11 من قانون 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، المرجع السابق الذكر.

(2) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 197-204.

ومن أجل تحسين فعالية هذا القانون يتطلب تشجيع إجراءات وقائية وحماية البيئة في أوساط الرأي العام، بتوفير شبكات الرصد البيئي والاهتمام بها، لأن الوقاية أفضل بكثير من السياسات الدفاعية التي تتجاوز إمكانياتنا المادية المتواضعة.

أما فيما يخص أهم الاتفاقيات الدولية والآليات الأساسية المتعلقة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر هي كالاتي⁽¹⁾، (يراجع الملحق رقم 02).

إن تدخل الدولة كشريك أساسي في عملية حماية البيئة تشريعات كانت أو الالتزام بالاتفاقيات الدولية يعتبر أمرا أساسيا، بل ضروري، ذلك أنها الشخص المعنوي الوحيد الذي يمكنه تحمل المسؤولية، ولكن لاننسى بأن الحماية تتطلب وعيا، وإدارة، وتعاونًا، وتنسيقًا دوليًا، وتشريعات وقوانين تتماشى مع خصوصيات البيئة الوطنية.

ومن المصادر الأخرى نجد الأعراف التي تمنع التعدي على البيئة، وتمنع كذلك حدوث التلوث باعتقاد ملزم وواجب، لكن هذا العرف من جانبه الإيجابي بدأ في الانتهاء، ودوره لا يزال محدود كما أنه يوجد مصدر الاجتهاد القانوني المقارن للبيئة من خلال الندوات والمؤتمرات العالمية حيث طرحت الكثير من الآراء الفقهية أثارت نقاش كبير حول البيئة، وتعتبر من أهم الوسائل التي تعبر عن التعاون الدولي، والجهود الجماعية للحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور، وعلى ذكر هذا فإن الجزائر تصنع سياساتها وقوانينها من خلال انضمامها ومصادقتها على العديد من المعاهدات الدولية كمؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل^(*)، وعلى سبيل المثال فقد أجبرت الجزائر على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بوضع تشريعات تحمي المواطن والبيئة، بالإضافة إلى أحكام وقواعد المجتمع الدولي، كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وما ينتج عنهم من مبادئ كحسن الجوار، وتطبيق الملوث الدافع، ومبدأ التعسف في استعمال الحق، إضافة إلى القضاء الدولي الذي يفصل في المنازعات البيئية الدولية، فهو يعد من المصادر التفسيرية بوجه عام، ومن المصادر التي تخصصنا نحن هي القرآن والسنة بحيث هذين المصدرين تأصيليان يحمون البيئة ويعظمون فوائدها بمفهوم الاستخلاف، وهو ما يثبت أن التنمية البيئية مفهوم قرآني يضمن البقاء والاستمرارية.

(1) - مولود ديدان، قانون البيئة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2016، ص326.

(*) - كل الآليات الأساسية الدولية التي ذكرت سابقا المتعلقة بالبيئة وحمايتها مكوّناتها المصادق عليها من طرف الجزائر.

- البعد الاستراتيجي لسياسة الدولة، (المصلحة في التنمية):

عادة ما يتم الخلط بين السياسة العامة (Politique générale) ، والسياسات العمومية (Politique publique)، فالسياسة العامة تعد بمثابة التصور السياسي العام الذي يتم تنزيله عبر قرارات حكومية لمواجهة الإكراهات التدييرية، أو معالجة المشاكل الاجتماعية، فالسياسة العامة تعبر عن التوجه السياسي العام للدولة وتهتم بتدبير الشأن العام الوطني، والمجالي والترابي، ولهذا فهي تختلف عن السياسات العمومية التي يتم التعبير عنها عبر مخططات متوسطة وبعيدة المدى نابعة من ذلك التصور العام وتكون معضودة بالإحصائيات وآليات التنفيذ والمؤشرات الرئيسية ومحددة الأهداف والوسائل، فالسياسات العمومية تُعتبر مجالات لتنزيل البرنامج الحكومي ومحاور السياسة العامة بهدف حل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية بأبعاد استراتيجية⁽¹⁾.

وعليه، فإن السياسة العامة تتطلب التحديد المسبق للأهداف (ببعد استراتيجي) وفي ذات الوقت تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وضبط مؤشرات الإنجاز، والسلط، أو المؤسسات المسؤولة عن وضع آليات التنفيذ، وقد يتم تنزيل الإستراتيجية عبر السياسات العمومية التي يتم صياغتها وتنفيذها من قبل الحكومة والمؤسسات العمومية التابعة لها، أو من خلال صياغة مشاريع قوانين، أو تشريعات، أو ضمن قانون المالية السنوي، التي يتعين أن تتضمن المحاور الكبرى للإنفاق العمومي المرتبط بهذه التوجهات الإستراتيجية كتوجهات عامة لتطوير المنظومة القانونية والمؤسسية وروى إستراتيجية لإصلاح منظومة الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين، واستراتيجيات فيما يخص الصناعة والزراعة والفلاحة وحماية البيئة وغيرها^(*).

وعليه يمكن القول بأن السياسات العمومية التي يتم وضعها وتنفيذها بمثابة حصيلة عمل الدولة وليس فقط الحكومة، والتي تتجسد في صيغة مخططات تنموية، وبرامج مرتبطة بها سواء تمت برمجتها من قبل قطاع وزاري واحد أو عدة قطاعات حكومية أو من خلال المؤسسات الاقتصادية فالسياسة البيئية في الجزائر مثلا كسياسة عمومية تتداخل فيها مجالات عمل القطاعات الحكومية المكلفة بالبيئة، والصحة، والصناعة والزراعة، والفلاحة، والأشغال العمومية، والتضامن، وباقي المؤسسات الأخرى الرسمية، والغير رسمية ولا يمكن اعتبارها برنامجا محددًا في سنة واحدة أو مرتبًا فقط بالميزانية العامة.

(1) - منشورات مجلس النواب، الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية، المغرب، بدون سنة، ص 29 - 33.

(*) - يبرز هنا مفهوم الدولة الحديثة (مصلحة الدولة يكمن في التنمية)، فمقرب السياسات العامة، وتحليلها من الأدوات الضرورية لفهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وكأفعال حكومية للإجابة عن المشكلات التنموية، راجع في ذلك: (بيير ميلر، السياسات العمومية، (ترجمة: عبد المالك إجزير، المغرب، 2018).

إن فالسياسات العمومية هي نشاطات حكومية لمعالجة الإشكالات وخلق بدائل جديدة للتنمية بهدف التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية الوطنية، أو ما يعرف كذلك بالبرامج التنموية للدولة بتوجهات إستراتيجية. ويمكن القول إن إدارة الدولة لابد أن تكون إيراداتها أكثر من نفقاتها، وإلا يكون الإفلاس نتيجتها الحتمية⁽¹⁾، ويكون الإنتاج الوفير الذي يزيد من الإنفاق على مشاريع التنمية العامة واستخدام تقانات صائبة بيئيا.

وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية هي إستراتيجية التكيف لبرامج التنمية العامة، لمنع استنزاف ماتبقى من خيارات الطبيعة، وتوضح تلك الإستراتيجية بالسياسة الرشيدة للتنمية، ويتضح هذا الدور بشكل راقى أثناء التنفيذ وتحقيق النتائج، فالإستراتيجية هدفها تثمين الموارد التي يُشترط قابليتها للتجديد، وتتطلب الاستراتيجية الوطنية عن طريق سواعدها حماس، ورغبة عارمة، وإستعاب، وإلهام ورؤيا، وصولا لانفجار الإمكانيات بقوة. والجدير بالذكر أن ضعف ثقة الجمهور بمؤسسات السلطات العمومية يشكل أحد أهم المعوقات المهمة في مجال تطوير تفاعل الجمهور مع الإستراتيجية الحكومية، على مستوى التنفيذ، فهل يمكن للحكومة أن تعول على شراكة فعلية مع شركائها المجتمعيين، تشمل مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الإستراتيجية؟، وهل يمكن أن تعتمد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة الشراكة كآلية لاستعادة ثقة الجمهور بها.

ولإستعاب الإستراتيجية التي تتغير بها المجتمعات لتصبح أكثر وطنية، ومواطنيه، وأكثر استدامة لا بد أن تحاول إستعاب الكيفية التي تلبي بها جميع احتياجات المجتمع، ويمكن لهذه المنهجية حسب جوليندولين هولسميث أنه تبدأ عملية تطوير المجتمع بتقييم جميع أصوله وموارده بدلا من رصد مشكلاته أي أنها تركز على أصول المجتمع الايجابية، وما يفعله بطريقة صحيحة لينفذ المزيد منها لا على مشكلاته التي لم يجد حلولا ناجعة حتى الآن، لكن للأسف المجتمعات والحكومات في الدول النامية ومن بينها الجزائر تركز على حل المشكلات بكثرة السياسات والبرامج بدل من تثمين الإيجابيات، والتركيز عليها حتى تتغلب على الإشكاليات تلقائيا، وتؤكد الباحثة أنه حين تركز الحكومات والمجتمعات على مواردها وأرصدها بدلا من مشكلاتها تظهر إمكانيات إبداعية جديدة للوفاء باحتياجات المجتمع الحاضرة والقادمة. والغاية من الإستراتيجية هو تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، والتصدي للتحديات الوطنية والعالمية التي تواجهها الدولة خاصة فيما تعلق بالفقر، والبطالة، وعدم الإنصاف، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالمناخ، والتلوث البيئي، والسعي نحو تحقيق الازدهار والسلام.

(1) - جوليندولين هولسميث، المدن المستديمة تطوير المكان لخدمة الإنسان، (ترجمة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الإمارات، 2016، ص5.

- محورية الثقافة للتنمية:

تعني الثقافة رقي الإنسان في فكره وعقله وأخلاقه تجاه البيئة، والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة، وعدم استنزاف الموارد بتخطيط اقتصادي تنموي ترقيعي ترفيهي، وعدم ضرب القيم الاجتماعية باسم التنمية، فما يحدث يعبر عن نشاطات حضارية خالية من الانتاج الثقافي بمعنى أن يستطيع الإنسان أن يقوم بما يضمن بقاءه من مأكّل وملبس ومأوى، ويصنع أشياء يعيش بها استجابة للبيئة، وهذا ما اعتمده **أرلوند تويمبي** في تعريفه للحضارة، وقد ميز **شبنغلر** بين الحضارة والثقافة في أنّ الثقافة هي المرحلة الأولى من الضخ، والإنتاج الروحي، والمعنوي، والفني ثم تأتي الحضارة من خلال الصناعة والتكنولوجيا، والبناء وال عمران وغيرها من أشياء مادية. وهنا تتخط الأم عندما تتغلب الحضارة على منطق الثقافة. ومن هنا يبرز وبجدية ما ذكره **عبد الرحمان محمد بن خلدون** في أنه كان ينظر أنّ الحضارة على أنها نهاية للعمران، ويتضح لنا أنه لا بد للنظام السياسي أن يتمتع بثقافة فهم قضايا الأمة وخلق ظروف تُغير من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة فيما تعلق بالدفاع عن الفقراء والمهمشين، والمقصيين، والشباب الذين لا صوت لهم. وإن لم يؤدي هاته المهام فلا يستمر، ويكون عرضة للعديد من الخلالات، وهذا ما فهمه **غرامشي أنطونيو** وسمى ذلك بالمرهقة السياسية حين يغيب منطق الثقافة العضوية والتقليدية.

فالثقافة محور التنمية وضرورية لسلامة وأمن الدولة وازدهارها، فالإنسان قد تطور بفعل الثقافة وتطور بيولوجيا، واتجه إلى أن يكون نوعا عاقلا (**إنسانا**)، عن طريق تنمية مهارة ثقافية تلك المهارة التي تميز الإنسان فتجعله يخطط، وتعتمد خطته على تحاليل منطقية؛ معرفة (*).

(*) - يُراجع في ذلك: محمد سعيد الحفار، **البيولوجيا ومصير الإنسان**، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص7. وقد أشار **أوزفالد شبنغلر** في كتابه **تدهور الحضارة الغربية**، أنّ الحضارة تولد وتنمو في بيئة يمكن تحديدها تحديدا دقيقا، وأنّ الحضارة ككل كائن لها طفولتها، وشبابها، ونضوجها وشيخوختها، وأنها تموت عندما تحقق روحها جميع إمكاناتها الباطنية على هيئة شعوب، ولغات، ومذاهب دينية وفنون، وعلوم، ودول. وأنّ الحضارة عندما تحقق هذه الأمور وتستنزف إمكانات روحها في تجسيد هذه الإنجازات تتخشب وتتحول إلى مدينة، واخيرا تتجاوز المدينة إلى الانحلال والفساد. ويرى **شبنغلر** أنه لا يمكن ابدا فهم أية ضاهرة اقتصادية أو اجتماعية، إلا بواسطة فهم كل ما للحضارة من ظاهرات وهو يقول حينئذ رأيت فيضا زخرا من الروابط التي شعر بها المؤرخين شعورا واضحا حيننا وغامضا في معظم الأحيان دون أن يصلو إلى فهمها إطلاقا بروابط بين صور الفنون التشكيلية، والفنون العسكرية، أو الإدارية، ورأيت تشابها عميقا بين الأشكال السياسية، والرياضيات في الحضارة الواحدة بين النظريات الدينية والصناعية بين الرياضيات والموسيقى وفنون التشكيل بين صور الاقتصاد وصور المعرفة (يُراجع في ذلك: **إزوالد شبنغلر، تدهور الحضارة الغربية**)، (ترجمة: أحمد الشيباني)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص14، بدون سنة). **والثقافة كسأن مجتمعي** يقول **إدوارد تايلور** أنّ الثقافة هي ذلك المركب المعقد المكون من الاعتقاد، والأدب، والفن، والصناعة، والعادات، والخيال... وغيرها ماديًا، ومعنويًا، وكل العلوم، وأنماط، المجتمعات.

والثقافة هي المدخل إلى معالجة الأزمات التنموية، والحضارية، وماتجسد سيرورة التحول والازدهار في المجتمع⁽¹⁾. فإدراج الثقافة كمتغير رئيس ومستقل يكمن في أن الثقافة تمثل قوة، وطاقة وتخلقا، وروحا لا بد من التخلق بها، والإستناد إليها في مواجهة أكبر وأعظم مشكلة مستعصية في الأمة وهي مشكلة **التخلف** بكافة صورها، وأنماطها، سعيا نحو العمارة والتمدن، والتحضر، بعيدا عن التبعية والاستلاب⁽²⁾. وبالتالي الثقافة بدورها تستجيب لمتطلبات المجتمعات الإنسانية، وتتنظر إلى اختلافها ومستوياتها، وترسخ لأسسها وقيمها، فالمجتمع، والنظام، لا يستطيع أن يحفظ تماسكه، وأمنه، خلال التغييرات التي تلازم التنمية، والتحديث الاقتصادي بدون أسس ثقافية ثابتة فهي دعامة أساسية لنجاعة التنمية.

حيث أظهرت استراتيجيات التنمية التي تسقط من حسابها أهمية العوامل الثقافية أنها تكون عرضة لتوليد اللامبالاة والاعتراب، والشقاق الاجتماعي، وضعف التماسك⁽³⁾.

وبالنسبة لارتباط الثقافة بالحرية، فهناك من يرى أنّ الحرية ليست مطلبا سياسيا أو اجتماعيا أو أخلاقيا، فحسب وإنما هي ضرورة وجودية ارتبطت بالنشأة الأولى للإنسان، وإذا عدنا إلى المشهد الكوني الذي تم فيه إعلان خلق الإنسان لوجدنا إنّ هذا المشهد تضمن إعلانا مدويا لمبدأ الحرية^(*).

وعليه، فالحرية ليست من كماليات الحياة بل أساسيات الوجود فتتحقق الرسالة حينما تكون حرية وقس على ذلك التنمية. ويركز الباحثون على القيمة الجوهرية للحرية⁽⁴⁾، ورأوا أن الحرية هي المفتاح الرئيس للتنمية أي ثروة الأمم، وتجدر الإشارة أيضا إلى عودة الحرية باعتبارها مكونا أساسيا في الفكر التنموي في الوقت الراهن، ويتضح ذلك في رسالة **أمارتيا سن** ذات التأثير القوي التي كانت بعنوان التنمية كحرية عام **1999م**. أما التحرر فهو مفهوم معقد يعني كلا من الحرية من (السلبية) والحرية نحو (الإيجابية)، وهو أمر مماثل لمعنى التنمية في العمل الكلاسيكي⁽⁵⁾.

(1) - على حرب، **العالم ومازقه**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002، ص 183.

(2) - زكي ميلاد، **المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص 8 - 9.

(3) - لجنة الجنوب، **المرجع السابق الذكر**، ص 98.

(*) - يمكن فهمها من خلال الحوار الذي دار بين الله والملائكة في ما يعرف بالاستخلاف والعمارة حين قال الله عز وجل - وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة...، وهو ما يدل على العمق في الحرية، واحترام خيارات الناس وتحملهم لنتائجهم هم.

(4) - ليجورن هيتن، **المرجع السابق الذكر**، ص 60.

(5) - أمارتيا سن، **التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير**، (ترجمة: شوقي جلال)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص 316.

وعليه، لقد تطرّفنا في هذا المدخل من الدراسة إلى الجانب الفكري لمصطلحات البحث ومعانيها وإعطاء تلميحات ومقاصد لها، وقدّمنا إطاراً عاماً للبيئة والتنمية فكراً وتوجهاً، بهدف توضيح الرؤية بشأن تحليل ودراسة موضوع إستراتيجية التنمية البيئية، إيماناً منا بأنه لا يمكن أبداً القيام بدراسة تحليلية علمية دون التحكم في المفاهيم وفهم مقاصدها وخلفياتها، وأبعادها التي تتحكم فيها ومن خلال الإشارة إلى العلاقة بين البيئة، والتنمية تم التوصل إلى أنه ثمة شروحات عديدة للبيئة والتنمية، إذ لا يمكن ضبط المفهومين في زاوية واحدة، كما أن معرفة مفهوم الاستراتيجية كآلية علمية وعملية أظهرت أن الاستراتيجيات النابعة من البيئة تتجح عكس الاستراتيجيات الكونية التي تفرضها المؤسسات العالمية التنموية، وأن العصر الذي نعيشه اليوم يلعب بعصر التنمية، وأن حماية البيئة مسؤولية أممية، وذلك من خلال إيضاح الجهود المبذولة لأجل تكريس التنمية المستدامة.

وتبين كذلك من خلال هذا المدخل أن انعدام البعد البيئي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسؤول عن تدهور البيئة، ومعيار لضعف الوعي البيئي لدى المسؤولين، وأن السياسات التنموية غير السليمة، وغير المبنية على معرفة دقيقة لقدرة البيئة، واستعابها، ونتاجها كمسألة منهجية يشكل أكبر خطر على البيئة، وهدم نظمها، وأن جدية الإنسان في إدراكه، ووعيه بالبقاء، والاستمرار من خلال حماية الطبيعة.

كما تم التوصل إلى أن حماية البيئة وإحلال التنمية شرط سياسي للنظام من خلال الثقافة، والحرية والوعي البيئي الهادف إلى ترسيخ التكامل بين البيئات الاقتصادية والاجتماعية، ويوطد التكامل البيئي الإنمائي، وتم توضيح أن المصلحة الوطنية تكمن أساساً في التنمية من خلال أبعاد استراتيجية تنتهجها الدولة لضمان استمرارها وبقائها، وتوصلنا إلى تبيان أن التنمية الحقيقية تعني امتلاك المؤسسات للثقافة السياسية التي لا توجد إلا في بعض الدول المتقدمة، كما خلصنا إلى أن الأمر يستدعي الوقوف على تنمية علاقة الإنسان بالبيئة الوطنية وبالمجتمع الدولي، فإدراكه هو تداركه لمشكلات البيئة وهو تنمية بيئية، ولهذا نفهم التركيز الكبير للجهود الدولية والتي أشارت أن الإنسان هو المسؤول الأكبر عن الأخطار التي تلحق بالبيئة، وهو المسؤول عن معالجتها لأنه خربها، وركزت عليه أيما تركيز، وتعكس هذه المؤتمرات هذا الاهتمام الذي يؤكد لنا بأننا جميعاً مسؤولون، وأنه لا بد أن نتعامل كعالم واحد تجاه هدف واحد.

الفصل الأول
التأصيل البيئي لواقع التنمية في الجزائر

الفصل الأول:

التأصيل البيئي لواقع التنمية في الجزائر.

من الطبيعي أن يتضمن أي تقييم تاريخي للدولة حلولاً استراتيجية معينة، مثلما يؤدي إلى تشخيص صائب لحالة مرضية وتحديد دقيق لها، ويتمثل الهدف الأساسي من ذلك التقييم في عدم الفصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصاداً هشاً، انعكس عنه وضعاً اجتماعياً أكثر تجسيدا للتخلف متمثلاً في ثلوث الجهل والفقر والمرض، فبادرت السلطات (أي النظام السياسي) بإعداد خطط للتنمية لتحقيق التنمية الوطنية في الجزائر، لكنها فشلت رغم المشاريع، والمؤسسات، والنصوص التشريعية التي قامت بها الدولة، إلا أننا لا ننفي الجهود التنموية التي أعطت ثمارها ومنها انتهى في مرحلة بدايته، وقد عرفت التنمية في الجزائر عدم إدراك بالأبعاد الثقافية والتاريخية، وقد نجد من الضروري مناقشة الإحصاءات والإمكانات الوطنية التي بنيت عليها الاستراتيجيات الوطنية، وهل البيئة، والموارد الطبيعية في الجزائر مهددة أم هناك حماية لها؟، وسنتحدث في هذا الفصل عن الواقع البشري، والمؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، كمحددات للتنمية الوطنية، من أجل مسح الواقع البيئي والتعرف عليه للحصول على المعلومات، والبيانات الموثقة القابلة للتحليل، التي فيما بعد يمكن أن نبني عليها خطاً، واستراتيجيات أكثر حكمة وأقرب إلى الصواب لحاضرنا ولأجيال مستقبلنا، بحيث أن بيئة الجزائر تتميز بالتعدد في الموارد، فمن خلال هذا الفصل سنحاول توصيف الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وفي ما يخص البيئة الطبيعية كذلك، بصورة علمية، وموضوعية دقيقة وحيدة تماماً، في إطار فهم الإمكانيات، والمسارات، والأبعاد، لأن الموارد هي محاور إرتكاز ما هو إقتصادي، واجتماعي وعاملاً في وضع السياسات التي تحقق التنمية، والاستقرار في الوطن، وتحدد المستقبل في المرحلة القادمة وتواجه التحديات المتلازمة في آن واحد، وسنتطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- المبحث الأول: الطبيعة الجغرافية، والسميات الديمغرافية للجزائر.

- المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

- المبحث الثالث: البيئة السياسية والإدارية في الجزائر.

- الخلاصة والاستنتاجات.

- المبحث الأول: الطبيعة الجغرافية والسميات الديمغرافية للجزائر.

تتمتع الجزائر بشخصية متميزة(*) لما لها من إمكانات، وموارد، وموقع جغرافي استراتيجي مهم، وخصائص حيوية، جعلت منها محور إنقاء، وإتصال مع دول عربية، وإفريقية، وأوروبية، وممرا مهما للشرق الأوسط والعالم بحراً وجواً للتبادل الدولي، وهذه الامكانات والحدود، تدعو الحاجة اليوم إلى توظيفها لخلق تنمية وطنية تجعل منها مشروع تنمية دائمة وأنموذجاً يأخذ به. وتمتلك من الناحية الجغرافية والإقليمية(**)، أبعاد فاعلة ومؤثرة من الناحية المغاربية، حيث أنها وسط المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي، والبشري، لو استغلت رياديا، وكل هذا يبرهن على أن الشخصية الجغرافية للجزائر حساسة في السياسة العالمية، وهذا ما تم تاريخيا، بحيث أن المستعمرين الأوروبيين احتلوا أراضيها، وهذا لا ينفي إستعمارا جديدا للمزايا الاقتصادية والاستراتيجية للأراضي الخصبة لمراحل ما بعد البترول، وهذا ما تكلم عنه مايكل كيلر عن الدول الإفريقية الغربية.

بالنسبة لنوعية المناخ في الجزائر كأحد العناصر الأساسية فلا تعاني الجزائر من التلوث المناخي لغياب المصانع عموما مقارنة بالدول المصنعة، وبعض الملوثات لا تشكل تهديدا حقيقيا للمناخ، كما أنها ملتزمة بالقرارات الدولية في هذا الإطار خاصة اتفاقية كيوتو ومؤتمر باريس التي جاء ليؤكد اتفاقية كيوتو ويفعلها، فالجزائر هي لاتلوث الغلاف الغازي مقارنة بالدول الصناعية، وغير معنية بهذا الاتفاق بدرجة كبيرة لأنها غير صناعية، وتحمل تلك الدول سياسات التصنيع التي تعرض الجميع لمصير مشؤوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، ولا تملك حتى الوسائل التقنية والتقانية والموارد المالية الكافية التي تُعينها لمواجهة سلبيات هذه الظاهرة، نذكر هذا لكون العديد من الباحثين يربط المشكلات التنموية فيالجزائر بالمناخ، ونحن في دراستنا هاته نركز على مشكلات الجزائر التي تكمن أساسا في البطالة، والفقر، والتهemis، ومشاكل أخرى نتجت عن حالة سوء التنظيم السياسي والاداري، مما نتجت عنه مشكلات اجتماعية واقتصادية واستنزاف وتدمير بيئي. وبالنسبة للرياح خاصة

(*) - لفظ استخدمه العالم الجغرافي جمال حمدان في كتابه المعنون ب- شخصية مصر - ويقصد به مصر الاستراتيجية لما تتمتع به من موقع، وموارد طبيعية هائلة.

(**) - تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول⁰⁹ غرب غرينتش، و¹² شرقه، وبين دائرتي عرض¹⁹ و³⁷ شمالا، مساحتها 2.381.741 كلم²، كأكبر دولة في إفريقيا بعد تقسيم السودان، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم²، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كلم² على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف غدامس وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب إتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا ب 982 كلم ومن الغرب المملكة المغربية ب 1559 كلم، والصحراء الغربية ب 42 كلم ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم ومالي ب 1376 كلم وموريتانيا ب 463 كلم ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم، ويتميز هذا الشريط بتنوع الموارد الطبيعية من هضبات كبيرة وسواحل ساحلية وتضاريس مختلفة وموارد بحرية هائلة كالنفط وعدد كبير من الشواطئ غرب وشرق ووسط الجزائر. يراجع في ذلك: (محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، بدون تاريخ، ص 16).

في فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغطا مرتفعا يتصل بالضغط المرتفع الأزوري^(*)، والضغط المرتفع الآسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضا بالنسبة للضغط فوق اليابسة المحيطة به، وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر حيث تكون هناك رياح غربية وشمالية على الهضاب، وشمالية على هوامش الصحراء الشمالية، أما الصحراء الجزائرية فتهدب عليها رياح ساخنة من المنطقة الاستوائية تكون رطبة نسبيا باتجاه جنوب غرب وشمال شرق⁽¹⁾، وهذا ما يجعل الجزائر تكتسب موردا طاويا متجددا ستستخدمه فيما بعد في إطار إستراتيجية التنمية النظيفة مستقبلا.

وتتملك الجزائر سطحا بنطاقين طبيعيين، من حيث الملامح التضاريسية، والتركيب الجيولوجي والمناخ، والانتشار السكاني، والتركز الاقتصادي، من النطاق الشمالي ومساحته نحو 400 ألف كلم² يغلب عليه الطابع الجبلي، مناخها متوسطي وغطاء نباتي كثيف وزراعة واسعة، وقرى ومناطق صناعة وبنى تحتية وغيرها، ومن النطاق الجنوبي ومساحته نحو 2 مليون كلم²، هو قاعدة صحراوية لها تضاريس ومناخ جاف وغطاء نباتي محدود، ويوجد بها مناطق الغاز والبتروول والعديد من الثروات الباطنية والمعادن، بالإضافة إلى موارد مختلفة في أقاليمها في جبالها، وغاباتها، وصحاريها الشاسعة، بالإضافة إلى أنواع الأحياء فيها والأراضي الزراعية، ومياهها الجوفية التي تقدر بأكثر من 34 مليارم³، مقسمة إلى مياه متجددة وغير متجددة في الصحراء⁽²⁾، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار⁽³⁾، وتقدر حجم المياه المستعملة حسب الوكالة الوطنية للموارد المائية بـ 4 مليارات متر مكعب وهو ما يمثل 25 في المائة من ربح الموارد المائية المتوفرة وتتنوع على القطاعات التالية⁽⁴⁾.

- تستخدم الزراعة 2.1 مليار متر مكعب أي 55.3%.

- توجه الاستهلاك 1.3 مليار متر مكعب بنسبة 34.2%.

- تستعمل الصناعة 0.6 مليار متر مكعب حوالي 10.5%.

وأما بالنسبة لمياه الأمطار فهي تمثل أهمية كبيرة للأراضي بأنواعها، وكذلك في تزويد الموارد المائية الجوفية، وقد تلعب دورا رئيسا في الاقتصاد الفلاحي، والزراعة وغيرها، وفي شمال البلاد تنزل كميات معتبرة من المطر خاصة في شهور الشتاء الأربعة بسبب شدة البرد، وماتسببه الرياح الغربية

(*) - المرتفع الأزوري هو نظام ضغط جوي مرتفع شبه استوائي يقع مركزه بالقرب من جزر الأزور في المحيط الأطلسي، حيث يؤثر في طقس ومناخ مناطق واسعة منها شمال إفريقيا، ويصل تأثيره لحوض البحر المتوسط ليسبب الجفاف والاستقرار على الأجواء وارتفاع درجات الحرارة.

(1) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 16.

(2) - لعمرى زراية، محاضرات حول البيئة والتنمية المستدامة، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016.

(3) - القطبي محمد، النظام القانوني للموارد المائية الجوفية في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص 33-34.

(4) - جنوحات حسين، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 55.

الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من المحيط الأطلسي، والمتجددة فوق البحر المتوسط، وبلغت كميات المطر أعلى نسبة لها على الساحل حيث تزيد عن **1000 ملم/سنة**، خاصة في مرتفعات الأطلس التلي التي تؤدي دورا واضحا في تركيز المطر بهذه المنطقة لأن اصطدام الرياح المحملة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة.

والجدير بالملاحظة أن الجزائر لا تراعي لمياه الأمطار هاته اهتماما، وقد كانت بعض المجاري والسواقي والسدود التي بنيت مؤخرا غير كافية، وغير مدروسة جيدا، وتتناقص بنسب قليلة في الأطلس التلي والصحراء لعوامل طبيعية أخرى. وبالنسبة للمياه الوطنية فتعتبر موردا ثميناً، وهران الجزائر مستقبلا خاصة ما تعلق منها بالمنسوب الكبير من المياه في الطبقات الجوفية، وهذا يؤكد العديد من المختصين، وما يبرهن أطماع الشركات، وأن أزمة المياه في الجزائر مستبعدة في العقود القادمة ويتطلب من السلطات العمومية إدارته دون رهن حاجيات الأجيال القادمة لكون المياه من أساس التنمية مستقبلا.

كما على الحكومة أن تتخذ خطوات جادة في مجال تنمية الموارد المائية، وترشيد استخدامها واستخدام التقانة الحديثة، وعليه على السلطات كذلك أن تسعى من خلال رفع كفاءة شبكات الري، وترشيد استخدام المياه، وخاصة في الزراعة، وكذلك من خلال إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في مجال الزراعة، واستخدام مياه التحلية لتلبية احتياجات مياه الشرب، والقيام ببعض التعديلات على السياسات المعتمدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي⁽¹⁾.

حيث تكمن الأهمية في أن المياه هي العنصر الأساسي المحدد للتوسع في الزراعة المروية، إذ يُزرع من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الكثير، وأدت إلى الإخلال في التوازن بين البيئة الطبيعية والاقتصادية، مما أدى إلى تدهور التربة، وتعريتها واختلال النظام الرعوي، واتسع التصحر، وفقدان خصوبة الأرض وانجرافها ومن خلال الزيادة السكانية والصناعية والزراعية في الطلب على المياه التي من ممكن أن تخلق مشكلة لكن لا تؤثر على الموارد المائية الموجودة في الجزائر المتاحة عموما، بالإضافة إلى أن سقوط المياه في الجزائر يتسم بالتذبذب على مدار السنة، وبالتغيرات من سنة لأخرى، وبضعف فعالية الأمطار، وبالنسبة للمياه غير المستغلة فمعظمها هامشية ويتطلب استغلالها استثمارات كبيرة نظرا لبعدها عن مناطق الاستهلاك، ويحضى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد يليه الاستخدامات المنزلية ثم الاستخدامات الصناعية.

وتوجد بالجزائر مجاري مائية تسمى بالأودية لعدم انتظام مجاريها، وتذبذب تدفق مياهها، وتتركز معظمها في الوسط والشمال الشرقي للجزائر منها وادي الصومام، وادي سيبوس، وادي الرمل،

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث، القطاع الزراعي)،

أنظر الموقع: <https://www.amf.org.ae>، تاريخ التصفح: 2018/10/24، الساعة: 03:30، ص 35.

وادي المقطع، وادي مجردة، وادي الحمير، وادي عين الحمام، وغيرها، وفي الجنوب من منطقة التل، الأودية ليست دائمة الجريان وتتشكل بها بحيرات مالحة في المناطق الصحراوية، ولكنها مؤقتة بالنسبة لمعظمها كشط الحضنة، والشط الشرقي، فالأودية الشمالية تصب في البحر الأبيض المتوسط، بينما الأودية الجنوبية تتبع من الأطلس الصحراوي وتشكل أكبر إحتياطي للمياه في العالم وهي تسمى بالمياه الجوفية المتواجدة تحت رمال صحراء الجزائر مع مساحة إجمالية تقدر بـ **900.000 كلم** في منطقة أدرار وتتمرست بالإضافة إلى الواحات التي هي جزء من الشبكة المائية للبلاد وتشمل جانت، غرداية، ورقلة، واد ريغ، تمنراست، تلبالة، تميمون، تقرت، طولقة، فلياش، زعاطشة، وغيرها **ولوكانت هناك ثقافة سياحية لأصبحت السياحة في الجزائر من الموارد المهمة للاقتصاد الجزائري، ويتم تغذية واحتي طولقة والزيبان بالشبكات المائية في الأوراس.**

وبالنسبة مياه عين صالح، والمنيعية، وغيرها من المدن فإنها تحتوي على كمية كبيرة من المياه الجوفية ويتم إرساء عدة مشاريع لحفر آبار مطورة لجذب المياه الجوفية منها مشروع بعين صالح. وفي منطقة الأوراس الشرقية يتواجد العديد من الأودية الشرقية تتنوع وتختلف منها واد الأبيوض، ووادي عبدي، ووادي الأحمر، ووادي تاقا، وسبخة ذراع بولطيف، وشط جندي، وواد الرمل في قسنطينة، وغيرها من الواحات في كل من القنطرة والغوفي، ويوجد ينابيع ساخنة وحمامات بخنثلة وقالمة وسوق هراس وسعيدة ومعسكر وفي الصحراء وغيرها من المناطق الجزائرية⁽¹⁾.

وبالنسبة للنبات فالجزائر تتمتع بأنواع النباتات وأخصب الأراضي، وهذا ما يجعلها مصب اهتمام عالمي، ومن النباتات هناك غابات دائمة الخضرة وتغطي مساحة قدرها **3.8 مليون هكتار** (بلوط، صنوبر، الفلين)، إضافة إلى الأحراش الكثيفة في مناطق التي يصب فيها المطر، وكذلك أشجار الزيتون، والحمضيات بأنواعها، وفي السهوب وتظهر كذلك تشكيلات نباتية على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من أعشاب وحشائش وشجيرات تستفيد منها الثروات الحيوانية ليس على حساب البيئة الطبيعية كالحفء التي هي على نحو **4 مليون هكتار**⁽²⁾. ويمكن أن ينقلص العدد لأن الصناعة الورقية، والمراعي الطبيعية العشوائية، وغيرها من الصناعات تستنزف ماتبقى من خيرات الطبيعة الجزائرية، من خلال التدهور وانخفاض الإنتاجية بالإضافة إلى ظاهرة التصحر، التي أصبحت تهدد الأراضي الجزائرية لأسباب عدة سنتكلم عنها لاحقا رغم محاولات الحد والسيطرة على زحف الرمال.

وبالنسبة للموارد الغابية، والنباتية، فللجزائر عناصر متنوعة من الانواع النباتية والغابية وتوفر الجزائر على غطاء نباتي يقدر بـ **4118949 هكتار**، يتوزع كالاتي **1180000 هكتار** غابات، و **1876000 هكتار** أذغال، و **7277940 هكتار** أشجار، وتتواجد المناطق الأثر تشجيراً

(1) - بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة إستشرافية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص 139.

(2) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 18.

كأشجار البلوط والفلين والصفصاف والزيتون في الغرب، في حين تتكون ولايات الوسط والهضاب العليا الأكثر تشجيراً، ويوجد كذلك تشجير كثيف في الشرق، أما بالنسبة للأصناف النباتية فهي تتألف من عدة فئات نادرة ومنها من اختفى⁽¹⁾، وتعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للدولة لما لها دور استراتيجي في الإنتاج والمحصول وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية التي ذكرناها سابقاً.

أما الثروات الحيوانية البرية، والبحرية، فكانت للجزائر لا يزال منها ثروات حيوانية تتوزع في البلاد، ويمكن ملاحظتها من خلال الحظائر الوطنية بحيث تمتلك الجزائر أكثر من 107 نوعاً من الثدييات بما في ذلك 47 محمية بالقانون الجزائري والكثير منها معرضة للخطر ولدى الجزائر أكثر من 336 نوع من الطيور 107 منها محمية. ويعتبر جنوب الصحراء الموطن الأساسي للحيوانات كالفئك، والغزال، وقطط الرمال، والجربيع، والسحالي، والنموس، والقطط البرية، وابن آوى، والأرانب، وغيرها من الأنواع، بالإضافة إلى الأنواع الأليفة كالخيول، والجمال، والمواشي، وغيرها، وثروة سمكية في مياه الجزائر الإقليمية السطحية والعميقة ويقدر مخزون الأسماك حسب عملية تنقيب قامت بها وزارة الصيد والموارد الصيدية في عام 2003 بحوالي 187000 طن، يتكون من السردين، والأنشوا في كل الشريط الساحلي⁽²⁾، وتزداد النسبة لو أن هناك تنظيم للصيد ومنعه أثناء التكاثر وإدارته وتربية المائيات وخلق ثروات جديدة تكون داعمة للاقتصاد الوطني.

وشهد الإنتاج الحيواني في السنوات القليلة الفائتة نسب قليلة الإنتاج في عدد الأبقار، والأغنام، والدواجن، بحيث كونت ثروة حيوانية معتبرة، إذ يغلب النمط التقليدي في تربية المواشي في الجزائر حيث يعتمد في تغذية القطعان على المراعي الطبيعية التي هي عرضة للتدهور المستمر بسبب ظروف الجفاف والرعي الجائر، ويبدو أن معدلات تطور الإنتاج مرتبط تمام الارتباط بالإدارة و ليس بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ما يخص اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والبيض والحليب وباقي المنتجات الأخرى، إذا أن الجزائر لاتزال تستورد اللحوم المجمدة والحليب والبيض وغيرها من المنتجات³.

وإنطلاقاً من هذه النتائج فالثروة الحيوانية في الجزائر من حيث مستوياتها تعتبر متواضعة وغير قادرة على تلبية ضمان الأمن الإنساني والاكتفاء الذاتي.

(1) - بوسبعين تسعديت، المرجع السابق الذكر، ص 142.

(2) - نفس المرجع، 141.

(3) - أمال حفاوي، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2041، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين، جامعة سطيف، 2013، ص 10.

ومن هنا يتطلب من وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية في الجزائر تحسين الظروف البيئية للقطعان، وتحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب، وإكثار الأصناف ذات المردودية العالية التي تتحمل الظروف البيئية المحلية، والتوسع في إقامة المشاريع الحديثة التي تستخدم أحدث التقانات العلمية في التربية، والإنتاج، والتصنيع، والاهتمام بالمراعي الطبيعية، وتنظيم استغلالها، وحمايتها من التدهور. وتطوير الخدمات الإرشادية والبحوث في مجال الإنتاج، والصحة الحيوانية، وتحسين وسائل تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية، من خلال إنشاء المراكز المتخصصة، وتدريب وتأهيل الكوادر في مجالات التقانة المرتبطة بالإنتاج والصحة الحيوانية وتطبيق أسلوب الحقول الإرشادية لتشجيع المنتجين على تبني التقانة الإنتاجية الحديثة في حقول المزارعين، وتوطين مربى المواشي في المناطق التي تتوفر فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات⁽¹⁾.

أما الإنتاج السمكي فتتوفر مصادر الثروة البحرية في السواحل الجزائرية التي يبلغ طولها 1200 كلم²، أما بشأن المعدل السنوي للإنتاج الوطني للموارد السمكية هو 100.000 طن في حين أن الواردات تصل 40.000 طن سنويا⁽²⁾. ويرجع ضعف الإنتاج السمكي في الجزائر بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية للشواطئ والأنهار الأخرى إلى عدد من معوقات من أهمها بدائية أساليب الصيد نظرا للظروف المعيشية والاجتماعية للصيادين، وضعف قدراتهم المالية على اقتناء وسائل الصيد الحديثة، وضعف البنية التحتية، وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وتتمثل أهم مجالات تطوير الإنتاج السمكي في تشجيع الاستثمار لإقامة مشاريع الصيد ومشاريع الاستزراع السمكي، وكذلك تطوير محطات البحوث لإجراء البحوث التطبيقية المتقدمة المرتبطة، بتعديل التركيب النوعي للمخزون لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية، وتتكيف مع الظروف البيئية والمناخية وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد وتدريبها على التقانات الحديثة المرتبطة بنظم تربية وصيد الأسماك، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المتطورة في هذا المجال للاستفادة من الإمكانيات المتاحة واستصدار القوانين الخاصة بحماية المخزون السمكي⁽³⁾.

ومن جهة أخرى بالنسبة للموارد الطبيعية الأساسية من جهة نظر الحكومات المتعاقبة على إدارة التنمية في الجزائر، حيث تعتبر الموارد الطاقوية المدخل الأساسي للاقتصاد الجزائري لتغطية التمويل للاستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر الطاقة الاحفورية من أهم الثروات الطبيعية التي تزرع بها البلاد إضافة إلى أراضيها الزراعية الخصبة ومياهها، حيث توجد 67% من

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث القطاع الزراعي)

أنظر الموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep>، الساعة: 01:00، تاريخ التصفح: 2018/10/25، ص 340.

(2) - إنتاج السمك يشهد إستقرارا في الجزائر.

أنظر الموقع: <http://www.aps.dz/ar/economie>، تاريخ التصفح: 2018/04/20، الساعة: 12:00.

(3) - محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، المرجع السابق الذكر، ص 13.

احتياطي الغاز والبتترول في حاسي مسعود وحاسي رمل، كما تحتوي إليزي على 14% من الاحتياط والبقية تتوزع على مناطق عدة، ويتم البحث عن النفط والغاز في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل، وعين اميناس، وحوض رورد نوس، تي فويي تابنكورت، القاسي الطويل، حاسي بركين، أولاد جمعة، توات، القاسي، عين صالح، وتمتلك الجزائر 50 حقل بترول، كما يبلغ الاحتياطي من الغاز 3200 مليار متر مكعب، وتعد الجزائر من أكبر الدول المنتجة للبتترول والغاز⁽¹⁾.

وتقدر احتياطات اليورانيوم في الجزائر بـ 25.000 طن، ويمثل طاقة إنتاجية للكهرباء تعادل 400 مليون طن إلا أن هناك الكثير من الصعوبات لاستغلال هذا المورد. أما الفحم فتحتوي الجزائر على احتياطات مهمة من الفحم في الجنوب الغربي تقدر بـ 40 مليون طن، وهي احتياطات كان سيكون لها الأثر الكبير لو استخدمت محليا لإنتاج الكهرباء، إلا أن الطبيعة الملوثة التي تميزه من جهة وارتفاع تكلفته من جهة أخرى حالتا دون تطويره من أجل استغلاله مستقبلا إضافة إلى أن هناك العديد من الصعوبات وهو ماتعانيه اليوم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اليوم والضجة الإعلامية الكبيرة حول ذلك⁽²⁾.

وباقى المعادن الأخرى تتوزع على الطاقة الكهربائية التي تُنتج 90% منها من المصادر الحرارية والقليل من السدود، أما الطاقة النووية حيث يوجد مفاعلات نوويان الأول في درارية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة، ويستخدمان في الأغراض السلمية لتطوير الصناعة، والفلاحة والخدمات الطبية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي⁽³⁾. وللجزائر معادن أخرى وموارد متنوعة منها الفوسفات وأهم مناجمها في الشرق الجزائري، والزنك والرصاص والزنبيق في عنابة، وعزابة، والملح والباريت في بسكرة، والرخام في سكيكدة ذو نوعية وكمية كبيرة التي تقدر نسبته بـ 50 مليون م³ على غرار المناطق الأخرى والصحراء التي اكتشف فيها هذه المواد وبأنواع عديدة وتحتوي كذلك الصحراء الجزائرية على معادن كبيرة لا تزال مجهولة إلى اليوم خاصة متعلق بالمعدن النفيس الذهب.

وتتملك الجزائر ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية من طاقات شمسية، وموجية، وطاقة حرارية أرضية وغيرها، حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات المتجددة أن الجزائر بموقعها الجغرافي الشاسع أن لديها عشرات حقول الطاقة الشمسية، وتعد هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم بحكم احتوائها على 5 مليارات جيجاواط في الساعة سنويا، وتمتاز هذه الحقول الموزعة بين مناطق الشمال والصحراء والهضاب العليا بقدرة شمسية تصل إلى حدود 3.900 ساعة

(1) - شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 72-73.

(2) - مجموعة مؤلفين، الجزائر- إشكالات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 416.

(3) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 26.

سنويا⁽¹⁾، فلا بد أن تُستغل هذه الطاقات للتنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الناضبة كالغاز والبتروول والأراضي الخصبة.

وتملك الجزائر معادن هائلة أخرى مهمة للغاية في عمليات التصنيع من بينها الحديد والرصاص، واحتياطات الجبس، والحجر الجيري، والرمل، والطين، والدولوميت، والاسمنت في شمال ووسط وشرق وغرب البلاد، ومعادن ثمينة أخرى كالألماس، والأحجار الكريمة، والمعادن النادرة وتتوفر الجزائر كذلك على كميات كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط⁽²⁾.

وبالتالي فالموارد هي سلع يمكن استخدامها إما من خلال عملية إنتاج، أو كسلعة استهلاكية فعلى سبيل المثال ما يحول بعض الصخور في مورد هو إمكانية استخدامها كمواد بناء، أو كعامل جذب لعملية الانتاج في الخارج، لذا فيمكن أن يصبح موردا فقط عندما يقترن بقيمة ما ويمكن أن تكون الموارد من صنع الإنسان مثل رأس المال المادي، أو الطبيعي ويمكن أن يصنف أنه قابل للتجدد، أو غير قابل للتجدد، أو قابل للنفاذ، ويكمن الفارق بين الإثنين في أن مخزون المورد المتجدد غير ثابت ويمكن له الزيادة وكذلك النقصان، ومن ناحية أخرى فإن المورد غير قابل للتجدد هو مورد ذو مخزون ثابت وهو سوف ينضب طالما أن معدل استخدامه موجب⁽³⁾، هذا يعني أنه يتوجب على السلطات العمومية بناء استراتيجية خاصة للموارد الغير قابلة للتجدد، والموارد القابلة للتجدد من أجل حياة الأجيال القادمة، ومن هنا نفهم مقصد التنمية البيئية مثلا في الحفاظ على الطبقات المائية، والغابات، والتربة، ولا بد من اهتمام كبير لإدارة الموارد ليس فقط من حيث معدلات الاستخدام، وإنما من حيث النمط الزمني لاستخدامها والتأثير المتبادل بين الموارد وغيرها والحفاظ على التوازن البيئي من أجل الإنصاف الجيلي.

فحماية البيئة الطبيعية هي حماية لجميع الأنواع الأحيائية، وكل الموجودات خاصة المعرضة للخطر من خلال التنمية البيئية التي تعمل على الموائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنظام تقاني يحترم البيئة ويعظم من فوائدها من خلال وضع إطار لاستمرار النمو الاقتصادي مع تجنب الإضرار بهاته الموارد، وبحقوق الأجيال القادمة ومصالحها وبتطوير مستمر وبمشاريع أعمال محددة للمحافظة على الإنسان والحيوان والنبات والمياه⁽⁴⁾، عن طريق نظام لإدارة البيئة بسند سياسي يكون متسقا مع النمو الاقتصادي، لتقليل استنزاف الموارد النادرة التي أسلفنا ذكرها، لاسيما المياه وتعزيز الاستخدام المستديم لهذه الموارد، وتقليل النفايات وإعادة تدويرها وبذل جهود قصوى لحماية التراث

(1) - بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة إستشرافية، المرجع السابق الذكر، 138.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - Romano Donato, Notes of the Course on Sustainable Rural Development, FAO Project GCP/SYR/006/ITA- Phase IIDamascus Syria, November 2002, p48.

(4) - الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011 - 2016)، نحو رؤية قطر 2030، مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر، الدوحة، 2011، ص 20.

الوطني والتنوع البيولوجي، وتشجيع التطور الحضري والعمراني وحماية البيئة الصحية، وتشجيع برامج التعليم والتوعية من خلال التربية البيئية على الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه البيئة إلى جانب تنمية مواقف وقيم إيجابية تجاه البيئة (تعزيز المواطنة) وتشجيع دائم للتكنولوجيات الخضراء⁽¹⁾، وكما أشرنا سابقا ترمي التنمية الحقيقية إلى الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة (إنسان حيوان ونبات)⁽²⁾، لاسيما الأرض والهواء والمياه والتنوع البيولوجي، وتتم تلك التنمية من خلال تربية بيئية (إدراج مفهوم الثقافة في المجتمع)، لإرساء مفهوم المواطنة والمواطنة لحماية البيئة والحفاظ على الموروث البيئي الوطني من جهة، وبناء مؤسسات فعالة تتطور باستمرار تمتلك الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقانات للحفاظ على البيئة الطبيعية.

بعد الحديث عن الموارد سنتطرق إلى السمات الديموغرافية في الجزائر والتي عرفت تغيرات عدة حتى في تشكيلها خاصة بعد قدوم الأتراك إلى الجزائر.

حيث بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في جانفي 42.2 مليون نسمة عام 2018م بعد أن كان السكان الجزائريين المقيمين في منتصف 1966م إلى 12.096 مليون نسمة، ليصل عام 2011م إلى 36.717 مليون نسمة، ليصل في الأول من جانفي عام 2014م، 6,38 مليون نسمة. وقد سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا محسوسا في عدد الولادات الحية، حيث تجاوزت عتبة المليون ولادة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في السنوات المقبلة وهو ما يشكل تحديا تنمويا مهما ينعكس في زيادة حجم الأعباء المجتمعية المطلوبة لتوفير الخدمات والاحتياجات الرئيسية المتزايدة مثل مؤسسات التعليم، وخدمات الصحة وفرص عمل من حيث نوعية هذه الخدمات أو كفايتها الكمية، وللتذكير فقد عرفت في السنوات بعد عام 2000م وفرة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتراجعا في عدد الوفيات وانخفاضا معتبرا في معدل وفيات الرضع، يرجع ذلك الى توفير الخدمات الصحية على الرغم من قلة جودتها^(*)، وما يميز هذا التطور النسبي هو وانخفاض عدد

(1)-الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011 - 2016)، المرجع السابق الذكر، ص37.

(2) - الأمانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر لـ2030، مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر، الدوحة، 2008، ص 28.

(*) - يُراجع في ذلك: - الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2016، ص11.

أنظر الموقع: <http://www.ons.dz> تاريخ التصفح : 2018/10/05، الساعة:02:00.

- الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر (حوصلة: 1962-2011)، ص22.

أنظر الموقع: <http://www.ons.dz> تاريخ الدخول : 2018/10/09، الساعة:02:00.

الولادات الحية وكذلك الوفيات وانخفاض طفيف لمستوى وفيات الرضع، وانخفاض وارتفاع معتبر لعدد الزيجات في بعض الفترات فقط (1).

ويجدر الإشارة أن هذه الزيادة سبقها انخفاضاً محسوساً في عدد السكان خلال العشرية السوداء سرعان ما عاد إلى الارتفاع بدءاً من 2000م، وهذا ما يؤكد أن تزايد عدد السكان في الجزائر مرتبط بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للجزائر.

والمجتمع الجزائري يتميز بطابعه الشباني الفتي حيث بلغت النسبة أكثر من 70%، وهو ما ينعكس في معدلات اقتصادية كبيرة تؤثر على مستوى رفاه السكان خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وفي ظل غياب نظام الرعاية الاجتماعية، فلا يستجيب للاحتياجات المتزايدة للسكان أو توفير الخدمات الأساسية التي تؤثر في نوعية رأس المال البشري (خصوصاً الخدمات التعليمية والصحية ذات النوعية الجيدة)، وهنا تصعب فرص الحصول على الخدمات العامة وتفشي الظواهر السلبية كالفقر والبطالة في الجزائر.

وللجزائر قدرات بشرية هائلة خاصة الفئة الشبابية من إجمالي المجتمع الجزائري، ويمثل حاملوا الشهادات وشهادات التكوين المهني ما يفوق 70%، من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً وتشير إحصائيات 2017م الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن المرأة تشكل حوالي أكثر من نصف المجتمع الجزائري، إلا أن معدل نشاطها في العديد من المجالات يبقى محدوداً على غرار التوظيف في القطاعات العمومية وليس لها أدوار تنموية أخرى في العديد من المجالات كما هو معروف في دول أخرى.

والجدير بالذكر أن المرأة في دول أخرى تصنع وتزرع وتشارك وتقوم بجميع الأدوار التي يقوم بها الرجل، وهنا نفقد القدرات لأنها لم تستغل بالشكل الذي ينعكس على السوق الوطنية، مما يحقق الإنتاج فهناك ضعف كبير في التأهيل، والتكوين، والتدريب، وعدم الاهتمام بسبب سياسات الكم التي تنتهجها السلطات العمومية، بالإضافة إلى الكفاءات المغيبة بسبب البيروقراطية والمحسوبية والرشوة التي تعرفها جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ذلك هناك تزايداً للوعي بهذه الموارد البشرية بسلبيات نمط التنمية الراهن وتتمنى بديل للتنمية يتمثل دون شك في أنه أهم دافع من أجل

(1) - الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2013، ص5.

أنظر الموقع: <http://www.ons.dz> تاريخ التصفح: 2018/10/01 الساعة: 02:00.

التغيير فهناك طموحات راهنة باتجاه خلق تنمية اقتصادية واجتماعية، وحماية بيئية شاملة من أجل الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة في هذا الجانب⁽¹⁾.

ولا شك أن هذا القلق بدأت تتسع دائرته في الجزائر، ويجب العمل على حوار مباشر من أجل توافق حكومي مجتمعي وتوافق لوجهات النظر والانطلاق نحو استراتيجية تنمية مشتركة عاجلة وطموحة بإمكانها تصحيح الوضع، وتضع حد لطبيعة وأسباب المشكلات التي تتراكم كل يوم دون إقصاء لأي طرف، وتسمح للجميع من الاستفادة والتوزيع المنصف للثروات، وخلق ثقافة جديدة مؤدية إلى الوحدة وتقبل الاندماج وتستفيد وتدير الموارد المتجددة والغير متجددة بنظام يهدف إلى تلبية متطلبات الحاضر ويسعى من أجل مستقبل دائم غير غامض.

ومنه الخصائص الديموغرافية للمجتمع الجزائري تعتبر نقطة قوة وضعف في آن واحد، فهي نقطة قوة إذا ماتم وضع إستراتيجية تنمية ملائمة لاستغلال هذه الخصائص والأنواع وتحويلها إلى ثروة بشرية فاعلة في عملية التنمية، وإلا فإنها ستتحول إلى عبء معيق للتنمية الوطنية، هنا نشير أن بعض الدول رغم افتقارها للموارد الطبيعية إلا أن استغلالها للعنصر البشري تدريبا وتعلما حولها لقطب اقتصادي فاعل وهنا أكيد نحن نتحدث عن دول شرق وجنوب شرق آسيا فالصين وحدها لديها 400 مليون فلاح (ذكر وأنثى) على سبيل المثال.

كما أن ظروف معيشة السكان وتجهيزات المسكن لها تأثير كبير على سلوكيات الأفراد وينعكس على التنمية إما بالسلب أو الإيجاب، خاصة الانعكاسات على التنمية جراء الزيادة السكانية (ريف ومدينة) فذلك هناك تحدي ينطوي عليه سد الفجوة بين سكان الريف والمدينة من حيث التغذية والصحة والإسكان والتعليم وغيرها، لا يقل أهمية عن توفير تلك الخدمات لسكان المدينة، وسوف يبقى البجو كبيرا إذا لم تتخذ الإجراءات لتنمية الريف وتوفير الخدمات فيه وزيادة تعليم المرأة وتغيير دورها، ومرتبها، وزيادة فرص العمل، ومكاسب أخرى للأسرة وتوسيع برامج الصحة العامة، وتحسين الوضع الغذائي للأباء والأبناء، بالإضافة إلى تطوير الضمان الاجتماعي للمتقدمين في السن خارج توسيع العائلة لتخفيض الأعباء اقتصاديا على أبنائهم وعموما تقديم الرعاية والخدمات للفقراء وتحسين وضعهم الاقتصادي.

وتميزت تركيبة السكان في 2016 بتواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان دون الخامسة من العمر، والتي انتقلت من 11,7% إلى 11,8% ما بين 2015-2016، وهو ما يمثل زيادة

(1) - على خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 36.

طبيعية مقارنة بالسنوات الماضية وهو ما يزيد من رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مقارنة بالسنوات الأولى لما بعد الاستقلال (يُراجع الملحق رقم 3). وهذا ما نؤكد عليه، فوجب علينا أن ندرك، ونعرف ونلم بالمعلومات الوطنية من عدد سكان وكل هذه الأرقام تعكس آثار التنمية المستدامة وتوجهاتها، وتداعياتها فمثلا قد يؤثر عدم الإقبال على الزواج وحالات الطلاق على التنمية مباشرة، ويقفل من فرصها وهذا ما أكدت عليه تقارير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة مؤخرا في خطة 2030م، وعلى غرار الحركة الطبيعية للسكان والمؤشرات الديموغرافية السابقة تجدر الإشارة هنا لبعض المؤشرات فكان توزيع المساكن خارج البناء الذاتي في عام 2013م، 616256 وعام 2014م انتقل إلى 127334 وانتقل عام 2015م إلى 310 267⁽¹⁾.

وقد كان عدد سكان الجزائر قليل خاصة في المدن وكان تركيزهم في الريف، حيث كان سكان الجزائر في المدن حوالي 5% فقط ثم ارتفعت النسبة بعد الاستقلال وزادت من خلال النزوح باتجاه المدن بنسبة بلغت 60% عام 2000م، بسبب غياب تنمية بالريف، ونقص الخدمات، والصناعة، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها وتوجه السكان نحو المدن الأكثر تحضرا خاصة المدن الساحلية (الجزائر، وهران، عنابة). وهذا ما خلق فيما بعد إشكالات كبرى في التوازن الإداري والإقليمي والتنمية لبعض الولايات، وظهرت فوارق كبيرة أدت إلى شعور المواطن بالجهوية وعدم الإنصاف وانعدام التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية والسكان خاصة من أصحاب الجنوب والجنوب الكبير. ولذا فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لاعمار هذه المناطق والأقاليم بمشاريع تنموية مقبولة إلى حد بعيد لكن لم تكن منصفة إطلاقا.

وعلى ذكر الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، فقد نشير باختصار للموارد المالية وكما هو معروف فقد سمحت الوفرة المالية من المداخل الخارجية التي عرفت الجزائر ابتداء من سنة 2000م والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، واتجهت السلطات العمومية إلى رسم سياسات مالية توسيعية تجاه مختلف القطاعات التنموية عبر إعداد برامج استثمارية عمومية ضخمة ومتوسطة للفترة الممتدة من عام 2001م إلى عام 2014م وامتدت إلى غاية 2019.

(1) - الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام ، نتائج 2015، (وزارة السكن والعمران)،
أنظر الموقع: <http://www.ons.dz> تاريخ التصفح : 2018/10/20، الساعة: 03:00.

- المبحث الثاني: التوجه الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر.

انطلاقاً من مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956م، والذي انبثقت عنه قرارات سياسية وإدارية تنظم الثورة وتزيد في شموليتها، وتوصل صداها للعالم الخارجي، والتي من بينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، التي أصبحت فيما بعد الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) بتاريخ 19 سبتمبر 1958م⁽¹⁾. وبعد انطلاق الثورة بسنتين أصبح من الضروري وضع استراتيجية متعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية المتعلقة بجهة التحرير الوطني والتي تهدف بشكل أساسي إلى وضع مسار واضح ومحدد لها، ولذلك قام قادة الثورة بطرح فكرة انعقاد هذا المؤتمر للعمل على تقييم المرحلة السابقة وتحديد استراتيجية منظمة وموحدة، وشاملة، وذات علاقة مباشرة بالعمل الثوري، إضافة إلى تشكيل تنظيم جديد ومحكم بشكل جيد فيما يتعلق بالميدان السياسي، والعسكري، والإداري، ولا ننسى إيجاد قيادة مركزية موحدة وقادرة على القيام بتسهيل المقاومة، وتسييرها خاصة وأن تلك المرحلة شهدت أزمة كادت أن تعصف بالثورة أو على الأقل تحد من نجاحها، ونحن نتحدث عن الأزمة البربرية، وقد حمل المؤتمر الخطوط العريضة لبناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال تنموياً.

وعلى ضوء بلورة استراتيجية يتطلب منا معرفة الواقع الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي وقد يكون مؤتمر طرابلس أول الإسهامات الوطنية للتنمية منذ نشوء السلطة الوطنية، لما قدمه من أفكار جديدة ومثيرة للاهتمام حول رؤية ومنهج السياسات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التركيز على محددات لها الأولوية والتي أثرت فيما بعد على التوجه بصفة عامة في فترات مختلفة.

وقد تناول ميثاق طرابلس موضوع تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة على الاستقلال بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلاً عن تقييم أوضاع البلاد نتيجة الاستعمار الذي دام أكثر من 13 عقد من الزمن، والوقوف على محتويات اتفاقية إيفيان^(*) وتقييمها والتي تعتبر الأساس بالنسبة للاستقلال والسيادة الوطنية، وقد سبق مؤتمر طرابلس عدة محطات تاريخية لا تقل أهمية عن المؤتمر لعل أهمها كما ذكرنا اتفاقيات إيفيان بعد سنة من الاتصالات السرية والعلنية، وقد تركزت حول السيادة الوطنية على الصحراء، والاستفتاء العام، وكذلك ازدواجية الجنسية، والمرحلة الانتقالية وبعد عشرات عديدة لهذه المفاوضات أمضى الطرفان على وقف إطلاق النار 18 مارس 1962م.

(1) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 120.

(*) - بالرغم ما قيل حول هذه الاتفاقية، والتي مفادها أن فرنسا حاولت انتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب، إلا أن الأمرين المهمين الذين تحققا للجزائر هما الاستقلال، والحفاظ على الوحدة الترابية، (راجع في ذلك: نوردين حاروش، رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 114)، لكن لاتزال الشركات الفرنسية تستنزف الموارد الطبيعية الجزائرية.

ويعتبر ميثاق طرابلس الخطوة الأولى لبناء الدولة الجزائرية خاصة وأنه احتوى محاور كبرى تتعلق بماضي وحاضر ومستقبل الجزائر وإبراز صورة شاملة عن الوضعية الجزائرية ومكانة السيادة الوطنية فيها.

وتبنت الجزائر النهج الاشتراكي لأسباب عدة قد نذكر أهمها دعم السوفيات لحركات التحرر في إطار حربها الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أقر ذلك في المؤتمر السابق وقد إنتهجت الجزائر أسلوب التخطيط المركزي، وسياسة التأميمات مثل تأميم المحروقات 24 فيفري 1971م، وتأميم المناجم عام 1966م، وتأميم البنك الجزائري عام 1963م، والعمل بمبدأ الثورة الزراعي، والتعاونيات الفلاحية، دائما بتوجيه من السلطات العمومية في إطار ما يعرف بسياسة الاقتصاد الموجه، إضافة إلى انتهاج أسلوب مجانية الصحة والتعليم ومحاربة الفقر والبطالة، وتشجيع التنمية الريفية، ومحو الأمية كسياسات اجتماعية.

وبنهاية الثمانينيات تصدع الإتحاد السوفياتي وتصدع نظامه الاشتراكي، بما في ذلك إقتصاد الدول التي كانت سائرة على نهجه بما فيها الجزائر، التي وجدت نفسها أمام ركود إقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية 1986م، والسقوط الحر لأسعار النفط، وباعتبار أن الجزائر تعتمد كليا على النفط في بناء سياساتها فكان لزاما أن تغير من نمط توجهاتها تماشيا مع التغيرات العالمية وتتبنى النظام الرأسمالي بشكل رسمي عام 1989م، والتوجه للسوق الحر مما ساعد الشركات متخطية القوميات في الإنتشار الواسع في الجزائر خاصة في مجال النفط والغاز والبيتروكيماويات، وواجهت الجزائر بعد استقلالها حقبة ثقيلة محملة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي كان للاستعمار الفرنسي السبب الرئيس في ظهورها خاصة في ظل تطاحن سياسي على الموارد، وهو ما وجه الاقتصاد على هذا النحو الذي نحن فيه الآن.

وعلى غرار ذلك إرتبطت الأهداف التنموية الوطنية بسياسات لمكافحة الفقر والبطالة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم لكافة شرائح المجتمع، لذا سيتم التركيز في هذا البحث من خلال هذا الجانب (الاجتماعي)، وتقديم آليات لرصد وتحديد النتائج غير المرغوبة فيها التي تصاحب غالبا النمو الاقتصادي أحيانا الذي ينعكس على المجتمع دون تحقيق تنمية اجتماعية سليمة.

وكان التوجه من أجل الحفاظ على المجتمع وتنميته تنمية إجتماعية سليمة خاصة فترة الحكومة المؤقتة الثالثة، وفق معايير أخلاقية حتى يصبح المجتمع قادرا على لعب دوره الهام في التنمية وكان التركيز على تماسك الأسرة، وتمكين المرأة، والحماية الاجتماعية للأسر، والأمن، والسلامة العامة، وحماية الثقافات، والعادات، والتقاليد، وتراث الأمة، وغيرها من برامج إجتماعية مختلفة وهادفة لجعل المجتمع أكثر تماسكا وترابطا وأمنا ومبنيا وفق مبادئ اجتماعية سليمة للجيل الحالي، وللأجيال المقبلة⁽¹⁾.

(1) - الأمانة العامة للتخطيط التنموي، إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016)، المرجع السابق الذكر، ص 16.

ومن جهة أخرى تعتبر السياسات الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية للتخطيط ورسم استراتيجيات التنمية في الجزائر، حيث أن التفاعل بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية هو شرط أساسي لنجاح كل منهما، فالسياسة الاجتماعية بمضامينها وأهدافها ومسارات عملها وآليات تحقيقها تحدد توجه أهداف ومسارات الفعل التنموي الذي تتبناه الدولة والمجتمع بمكوناته المختلفة، كما تحدد ملامح البرامج والمشروعات التنموية التي يراد إنجازها، وفي المقابل لابد للسياسات الاجتماعية أن تتكامل مع استراتيجيات التنمية والخطط الإنمائية الوطنية كي تكون قابلة للتطبيق وقادرة على تحقيق أهدافها، لكن هذا لم يتحقق خلال الفترات السابقة في الجزائر.

والسياسة الاجتماعية هي أداة تعتمد عليها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهيكل الاجتماعية كجزء من واجباتها نحو مواطنيها⁽¹⁾، ففي إطار السياسات الاجتماعية تحدد الحقوق والواجبات لتعزيز المصالح المشتركة لضمان الحماية والرفاه المشترك بتوجه تنموي. لذا لا يمكن اختزال السياسات الاجتماعية في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والوظيفة، والأمن الاجتماعي، بل تتعداه في سياقها الأوسع كالتدابير والتدخلات التي تقوم بها الدولة والهادفة إلى ضمان إعادة توزيع نتائج النمو الاقتصادي بشكل منصف، وإلى تطوير الرصيد البشري في المجتمع، وإشباع حاجات المواطنين الأساسية وتطوير قدراتهم بكفاية وكفاءة وتوسيع خياراتهم وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية وتفعيل مشاركتهم في إدارة شؤون المجتمع وضمان الفرص المتكافئة لهم للمشاركة في الإنتاج.

ومن هنا نفهم بأن الفقر والبطالة والإقصاء والحرمان الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية وغيرها من الإشكالات الاجتماعية الوطنية ما هو إلا فقدان للشرعية ولسياسات اقتصادية رصينة وانصراف دعم المواطنين لها بغض النظر عن ما إذا كانت شرعية ثورية أو شرعية دستورية وهو ما يمهّد إلى النزاعات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي والعنف⁽²⁾.

ورغم المشاريع الإنتاجية الاجتماعية لم تتحسن الرفاهية المادية والأحوال المعيشية للناس من خلال التوزيع للفوائد التي يحققها النمو الاقتصادي، ففي شهر جويلية 1962م كانت الجزائر تعاني من إشكالات عديدة ذكرنا أغلبها، بعدما كانت الحرب قاتلة وطويلة الأمد نحو ثماني سنوات وخلال عدة أشهر ما بين جانفي وجوان 1962م نفذت المنظمة العسكرية السرية، التي تضم أنصار الجزائر فرنسية، سياسة الأرض المحروقة، وعانى الاقتصاد منها معاناة خطيرة، وقبل الاستقلال بفترة طويلة تراكمت أمارات التفكك الاجتماعي وتضاعف تعداد مدن الصفيح حول المراكز الحضرية، ومنذ الخمسينات كان

(1) - وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 2008/1994، فلسطين، 2010، ص 9.

(2) - إزابيل أورتييز، السياسة الاجتماعية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - ، نيويورك، 2007، ص 6.

الجزائريون يذهبون إلى فرنسا بحثا عن عمل لا يجدونه في بلدهم⁽¹⁾، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن تهميش الجزائريين من المدن وإقصاء في الريف له أبعاده التاريخية.

ومنه فالنمو الاقتصادي بعد الاستقلال آنذاك لم يُصاحب سياسات اجتماعية تحارب الفقر والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، فارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت القدرة الشرائية وغيرها، من الإشكالات الرئيسية التي تمس المواطن بدرجة أولى، بل إن آليات السوق أنتجت وعمقت اللامساواة والفقر والتهميش⁽²⁾، هنا لابد أن تتكاملا التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وهذا ما ترمي إليه التنمية المستدامة وسنوضح ذلك في الفصل الرابع وهذا مادعت إليه جل المؤتمرات العالمية خاصة مؤتمر ريو.

لذلك فإلْقَاء على الفقر، والبطالة، وتمكين الفئات المحرومة، وزيادة فرص التعليم وتحسينه، وتمكين المواطن من التغطية الصحية ذات الجودة، قد يلعب دورا كبيرا وأساسيا في إطار الاستراتيجيات الوطنية أو سياسات التنمية البيئية.

ومنه فالتشريع القانوني ليس وحده من يحمي البيئة (الاجتماعية)، فمشكلات البيئة تتسم بالتشابك والتعقيد، كما تقع مسؤولية حمايتها على أجهزة متعددة خاصة الجهاز الحكومي والجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي وغيرها من الأجهزة الرقابية، والمنشآت الصناعية، والإنتاجية، والقطاعات والوزارات المختلفة، والجمعيات والمجتمع المدني، كما تقتضي حماية البيئة ثقافة وتعليم وتربية وتدريب وتغيير سلوك ومواقف أفراد وفئات متنوعة من الجمهور ولكن يظل التشريع وسيلة هامة من وسائل الحماية الاجتماعية⁽³⁾.

وعن الواقع الاجتماعي وتوجهه بعد الاستقلال فقد كان الوضع الاجتماعي أكثر تدهورا كما أسلفنا من الوضع الاقتصادي، ومعاناة ومأساة اجتماعية كبيرة في جميع المجالات الخاصة بالمجتمع الجزائري كالصحة والتعليم والتخلف والتهميش والتشرد ونسب كبيرة في نسبة الأيتام التي وصلت نسبة 500 ألف يتيم، وارتفاع نسب المهاجرين، وغيرها من إشكالات إجتماعية خلفها الاستعمار.

فبالنسبة للصحة فقد تميز هذا القطاع بالتدهور وانعدام الرعاية ونقص المستشفيات والأطباء خاصة وأن الأطباء الفرنسيين قد خرجوا من الجزائر، مما أدى إلى سوء التغذية، وانتشار الأمراض، والفقر كنتائج للسياسة الاستعمارية سابقا، وخاصة تجهيل المجتمع الجزائري مما أدى إلى إنعدام الكوادر الصحية وغيرها من الإشكالات التي بقت إلى يومنا هذا.

(1) - بن يامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 11-12.

(2) - إزابيل أورتيغز، المرجع السابق الذكر، ص 8.

(3) - ممدوح سلامة مرسى، التشريعات البيئية، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة أسبوط، مصر، العدد 34، 2010، ص 2.

ومما هو معلوم أن خطة المستعمر في التعليم واضحة لتجهيل المجتمع الجزائري للقضاء على مقاومته الوطنية واقتصار التعليم على أبناء الأروبيين، عكس الجزائريين الذين كانوا يمنعون من الدراسة، فقد ساد الجهل والامية ونقص هياكل التعليم كالمدراس والثانويات، وقد بلغت نسبة الامية 85% من مجمل السكان بعد الاستقلال وهذا لم يكن عائقا فبقى المجتمع الجزائري يدرس في الزوايا ويتعلم القرآن حتى نال استقلاله وبنيت المدارس والثانويات والجامعات وغيرها من الخدمات .

كذلك قد عانى المواطن من قضايا أخرى من سكن، ونقل، واتصالات، ونسبة الربط بمياه الشرب والغاز الطبيعي والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، وكذلك التخطيط المجالي ونقص إدماج كافة المناطق لخلق التنمية بحيث سارعت الجزائر بتقسيم إداري جديد في عام 1984م الى تقسيم البلاد الى 48 ولاية جديدة لاتصال أكثر بواقع المدن الوطنية لإدماج كافة المواطنين وكافة المناطق والقضاء على الجهوية، وخلق التنمية وخلق التنظيم وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية بخلق تجهيزات ومرافق ومراكز خدماتية ومناطق صناعية وتطوير البنية التحتية للمناطق التي همشت من طرف بعض الولايات وتحسين الظروف المعيشية للسكان. والأهم من ذلك هو خلق اللامركزية الإدارية وتفعيلها من أجل التنمية الوطنية ولا تزال هذه الآلية إلى اليوم سلبياتها مطروحة.

بالنسبة للمواصلات في الجزائر حيث تعتبر شبكة المواصلات مهمة جدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر هذه الشبكة من المؤشرات على نجاح الدول في التنمية من عدمها خاصة الطرق ذات الجودة أو فك العزلة عن الجهات المحرومة والمنعزلة وتستخدم المواصلات للتبادل التجاري وخلق الديناميكية الاقتصادية لمنتجات فلاحية وصناعية، ونقل مواد طاقوية ومنجمية ومن هذا سارعت الجزائر لبناء الطرقات وتحديثها وبناء الجسور وحفرت الأنفاق وبنيت الجسور الرابطة بين الولايات وغيرها من المدن الكثيرة، والطريق الوطني شمال جنوب خاصة وان تلك المناطق تتسم بوعورتها.

هذا بالإضافة إلى أنه تم بناء وتشيد العديد من المطارات لتوفير النقل الجوي وتحديث الموانئ القديمة وبناء جديدة، وبالنسبة للسكك الحديدية فقد عملت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية على توفير خدمات تربط بالعديد من المدن تغطي نسبة 17% في حركة النقل البري خاصة في مدن شمال الجزائر⁽¹⁾.

وهناك مشاريع عديدة في قطاع المواصلات (طرق برية جديدة، وترامواي، وسكك حديدية وموانئ كمحطات لنقل المسافرين، ومطارات جديدة من أجل النقل الجوي، وتوفير خدمات أخرى) بهدف تخفيف الضغط على الشبكات الحالية التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان حركة واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأبعاد إستراتيجية في كل من الصحراء، والشرق والغرب، والهضاب العليا. وتؤدي الموانئ دورا هاما في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتضمن

(1) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 28.

98% من المبادلات التجارية للبلاد خاصة المخصصة للمحروقات في أرزيو وبجاية وسكيكدة وموانئ استقبال الحاويات في عنابة والعاصمة ووهران وتنس والغزوات وجيجل⁽¹⁾.

بالإضافة إلى تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب وربطة بالمناطق الجزائرية ككل بخدمات الهاتف والانترنت، حيث تربط الجزائر تحت البحر وبخطوط هيرتيزية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس .

ووفقا لبرنامج طرابلس يجب أن يقود الفلاحون والعمال والمتقنون والثوريون الثورة الديمقراطية الشعبية على حساب الإقطاعية التي تشكل ايدولوجية مهد الاستعمار الجديد، كما أكد البرنامج البعد الديني للشخصية الإسلامية للجزائر وترجمته في المستوى الاقتصادي. وجعلت الثورة الديمقراطية الشعبية أهدافها ثورة زراعية تقوم على توزيع الأراضي مجانا، وتأسيس تعاونيات على قاعدة الانضمام الحر إليها، وتصنيع مرتبط بحاجات التنمية الزراعية، وتأميم المصارف والتجارة الخارجية، وتأميم المحروقات، ويتوجب توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المراكز الزراعية، وإعداد وتأهيل المهندسين في المجالات كافة، وفق خطة تجعل البلاد قادرة على إدارة ثرواتها المعدنية والطاقةية بنفسها⁽²⁾ .

وفي قطاع الزراعة عرفت الجزائر بعد الاستقلال وجود قطاع عصري ذو طابع تجاري موجه للتصدير يقوم على إنتاج الكروم والحبوب والحوامض، يستعمل الوسائل الحديثة كالجارات والماكنات والأسمدة وطرق إنتاج أخرى عصرية، ويمتلك أراضي خصبة هذا يقابله قطاع زراعي آخر تقليدي يعتمد على وسائل تقليدية ومتخلفة وذات مردودية ضعيفة يعتمد على المحاصيل الزراعية المعيشية فقط، ويستعمل أدوات بسيطة وفي أراضي محدودة الخصوبة، ويلاحظ الكثير من الباحثين أن القطاع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال كان يشغل **70%** من اليد العاملة في حين أنه لايقدم إلا **40%** من الإنتاج الوطني و**22%** من الدخل القومي.

ومنه تم استبدال الزراعة القائمة على العمالة المكثفة بالزراعة التي تعتمد على استخدام الطاقة بكثافة، وأدى هذا إلى إخراج الآلاف من أراضيهم، ومن أعمالهم، وبالتالي إلى هروع الناس إلى المدن طلبا للرزق، ولأن الزراعة الحديثة تعتمد على رأس المال الوفير، فلن يستطيع سوى المزارعين الأغنياء أن يستمروا في البقاء، مما يؤدي إلى زيادة الثغرات في المداخل في المناطق الريفية، وكذلك في المناطق الحضرية وإخراج المزارعين الصغار من أراضيهم ليصبحوا عمالا يومية أو يلجئوا إلى المدن بحثا عن العمل، فيما عمد المستثمرون التجاريون إلى شراء وأخذ الأراضي الزراعية، أو أن المزارعين الأغنياء اشتروا أراضي جيرانهم لأنهم يملكون رأس المال الذي يمكنهم من الاستثمار في الري

(1) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 31.

(2) - بن يامين ستورا، المرجع السابق الذكر، ص 15.

وفي الأسمدة، هذا الحال وهذا الواقع استمر وبقى إلى يومنا هذا، ونلاحظه وخلق إشكالات مست الاقتصاد الوطني.

وتشكل الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني وتشارك في الناتج الداخلي الخام حيث أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.2 ملايين هكتار بالرغم من العديد من الأراضي الأخرى محدودة، ومهددة بالتصحر والإنجراف، وأخرى خاضعة للعوامل المناخية، وأخرى زحف إليها العمران وقد تعتبر من أخصب الأراضي، وبالرغم من هذا فإن الجزائر تستورد ما بين 30 و50% من حاجياتها من الحبوب، و60% من حاجياتها من الحليب، و90% من حاجياتها من الزيوت النباتية، و95% من حاجياتها من السكر⁽¹⁾. وهذا راجع لعدم تنمية الثروة النباتية والحيوانية بل إن بعض الشركات العالمية إستغلت مياه الجزائر الإقليمية للصيد وقضت على التنوع الايكولوجي البحري مقابل دفع رسوم قليلة، وغيرها من الأنواع الأخرى وهذا ما يبرهن استرداد كل شيء، وهوما يزيد في ثقل الفاتورة الغذائية وتوطيد التبعية للخارج كل هذا يشكل تهديداً وعجز كبير مقارنة بإمكانات الجزائر.

وبالنسبة لقطاع الصناعة في الجزائر لم يكن بأحسن حال من الزراعة، فقد كان في حالة ركود كلي وشلل بسبب انعدام القاعدة الصناعية، وهجرة الإطارات الأوربية، التي كانت تسير الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تهريب رؤوس الأموال، خاصة وأن الصناعة في الجزائر منذ قديم كانت ولا تزال ذات طابع استخراجي (بتروول وغاز) موجه للتصدير، وصناعة الحديد والصلب في شرق البلاد، وفي مركب الحجار قرب عنابة ومركب الونزة وبوخضرة بالقرب من الحدود التونسية الذي ينتج لوحده 80% من جملة انتاج الحديد في الجزائر، اللذان يلعبان دورا هاما في الاقتصاد الوطني في ميدان البناء والتعمير، ونقل البترول والغاز. ويوجد كذلك الحديد في تندوف الذي يعتبر من أكبر الحقول في العالم باحتياطي يقدر بمليار طن، وذو نوعية ممتازة. كذلك الصناعات الميكانيكية وصناعات العتاد الفلاحي وعتاد الري والمضخات لقطاع المياه في قسنطينة والروبية وبلعباس. والصناعات البتروكيميائية القائمة على إستغلال البترول والغاز الطبيعي^(*) في قطبين هامين في سكيكدة وأرزويو التي تعمل أساسا على التصدير للخارج، بعد تمييع الغاز وتكرير النفط بتقانات متطورة وإنتاج الأسمدة والمبيدات والغازات الصناعية والزيوت وغيرها من الصناعات الأخرى، لكن هذه الصناعات لم ترقى إلى المستوى المطلوب)

(1) - محمد الهادي لعروق، المرجع السابق الذكر، ص 20.

(*) - للجزائر إحتياطي كبير من النفط حسب المدير العام لمجمع سونطراك، بعد الإكتشافات التي قامت بها العديد من الشركات الأمريكية، والأوربية، والكندية، والصينية، حيث تؤكد الدراسات أن جنوب شرق حاسي مسعود وحده تقدر ثروته ب12 مليار طن من البترول، وأكثر و 71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، على غرار عين أميناس، وحاسي الرمل، وأدرار، وغيرها، من المناطق التي لم تكتشف بعد، وينتقل الغاز من مناطق الانتاج الى الساحل بواسطة أنابيب الناقلات الضخمة إلى مركبات التمييع في أرزيو وسكيكدة، وتتوجه هذه الأنابيب عبر البحر المتوسط الى إيطاليا، وفرنسا، عبر تونس وصقلية، وإلى إسبانيا، والبرتغال عبر المغرب والصحراء الغربية، للمزيد في هذا الصدد يُراجع أيضا: (محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، المرجع السابق الذكر، ص 20 - 28).

في العديد من القطاعات مثل الصيدلة والكيماويات ومواد البناء والغذاء والورق والخشب والأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية... وغيرها)، بسبب العديد من الإشكالات التي من بينها الاعتماد على الاستيراد، غياب الابتكار، وجلب التقنية الأكثر حداثة، وسنرى هذا في الفصل الثاني بالرغم من تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الميادين.

ويضاف لهذا الصناعات الخفيفة ذات طابع استهلاكي موجه للسوق المحلي لكن بقي هذا القطاع تحت سيطرة الشركات الاحتكارية التي تستنزف كل ماتبقى من خيارات طبيعية، وقد لا يزال هذا القطاع في تبعية، وهو ما يتضح في العديد من النقاط التي نصت عليها اتفاقية إيفيان، لكن ماهي الأسباب الحقيقية التي أضعفت الصناعة وهمشتها وما سبب هذا الاحتكار وغلق الطريق أمام القطاع الخاص وتمكينه، بالرغم من أنه قطاع حيوي يساهم في التنمية ويرفع من الأداء الاقتصادي لو وجد العناية والرقابة اللازمة والاستغلال الأمثل للموارد دون إهدارها.

وعموما تتضح أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية هي نتيجة عمليات النهب والسلب الاستعماري للأراضي الجزائرية (الجماعية، العرش، الخاصة)، وهي العمليات التي ابتدأت منذ السنوات الأولى للاحتلال والتي لم يزلها قانون فارنييه عام 1987م إلا شرعية، إلى تدهور خطير للوضع الاقتصادي للشعب الجزائري وقد بلغت جملة المساحة الزراعية الخصبة المغتصبة من الفلاحين الجزائريين عام 1954م، 15 مليون هكتار تقريبا، واغتصاب الريف وخيراته الذي يضم 66.6% من الشعب الجزائري، وسلب كل ما يمتلكونه وخصصت الأراضي لزراعة الحبوب والعنب الذي يصنع منه النبيذ، ووزعت الأراضي لشركات صناعية أوروبية سويسرية لإنتاج الحلفاء والفلين والخشب⁽¹⁾، وتدهور الإنتاج الوطني في الجزائر من خلال عملية النهب من إنتاج حيواني وزراعي وفلاحي، وفرضت ضرائب على المزارعين الجزائريين، وهو ما زاد من حدة البطالة، والفقر والتجهيل والظلم، والحرمان، والاستغلال، وتزايد الهجرة إلى المدن بعد أن سُرقَت أرضهم، وتوجه العديد من سكان الأرياف إلى الصحاري القاحلة وفوق الجبال، ليس هذا فقط وإنما حينما يدخلون المدن بتسلل ويتغافل من المستعمر توكل إليهم الأعمال المنحطة نتيجة سيطرة المستعمر على كل المؤسسات الاقتصادية والصناعية والإدارية والمالية وغيرها من المؤسسات⁽²⁾. ونخلص في هذا المبحث إلى أن توجه الجزائر تنمويًا يشوبه العديد من التناقضات والتشابك والتعقد في الإيديولوجيات، وكان هذا مطروح في السياسات الاقتصادية حيث غاب التكامل والتناسق لحماية البيئة الوطنية، وهذا ما يؤكد أنها لم تخضع للعلمية والإستراتيجية في مواجهة المشكلات العمومية في الجزائر⁽³⁾.

(1) - البخاري حمادة، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 96.

(2) - نفس المرجع، ص 97-98.

(3) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 216.

- المبحث الثالث: البيئة السياسية والإدارية في الجزائر.

مما لا شك فيه أن التغيير نحو الإصلاح في البيئة السياسية والإدارية، ينعكس على البيئة الاقتصادية والاجتماعية، ويحمي البيئة الطبيعية، في أي جماعة بشرية، ويعود بالأساس إلى مدى معارفته من استقرار وتحكم في إدارة الأمور بشكل سليم بعيدا عن الاضطرابات السياسية والإدارية وعن استنزاف الطبيعة والبيئة. ويلاحظ بشكل عام أنه لا يوجد من الماضي تأسيس لعقد اجتماعي وطني ينهض بالمستوى المعيشي للمواطنين ويضمن لهم حياة كريمة، وجليد بالذكر أن الجزائر تاريخيا في صراع مثير بين إدارة التنمية وبيئة الإدارة بسبب موقعها، ومواردها.

فمنذ العهد العثماني تتفق أغلب المراجع على ذكر مختلف الإشكالات التي كانت تتعرض لها البلاد سياسيا وإداريا، خلال العهد بين الآونة والأخرى، وساعد ذلك بدوره على تردي الأوضاع الإدارية والسياسية، ويذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله أنه كان للجزائر فترة الدولة العثمانية إمكانات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال من حيث الأراضي الخصبة جدا، وإنتاجه للحبوب، والخضر والفواكه المختلفة، ومناجم الحديد والرصاص، والملح، والغابات الكثيفة جدا، وكثرة الموانئ التي تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوروبا والشرق، وطرق القوافل عبر الصحراء والمدن الشمالية والغربية، فكانت البضائع تصل باستمرار إلى إفريقيا وتعود بإنتاج تلك الدول وكان التعامل مع أوروبا يتضمن تصدير الحبوب والأخشاب والحوامض والجلود والريش والحديد والصوف وغيرها من السلع⁽¹⁾. وهذا لا يعني أن الحياة الاجتماعية في هذه الفترة لاتعاني الفقر والبطالة والمجاعة، بل كانت الكثير من العائلات تعاني من تلك الإشكالات، بالإضافة إلى الأمراض والجفاف خاصة في الريف، بحيث يعتمدون على الزراعة التقليدية أي المحراث البسيط والمنجل للحصاد وفرشاة لجمع بقايا الزرع، كما كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل لأخر فكان العديد من المجتمع الجزائري يعاني من نقص الغذاء بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تدمر أغنامهم وحرثهم وبيوتهم⁽²⁾، وهذا ما يؤكد غياب إدارة البيئة، وانعكاسها اجتماعيا.

كل هذا له أهمية بالغة لفهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الآن، وقد عرفت الجزائر في العهد العثماني عدة أمراض خطيرة، وأدت إلى وفاة العديد من سكان المدن الكبرى في الجزائر، ووهران وغيرها من المدن، واشتدت وطأة المجاعة التي عانى منها السكان الجزائريون في بعض مناطق الشرق والغرب الجزائري، بسبب أزمة قحط، وإختفاء الأوقات في السوق مما جعل الحالة المعيشية والصحية متردية وغيرها من الاشكالات، وفي هذا الإطار يجدر أن نشير إلى أن سوء الحالة

(1) - أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص 141.

(2) - محمود الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص علم اجتماع البيئة، جامعة بسكرة، 2016، ص 94.

الاقتصادية، والحالات الاجتماعية مردها العوامل الإدارية والسياسية، لخضوعها لضغوط الأسواق الأوروبية، وقد مرت الجزائر في هذه الفترة بظروف اقتصادية خانقة، انعكست سلبا على سكان المدن، والريف على حد سواء، وهذا ما حال دون تحسن الإنتاج الزراعي وبعض القطاعات الأخرى.

ويقول المؤرخ **وليم سبنسر** أن الجزائر كانت مزدهرة من خلال الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال، من حدائق لاتعد ولاتحصى، وبساتين الكروم المملوءة بأشجار البرتقال، وأشجار الزيتون وبالأزهار من كل الأنواع نتيجة الأراضي الخصبة جدا، وبالمياه العذبة التي تتدفق في كل مكان بكثرة وبقوة⁽¹⁾. ويقدم المستعمر تحولت هذه الخيرات المتنوعة، خاصة فيما تعلق بالحبوب وموارد أخرى هائلة إلى الدول الأوروبية نتيجة عوامل سياسية وإدارية.

وبالنسبة للتعليم كان منتشرا وكان الجزائريون يعرفون القراءة والكتابة، كتعليم القرآن، والحديث بطرق متعددة، وتدریس اللغة العربية، والأخلاق، وكان ينتشر التعليم في كل الأطوار وفي كل المستويات وكانت الناس أهل صلاح وفلاح⁽²⁾، وعليه، البيئة الوطنية خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر لم تعرف ذاك التهميش، والتدمير، والنهب، والاستنزاف للخيرات الطبيعية الوطنية، التي ستعرفها في فترة الاحتلال الفرنسي.

وبعد هذه المؤامرات، والخطط وتحطيم الأسطول الجزائري القوي في معركة نافارين 1827م، ذهبت إدارة فرنسا من خلال هذا الاحتلال للفوز بموارد الجزائر الطبيعية لتنمية إقتصادها، وإزدهار مجتمعها.

فعمدت إلى سياسة الأرض المحروقة حيث اتجهت بسياستها إلى تجهيل، وتهميش، والقيام بجرائم بشعة كالتفجيرات النووية في الصحراء التي لا يزال أثرها إلى اليوم في رقان، وأدرار، وتيميمون، وبعض المناطق المجاورة كمنطقة تماراست وغيرها، من قتل نبات، وحيوان، وإنسان، وسببت له الأمراض كالقلب وسرطان الكبد، وأمراض خلقية بصرية منتشرة بصورة واسعة، وورثت للأبناء وحالات العقم، والإجهاض وحالات كبيرة من الصم البكم، وتشوهات خلقية أخرى⁽³⁾، والعاهات المستديمة حيث يذكر الأستاذ **مصطفى خياطي** أنه يوجد العديد من المرضى لا يزالون يعانون من هذا الإشعاع، وقد يستلزم أحيانا عمليات جراحية. وهناك العديد من المواطنين الجزائريين مما كانوا يؤدون الخدمة الوطنية في تلك المناطق قد أصيبوا بأمراض بسبب التلوث الإشعاعي، وأثر على تفكيره

(1) - وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، (ترجمة: عبد القادر زيادة)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص 136.

(2) - لقمان مغراوي، **محاضرات حول السياسات التعليمية في الجزائر**، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

(3) - مصطفى خياطي، **آثار التجارب النووية في العالم (الصحراء الجزائرية أنموذجا)**، الملتنقى الدولي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 84-85.

وتعرضوا لأمراض جلدية، ورثوية عديدة، وهناك صمت وتكتم عن أسباب هذه الأمراض التي سببها الفرنسيين الماكرين والمجرمين في حق الشعب.

ويذكر أنه أثناء تلك التفجيرات تم توزيع نظارات واقية للفرنسيين، بينما وزعت نظارات مغشوشة للجزائريين وأمرهم بالخروج من المنازل حتى يتعرضوا للإشعاع⁽¹⁾، وهذا ما يعتبر جريمة بشعة في حق الإنسانية وتلويث خطير للبيئة ومكوناتها، بالإضافة إلى ذلك قد عملت الإدارة الاستعمارية على تحويل الشعب الجزائري من متعلم إلى شعب جاهل وأمي، ومحاربة دينه، وعقائده وعاداته الحميدة، وحولت المساجد إلى كنائس، وقلصت المدارس وحوريت وسلبت الأراضي، ودمر كل ما هو طبيعي.

وعلى إثر هذا فقد واجه أحرار الجزائر هذا المستعمر بالعديد من الطرق من أجل الحرية وإسترجاع ماتبقى من خيرات الطبيعة الوطنية، والأراضي الجزائرية، وقدمت تضحيات كبيرة، وواجهت فرنسا هذا بالعديد من الجرائم الدموية البشعة، والمؤلمة مرة أخرى، وخلق هذا التاريخ باعتباره الموجه وضعا بيئيا متدهورا اقتصاديا واجتماعيا وآثارا وخيمة على التنمية ومساراتها وخياراتها في الجزائر بعد هذا الاحتلال كالجهل والفقر والبطالة وتهميش وأمية وأمراض وحرمان وغيرها من الإشكالات.

وعلى ذكر الصحراء الجزائرية سابقا فالنهب لا يزال مستمرا في إطار السباق للفرز بما تبقى من خيرات الطبيعة، من قبل الشركات الأجنبية والفرنسية خاصة، ووصل الأمر حسب الخبراء إلى الأراضي الزراعية على غرار النفط والغاز والمناجم والمعادن المتنوعة الأخرى بتستر سياسي إداري.

ومن المعلوم أن إدارة الاستعمار الفرنسي قد عارضت بشدة إقامة نهضة صناعية ترفع من مستوى معيشة العمال، فساد الفقر الذي اجتاح الجزائريين، وكذلك المجاعات عند اندلاع الحرب خاصة الفلاحين في البوادي المعزولة، واللجوء إلى القمع الوحشي للمرة الأولى بعد اندلاع الثورة⁽²⁾، فلم تشهد الجزائر عمليات قمع كبيرة كتلك المجازر التي حدثت بعد 1954م، بأوامر من حكومة باريس بالإضافة إلى أن المستويات المعيشية المتدنية استقرت في الجزائر، فالذي يزور الجزائر آنذاك فيرى أعداد كبيرة من المتسولين والبيوت القصديرية، والأكوخ، والطرق الضيقة المكتضة بالمارة وهم يمشون حفاة، وسط الغبار التي تثيره أقدامهم، والكثير من الشعب الجزائري عاش حالة بؤس، ووسائل نقلهم هي البغال، والحمير عبر طرق ضيقة، ومسالك وعرة، والأمر يزداد سوءا عندما تحمل النساء الأطفال فوق ظهورهن، ويجلبون الحطب والماء، ولا يجدون ما يستهلكون خاصة بعض المواد كالسكر والقهوة والقماش، على عكس بعض الجزائريين والاروبيين الذين يعملون في قطاعات الصناعة والنقل والتجارة والزراعة الموجه للتصدير كالعنب والحمضيات والحبوب والخضر وغيرها.

(1) - محمود الأبرش، المرجع السابق الذكر، ص 99.

(2) - باتريك إفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، (ترجمة: بن داود سلامنية)، الجزء الاول، دار الوعي، 2013، ص

أما بالنسبة للبطالة فإنها تفاقمت بشكل غير مسبوق في المدن، والارياف، لأن المستعمر قد قلس وسرح العمال الذين يشتغلون في أعمال الصيانة ونظافة المنازل وفي زراعة الحبوب التي تُصدر⁽¹⁾. بالإضافة إلى طرقات مهترئة، وضيقة، وغير متناسقة، وتهميش، وإقصاء واستحقار للشعب الجزائري، وما يصنع في الجزائر يصدر إلى أن قامت مجموعة صغيرة من الحركة الوطنية تنتمي لعدة توجهات مؤمنة بالثورة المسلحة من أجل نيل الاستقلال بلجؤها إلى سلسلة من العمليات المسلحة. واتخذت هذه الحركة في الاتساع بهدف الاستقلال، ورأت فرنسا وقتها بأنها اعتداءات وتمرد على الأوروبيين، والجزائريين والعالم رأو بأنها ثورة مباركة وليست تمردا⁽²⁾.

فقد نجح الاحتلال الفرنسي بفضل إدارته وسياسته خلال فترة بقاءه في تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وأعاد صياغتها بما يعمق من حالة العجز من جهة ودرجة إعتماها على الاقتصاد الريعي، واقتصادات الدول المهيمنة الأوروبية من جهة أخرى، وذلك في إطار حالة من تبعية للاقتصاد الغربي. وقد إعتد الاحتلال سياسة تشمل إجراءات إدارية واقتصادية وخلق ثقافة اجتماعية بهدف الإضعاف والحد من تنمية القدرات الوطنية المحلية، وتفكيك وحدته وتحويله الى اقتصادات مفككة مربوطة بالمحتل وتُحركها آليات هذا الأخير بصورة رئيسة إلى اليوم. وبقيت صادرات المنتجات الزراعية المحرك الوحيد للنمو في الجزائر، فقد فرض الإدماج مع فرنسا وإرادات السلع المصنوعة، وحظر أي حماية جمركية للصناعات الوليدة المحتملة، وهكذا أصبحت حركة التصنيع الجزائرية شديدة البطء، وتوجب الانتظار حقا حتى حرب الاستقلال لكي تطرح فرنسا لمجابهة الاحتجاج الاجتماعي خطة قسنطينة(1958-1960)⁽³⁾.

وتجلت آثار ذلك الاحتلال القمعي في معدلات ارتفاع البطالة والفقر وإرهاق الاقتصاد الوطني بمتطلبات مالية بعيدة المدى نتيجة التوظيف في القطاع الحكومي بنسبة عالية، وقد لجئت الحكومة الى السياسة المالية في ذلك من خلال زيادة الإنفاق على الاستقرار الاجتماعي بدلا من المجالات المعززة للنمو، وخلق التنمية بغرض معالجة التقلبات والصدمات السياسية والاقتصادية، وهذا ما يسميه العديد بالتوظيف السياسي في القطاع العام، وهو ما يجد صداه في زيادة التوظيف لاعتبارات ضمان ولاء الموظفين أو على الأقل الموظفين الرئيسيين للحكومة القائمة.

وباعتبار أنّ التاريخ هو الموجه، لأنّ الماضي هو امتداد للحاضر، والحاضر هو أساس المستقبل⁽⁴⁾، وجب تسليط الضوء على الواقع الجزائري التنموي الاقتصادي والاجتماعي وموارده، بعد فترة الاستقلال لأن فهم التاريخ في سياقه الحضاري معناه الوصول إلى مسك مفتاح النظرة المستقبلية التي تغيب في جل الدراسات الإستراتيجية التنموية لمعرفة الواقع المعاش، ومعرفة الخصوصيات، وما

(1) - باتريك إفينو وجون بلانشايس، المرجع السابق الذكر، ص 104 - 107.

(2) - نفس المرجع، ص 140.

(3) - بن يامين ستورا، المرجع السابق الذكر، ص 12.

(4) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 07.

يجري في البيئة المحلية من تفاعلات وتغيرات. فكان تأثير الإدارة الفرنسية واضحا منذ الاستقلال السياسي بنسبة كبيرة في رسم الاستراتيجيات التنموية، كما أن هناك العديد من الآراء التي تعتبر الإدارة العثمانية هي سبب الخراب والدمار الانهيار التي مرت بها الجزائر⁽¹⁾، بحيث أنه كانت توجد بالجزائر سلطة مركزية تتفرغ عنها سلطات جهوية موزعة على ولايات تسمى أرض البايليك فقد كان هناك ثلاث بايات، هم باي الغرب، وباي التيطري، وباي الشرق، وتدين بالطاعة والولاء للحكومة المركزية بالعاصمة، وبمضي الوقت كثرت المشايخ ورؤساء القبائل في أنحاء القطر الجزائري ولكنها كانت كلها في خدمة الحكم المركزي على حساب الشعب، الشيء الذي نتج عنه التبدير والاستبداد بالرغم من غناء الخزينة⁽²⁾، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ أبو القاسم سعد الله فيهم أنهم فئة متميزة كانوا ينظرون إلى السكان نظرة استعلاء، واحتقار، وإزدراء، وكانت الرشوة وجمع الأموال عن طريقها هي أساس العلاقات فيما بينهم وبين السكان، ولايكاد يعين أحد في منصب أو يرقى إلى وظيفة إلا إذا رشى الباشا وحريمه ووزراءه وكبار الموظفين⁽³⁾، ويذكر المؤرخ أن التنظيم العثماني لا يحمل في تكوينه دولة وطنية ونظاما عسكريا مركزيا مغلقا⁽⁴⁾. وهو يؤكد أن فرنسا المحتلة جعلت من الجزائر مقاطعة لها وكانت النتائج وخيمة فيما بعد على أوجه عدة أثرت على البيئة الوطنية، وعلى مستقبل الدولة، وطمس الهوية الجزائرية ونهب ثرواتها، وأسباب أخرى ثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية عن طريق خلق إدارة تخدم المصالح الفرنسية خاصة والأوروبية عامة⁽⁵⁾.

وقد مهد الحكم المركزي والوصاية الإدارية الشديدة للتسلط العسكري والحفاظ على النظام، وما تأسس الإدارة المحلية إلا لغرض بقاء النظام، كما أن السياسات الاقتصادية هي امتداد للإدارة الفرنسية ونذكر تنشيط الحياة الاقتصادية في مخطط قسنطينة حيث في تاريخ 03/10/1958م ألقى رئيس الجمهورية الفرنسية خطابا بمدينة قسنطينة يعرض فيه مشروعه الخماسي الممتد من عام 1959م إلى عام 1963م والذي يهدف كما يزعم إلى إنقاذ البلاد من كابوس الفقر والتخلف، حيث يزداد الإنتاج إلى 85% ويتم توفير 400 ألف وظيفة للبطالين إلى جانب توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية للفلاحين مع بناء 320 ألف مسكن وجوارها 2000 قسم دراسي وغيرها⁽⁶⁾.

ومن هنا اعتبرت الإدارة الفرنسية عام 1959م، الذي اشتدت فيه المعارك الضارية هو عام تحول وتغيير جذري لضمان المستقبل الزاهر للجزائر المتخلفة والتي تخلفت بسببهم، وهذا بفضل

(1) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 03 - 06.

(2) - نفس المرجع، ص 14.

(3) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 148.

(4) - نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، الجزء الرابع، المطبعة الوطنية، الجزائر، 1984،

ص 21.

(5) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 18.

(6) - نفس المرجع، ص 35 - 36 - 37.

المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي اطلق عليه مشروع قسنطينة المدعم بالتصريح السياسي الصادر في 19-09-1959. وقد تكونت بعد ذلك لجنة عمل للإصلاح الإداري في الجزائر أطلق عليهما لجنة ديماري، ولجنة ديشون، وهما يرميان إلى إيجاد إدارة لامركزية تخدم مشروع قسنطينة بتوجيه من اللجنة الخاصة بالشؤون الجزائرية، لكن اغلب الدراسات تؤكد أن الجهاز الإداري القائم على شؤون مشروع قسنطينة كان مركزيا بيروقراطيا مغلقا، وهو ما خلق اليوم الجهاز الإداري المغترب كنموذج يقتدى به⁽¹⁾.

وقد غادر أقطاب الجهاز الإداري بمحض إرادتهم، بعد إرجاع السيادة، ونتيجة لذلك حدث تهلهل تلقائي في الإدارة الجزائرية ولم تجد الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة باتخاذ إجراءات ردية ضد الإداريين الذين تعاونوا مع الاستعمار واستغلوا مناصبهم الإدارية لقمع رجال الحركة الوطنية المناهضين لسياسة الاحتلال الأجنبي وكل المجهودات بداية الاستقلال كانت بسط نفوذ الحكومة على كافة أنحاء التراب الوطني⁽²⁾، وهنا إستغلت الفرصة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكلت يوم 19-09-1958م التي قد حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ وذلك برئاسة فرحات عباس ب19 عضوا فاضطر رئيس الحكومة المؤقتة هنا للتنازل، ثم تلتها الحكومة المؤقتة الثانية بطرابلس في الفترة ما بين 16 ديسمبر إلى 18 يناير 1960م حيث تقلص عدد الأعضاء إلى 13 عضوا فقط، في حين أن الحكومة المؤقتة الثالثة والأخيرة التي إنعقدت بطرابلس بتاريخ 09-08-1961 التي كان على رأسها بن يوسف بن خدة ب12 عضوا بعدها إضطر بن خدة للتنازل عن حقوقه في رئاسة الحكومة المؤقتة، وتنازل عنها لعدم وقوع حرب أهلية فكان مجبرا عن التنازل⁽³⁾. في حين واصلت المجموعة التي وصلت إلى الحكم، وتولت شؤون الإدارة، مواصلة مشروع قسنطينة والتوسع فيه إلى اليوم وفرضت الاستراتيجية الوطنية للتنمية عسكريا قبل أن تفرضه الإدارة آنذاك وصدق من قال أن لا طريق إلى سدة الحكم في إفريقيا إلا طريق واحد وأوحد هو أن تكون عسكريا⁽⁴⁾.

ولكن من جهة أخرى كان بناء الدولة بحكم العسكر آنذاك بنية صادقة وسند سياسي وقوة في خوض معركة البناء والتشييد وخلق نهضة زراعية وصناعية وإدارية وثقافية تلبى طموحات الشعب الجزائر، فحاولت القيادة السياسية من خلال برنامج طرابلس بتبني موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تؤكد على الاشتراكية، والديمقراطية، والتسيير الذاتي، والقومية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والاعتماد على الفلاحين المحرومين. ومن الملاحظ أن الاستراتيجية التنموية كانت قصيرة المدى، وجزئية، ليست شاملة وتعاني الاغتراب الإداري، ووليدة البيروقراطية خاصة في نموذج

(1) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 73.

(2) - عمار بوحوش، محاضرات حول الإدارة الجزائرية بين التجديد والفعالية في التسيير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 1987.

(3) - حاروش نوردين، رؤساء الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 85.

(4) - محمد العربي فلاح، آفة الشعوب نظمها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 143.

الصناعات المصنعة، وهو الذي كان قد خلق التبعية التقانية التي تعني إستيراد التقانات واستخدامها، وهذا ما نتج عنه الإندماج السلبي للصناعة الجزائرية وهذا ماحدث لسياسة الصناعة المصنعة لأنه يجري الاكتفاء باستيراد منتجات تقانية واستهلاكها من دون أن يكون ثمة تشجيع المهارات الوطنية وتطويرها، أو إرساء أسس تتصور تقانات مناسبة، وإنتاجها⁽¹⁾.

بالنسبة للحالة الثقافية يؤكد **ألكسيس دي توكفيل** الفرنسي في تقرير مشهور له عام **1847م** حجم الدمار الثقافي الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فيقول في كل مكان وصلنا إليه سلبنا مداخل المؤسسات الخيرية، والدينية المخصصة للفقراء، والتعليم، وحرفناها، عن استمالاتها المألوفة، لقد حطمتنا المؤسسات واهملنا المدارس وحاربنا أماكن التعليم، لقد إنطفت الأضواء في كل مكان حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين، والقانون المسلمين بمعنى آخر أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وأكثر جهلا وأكثر همجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا⁽²⁾، هذه العبارة وحدها تكفي أن نغير من كلمة إستعمار إلى كلمة إرهاب فرنسي الذي خرب كل صيغ التعايش، وقفز على كرامة الجزائري، وطغى عليه، وعلى هويته، ودينه، وشرده، وسلبه موارده، وكل ما يملك وارتكب في حقه جرائم بشعة، ولا يزال التنكيل بأعضاء مجاهديه إلى اليوم.

إلى هنا فقد ورثت الجزائر بعد إستقلالها مجتمعاً واقتصاداً وثقافة وبيئة طبيعية وجوانب أخرى عديدة وضعتها أمام مسؤولية بناء الدولة، وإعادة الخطط والإستراتيجيات الوطنية، وتحديات أخرى تكلم عنها مؤتمر طرابلس كالتعليم، والتنشئة الاجتماعية، التي أصيبت بتوجيه مقصود والسياسات الإقتصادية التي عانت المحدودية والحصص بالاشتراكية وبيئة طبيعية مهلهلة وزادت تهلهلا بعد الإستعمار، وتأخذ هذه السياسات بعد الإستعمار مشهدا ضابيا.

فعلى الرغم من الإستقلال إلا أن الواقع هو إمتداد لثقافات أخرى أثرت في الحياة المجتمعية والاقتصادية بسبب الإعتمادات البيئية الصارخة والنهب الكبير لمواردها الطبيعية في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، في إطار إحتلال جديد لموارد إفريقيا والجزائر خصوصا بتقليص سيطرة الجزائريين على مواردهم الطبيعية، وعرقلة النشاط الاقتصادي بالسيطرة التامة على السياسة التجارية فيما يخص النفط والغاز، وإضعاف القطاع الزراعي، وتقليص فرص التوسع الصناعي، وإهمال للمرافق، والخدمات العمومية كالصحة، والتعليم والطرق والكهرباء والمواصلات والاتصالات، وضعف القطاعات الإنتاجية، وخلق فيما بعد ضغوط متزايدة على كل القطاعات بسبب التدهور الاقتصادي وعجز الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب أن السياسات لا تواكب التطور العالمي، وأسباب أخرى ترجع للآثار التاريخية السياسية والإدارية المتأصلة.

(1) - عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 146.

(2) - البخاري حمادة، المرجع السابق الذكر، ص 100.

وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اتجاها تنمويا متواضعا، كتعزيز القطاع الخاص وخلق وظائف، والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة للمحروقات، ولم يكن هناك تقدم في هذا الاتجاه نتيجة التكاليف السياسية والاقتصادية والأمنية. ومن جهة أخرى إن اعتماد الجزائر على الصناعات التحويلية والاستخراجية (النفط والغاز) قد يكون مقبولا لفترة زمنية محدودة خاصة في عصر التنمية لكن أن تحول هذه السياسة إلى سياسة مستديمة، ولفترة طويلة يعني ترسيخا لحالة العجز الإداري والسياسي، بالاعتماد على الخارج وهو ما سيكون له آثاره السلبية على المدى المتوسط والبعيد، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية وإستنزاف الثروات الطبيعية. ونؤكد مرة أخرى أن التنمية النابعة من الواقع والخصوصيات عن طريق نظام إداري وسياسي يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي ويعمل على تمكين الناس دون تبعية وتغريب، هي الكفيل بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الأخرى تلقائيا.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لإحداث التنمية المستديمة، لكنه ليس شرطا كافيا بل قد يعمق النمو الاقتصادي الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين، ويعزز الانقسام المجتمعي واللامساواة. وهذا ماكان عليه التوجه الاقتصادي الوطني خاصة في ظل غياب الاستراتيجيات الحكومية الهادفة إلى إدماج أهداف النمو بأهداف التنمية بأبعادها، وإعادة توزيع نتائج وعائدات هذا النمو مجتمعا بشكل منصف، وهذا التدهور للموارد الطبيعية في الجزائر من غابات وغطاء نباتي ومياه جوفية وبيئة بحرية وتصحر لا يزال حيث خسرت الجزائر أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والرعية من عام 2008.

وهذا ما دفع الحكومة إلى إتخاذ تدابير عاجلة في الخطة الخماسية الجديدة 2010-2014 الى تخصيص مالي زراعي لاستصلاح الأراضي، مع التركيز على المساحات المرورية، وتشبيد السدود، والتشجير وتدعيم وسائل اقتصاد المياه لوقف زحف الرمال المستمر تجاه المناطق الشمالية⁽¹⁾. وهناك عجز كبير في مناطق الهضاب العليا، ومحدودية النشاط الاقتصادي بسبب العوائق الإدارية، والفساد، والبيروقراطية، في الاستثمار خاصة ما تعلق بالمشاريع الزراعية، والفلاحية ودعم الفلاحين، والمربين، وزيادة الساكنة على الوعاء العقاري مما نتج عنه تهديد يتعلق بقلة توفير الغذاء من جهة، وتقلص المساحات الزراعية الخصبة من أجل بناء سكنات جديدة من جهة أخرى .

وعموما فقد شهدت الجزائر المستقلة وضعا متقلبا بالمآسي، وقاعدة هشة وأرض ملوثة بالإشعاع ومئات الآف من المعطوبين والأرامل والأيتام، فكان أن اختارت الجزائر تنمية على حساب البيئة، كما هو حال ديناميات الجنوب فبذلت مجهودات معتبرة استطاعت من خلالها القضاء على العديد من الأمراض التي كانت مستقلة بفضل مجانية العلاج وتوفيره، وقلصت من الأمية من خلال إجبارية التعليم، واتجهت نحو الصناعة فتنامت ظاهرة التلوث، وفقدت التنمية توازنها، وزادت الاعتداءات

(1) - محمود الأبرش، المرجع السابق الذكر، ص 115.

على العقار الزراعي، وغزا الاسمنت الأراضي الخصبة وشهدت السواحل تلوثا مفرعا⁽¹⁾ بالرغم من صدور قانون بيئي في الجزائر (على شكل عقوبات إدارية) عام 1983م المتعلق بحماية البيئة، والقانون المكمل 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فكان الهدف هو صيانة البيئة الوطنية من خلال حماية الموارد الطبيعية، وتأمينها وإضفاء القيمة عليها، ومكافحة كل أشكال التلوث وتحسين الإطار المعيشي والعمل على نوعيته بخطط اقتصادية واجتماعية⁽²⁾. وبقي هذا القانون غير مفعّل وجراء هذا صدر تقرير عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عام 1997م يصف حالة البيئة الكارثية، وحذر من التدهور الذي وصل إلى أقصاه⁽³⁾ نتيجة عوامل سياسية وإدارية. فسارعت الجزائر لإجراء بعض التعديلات على القانون الماضي كترقية التنمية الوطنية المستدامة وتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان عيش سليم وترقية الاستعمال العقلاني لموارد الطبيعة الوطنية والوقاية من كل أشكال التلوث وخلق تنمية اقتصادية واجتماعية دون الإضرار بالبيئة⁽⁴⁾.

وهذه الحماية القانونية لم تضمن للبيئة حقها ولم تكفل الحماية اللازمة على حد تعبير الباحث الأبرش رغم مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة ما تعلق بفشل محاولات إدراج التربية البيئية في مراحل التعليم، والعدد الكبير من الجمعيات، والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، والهيئات المحلية رغم الترسنة الكبيرة من القوانين إلا أنها بقت ضعيفة بسبب عدم الالتزام بتطبيق على أرض الواقع هذا من الجانب القانوني⁽⁵⁾، لكن هذا يحتاج إلى ثقافة جديدة وصرامة والالتزام إداري وسياسي والتفكير في المستقبل والعلم بمخاطره.

وسعت الجزائر كنظام وضرورة سياسية من جهة أخرى على الحفاظ على العلاقات مع بلدان الجوار وتعزيزها من خلال إجتماعات وزيارات رئاسية ومسؤولين ساميين وتبادل اقتصادات، منها الطريق السيار شرق غرب الذي يربط تونس بالمغرب ويربط الشرق بالغرب والمشروع الضخم للطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بدول إفريقية لتوطيد العلاقات مع هذه البلدان وترتبط الجزائر بجيرانها في أوروبا إسبانيا وإيطاليا من خلال أنبوبا الغاز وأنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بنجيريا قصد المساهمة في تنمية إفريقيا وفي سياق تموين أوروبا بكميات إضافية من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يتم إكماله في أواخر سنة 2020 حسب ما صرح به الرئيس النيجيري، وقدمت الجزائر أعمال إنسانية وتضامانات دولية مع العديد من الدول الإفريقية، والعربية، وتقديم مساعدات لها في إطار مشاكلها البيئية

(1) - محمود الأبرش، المرجع السابق الذكر، ص 274.

(2) - المادة 1 و3 من القانون رقم: 83-03، المتعلق بحماية البيئة، العدد 06، المرجع السابق الذكر.

(3) - محمود الأبرش، المرجع السابق الذكر، ص 275.

(4) - المادة 2 و3 من القانون رقم: 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، المرجع السابق الذكر.

(5) - محمود الأبرش، المرجع السابق الذكر، ص 276.

كالفقر والمجاعة والكوارث الطبيعية وتعليم أبنائها بتقديم منح دراسية للطلبة القادمين لها خاصة من دول إفريقيا⁽¹⁾.

وسعت كذلك الجزائر إلى ترسيخ الديمقراطية الدستورية بتعزيز دور المرأة وحقوقها السياسية بزيادة فرصها في الوصول إلى التمثيل داخل المجالس المنتخبة، وسعت أيضا إلى تكريس حماية حقوق الإنسان وترقيتها بمصادقتها على جميع النصوص المتعلقة بذلك مع تقديم تقارير اللجان التابعة للأمم المتحدة وقد قدمت الجزائر تقريرها أمام الآلية الجديدة المسماة التقرير الدوري العالمي (**universal periodic review**) وهي آلية أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتجتهد الجزائر أيضا إلى الإمتناع عن المساس بقيم ومكونات الشخصية الوطنية، وعدم المساس بأمن، ووحدة التراب الوطني، وتعزيز الاستقلال الوطني، وتشجيع الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، واحترام مبدأ التداول على السلطة من خلال الاختيار الحر للشعب. وتعزيز اللامركزية وصياغة القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية. وتكريس مبدأ الديمقراطية التساهمية بتوضيح العلاقة بين مختلف الهيئات المنتخبة والإدارة، وإدخال مفهوم التسيير التساهمي لإثارة إهتمام المواطن إلى تسيير شؤون بلديته ضف إلى ذلك ترقية العلاقات بين البلديات ومواجهة الهيكل التنظيمي لها.

وساهمت الجزائر أيضا لتنمية بيئتها في إعطاء الحق في الإعلام بهدف تعزيز وترقية حرية الصحافة في الجزائر لضمان حرية التعبير والرأي والإنتماء السياسي والحصول على المعلومة قصد التنمية الوطنية، بإنشاء محطات تليفزيونية ومحطات إذاعية محلية ودولية، وزيادة في عدد الصحافة المكتوبة، وإنشاء مطابع جنوب البلاد والهدف من هذه البرامج هو لتنمية قطاع الاتصال ليصبح بدوره فاعلا لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحمي البيئة من خلال التربية البيئية التي تعتمد أساسها على الاعلام البيئي⁽²⁾، والثقافي حيث ركزت السلطات العمومية في السنوات الأخيرة بترقية الثقافة بإنشاء مكتبات جهوية وبلدية وتزويد المؤسسات كلها والعقابية أيضا بمكتبات تحت تصرف المسجونين والعاملين بها. كما تم إنشاء متاحف وإنشاء مكتبات وطنية، وبناء العديد من قاعات العرض، وترميم البقية منها، وإنشاء المعهد العالي للسمعي البصري وفنون العرض⁽³⁾، كما نمت الدور التساهمي للمجتمع المدني في التنمية على المستوى المحلي، والجهوي والوطني، بحيث تزايد عدد هذه الجمعيات على المستويين الوطني والمحلي وإستمر في التزايد لأجل التعبير الكامل عن إنشغالاته وآماله، ومن خلال تنصيبه كعنصر فعال أساسي في الحياة الوطنية فتستند إدارة الدولة إلى هذه القناعة الراسخة،

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (نقطة الإرتكاز الوطنية الجزائر)، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2018، ص 41-40. للتوضيح: (تعمل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء على تحسين نوعية الحكامة على المستويات السياسية، والمؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية).

(2) - نفس المرجع، ص 44-54-66.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 77.

وهي أن المشاركة تعني التشاور مع ممثلي المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمواطنين والسعي لتحقيق التوافق حول المصلحة الوطنية للأمة.

وأتخذت الدولة هذا الإجراء بحيث يشكل المواطنون الجزائريون المجتمع بأنفسهم، ويسعون لتطلعاتهم وآمالهم، فالنقد الإقتصادي والإجتماعي وحماية البيئة، يعتمد في الأساس ويستدعي مشاركة المجتمع المدني، وعلى هذا الأساس أيضا فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد عكفت على تعزيز الحركة الجمعوية، ودعمتها بمساعدات مالية وتنظيمية في إطار شراكة تطلعا للتنمية الوطنية في كل المجالات لا الحصر حماية البيئة وحقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة والدفاع عنها، وجمعيات صحية، وسياحية، وتعليمية وجمعيات خيرية، وتضامنية، وتعاونية، وثقافية، وشبابية، وحتى جمعيات تدافع عن حقوق المسنين والمتقاعدين وغيرها. لكن هذا التنوع في الجمعيات لا يعني أن المجتمع الجزائري متطور ويعيش تنمية مستديمة لأن هناك العديد من المشاكل التنظيمية، والنقائص المؤسسية تحد من فعالية عمله.

ولذلك سعت الدولة مؤخرا إلى ترقية حقوق المرأة وحمايتها كمحور أساسي لتنمية وطنية مستديمة، وقد عرف هذا المحور تطورا كبيرا وهاما بفضل التعديل الدستوري لـ 15 نوفمبر 2008 حيث أصبحت المادة 31 مكرر من الدستور تنص على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بالرفع من حظوظها في الوصول إلى التمثيل في المجالس المنتخبة⁽¹⁾.

ومما تم التأكيد منه، والإصرار عليه من طرف رئيس الجمهورية الأسبق بتحسين دور المرأة في الحياة السياسية من خلال مراجعة القوانين الداخلية للأحزاب، ومجابهة كل تمييز ضدها، من خلال ضمان التساوي في المناصب، والرتب، وتشغيلها، في المؤسسات الأمنية، وحماية حقوقها، وضمان الرعاية والأمان لها، بتوفير خدمات لها وحمايتها قانونيا من بعض الجرائم والمخالفات والعنف ضدها. فأصبح من الضروري تأهيل المرأة وإعادة دمجهن في الحياة الإجتماعية والاقتصادية، والإعتراف بإحتياجاتهن لتحقيق التنمية المستديمة القائمة على الشراكة بين الرجل والمرأة.

وبهذا سعت السلطات العمومية إلى حماية طبقة الشباب والطفولة كهدف تنموي، بتوفير التعليم والتكوين، والاهتمام بهم وبصحتهم، وبتوفير مناصب عمل لهم، وإدماجهم إجتماعيا، (لكن غير كافي وبالنسبة للتعليم فإنه متدني مقارنة بما يحدث عالميا)، فأما الطفل فقد منحتة الدولة التعبير عن رأيه وإشراكه في كل الإجراءات التي قد تتخذ ضده ومحاولة حمايته في أسرته، وقد تمت صياغة خطة عمل لفائدة الأطفال في الجزائر، وقد وضعت بالتعاون مع جميع الوزارات، والهيئات الوطنية المعنية، وهي خطة عمل إعتمدها مجلس الحكومة في 19 فيفري 2008 وتختص مكانة هامة لترقية حقوق

(1) - نفس المرجع، ص 116 - 107.

الطفل ومكافحة العنف ضده، والإهتمام بإشكالية المراهقة لديه من قبل فريق عمل وممثلين من إدرات ووزارات وخبراء⁽¹⁾.

كما عززت وحمت الفئات الهشة حيث نصت أحكام قانون العقوبات على تشديد العقوبة على جرائم معينة عندما تكون الضحية هي من الفئات الهشة، بالإضافة إلى ذلك تقدم منحة لكل شخص يعاني من إعاقات متعددة، أو تخلف عقلي، فسعت الدولة إلى رعاية المحرومين وخاصة أولئك الذين يعيشون في الشوارع، ودون مأوى، فإن قطاع التضامن الوطني قد وضع المساعدة الطبية الاستعجالية لتوفير المساعدة⁽²⁾، كل هذا ناتج عن الدور السياسي والإداري للسلطات العمومية ومساهماتها في التنمية المحلية.

ومما تم معالجته في هذا المبحث فقد بين الجزء القليل من بيئة الجزائر السياسية والإدارية الضخمة، وأن مرونة الإدارة التركية قد ساهمت إلى حد بعيد في الحفاظ على وحدة الجزائر الجغرافية، إلا أن ذلك حال دون تحقيق الوحدة المعنوية للجزائريين حيث ضلت الجزائر محتقظة بتقسيمات اجتماعية مختلفة نذكر منها نظام العرش، ونظام الجماعة، والطبقة الإقطاعية التي كانت موجودة في المدن. وفي فترة الدولة العثمانية عرفت الجزائر تطورا إداريا وسياسيا لدرجة أن الفرنسيين كانوا قد أبقوا على التنظيم الإداري التركي الذي كان سائدا في الجزائر في المراحل الأولى من احتلالهم، وعلى العموم ساهم التنظيم الإداري المركزي في العهد العثماني في حرم الدولة من الإيرادات من ضرائب وزكاة والاتاولات التي كانت تفرض على الدول الأجنبية، وقد لعبت هذه العوامل دورا أساسيا في إضعاف الإدارة التركية ثم إضعاف الدولة، والتي أصبحت فيما بعد محتلة من قبل الفرنسيين⁽³⁾. وإحتل الفرنسيين إحتلالا كاملا على الإدارة، وشجعت الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر، وأصدر مرسوم يُلحق الجزائر بالتراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع وزير الحربية الفرنسي رأسا، ويساعده مجلس استشاري مكون من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية⁽⁴⁾، وسارعت الإدارة الفرنسية على محاربة وطمس الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية بمختلف الوسائل حيث تم إنشاء المحاكم الخاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم، بالمقابل سهلت الإجراءات للحصول على الجنسية الفرنسية⁽⁵⁾.

وبالتالي المشكلات الحالية التي تعود أساسا إلى أسلوب العمل، والمركزية المتشددة، وغياب تنظيم الاستشارات، ومكاتب الخبرة التي تحدد طرق العمل الإداري وألوياته التي عاشتها الإدارة الجزائرية والنقائص التي تنطوي عليها كلها شكلت عائقا منعها من القيام بمهامها، وتطبيق مخططاتها

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 114.

(2) - نفس المرجع؛ ص 117.

(3) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 110 - 111.

(4) - نفس المرجع؛ ص 113.

(5) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 115.

المستقبلية⁽¹⁾. خاصة عندما اعطيت الوسيلة في يد الحزب الحاكم من قبل الإدارة، فإن البيروقراطية، والتفوقراطية اللتين كانت جبهة التحرير الوطني تعتمد عليهما تتصفان بالمركزية المفرطة، والتسلط، والإستبداد بالرأي والرغبة النامية، وغير المبررة في توخي السرية⁽²⁾، فإنشاء أول حكومة مؤقتة في 27 سبتمبر 1962 حيث كان الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة في المجالات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ثم جاء دستور 8 مارس 1963، وميثاق الجزائر في 16-21 أبريل 1964م ليحدد توجه النظام السياسي والإداري للجزائر المستقلة بوضوح، وبغض النظر عن السلبات فان أول مجلس وطني تأسيسي كان برئاسة فرحات عباس بتاريخ 20 سبتمبر 1962م، وبعد إنقلاب 19 جوان 1965م، لقد أصدر أمر 10 جويلية 1965م والذي إعتبر أمراً دستوريا حيث أصبحت الحكومة تمارس وظيفتين: الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية، وهذا ما يخدم مصالحها أكثر من المصلحة الوطنية.

وبالرغم من اتباع النهج الليبرالي فإنه لم يصحبه تلقائياً تراجع دور الدولة مقارنة بالنظام السابق فالملاحظ أن الدولة بقيت مهيمنة على عمل هذه المجموعات، ولم يحدث توزيع للسلطة على المستوى المحلي فبالرجوع إلى قانوني البلدية والولاية نجد أن ممثلي الشعب على المستوى المحلي يفتقرون إلى سلطات قانونية ووجودها لا يكون إلا من باب الإجراءات الشكلية⁽³⁾. كما هو الحال مع المجلس الشعبي الوطني ومايلاحظ على التقسيم الإقليمي في الجزائر كذلك يؤكد ذلك، في أنه يسير في الاتجاه المعاكس لمتطلبات البيئة الإدارية الجزائرية خاصة أن الضغوطات الاقتصادية والمالية تتطلب تجميعاً للبلديات والولايات والدوائر عبر البيئة الوطنية حتى تصبح قادرة على التكفل بنفسها وتسيير شؤون مواطنيها.

والذي حدث في الجزائر ولا يزال يحدث هو تقسيم البلديات والولايات القديمة وإستحداث أخرى جديدة بدعوى تقريب الإدارة من المواطن، ويبقى هذا مرهوناً بالمساعدات التي تمنحها السلطة الوصية ضمن الميزانية العامة للدولة باعتبار أن هذه الأخيرة تتكفل بدفع مداخيلها للجماعات المحلية في حدود 95%، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تدخل السلطة الوصية والمساس بمبدأ اللامركزية الإدارية والاستقلالية، ومعنى هذا بقاء البلديات والولايات الجديدة مرتبطة بسياسة الولايات القديمة، وبنفس الأمراض الإدارية القديمة، وتستفحل أكثر مظاهر البيروقراطية غير أنه كان بالإمكان عكس ذلك، عبر

(1) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 132.

(2) - عبد الحميد براهيم، المرجع السابق الذكر، ص 73.

(3) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 157.

اللجوء إلى تعزيز المصالح العمومية للبلديات والولايات والدوائر الموجودة ومراعاة العوامل الجغرافية والسكانية، ناهيك عن العوامل العمرانية والبيئية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

فحجج تقريب الإدارة من المواطن في الواقع هذه التجربة ماهي إلا ترجمة للقوانين الفرنسية في هذا الميدان، ففي المرحلة الأولى من هذه التجربة(1987.1995) لم يكن الوسيط سوى أداة في يد الوالي ويعمل تحت سلطته وإبتداء من عام 1996م وإلى غاية 2000م تم تبني منصب وسيط للجمهورية وهو يعين من قبل رئيس الجمهورية مباشرة وله ممثلين(مندوبين) على مستوى الولايات، والملاحظ أنه لا يوجد نص قانوني يحدد المعايير الموضوعية التي يتم على أساسها إختيار وسيط الجمهورية اليوم، عدا المرسوم الرئاسي الذي يتضمن تعيين وسيط للجمهورية أو إختيار ممثليه على مستوى الولايات⁽²⁾، خاصة وأن الممثلين يكونون من رجال الحزب.

كل المعطيات السابقة تصب في إطار السياسات الدفاعية خدمة لأغراض سياسية لانتوافق مع خصوصيات البيئة الوطنية وتنميتها، وتشير المؤشرات الدولية والوطنية جليا وتؤكد أن الإشكالات البيئية تعود إلى ضعف الوعي البيئي لدى المسؤولين على قضايا التنمية، وفي غياب التكامل الاقتصادي بين الطبيعة والمجتمع والثقافة في وقتنا الحاضر.

ومن هذا لا بد لنا من اللجوء إلى الأسلوب الهجومي في طبيعته وفيه تلجأ الإدارة للمبادرة باستمرار⁽³⁾، ويتطلب هذا توافر نظام جيد لجمع المعلومات والبيانات الداخلية والخارجية ذات الصلة بأطر العمل خاصة أن العصر الحديث هو عصر المعلومات والشبكة المعرفية⁽⁴⁾، وقد أشار مؤتمر أوساكا 2019 في اليابان مؤخرا حيث أكد رئيس الملتقى أن الرقمنة حولت بشكل سريع جوانب مختلفة في مجتمعنا واقتصادنا.

(1) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 181.

(2) - نفس المرجع، ص 180.

(3) - على السلمي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، مجلة الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد35، جانفي 1991، ص 54.

(4) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 147.

- الخلاصة والإستنتاجات:

مما تم التوصل له في **المبحث الأول** من هذا الفصل هو توضيح خلفية البيانات الكمية، والنوعية، والمؤشرات الوطنية، التي تعتبر مرجعية تنطلق منها عملية صناعة السياسات وتحديد الأهداف، وتحدد فاعليتها ونجاحتها، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمويلها الموارد الوطنية وهنا يمكن معرفة الخصوصيات الوطنية وواقع البيئة إذا كانت تسمح أو لا تسمح، وعليه حاولنا أن نشير لبعض الأرقام بدءاً من تاريخ إستقلال الجزائر مع التركيز على ديموغرافيا السنوات الأخيرة، من حيث تطور عدد السكان والتركيبة، فكان النمو الطبيعي يتطور بإستمرار في جميع المؤشرات السابقة.

وبالنسبة **للمبحث الثاني** ظهر أن الفعل التنموي لم يكن بالرشيد بسبب إشكالات في البيئة السياسية والإدارية، والتي تمت الإشارة إليها في المبحث الثالث، بحيث كان التركيز إشتراكيا باغتراب وتبعية، حتى مع تبني الرأسمالية لكن بدون نتائج حميدة، وهذا ما يبرهن تاريخيا بأن التنمية وتحقيق المنافع في دول الجنوب خاصة الدول التي تمتلك موارد طبيعية لايمكن أن تتحقق، وما يثبت ذلك أن سياسات التكيف الهيكلي المفروضة على الجزائر من طرف المؤسسات المالية الدولية أدت إلى إنتكاسات في البرامج الاجتماعية، ونشير أنه لم تلبى السياسات الاقتصادية المطالب الاجتماعية، إذ أن النمو الاقتصادي لم يتماش مع سياسات التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة الطبيعية، وركزت السياسات الحكومية وتوجهاتها على مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون إيجاد حلول قبلية لها، وهذا ما يؤكد عدم إدراكها لبعد التنمية الاقتصادية المتضمنة حماية البيئتين الاجتماعية والطبيعية.

وبالنسبة **للمبحث الثالث** فقد انطلقت خطة التنمية في الجزائر من مفاهيم اشتراكية صرفة دون ارتباطها بأية خصوصية اجتماعية وبيئية نابعة من الواقع، حيث ركزت على الأهمية المركزية دون اللجوء الى السوق وإلى فتح المجال للمجال الخاص، وهذا ما قصر من دور القطاع العام وغُيبت البيئة المناسبة والمشجعة للقطاع الخاص والانفتاح على الخارج، وبالرغم من توجه الجزائر لاقتصاد السوق يتبين لنا أن الرأسمالية هي امتداد للإشتراكية السابقة سياسيا وإداريا، وأشرنا إلى أنه تقريبا لا يوجد فرق بين ما هو سياسي وإداري في البيئة الوطنية، وهذا التلازم البعيد عن الاختصاص والعمل السياسي والإداري المنهجي في إطار غياب البيئة السياسية السليمة، وعدم إعطاء أهمية للإصلاح السياسي والإداري أهمية، وهنا لا بد من الإنتباه والإسترشاد بأبعاد استراتيجية علمية قريبة وبعيدة المدى تعمل على مجابهة المشكلات العمومية، وتفي بمصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ولا تُحمل العواقب والنتائج الوخيمة للاحقين.

الفصل الثاني

التحديات والاختلالات البيئية وانعكاساتها على التنمية
في الجزائر.

الفصل الثاني:

التحديات والاختلالات البيئية وانعكاساتها على التنمية في الجزائر.

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر مجموعة من التحديات والاختلالات، نتيجة لعدم تأسيس قواعد اقتصادية واجتماعية قليلة الانتاجية، ومنخفضة القيمة، وقليلة المحتوى خاصة من الجانب التقني الذي لا يتكلم عصر التنمية إلا عنه فقط، بمعنى أنها تواجه إشكالية تتمحور حول عمق ونوعية التنمية البعيدة عن العصرية، وعن التنوع، وتواضع الإنتاج والتصدير، ولا يلبي حتى الطلب المحلي أحيانا هذا الواقع وضعها في مسارات غير قادرة على مواجهة التحديات، خاصة الإشكالات الأساسية المتعلقة بالشباب والبطالة والفقر، والإنتاجية، وهو ما صعب عملية تمويل ميزان المدفوعات، وتمويل ميزانية الدولة، وترتبط تلك الإشكالات بعوامل إدارية وسياسية تتطلب بعدا استراتيجيا لمعالجتها، لتجاوز النمطية والدفاعية الراهنة.

وفي هذا يقودنا هذا التمهيد إلى طرح التساؤل التالي: هل الإشكالات الوطنية في الجزائر قلّة دراية أم أجنداث خفية؟، وهنا مثل كل من الاعتراب، والتبعية، وتواصل الثقافة الموروثة قديما وحديثا وتواصل السياسات الدفاعية، والظروف، والأوضاع الداخلية الغير مواتية، وعدم الانطلاق من الخصوصيات البيئية، وتقلبات أسعار النفط والصناعات الاستخراجية الأخرى في الأسواق الدولية، التي تتأثر السياسات الوطنية بانخفاض الأسعار مباشرة، كلها قد أثرت على الأداء وانعكست على الخطط الاجتماعية، وإشكالات أخرى أثرت على قطاع الزراعة، والصناعة، والفلاحة، والسياحة، والصيد، والغابات، وكانت سببا في تراجعها وصارت المستويات منخفضة نسبيا، وذلك نتيجة لعدة عوامل، ويبرهن مستوى التدخل الحكومي البعيد عن العقلانية والرشد والمشاركة الغامضة والغير واضحة للقطاع الخاص في التنمية البعيد عن أساليب الحوكمة، بل وهذه المؤسسات غير ناهجة لأدوات التقانة الحديثة في معالجة الإشكالات، وسنتكلم في هذا الفصل عن ثلاث محاور مهمة نتحدث فيها بإسهاب عن إشكالات التنمية الوطنية في المباحث الثلاث الآتية:

- المبحث الأول: الإشكالات الاجتماعية في الجزائر وأبعادها.
- المبحث الثاني: إشكالات البيئة الاقتصادية في الجزائر.
- المبحث الثالث: تدهور البيئة الطبيعية في الجزائر.
- الخلاصة والاستنتاجات.

- المبحث الأول: الإشكالات الاجتماعية في الجزائر وأبعادها.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية العديد من اشكالات اجتماعية متعددة، انعكست على البيئة الطبيعية، نتيجة النمو الاقتصادي، فالدول الضعيفة سياسيا هي الدول التي تعاني اشكالات بيئية عديدة، ولم تستطع مواجهتها لأسباب ثقافية، والفقر، والبطالة، والتهميش، والقلق النفسية والأمية والتخلف، والمرض، وانحراف الشباب، وغياب التعليم، والصحة، وعدم توزيع الثروات بشكل منصف وهلاك البيئة الطبيعية وتدميرها يخلق غياب الثقة، وغياب المواطنة، والمواطنة، وتصبح الدولة عرضة للفتن والصراعات الداخلية والأطماع الخارجية بشكل أكبر مما هي عليه وهو ما يحصر مفهوم التنمية^(*).

وقد تكون التحديات في الجزائر إجتماعية إلى حد بعيد، ومتنوعة، وهي مؤهلة لتزايد وتيرتها في المستقبل ما لم يتم معالجة مسبباتها الحقيقية، والتي ترتبط بدورها والى حد بعيد بطبيعة المسار التنموي الذي سلكته خلال العقود السابقة⁽¹⁾، وهو ما يثبت أن هناك تركيز على قطاع دون قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وخدماتية مهمة، وبيئية في نفس الوقت، مما ضعف الإنتاجية وعدم النمو بالقدر المطلوب، وزيادة حدة الإشكالات كالفقر، والبطالة، والهجرة نحو البلدان الأخرى والهجرة الداخلية الريفية نحو المدن، وإشكالات أخرى في البني التحتية، وفي نوعية الخدمات والأنشطة الإنتاجية. كل هذا وتظهر الإشكالات الاجتماعية لغياب الغاية من التنمية الاقتصادية والتناسق والتكامل بين البيئتين الاقتصادية والاجتماعية، ودون شراكة إجتماعية وهذا ما يخلق التنمية الضحلة والتي تتحمل الحكومة مسؤوليتها في عدم النطقن لغايات التنمية الاقتصادية.

وهنا نقع في خطيئة الفقر والبطالة المميته المدمرة للمواطن، و تعجل بإنهاء الحكومة لعدم الانطلاق من الواقع المحسوس، وخصوصيات المجتمع الجزائري وثقافته، فقد لا تحتاج الجزائر إلى نظريات ونماذج تتبعها للخروج من مشاكلها، وإنما بالثقافة، والنظر للخصوصيات، والتطلع للتجارب العالمية. وقد لا يكون الاستعمار الإرهابي الفرنسي بالضرورة سبب التخلف فهناك بعض الدول العربية لم تتعرض للاستعمار ولا زالت متخلفة، وهنا نفهم لماذا لم تتطور الدول النامية بعد إستقلالها، لسبب واضح وهو الانفلات بالسلطة ومن شأنه أن يخلق إشكالات إجتماعية أخرى عن غير قصد، وهو ما يحد ويقوض التنمية المستديمة ويعرقل إمكانيات الارتقاء وطنيا.

(*) - التنمية ليست فقط توفير المسكن، والمعاش، والصحة، والتعليم، والشغل، ووسائل الاتصال، ونقل، والاستقرار الأسري المؤقت. فالحياة ليس أن تولد، وتعيش، وتموت. وإنما العمل بركائز التنمية المستديمة، وأبعادها كالاختلاف، والتمكين، والعمارة، وصولا إلى الغاية والقصد من خلق الإنسان، فهناك من خُلف بإصلاح، وهناك من خُلف بفساد، وتدمير، فليس كل من إستخلف يقوم بعمارة، إذا الفساد الذاتي للحكومة المستخلفة يبدأ بإشكالات حتى تصبح خطيرة، وأن الظلم هو بداية لخراب العمران كما يرى في الفهم الخلدوني المستلهم من القرآن الكريم.

(1)- المعهد العربي للتخطيط، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث، الكويت، 2018، ص 40.

وبالتالي سنركز على أهم إشكالات الإجماعية نظرا لطبيعة واقع بيئة الجزائر من جهة وأهمية الموضوع من جهة ثانية، ومن الواضح تماما خاصة مع تغول النظام الرأسمالي الذي يعتبر عاملا أساسيا في تفاقم المشكلات البيئية في إفريقيا، والوطن العربي، والإسلامي، والجزائر خصوصا كزيادة البطالة والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وزيادة المشكلات الصحية، ومشكلات تعليمية وسكنية، وتفتيت الروابط الاجتماعية بما يولد إشكالات بيئية، خاصة وأن الجزائر تواجه أزمة إيديولوجية مردها غياب الوعي والإطار المؤسسي بالرغم من الثروات الطبيعية الهائلة ورأس المال البشري.

وقد تحولت بسبب الإيديولوجيات المشكلات الاجتماعية إلى معضلات بسبب ركود الأنشطة الاقتصادية والسياسية، عندئذ تعسرت معالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذا الركود المزدوج، ومثال على ذلك نجد بطالة المتعلمين من خريجي المعاهد والجامعات، وحتى حملة الشهادات العليا دكتوراه، وماجستير، فهذه المشكلة أحدثها الركود الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك يفرز تكلس النظام السياسي بعض وسائل إلهاء مكونات المجتمع من فلاحين، وعمال، وموظفين، وطلبة وأطفال وتلاميذ بمهرجانات واحتفالات صاخبة ومناسبات مفتعلة، ومسيرات لا حصر ولا عد لها والهائم بنشاط غير مجد وإبعادهم عن بناء الشخصية المتنوعة الميول والسماوات بذات الوقت لاستخدامهم واجهة إعلامية مضللة(*).

ومنه تتسبب الإشكالات الاجتماعية للناس في إثارة مشاعرهم، وهو اجسهم، وخيالهم ويوسع حجمها، أو يببالغ في خطورتها، بحيث تُصور وكأنها معضلة مستعصية الحل تعيش بداخل المجتمع ولا يمكن السيطرة عليها أو معالجتها، ويعتقدون بأن الزمن هو من يحل المشاكل تلك⁽¹⁾، فقد تكون أوضاع الحاجات الأساسية للناس كالعيش، حرية، ديمقراطية، كرامة، إنصاف اجتماعياً لاتزال غير مؤمن بها في نفوس الناس وهذا يفاقم إشكالات أخرى إجتماعية، وستظل باقية وإن تغيرت الحكومات والتاريخ يؤكد ذلك.

وهذا الذي يؤكد تريخيا توازن البيئة العاملة حيث أوهم التنمية فلا بد من وجود أطراف منتفعة وأطرف غير منتفعة، والمشكل الأكبر هو التخلف بأسبابه وتداعياته، وقد يؤدي هذا إلى إنتهاء دور الحكومات نظرا لغياب التماسي والتوجه وعصر التنمية البيئية، والتقانة الحديثة، وحينها تتراكم وتتناسل، وتتناسر، وتنتائج إشكالات التنمية تؤثر في جميع البيئات المختلفة.

ومما يبدو أن الوضع السائد في الجزائر حمل كثيرا من أفراد المجتمع على التوجه لأنواع الفساد من اختلاس، ورشوة، واقتراف الكذب، والاحتيال، وتحمل الجور، والهوان، بل أصبح الكثير من المواطنين يعيش حياة هي أقرب للحيوان أو النبات فهو يأكل ويشرب ما تيسر له، ويتنفس، ويتكاثر

(*) - إنها حالة تشبه المخمور الذي يحس بما يدور حوله من مشاكل فيهجر المثقف، والطبيب، والمهندس، والتاجر، وأصحاب المهارة والفكر، إلى خارج الوطن يبحث عن حياة كريمة، وأمنه، يشعرون فيها على الأقل بأنهم من البشر، ولهم حقوق مثل ما عليهم واجبات، (يراجع في ذلك: معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 39).

(1) - نفس المرجع، ص 46.

ويفسد ثم يموت دون أن يضيف معنى العمارة، والاستخلاف، والارتقاء الروحي، ولإنسانية الإنسان غير المخلوقات الأخرى حين نفخت الروح فيه.

وفي الواقع إن تحديد الإشكالات الاجتماعية يعد مشكلة معقدة بحيث لا تجد السلطات العمومية تحديدا كافيا للظواهر المتعددة، فتنوع وتتعدد أسبابها، ولا تُرصد بدقة إلا عن طريق إمتلاك الحس والملاحظة الثاقبة للمشكلات الاجتماعية^(*)، التي تعيش في مجتمعه وهي في بدايتها قبل أن تتحول إلى مشكلة اجتماعية ظاهرة، أو علنية يطلب العامة معالجتها، أو قبل تحولها معضلة أو ظاهرة اجتماعية منتشرة وصعبة التحكم فيها⁽¹⁾، خاصة التي لها علاقاتها التأثيرية في المجتمع كالحالات الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد أو تعاكس بحكمهم عليها شاعرين بها فيحكمون عليها بأنها تشكل مشكلة لهم بمعنى آخر هي شعور أو إدراك الأفراد بان إحدى قيمهم قد انتهكت من قبل البعض فخلقوا مشكلة اجتماعية تحتاج الى حل وغيرها كالفقر الذي يعتقد الكثير من الناس وبعض المسؤولين أنه قدر محتوم عليهم لا مفر منه، فإن هذا الاعتبار لايعني الشعور بوجود مشكلة اجتماعية لهؤلاء الناس أي أن التحديد الذاتي منعدم⁽²⁾.

ولذلك تتعدد الإشكالات المجتمعية وتختلف في الزمان والمكان حسب المجتمعات وثقافتهم، وحسن إستعمال مواردهم، فسوء الاستغلال تُظهر إشكالات خطيرة تسبب أمراض مجتمعية وتعرقل التنمية في الحاضر وفي المستقبل، وقد تحدث إشكالات أخرى بتفاعل الإنسان مع بيئته ومع العوامل البيئية الأخرى، ويحاول أن يتكيف معها بسلوك اجتماعي بإستجابات متنوعة ومن خلال هذا تحدث مشكلات تمس الطبيعة من خلال إشباع حاجاته سواء كان في المجتمع الحضري، وكذلك في المجتمع الريفي، وفي الحياة البرية والبحرية.

وكثيرة هي المشكلات الأخرى كالذي تعانيه الأسر في الجزائر من تفكك في العلاقات الاجتماعية كمشكلات النزاعات الأسرية، والتفكك الأسري، وحالات الطلاق، والعزوبة التي تعاني منها العائلات الجزائرية (ذكر وأنثى)، وهو ما ينعكس ويؤثر على التنمية، وإنعدام الثقة في الجيران وفي الأقارب وغياب الروابط الاجتماعية، وغياب الرصيد الذي في المجتمع من عادات، وتقاليد، وعرف، حيث يحمي هذا الرصيد الأفراد من الانحرافات، ويصب في مصلحة التنمية. هذا بالإضافة إلى عدم وجود أماكن لشغل الفراغ وغيرها كإدمان المخدرات بين الشباب التي أصبحت واضحة للكثير في

(*) - الدقة، والملاحظة، والرصد للمشكلات الاجتماعية هو نتيجة الاستدامة، والإدارة الهجومية، والثقافة السياسية على وجه الخصوص

التي لا توجد إلا في الغرب المتقدم. راجع في ذلك: خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 216.

(1) - معن خليل عمر، المرجع السابق الذكر، ص 92.

(2) - نفس المرجع، ص 84.

الجزائر التي تستنزف موارد الناس وتحطم طموحاتهم وتعطل عجلة الإنتاج وتوقع الأسرة في مشاكل كالجريمة والسرقة والسطو على بعض الممتلكات وغيرها^(*).

وبالنسبة لموضوع الهجرة، وسياسات صنع الهجرة، وترك الموطن الأصلي في الجزائر حالياً الذي يعتبر من الإشكالات التي فسرت ضعف خطط التنمية المنتهجة، فينتقل الشباب، وفئات أخرى إلى بلد آخر للاستيطان والعيش فيه، ويعبر الكثير من فئات المجتمع عن غضبه، وتمييزه، وعدم إنصافه، ويشعرون بأنهم من المنبوذين، والمستبعدين في المجتمعات التي نشأوا فيها⁽¹⁾. وهذا يعكس على وجه التحديد عدم قدرة السلطات العمومية على تنظيم حركة الناس عبر حدودها. فالكثير من الناس يريدون أو يبحثون عن عمل أو مأوى جديد، أو بكل بساطة عن مكان آمن ليعيشوا خارج أوطانهم التي ولدوا فيها، بحثاً عن مستويات معيشية أفضل، كما أن الضغوط السياسية قد تجبر الناس للبحث عن ملجأ خارج بلادهم، وتعتبر الهجرة أحد جوانب الظروف الاجتماعية البائسة، فيهاجر العمال، ورجال الأعمال، والمتخصصين، وذوي الكفاءات العالية. وهو ما ينعكس على فرص التنمية الوطنية. وإلى جانب هذا تتنافس الدول المستقبلية للهجرة على جذب ذوي الكفاءات العالية من خلال سن قوانين مشجعة، ومميزة للدخول والإقامة، في حين يعاني العمال اليدويين واللاجئين من الاستبعاد والاقصاء والتمييز العنصري، والظلم هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى تعتبر الهجرة استثناء، مهما كانت سياسات الحكومة ناجحة فقد تقود للهجرة لبعض من شرائح المجتمع رغم إعادة البناء الاقتصادي والتغييرات الاجتماعية على المدى الطويل.

وممكن أن تعود الهجرة بإيجابيات وفوائد توفرها للتنمية من خلال تحويلات أموال المهاجرين التي لها آثار إيجابية على حركة الاقتصاد الوطني، ونقل المهارات، والسلوك التي تعرف باسم التحويلات الاجتماعية إلى بلدانهم وتدعم هذه التحويلات التنمية. بالإضافة إلى هجرة وتداول العقول ودورانها بين الدول وهذا يعود بالفائدة على كل من الدولة المرسله والمستقبله، كما أن الأيدي العاملة المؤقتة ودورانها بين الدول عامل محفز للتنمية في نقل الموارد والأفكار⁽²⁾، وهذا يعني أن ضعف دور مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يحد من الهجرة إلى الخارج كما أشرنا وأن الفقر والبطالة والتخلف هم سبب الهجرة حيث قال رئيس وزراء الدنمارك السابق راسموسن في عام 1990م

(*) - يدفع هذا كذلك إلى التطرف الاجتماعي بأن يشعر الفرد بالهامشية وبالتمييز وينظر إلى الند نظرة عداً ويحمل مفهوم التعصب والنظرة التشاؤمية، وسوء الضن، والتعصب للرأي، ومنع الحوار مع الآخرين مما يدفع إلى القيام بسلوك لأخلاقي، ومنافي لعرف المجتمع، وقد تصل إلى القتل، أو الحرق، أو السلب، أو الإغتيال، والارهاب، وزعزعة الأمن الاجتماعي، وهذا ما قد فهمه دفيد باس في مقاله المعنون بـ: **القاتل بجوارك**، إذ لا يمكن حصر المشكلة الاجتماعية تحت سبب واحد بل عدة أسباب متفاعلة في بلورة إشكالات تخص المجتمع، وتعيق، وتحرف سلوكهم، أو قيمهم، أو علاقتهم، (يراجع في ذلك: دفيد باس، **القاتل بجوارك**، مجلة العلوم الحقيقية، تصدر عن موقع العلوم الحقيقية، العدد: 4، 2017).

(1) - ستيفن كاستلز و مارك ميللر، **عصر الهجرة**، (ترجمة: منى الدروبي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 34-40.

(2) - **نفس المرجع**، ص 153.

لدول الجنوب، إذ لم تقدموا المساعدات بخلق تنمية اقتصادية واجتماعية فإن هؤلاء الفقراء والبطالين ستجدونهم في مجتمعاتنا⁽¹⁾، ومشكلات الشباب اليوم في الجزائر في العديد من المراحل العمرية سببت الهجرة والانتحار وغيرها، لأسباب مالية فالكثير من الشباب قليلو المال، وبدون راتب شهري، فلا يستطيعون تغطية مصاريفهم، وما يستهلكون من سلع و مواد غذائية فضلا عن الأدوية والعلاج الطبي عند الكثيرين منهم، وكلما تقدم الشاب في السن قلت فرص عمله ويصبح يائسا ومحبطا، وكارها ليس هذا فقط بل مشكلات أخرى تتعلق بالسكن وإن كان فهو غير لائق وغير صحي، فيشعر بعدم الراحة، وتوتر عصبي، وضيق، وعدم تفكير واستعاب وغياب التركيز والتفكير في أدني متطلبات الحياة كالتنقل السياحي مثلا.

وبعد ربح من الزمن تنامت هذه الظواهر في الجزائر لعدم زيادة الفرص، والدليل على ذلك الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر خلال السنوات الماضية، في ظل ما اتخذته الحكومة من تدابير نقشفية على غرار زيادة معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية، وخفض الدعم المقدم لبعض السلع الاستراتيجية مثل الوقود، بجانب خطط حكومية لكبح التوظيف في الشركات، والمؤسسات العامة كانت أسبابا في تنامي إشكالات اليوم التي نعيشها.

وقد شهدت بعض المدن العديد من الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات العمالية وأشدّها تأثيراً الاحتجاجات التي اندلعت بشرق البلاد وشمالها وجنوبها في يناير 2017، اعتراضاً على ارتفاع أسعار السلع الرئيسية، وامتد نطاق الاحتجاجات لأسباب سياسية وإدارية ومشكلات اقتصادية واجتماعية فيما بعد لمدن عديدة بداية من 22 فيفري 2019. فلا بد أن يجد المواطنون من يستمع إليهم، وأن يعلموا أن شكاوهم قد لاقت الاهتمام وإذا قوبلت تلك الشكاوى بالتجاهل فقد تسفر عن معاناة نحن في غنى عنها فضلا عن تأجج مشاعر الغضب والإنسحاب والإنسلاخ عن المجتمع، فالاهتمام بالأخريين هو إحدى الوظائف الأساسية لبناء المجتمع، والاستجابة لتلك الدعوات من قبل المواطنين للاهتمام بهم من خلال الاستماع إليهم والتعاطف معهم، وتناول شكاوهم بشكل إيجابي هو وسيلة مهمة لتناسي كل التجارب السلبية التي عانوا منها في الماضي.

ومن الإشكالات الرئيسة للتنمية ظاهرة الفقر، ففي مقدمة كتاب ويليام إيسترلي الذي لا يبعث على قدر أقل من التفاؤل، حيث يرى أن التكنوقراطيين إستولوا على التنمية، _الوهم التكنوقراطي_ بأن الفقر ينشأ من نقص الخبرة بينما أن الفقر ينشأ من نقص الحقوق، وكانت لحظة تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحظة الخطيئة الأصلية الأمريكية وقمع الإنسانية⁽²⁾، وهذا ما يثبت مرة أخرى أن التنمية لا تكون إلا عن طريق تمكين الناس من حقوقهم.

(1) - ستيفن كاستلز و مارك ميللر، المرجع السابق الذكر، ص 184.

(2) -William Easterly, The Tyranny of Experts, Basic Books, New York, 2013, p 416.

فالجزائر ورثت هذه الظاهرة في السابق، وزادت حدتها خاصة في المناطق الريفية، والافتقار إلى فرص العمل والخدمات، في مجال التعليم والصحة والاسكان وغيرها، في فترة الاستعمار وفترة الاشتراكية والتخطيط المركزي كما أشرنا سابقا، وعندما ركزت السلطات العمومية آنذاك على الصناعات المصنعة وأهملت الزراعة، والنتيجة خسرتها معا، فالاقتصاد الذي تبنته الجزائر لم يستطيع توسيع قدراته الإنتاجية، ولم يحل مشكلة التشغيل، ولم يحسن المعيشة، ولم يمتص البطالة وصولا إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر في الثمانينيات التي زادت من مظاهر الفقر حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% وتدني مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6% إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل⁽¹⁾، ومع بداية التسعينيات توجهت الجزائر إلى الاقتصاد الحر وتبنت العديد من الإصلاحات للتخفيف من هذه الظاهرة، لكن لم تحل هذه الظاهرة بسبب الديون الخارجية والتضخم الذي عرفته البلاد، مما زاد من حدها، وتوجهت السلطات العمومية نحو تحقيق التوازنات المالية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية بعد 1999م، وعموما تحسنت الأوضاع في الجزائر حيث وصل معدل الفقر في الجزائر إلى 5.55% عام 2011، وإلى 5.03% عام 2013⁽²⁾، وهذا للارتفاع الهائل لأسعار المحروقات، وسارعت السلطات العمومية كذلك إلى إيجاد آليات دعم أخرى لمساعدة الفقراء كالقروض، والدعم الفلاحي، وتوفير السكن، والرعاية الصحية، والتكوينات في مختلف المجالات، وغيرها، في إطار مكافحة الفقر لكن لم يفي بالغرض.

كما أن للفقر آثار وخيمة كالإنتحار، واستخدام البنزين الذي تكرر العديد من المرات، لدليل على ذلك أو بطرق أخرى، ويخلق القلاقل النفسية، والتشاؤم، وانتشار الجرائم، بحيث هي مرتفعة جدا في المحاكم الوطنية، بالإضافة إلى التشرد، والانحراف، والتسول، والعنف، وهذه الوصوف قد تؤثر بشكل كبير على المجتمع الجزائري خاصة أن هذه الشريحة تمثل جيل المستقبل⁽³⁾. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة يظل التقليل من الفقر هدفا رئيسا لجهود التنمية⁽⁴⁾ والنظر في مفاهيمه، باعتبار الفقر مهدد التنمية، فوجب دراسة طرق مختلفة لتحديد وقياس الفقر، وفهم عدم المساواة، وفهم تأثير توزيع الثروة.

(1) - ياسين حفصي بونعوي، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 42.

(2) - حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، الطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، 2017، ص 20.

(3) - نفس المرجع، ص 23.

(4) - Sustainable Development in the 21st Century with Ban Ki-moon, site: <https://www.class-central.com/course/coursera-sustainable-development> الساعة: 2018/02/12، 2030 تاريخ التصفح: 2018/02/12.

فغالبا ماتحاول العديد من الدول النهوض، وتسقط بسبب الفقر لان التنمية بحاجة إلى رأس مال بشري مادي ومالي، والفقر عامل مانع لذلك فيعيق حركة التنمية، ولا يحدث نمو إقتصادي إطلاقا، وعليه يجب على الحكومة التفتن له، ومواجهته، بخلق مشاريع تنموية متعددة فيما يتعلق بمستويات الفقر، وتحقيق أهداف التنمية البيئية (أي المستدامة) أو الوطنية، فقد عرفت الجزائر زيادة في مستويات الفقر بعد الفترة الاستعمارية وحتى لسنوات الأخيرة بعد الألفية خاصة في مناطق الجنوب والجنوب الكبير، لأسباب اقتصادية وسياسية وأوضاعها الداخلية الغير مواتية للنمو لغياب التنمية المحلية، مما أدى إلى زيادة نسب الحرمان من الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ومن الخدمات الأساسية كالصحة، والتعليم الجيد، والتفاوت في العديد من المجالات وهو ما فرض مزيدا من التحديات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكون مؤشر الفقر متعدد الأبعاد والأوجه رغم سعي الجزائر للتخفيف من مستوياته بالإضافة إلى الظروف التي يعيشها النظام السياسي حاليا وكجزء من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030 فقد تم تحديد نحو 17 هدفا رئيسيا و169 هدفا فرعيا لأهداف التنمية المستدامة بغرض مكافحة الفقر⁽¹⁾.

وجب ان ندرك وبوعي تام أن المحك النهائي لنجاح خطط التنمية هو التقدم في تحقيق الهبوط بخط الفقر وذلك بأن تتخفف تكاليف المعيشة اللائقة بكرامة الإنسان مقارنة مع الدخل المتاح⁽²⁾.

وقد قد مرت الجزائر بثقافات غرست هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي ساهمت نتيجة ذلك في زيادة معدلات الفقر، وزادت من نسبة الحرمان من الخدمات، وغياب فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية خاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث تواجه المناطق الريفية معدلات فقر أعلى لعدم تنميتها خاصة في توفير الخدمات للفلاحين من تلك المسجلة في المناطق الحضرية أحيانا، وفي بعض المناطق تجد عكس ذلك، ورغم التحسينات التي تبنتها الجزائر بقت نسب مكافحة الفقر ضئيلة وفق المخطط الوطني للفقر التي تبنته سابقا بحيث انخفضت نسبة الفقر في الجزائر من 12% عام 2000 إلى 6% في عام 2012⁽³⁾، وبالنسبة الى الظروف التي أدت إلى تراجع الخطط والبرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر في الجزائر إضافة الى الأسباب التي ذكرناها سالفًا نجد كذلك إنخفاض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع الاستثمار المحلي وبيروقراطية

(1) - وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على جدول أعمال طموح يشمل 17 من أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى التقليل من الفقر، وتعزيز الرخاء، وحماية البيئة في الوقت ذاته بحلول العام 2030، (راجع في ذلك: الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلد 1، العدد 1، الإسكوا، بيروت، 2016).

(2) - عبد الكريم بكار، المرجع السابق الذكر، ص 300.

(3) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد الصادر عام 2017، (الفصل الثاني)

أنظر الموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/conte>، تاريخ التصفح: 2018/10/26، الساعة: 01:00، ص 36.

الإدارة وغياب وعي إداري لتحسين بيئة الأعمال، وغياب الشفافية وعدم وضوح معالجة الحواجز المالية والقانونية والتنظيمية، وعدم تمكين الفرص لجميع فئات المجتمع من أجل الاستفادة من ريادة الأعمال المحلية ولهذا الأسباب لم يكتمل نجاح المخطط بل ساهم في التقليل فقط.

كذلك عدم الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي بدوره يؤدي إلى تنمية القدرات البشرية التي تمثل خطوة رئيسية لزيادة معدلات النمو والتنمية وتخفيض الفقر بشكل مستديم⁽¹⁾، حيث يحدث الفقر إيذاء كبير في المجتمعات والأسر خاصة في بيئة محرومة اقتصاديا⁽²⁾، فيعتبر الفقر سببا رئيسا لعدم إعطاء التلاقيح ضد الأمراض للأطفال المواليد، ولعدم وجود مياه نقية، وظروف صحية، وعدم توفر الأدوية والعلاجات، ولموت الأمهات خلال الولادة، كما أنه السبب يقف وراء تراجع العمر المتوقع والإعاقات والعجز ففي كل عام يموت في الدول النامية 12.2 مليون طفل تحت عمر الخامسة معظمهم لأسباب يمكن منع حدوثها ببضعة دولارات أمريكية فقط هؤلاء الأطفال يموتون نتيجة عدم مبالاة العالم، وقبل كل شيء يموتون لأنهم فقراء⁽³⁾.

أما الدور الذي من المفترض ان تلعبه هذه السياسات في ترتيباتها الكلية في هدفها الرئيس هو مكافحة الفقر، الذي عرف باعتباره خطيئة متعددة الأبعاد، فهنا يجب وضع **مكافحة الفقر على نفس درجة أولوية التنمية**، وعلى نفس الحديث عن التغيرات المناخية باعتبارها عاملا هاما عند الحديث عن آفاق التنمية في العالم بأسره⁽⁴⁾، والجزائر خصوصا لما تتمتع به من موارد، وموقع استراتيجي هام. فالسلطة السياسية مجبورة أن تقوم بخلق سياسات جديدة وتطويرها^(*) فترة بعد فترة وهي المسؤولة عن هذا الإشكال، ولا يمكن أن تتحجج بغير أن تجد الحل للفئة الضعيفة، وأن تسعى للقضاء على مشاكلها، وإدخال السرور لها، فينعكس على تنمية الفرد، والتنمية عموما في الدولة، حيث أن **الفقر مهدد البيئة (النظام السياسي، والنظام الاجتماعي)**. فحالة الفقر هي حالة خواء وإذلال وهوان وإحتياج مستديم، وهي إلغاء لإنسانية الإنسان هذا لا يعني أن **الفقير لا يعيش سعادة، لكن يجب على الحكومات أن تزيل هذا الشقاء، وتسعى لتوفير ما يحتاجونه** بالتنمية الايجابيات، وبتغيير في أساليب العمل، والأفعال، والممارسات، وتغيير المنظورات حول السياسات الخاصة بمكافحة الفقر.

(1) -التقرير العربي الاقتصادي الموحد الصادر عام 2017، (الفصل الثاني)، المرجع السابق الذكر، ص 38.

(2) - إيريك جنسن، **الفقر والتعليم، ماذا يفعل الفقر بمخ أطفالنا**، (ترجمة: صفاء الأعسر)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص 162.

(3) - منظمة الصحة العالمية، **مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية 1995**، جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعون، البند 32-4، جنيف، 1995، ص 5-6.

(4) - بجرور هينتن، **المرجع السابق الذكر**، ص 173.

(*) - يري العديد من المتخصصين أنه لابد للسلطات العمومية أن تعمل على تنمية الايجابيات باستمرار، ولا تُغير من طرق الاساليب والمعالجة، وإنما فقط تنمية السياسات السابقة.

وعليه تعد مشكلة الفقر من التحديات التي لا يمكن للحكومات إنكار وجودها، ومايثبت ذلك تداعياتها وإنعكاساتها على البيئة الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان نقص في الصحة، أو نقص في التغذية، أو نقص في التعليم، وانخفاض في الدخل، فنتج عنه تفاوت في الطبقة الاجتماعية فدمر الإقتصاد والإنعاش الإقتصادي، وبرنامج الانعاش الإقتصادي، والبرامج التكميلية لدعم النمو بعد عام 2005، وصولا إلى البرنامج الخماسي 2014/2010 من أجل التنمية ونمو الإقتصاد الوطني للحد من هذه المشكلة.

وعند المقارنة اليوم بالدول المجاورة نتأكد بأن الجزائر لازالت تعاني من الظاهرة بالرغم الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها منذ الإستقلال، لعدة أسباب ومعوقات يتحملها النظامين (السياسي والاجتماعي) معا، رغم السياسات، والإستراتيجيات المتبينة. فالكثير من المواطنين في الجزائر يعانون إشكالات إجتماعية، وليسو قادرين على تلبية حاجاتهم نظرا لأسباب عديدة، ومنها مستوى الدخل مقارنة بدول أخرى، فهناك إختلاف في الإحصائيات والمعطيات التي تتداولها الهيئات الوطنية المعتمدة لتحديد الفقر لدى الهيئات الدولية لقياس الظاهرة.

وممكن أن يكون للفقر أسباب ترجع للتضخم وتخفض القدرة الشرائية للنقد، وبالتالي تتأثر دخول الأسر وتصبح لا تلي إحتياجاتها، ونذكر مثلا حيث بعد التضخم الإقتصادي والتصحيح الهيكلي التي شهدته الجزائر في الثمانيات، وبعد تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية، أدى ذلك إلى تسريح العمال بحيث سرح 500.000 عامل عام 1995⁽¹⁾، وغلق مؤسسات، وتفتت ظاهرة البطالة، التي بدورها مهدت لمشكلة الفقر، وزادت حدتها وتزامن هذا مع الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، ثم قدمت بعض الحلول مع السياسات الاقتصادية الجديدة من 2010 إلى 2014 وصولا إلى 2019 لكن لم توفي بالغرض المطلوب في ظل التزايد الكبير للسكان من جهة، والمتطلبات الجديدة للعيش من جهة أخرى، فإنعكس بالسلب على الأفراد وتغيب التنمية، وتغيب ركائزها، وتدهورت البيئة ومكوناتها، ولم نعد نرى ذلك التوازن.

كما أن السياسة الاجتماعية للدولة تحارب الفقر بالجباية البترولية ودعم الأسعار في المواد الأساسية كالحليب والحبوب ومادة الخبز هذا حسب ما أقرته وزارة المالية الجزائرية⁽²⁾، وهذا يعد مشكلة كذلك، وبالرغم من هذا الدعم إلا أن الأجور والمدخيل لا تفي بتلبية الحاجيات الأساسية للفرد الجزائري، وذلك راجع للقدرة الشرائية للمواطن من جهة، ولإرتفاع المواد الأساسية الأخرى من جهة أخرى. هنا يصبح المواطن غير قادر على تلبية حاجياته مقارنة براتبه البسيط فخلال الفترة مابين 2000 و 2012 في السوق الوطني وصل إرتفاع كبير إلى 52.99% بالنسبة للحم الغنم و 92.76% بالنسبة للدجاج، وتراوحت أسعار الخضر والفواكه مابين 69.98% ضف إلى ذلك إرتفاع في أسعار

(1) - Abdelmamjid bouzidi, les annees 90 de leconome algerienne, algerie,2000, p 85.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 12-12 مؤرخ في صفر عام 1434 الموافق ل26 ديسمبر، 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، العدد72.

الألسبة، والأحذية، وفي نفقات السكن وغيرها (*)، كذلك إرتفاع في أسعار السكنات مما إنعكست على الطبقة الفقيرة، وكانت لها مضاعفات سلبية.

وتساهم الاشكالات الادارية والفساد الإداري في الجزائر بنسب كبيرة في تعطيل الحركة الإقتصادية والإجتماعية، وغياب التنسيق بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، ويكلف الدولة إشكالات عديدة، وله آثار وخيمة للنظام الاجتماعي وأزمات اقتصادية لا خروج منها. والمؤكد أن الجزائر عانت كثيرا من الفساد الإداري، وطُمت الهوية والثقافة الوطنية، لكن أسباب الفقر لا تعود لهذه الأسباب فقط وإنما للصدام الذي حصل وغياب التكاتف والتعاون من أجل الجزائر والجزائريين فكانت الأهداف غير واضحة هذا إذا عدنا إلى مؤتمر طرابلس ومؤتمر الصومام ويسميه الكثير من الباحثين بمؤتمر الصدام. وعليه، وصل معدل الفقر سنة 1966م على الصعيد الوطني نسبة 53.67% وإرتفع بشكل أكبر في المناطق الحضرية⁽¹⁾، حتى القطاع الفلاحي والزراعي لم يستغل إستغلال لتحقيق المصلحة الوطنية، والقضاء على أشكال الفقر والتخلف والجهل.

ومن هنا تربي المجتمع على المصلحة الشخصية، والمصالح الضيقة، وفي بداية السبعينيات ورغم أخذ الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الإجتماعية، بتوفير فرص العمل، والإشتغال على البنية التحتية، وخدمات التعليم والصحة والإسكان، والسلع الأساسية المدعومة من خلال نظام التخطيط المركزي، كذلك لم يحقق الغرض وخاصة حينما تبنت النموذج التنموي المبني على الصناعات المصنعة الذي يركز على التخطيط وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وساعد ذلك إنتعاش أسعار النفط بين سنتي 1972 و 1974⁽²⁾، وإبتعدت كثيرا عن تنمية المواطن الذي هو من يحقق تلك التنمية فضخت مبالغ ضخمة لتنفيذ المشروع الذي يهدف إلى تلبية الإحتياجات الضرورية للسكان من جهة، وإنشاء إقتصاد قادر على توزيع قدراته الإنتاجية من تلقاء نفسه، وحل مشكل التشغيل، وغيرها من المشاكل، ومع بداية الثمانينات حيث أن الشركات الوطنية أصبحت تمثل عائقا حقيقيا لاستمرار النمو الاقتصادي وهو مآدى إلى ضرورة هيكلتها، حيث صدر مرسوم إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اكتوبر 1980م، وهذا ما فاقم من الفقر كما تم إشباع الطلب المحلي، ووضع برامج ضد الندرة الذي فضل إستيراد السلع الاستهلاكية، مما فتح الباب على استرداد غير موجه، وغير منتج، وإعتمدت على الإستثمار كمصدر للتنمية الاقتصادية⁽³⁾. لكن تراجعت الإستثمارات مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاقت مديونية الجزائر حيث إنهارت أسعار النفط إلى 7

(*) - Ons, Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012, Algérie presse service, site: <http://www.aps.dz/Algerieinflationatteint89en.html>. تاريخ التصفح : 2018/10/01 الساعة: 02:50.

(1) - Benachenhou Abdellatif, La Migration Rurale en Algérie, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger, (1982), p10.

(2) - منشورات وزارة الصناعة الجزائرية ، تاريخ الصناعة الجزائرية ، 30 أكتوبر 2002، ص 5 - 6 .

(3) - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب الجزائر، 1993، ص 30.

دولار عام 1986م، وفرضت سياسة التقشف التي تقوم على تقليص الواردات والنفقات العمومية⁽¹⁾، كل هذا ترتب عليه نتائج وخيمة على الصعيد الوطني وفي عام 1987م تم إعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة وإنشئت تعاونيات فلاحية في إطار التسيير الذاتي لتشجيع القطاع الفلاحي لدعم القطاع الصناعي^(*).

فهنا يتضح غياب التصور السياسي العام في عدم التوازن والتضارب بين القطاعات مما خلق اللاتنمية وانعكست أثارها على المواطن، وفي عام 2000م، وصلت نسبة خط الفقر العام إلى 12.1% ذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾، وإلى سنة 2005 انخفض الفقر العام نسبيا خاصة المدقع وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وليس تبني سياسات تنموية بديلة، وهذا بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للفترة مابين 2001 و 2005، التي كانت تهدف لإنشاء قروض مصغرة، والتكوين المهني، والصحة، والفلاحة، والسكن ودعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي 38.8% للقطاعات التي تقلص الفقر وتحسن ظروف المعيشة نوعا ما والتقدم الطبي وبرنامج الوقاية من الأمراض وانخفاض معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل الأمية وانخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب وتم ربط شبكة التطهير لنسبة 71.2% من الأسر⁽³⁾.

ومن الإشكالات الرئيسة الأخرى نجد ظاهرة البطالة^(*)، حيث تمثل في الوقت الراهن للجزائر إشكالا حقيقيا وتعد من أخطر إشكالات البيئة الوطنية.

(1) - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، التقرير التمهيدي حو الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ل pas، نوفمبر 1998، الجزائر، ص 12.

(*) - وصلت نسبة الفقر إلى 8.1 عام 1988م، وفي عام 1990م تبنت الجزائر مجموعة الإصلاحات لمعالجة الأزمة ببرامج إعادة الهيكلة من جديد بدعم من صندوق النقد الدولي، وكانت محاولة النظام السياسي لخلق استقرار اقتصاد الكلي بدعم من الصندوق، الا أن نسب التشغيل قد تدهورت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وكان هناك تسريح جماعي للعمالة للقطاع العمومي نظرا لعدم تمويل المؤسسات أو غلقها وقد تم تسريح 117289 عامل وحل 131 مؤسسة من أصل 1321. كما إنعكست هذه الأوضاع على الشباب بحيث أكثر من 80% منهم بطالون ولم يتجاوز سنهم الثلاثون في سنة 1997. (يراجع في ذلك:- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، التقرير التمهيدي حو الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ل pas، نوفمبر 1998، الجزائر، ص 13.

ويراجع كذلك: (- Abdelmajid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, Ibid, p 85)

(2) - Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003, p 10.

(3) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2007، ص 8.

(*) - يقصد بالبطالة أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه، مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع إستعداداته، وذلك نظرا لحالة سوق العمل، ويستبعد من هذا حالات الإضراب، أو حالات المرض، أو الإصابة. فالبطالة تعني الشعور بعدم الأمن وفقدان الفرد الأمل في مستقبل له، ولأسرته، حيث يصبح المستقبل غامضا. وأن عدم العمل شعور محطم يسبب الخزي للفرد ويؤدي إلى الإحساس بالعجز (راجع في ذلك: محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي، دار المعرف للنشر، الاسكندرية، 2004، ص4).

ويبدو أن البطالة تفاقمت في الجزائر وآثارها السلبية باتت واضحة على الفرد، والمجتمع، والدولة، كالرغبة في الهجرة الذي يراها الكثير من الشباب البطال حلا مناسباً، وأحياناً يتم إصطحاب العائلة والأطفال، والتفكير في الانتحار بسبب متاعب الحاضر، وفقدان الثقة المطلقة في المستقبل، وفي عدم تحسن الأوضاع وضرب القيم والعادات، وتدني مستويات المعيشة، وغيرها من الآثار كالعقد النفسية والحسرة وخيبة الأمل والابتعاد عن المجتمع، والكآبة الظاهرة على الوجه والتدهور الواضح في شخصه، وزيادة مستمرة في تراجع المستوى الثقافي، ويصل الأمر في نهاية المطاف إلى التخريب والعنف والتطرف والارهاب الذي يُخرب فيما بعد كل صيغ التعايش ويهدد مستقبل الدولة وتطورها⁽¹⁾ وينتج هذا عن غياب تصور علمي حقيقي لمشكلات البيئة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية .

وليست مشكلة البطالة محصورة في فقد المرء لمصدر قوته، وعيشه، وإنما يتولد عنها آثار اجتماعية وسلوكية خطيرة فحين يجلس المرء مدة طويلة من غير عمل فإن ارتكاسات كريمة تصيب شخصيته باعتباره انساناً، وباعتباره عاملاً، ويمكن ان يفقد احترامه لنفسه، وثقته بذاته، هذا إذا لم تؤد البطالة الي انهيار حياته الأسرية، وتُسمم الجو الذي يعيش فيه أطفاله، وهذا ما يتقاطع مع التنمية ويُبل حركتها⁽²⁾.

وتظهر آثار هذه المعضلة في تقليص دائرة التنمية والنمو بسبب عجوزات الاقتصاد الوطني في استغلال وتشغيل المتاح من الايدي العاملة، بالاضافة إلى إنخفاض الدخل الشخصي، وما يترتب عنه من انخفاض للقدرة الشرائية على مستوى الاقتصاد ككل، وبشكل قد يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وحجم الادخار، وبالتالي الانكماش وحصول فائض في الناتج الكلي للاقتصاد، وحدث التضخم. وقد يصاب عند علماء النفس والاجتماع الفرد العاطل عن العمل بفقدان الانتماء والشعور بالظلم الذي قد يدفعه الى أن يصبح ناقماً على المجتمع، وهو طريق للعنف الاسري، والهجرة غير الشرعية، والانحراف الاخلاقي، والتفكك الاسري والتشرد، وغيرها⁽³⁾، بالاضافة الى ضعف الشعور بالوطنية، وضعف اللامبالاة، وممكن تستغله بعض الاطراف الخارجية لضرب الهوية الوطنية والدولة⁽⁴⁾ وهو ما يحدث اليوم. وزادت حدة البطالة بسبب تراجع الاستثمار، والاعتماد الكلي على المحروقات دون اللجوء إلى مصادر أخرى بديلة، ومن خلال كذلك غلق المؤسسات، وتسريح العمال، وهذا مازاد أيضا في حدة الفقر كما لاحظنا سابقاً، ومن الاسباب الاخرى لظاهرة البطالة نجد الفساد الاداري مرة أخرى، وغياب رؤية سياسية تشغيلية، وغياب التنافس للإستثمار المحلي والتبادل التجاري، وغياب كلي للتنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين وسوق العمل، بالاضافة الى اختلالات هائلة بين القطاعات وعدم تناغمها في خلق مناصب عمل خاصة القطاع الزراعي والصناعي وغياب تكاملهما.

(1) - تيبب محمد، المرجع السابق الذكر، ص 135.

(2) - عبد الكريم بكار، المرجع السابق الذكر، ص 14.

(3) - نعمة الله ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 11- 15.

(4) - ابراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث للنشر، بيروت، 2009، ص 56.

ورغم المخططات التنموية (1967-1989) للتقليل من البطالة بالاقتصاد الموجه بالسياسات الصناعية في فترات المخططات التنموية المخطط الثلاثي، والرابعي الاول، والثاني والخماسي الاول، والثاني، بحيث أن الصناعة وحدها من كان يعتمد عليها في التشغيل وتوفير الفرص، ومع الازمة البترولية أصبحت هذه المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن توفير مناصب العمل⁽¹⁾، وبعد توجه الجزائر للاقتصاد الحر زادت حدة البطالة فقد سجلت ارتفاعا حيث انتقلت من **20.04% 1989** الى **29.8% عام 2000م** نتيجة لازمة المالية التي عرفتها البلاد عن انخفاض اسعار النفط مما جعل المؤسسات والسلطات العمومية استحداث مناصب عمل جديدة⁽²⁾، ورغم إنشاء مناصب الشغل للشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتناس البطالة في مرحلة الانعاش الاقتصادي، وكذلك الاعلان عن البرنامج التكميلي الخماسي الذي يمتد من **2005** الى **2009** الذي يهدف الى استحداث **2** مليون منصب عمل بمختلف انواعه لامتناس البطالة بقيت هذه الظاهرة ولا زالت تنتسح دائرتها رغم المناصب الهائلة من طرف السلطات العمومية. ومن أسباب الظاهرة عوامل عديدة أهمها ضعف مخططات التنمية، وعدم تمكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية من خلق فرص كافية تتلائم مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب محدودية القاعدة الانتاجية، وضعف الاستثمارات، ومعدلات النمو، ويضاف إلى ذلك الاتجاه نحو تقليص التوظيف في القطاع العام نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة، وعدم تمكن القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة من استعاب جزء كبير من الداخلين إلى سوق العمل، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل⁽³⁾. وهذا ما يعكس الأداء الاقتصادي سلبية على مستويات التوظيف حيث زادت معدلات البطالة بسبب تراجع معدلات نمو التشغيل ومحدودية قدرته على استعاب الزيادة المتسارعة في عدد طالبي الشغل (ذكور وإناث) خاصة الشريحة التي تتراوح أعمارهم ما بين **23** و**30** سنة من حاملي شهادات. ويعتبر هذا تحدي أمام السلطات الجزائرية مما يستدعي ضرورة بذل جهود كبيرة في سبيل تحسين كفاءة السياسات التشغيلية، والاقتراب من البيئة، والانطلاق من واقعها، وتقريب المنظومة التعليمية أكثر تناسقا، وتناغما، والاحتياجات الحالية، والمستقبلية لسوق العمل.

وتؤدي البطالة إلى تصاعد قسوة الظروف المعيشية، وإستفحال الهوة بشكل إستفزازي بين طبقات المجتمع كل هذا يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية، فالظاهرة خطيرة فالفرد يهدر فترة طويلة من عمره في البحث عن عمل، وفي هذه الفترة قد يطول الإنتظار حتى يتمكن من الحصول على عمل

(1) - عبد الغاني دادن ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة ما بين 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص 180.

(2) - نوال بن فايزة، اشكالية لبطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2008، ص 51.

(3) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد2001، (الفصل الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية)،

أنظرالموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep> تاريخ التصفح: 2018/10/25، الساعة: 01:00، ص 29.

حكومي، وفي غالب الأحيان لا يتمكن وقد تزداد مدة الإنتظار لأكثر من 15 سنة خاصة إذا إستمرت خطط التنمية والاستثمارات على معدلها الحالي، لكن حتى إن توفرت المناصب يبقى العمل في المؤسسات الحالية تعاني الكثير من المظاهر كالتسيب، وعدم الإنضباط، والكلام أثناء العمل، وقراء المجلات، واللعب بألعاب الحاسوب، وتدني مستوى العمال، ولا يمتلك العامل المهارة الكافية لعمله.

وكبُعد إجتماعي للبطالة نجد غياب التوجيه السليم يؤدي إلى البطالة، وتهديد للأسرة بأكملها وللمجتمع، هذا ما أكد عليه عالم الإجتماع **إيميل دوركايم**، كما ذكر أن البطالة قد تؤدي إلى إنحلال الروابط الإجتماعية بالأخرين، ويتعدّد الأمر حينما ينعزل البطال عن المجتمع ويشعر بالفشل، وترتفع وتنتشر الأمية والجهل على المستويين الفردي والاجتماعي⁽¹⁾، وصولاً إلى تخريب البيئات المختلفة .

وتؤدي البطالة من بُعد إقتصادي إلى إهدار وخسارة الموارد، والإمكانيات، والطاقات، وعدم إستغلالها، وخسارة في الانتاج، والاقتصاد الوطني، وزيادة مشكلات إقتصادية في فترات وجيزة كالإنكماش الاقتصادي أو حالة **الرواج الإقتصادي**^(*)، وإرتفاع معدلات التضخم، وتناقص القوة الإدخارية للمجتمع بدرجة كبيرة، وظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية وتوجيه جزء كبير من الإستثمارات إلى مشروعات قليلة الإستخدام للعمالة مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة⁽²⁾، وإختفاء بعض الصناعات التقليدية، والحرف، التي كانت توفر نسب من العمل فُيعدّ إختفائها كذلك أحد أسباب ارتفاع مشكل البطالة، وهو ما إنعكس على التنمية بالسلب.

وتتصف الفئات العاطلة عن العمل في الجزائر بإرتفاع نسبة الشباب فيها، إذا تقدر نسبتهم بأكثر من 70% وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب تزايد ظاهرة الهجرة نحو المدن، ودخول المرأة سوق العمل، حيث أن المرأة كانت تعمل بنسب قليلة في السابق، وبدخولها لسوق العمل زادت حدة البطالة في الأوساط الشبانية، وكأنها أخذت له مناصبه لكن هذا ليس معناه أنه تحرم المرأة من الشغل، بل لا بد توفير الفرص للرجل والمرأة بإنصاف. ولحل المشكلات يتطلب تقوية البنية الأساسية وإقامة الهياكل الإنتاجية، والمؤسسات الإجتماعية لمواكبة التطور، ومن الضروري إيجاد مناصب شغل بإنشاء الأندية الرياضية، والثقافية، والاجتماعية الأخرى للشباب، وتمكينهم من خلق شركات خاصة بهم، دون عرقلة إدارية حتى يكون ذلك هو المخرج السليم للألاف من الشباب من دوامة الفراغ التي يعيشونها فالشباب والفراغ مفسدة للمرء وأي مفسدة كما يقول الحكماء.

وتدفع البطالة إلى نقص التغذية السليمة، حيث حماية البيئة الوطنية هي أن نهتم بالإنسان وبتغذيته، حتى يصبح فاعلا لأدواره، لكن الأغلبية الساقحة لا تراعي للتغذية أهمية، بل يقتات فقط بأكل غير صحي، ثم يتدهور صحيا مقارنة مع الفئات الأخرى، ويرجع ذلك دائما إلى الأسعار

(1) - عصام توفيق قمر وآخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، دار الفكر، الاردن، 2008، ص 21.

(*) - الرواج الإقتصادي هو فقدان التوازن، والانسجام بين الانتاج والاستهلاك، مما قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية حادة.

(2) - محمد علاء الدين عبد القادر، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

المرتفعة وعدم التنوع الغذائي من قبل المستهلك. حيث قدرت نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون تحت أقل من 1.25 دولار يوميا ب 3.8% في ثمانينيات القرن الماضي، وارتفعت النسبة بداية التسعينيات إلى 6.2% راجع ذلك إلى الازمة الاقتصادية لسنة 1986م، على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة إلا أن هذه النسبة عرفت إنخفاضا بنسبة 4.3% سنة 2005، وذلك راجع لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وحسب المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية إنخفضت إلى 3.1 في سنوات البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد سابقا جراء إرتفاع أسعار النفط⁽¹⁾. ولأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لابد أن تجتهد السلطات على التقليل من حدة هذه الظاهرة، وإذا ما حققت البرامج التنموية أهدافها خاصة مع استمرار ارتفاع اسعار البترول حتما يكون لها نتائج وخيمة مستقبلا.

وبالتالي تكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال الموارد الطبيعية، وفي خصائص القوة العاملة، التي لا تزال ترتفع ومن ضمنها نسبة الشباب وخريجي الجامعات، ومن أهم أسباب الضعف في أداء سوق العمل، والاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى عوامل تشمل عدم استجابة القطاع الخاص، وعدم وجود رؤية واضحة في دمج القطاع غير النظامي (أي الإقتصاد الغير رسمي أو الموازي) في التنمية الاقتصادية، ولقد أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى تفويض التنمية، على نطاق واسع، وحصرها بتقلبات أسعار النفط وإيراداته، ففشلت الجهود التي تبذل من أجل التنويع الاقتصادي، ومع أنه يتوقع للعولمة أن تزيل الحواجز أمام التجارة، وحركة رأس المال، وأن تقضي إلى إحداث تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(*)، ظلت الفرص التي يمكن أن يفتحها هذا التقدم غير مستغلة على أكمل وجه في مجال التقانات الحديثة، ونجم عن الالتزام المحدود بالتنويع الاقتصادي تقليل فرص العمالة، ولاسيما أمام المتخرجين الشباب.

ويُستنتج من خلفية البطالة والتحديات التي تواجه جهود الحكومة التي ينبغي أن تضع إستراتيجية واسعة النطاق (أي هجومية) لتحسين نوعية الموارد البشرية تتضمن المشاركة النشطة للقطاع الخاص، والمجتمع المدني، كذلك تكثيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة إلى بناء صناعات مستدامة تولد فرص عمل، بالإضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتنمية رأس المال البشري، والنفوذ إلى الأسواق في سياق العولمة، والنهوض بالتنويع الاقتصادي في معالجتها لتعزيز جهود التنمية المستدامة انطلاقا من المخطط الخماسي السابق، والتكميلي الحالي. لكن سوق العمل في الجزائر يتميز بالعجز في ضعف اليد العاملة المؤهلة، والمتخصصة، وهو ما ينعكس على العمل نظرا لغياب التطوير،

(1) - وزارة الداخلية، المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية ، المرجع السابق الذكر، ص 12.

(*) - يراجع في ذلك: (الملتنقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011).

والتحديث المستمر، بالإضافة إلى عدم وجود توافق بين المخرجات والاحتياجات، و الجامعة الجزائرية خير دليل على ذلك وهو ما يطرح مشكل الشغل.

ونذكر أن النتائج السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ماهي إلا نتاج لمظاهر **التخلف** (1). والتي يأتي في طليعتها ضعف انتاجية الفرد، والعلاقة الغير سليمة، والغير متوازنة بين البيئات المختلفة، لتنمية البيئة الوطنية، والتفسير السطحي لاشكالات التنمية ومواجهتها باساليب دفاعية بصورة عامة(2)، ويعبر التخلف عن حالة عدم إتاحة الفرص الكافية لتحقيق التنمية(3)، وضعف في مستوى الدخل الفردي والتعليمي فسوء إستغلال الموارد الوطنية وغياب تمكين الفرد من التوزيع يعبر عن تلك الحالة وغياب الانتاج(4).

ويتضح أن التخلف إشكال أصيل غزى حياتنا في مختلف المجالات في الجزائر، وليست مظاهره وليدة فترات معينة، وإنما هي تراكمات، وتقصير لسنين عديدة قد خلت، وأمام هذه الاشكالات والإمكانات الكبيرة للقيادة السياسية، خيارات عديدة من أجل التنمية الوطنية لحل بعض مشكلات الحضارة، ويعتبر التخلف السبب الرئيس للفقر، والبطالة، والضعف، والمرض، والفوضى، وضعف الانسجام والتماسك والاتساق، والنفاوت العظيم بين طبقات المجتمع(5). ولا يمكن تجاوز هذا الاشكال الخطير إلا بالمعرفة، والثقافة، والتعليم الرصين، وهنا يصبح المجتمع الجزائري على إدراك بأبعاد المشكلة البيئية.

وبالنسبة لتنامي **التهميش والإقصاء** داخل المجتمع الجزائري فقد يمثل تهديدا للترابط والاستقرار الاجتماعي، ومن ثمة مهدد للاستدامة التنموية (6)، خاصة وأن أهداف التنمية الاجتماعية جاءت في مقدمة أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 التي أقرت في الفترة 2015-2030، في مقدمة الأهداف القضاء على الحرمان والإقصاء الذي يعانيه الناس في المجالات المعيشية، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية للأسرة التي تجعلها عاجرة عن إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها، ومن ثم تفجرها من الداخل بل وتعجز الاسر عن القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية. وتعددت مظاهر التهميش في الجزائر ويات لها آثار واضحة نتيجة غياب سياسة وطنية وضعف الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والسياسية، وغياب الخدمات خاصة في بعض

(1)- حسن صعب، **تحديث العقل العربي**، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، 1980، ص 57-60.

(2) - غازي عبد الرحمان، **التنمية الأسئلة الكبرى**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 107.

(3)- فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 91.

(4)- فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، أكاديميكا أنترناشيونال، بيروت، 1998، ص 338.

(5)- محمد عزة دروزه، **مشاكل العالم العربي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية**، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق،

1952، ص 4.

(6)- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية - **التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الإستدامة في الإقتصادات**

العربية-، الإصدار الثالث، الكويت، 2018، ص 41.

المناطق من البلاد وغيرها من الاشكالات التي من الممكن أن تخلق هذا النوع من الاقصاء (1)، وما الفقر والبطالة إلا دليل على ذلك التهميش خاصة في فئة الشباب، وعدم إدماجهم كعنصر فعال للتنمية لأن هذه الفئة هي من تقوم اليوم بتلك الاحتجاجات، وتمتلك الروح الاحتجاجية، ولديها تعبير سياسي منافس، بإنفتاح على فكر المعارضة المقبولة دستوريا (2)، لأنها لم تعد تؤمن في السلطات العمومية وتترك إقصائها حيث هناك تزايد كبير في هذه الفئة في الجزائر يقابله عجز واضح في توفير فرص عمل لائق، وأمن، وكريم، خاصة نحن في عصر التنمية والعولمة الذي يتطلب توفير العيش الكريم ونبد صور الحرمان الذي أصبح الشباب (ذكر وأنثى) اليوم يعي معنى الظلم ويُدركه ويشعر به (2). لأنه يعيش بدون أمن إجتماعي حقيقي وبدون خدمات جيدة بل متردية جدا، ويعاني الأمراض بسبب سوء التغذية، والبيئة المحيطة، وتفرض عليه قيود، ومرفوض إجتماعيا أحيانا نتيجة عدم التوسع في خلق برامج تنشئة، ورعاية الشباب، وغياب جودتها، مما خلق شكل آخر للبطالة في الاوساط الشبابية. ومثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه، ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل إرتفاع معدلات الجريمة، والإنتحار، وإنتشار الأوبئة، والأمراض (3)، التي تمثل تهديدا خطيرا على المستويين الفردي والاجتماعي (4).

وتعاني الخدمات الصحية العديد من المشاكل كضعف التحكم في تكاليف الخدمات والنفقات الصحية إداريا، وإمتصاص المستشفيات للميزانية المخصصة للقطاع على حساب الهياكل الأخرى، مما يؤدي إلى المساس بمبدأ التدرج في العلاج، بالإضافة إلى ضعف تكوين المستخدمين

(1) - محسن عوض، قضايا التهميش والوصول الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في

الوطن العربي)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص 20 - 25.

(2) يراجع في ذلك: (برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013، ص 503-512). حيث يتحدث الكتاب في الفصل السابع عن الإحتجاجات المقبولة والمعارضة داخل سُلط إفريقيا والدول العربية وكذلك في الديناميات العربية والخارجة عن الغرب التي غالبا ماتبدأ بتلميذ بصمت أو بإستهزاء أو سخرية متضمنة نقد، كل هذا يخلق روح إحتجاجية وقد يؤدي هذا إلى حرية نسبية وإمتناع عن التصويت والإنعزال في الفضاء الخارجي واللامبالاة وعدم الإيمان بشرعية النظام وقد يخدم هذا التعبير مصلحة النظام القائم بمعنى ما بمعنى في أن يتحول هذا الإحتجاج إلى مورد جديد لإعادة التصحيح هيكليا وقد يبقى الإحتجاج عاجز عن تشكيل معارضة فعلية ويستخدم هذا الإحتجاج في نظر السلطة ككاشف للعناصر المشاغبة المحتملة التي يقضي عليها النظام فيما بعد من أجل المصلحة الوطنية وليس المصلحة العامة (مصالح سياسية وإيديولوجية) وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن السلط الناضجة لا بد ان تفهم مواطنوها قبل أن يفهمه ممثلوه ذو المصالح العامة خاصة وأن نواب الشعب ليسوا إلا وكلاء كما قال جون جاك روسو والنظام السياسي الناضج (يتمتع بثقافة سياسية) هو من يضمن إنصافهم.

(2) - يراجع في ذلك: (أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة: مازن جندلي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 8) حيث قال بيب في الآمال العراض لشارلز ديكنز في عالم الأطفال الصغير، ما ثم أصفى ولا أوضح من إدراك الضلم والشعور به) ومن هنا لا بد من رفع المظالم حتى الأطفال يدركون ويشعرون بذلك في مستويات أقل.

(3) - عصام توفيق قمر وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 21.

(4) - حسام محمد مازن، التربية البيئية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 65.

المكلفين بالتسيير المالي في المؤسسات الصحية، ووجود مشاكل في توزيع الموارد المالية للقطاع وعدم ملائمتها لطبيعة الخدمات الفعلية المقدمة (1).

وما يشهده الواقع الجزائري في السنوات الأخيرة يعبر عن مستوى متدن من الخدمات الصحية فالخرجات الميدانية للسلطات العمومية تصادف في كثير منها شكاوي بشأن مشاكل متعلقة بالرعاية الصحية والوسائل، منها ما يتعلق بالبنى، ومنها ما يتعلق بتقديم الخدمة (2). فالنتائج الصحية غير مرغوب فيها، ويرجع ذلك الى أن السياسات الصحية غير واقعية، وغير قابلة للتنفيذ. صف إلى ذلك عدم جاهزية المؤسسات الصحية، وبالرغم من مساهمة القطاع الخاص إلا أنه ساهم في زيادة إنفاق الأسر على الصحة دون أن تحقق تراجعا في الإنفاق الحكومي (3)، وفي أنه تنعدم رقابته وفعاليتها، باستغلاله للأسر الجزائرية فجل إنفاق الأسر تذهب للصحة.

هذا بالرغم من توسيع نطاق الهياكل والخدمات الصحية على مستوى الوطن ولا تزال تفتقد هذه الخدمات إلى الجودة، والمهارة، والمختصين الجاديين، وإلى إدارة تعمل على ذلك باستمرار وما يلاحظ في هذا القطاع من وفيات أطفال، ونساء، لمؤشرا مهما لغياب كفاءة النظام الصحي في الجزائر، ولا يزال عاجز عن الوقاية والاستشفاء، رغم الإنفاق الكبير على قطاع الصحة من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال إشكالية البيروقراطية الهرمية ذات أهداف سياسية التي غالبا ما تتعارض مع النهوض بالصحة العامة، فالمسؤولين وأصحاب النفوذ، والمصالح خارج المستشفيات، والعيادات يمارسون نفوذهم في داخلها أيضا، وغيرها من الاشكالات التي من شأنها أن تؤدي إلى كبح الابتكار والمبادرة، والارتقاء بالصحة الجزائرية، وتعيق التكيف والتجاوب مع الواقع من أجل تحقيق أهداف أمن الانسان، في القطاع الخاص والعام (4).

-
- (1) - إيمان العباسي، تقييم فعالية السياسة الصحية في معالجة الاختلالات المتعلقة بتمويل الخدمات الصحية دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 09، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 263.
- (2) - لقمان مغراوي، صنع السياسات الصحية في عالم متغير دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 34.
- (3) - إيمان العباسي، المرجع السابق الذكر، ص 275.
- (4) - البرنامج الإنمائي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009 - تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية -، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص 158-160.

ومن الإشكالات الاجتماعية الأخرى في الجزائر نجد الواقع السكني، والغذائي، حتى لانقول التزايد السكاني^(*)، فعلى الرغم من المجهودات الوطنية، إلا أن هذه الاشكالات لا زالت تتصاعد كما وكيفا على وجه الخصوص، وتعكس مظاهر اخرى خطيرة على أمن الدولة، وأبعاد سلوكية انعكست في حياة الناس نتيجة للصدمات الواقعية، فهناك من يسكن بيوت من طين وحجارة ومن بيوت قصديرية، واكثرهم يتعرضون الى الامراض، والتهاميش، ونقص التعليم، وهناك من يتناول سوى وجبة واحدة في اليوم، لانه لايمكن أن يغطي وجبات اخرى، ولا يمكنه تناول اللحم، والفواكه وهناك من يتناولها بالصدفة وفي الولايم فقط، أو تبرعات من طرف اشخاص وجمعيات، وهذا ما يولد مظاهر خطيرة فيما بعد كالاذلال، والاستحقار، والقفز على كرامات الناس، ودفعهم للتسول.

وقد ينجم عن التنمية غير المتوازنة، العديد من الآثار كزيادة الضغط على استغلال الأراضي الزراعية وتحويلها لأراضي بناء سكنية، وهو مايزيد من الآثار البيئية الوخيمة من عمليات البناء سواء فيما تعلق بالطلب على الموارد، أو إنتاج المخلفات، ورفع كثافة الاحياء، مما ينتج عنه زيادة في مشكلات الصحة البيئية، وكلما زاد أعداد الساكنة في المدن زادت إنبعاثات الغازات المتنوعة. ولا أعتقد أن النمو السكاني يشكل عائقا أمام رفع مستويات المعيشة، بل هذا يحدث إلا في الدول التي لا تفقه نظام إدارة البيئة، فتجعل النمو السكاني سببا في مشكلات البيئة الوطنية، كما أنها هي من مسببات ارتفاع البطالة، وتدني مستويات التعليم في نظهم، وهو ما يترتب على ذلك ضعف جهاز الإدارة في عدم إمتلاكه للقدرة التنافسية، ومفاهيم التنمية الإدارية، والإصلاح الإداري، وهو ما يؤكد ضرورة إدماج تنمية إدارية تتضمن إصلاح إداري بتغيير ذهنيات بتبني نظام الإدارة البيئية بتناغم وتكامل وتناسق البيئات الاخرى، سعيا للمساهمة الفعالة في التنمية الوطنية التي اصبحت حتمية دولية في هذا العصر.

ويتعين علينا الحفاظ على التوازن البيئي ولايمكن تجاوز حدوده وإستهلاكه، واستنزاف مكوناته وإن تجاوزت تلك الحدود فيندهور النظام البيئي، وعليه، وجب وضع حد أمام الإستهلاك وتنظيم النمو السكاني، ومواجهة التلوث، وأنماط الانتاج التي ليست في صالح البيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، وغيرها من الاشكالات⁽¹⁾. وكفي نفي باحتياجاتنا اليوم دون أن نحرم أجيال المستقبل من

(*) - لا نقصد أن التلوث البيئي يأتي نتيجة لتزايد عدد السكان رغم أن هذا الأخير يتطلب المزيد من الغذاء، فالعلاقة هنا أعقد مما قد تبدو للسلطات العمومية، وهنا تبرز العديد من الاسئلة وهي لماذا الاعتقاد دائما بأن السكان هم أسباب المشكلة البيئية، وهذا غير وارد في القرآن الكريم كمرجع أصيل ، ولانقاش في ما جاء فيه، وإنما عدم ادارة النمو السكاني يخلق مشكلة بيئية، وهنا ندرك مامعنى الزيادة الديمغرافية الكبيرة في دول العالم الثالث بحيث أن الشمال يفرغ من سكانه والجنوب ينفجر سكانيا، وهذا ما يطرح تمدن مفرط له آثار سلبية لا سابق لها على البيئة، وفي الغالب أن الجزائر يعود نمو تجمعات المدن إلى زيادة ديمغرافية غير مضبوطة أكثر مما يعود إلى نشاط اقتصادي، وهذا ما يعكس التقسيم الاداري وإشكالاته حاليا كالولايات التي تم إستحداثها مؤخرا حيث تكاد تتعدم من السكان رغم مساحتها، وأخرى مكتضة على آخرها بقلة مساحتها ومواردها، (يراجع في ذلك: - ألكسندر دلمولينو وآخرون، تهديدات البيئة، (ترجمة: جورج قاضي)، دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2006، ص 18).

(1) - ناصر مراد، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، العدد46، ص 108.

قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم، علينا أن نستوعب التنمية على الدوام حتى لانستنزف قدرات المجتمع، التي تفي بجميع تلك الاحتياجات في مجال التنمية الاجتماعية، والبرامج الخدمية الاخرى التي تمثل قدرة المجتمع على الوفاء بتلك الاحتياجات⁽¹⁾.

فلا يُحدث النمو السريع، في عدد السكان^(*)، آثار وخيمة على البيئة الوطنية عموماً ونظمها الطبيعية المختلفة، في ظل وجود إدارة صارمة ذات بعد تنظيمي هادف، وفعال، وفي ظل وجود تلك الإدارة لا تتأثر موارد الأرض من الكثافة السكانية، ولا تتسبب في حدوث تغيرات في النظم البيئية المتنوعة، حين توجد الثقافة المجتمعية التي بنيت من قبل التربية البيئية لأجل التنمية الوطنية المستدامة، فالظاهرة السكانية ليست مشكلة بالنسبة للبيئة، وليست أخطر كالفقر والبطالة وإنما يجب إستغلال المورد البشري وتعليمه والإرتقاء به والإستثمار فيه فكرياً وصحياً ورياضياً وغيرها، لتقويته ليصبح له دور في عملية التنمية الوطنية وتحقيق التوازن وعدم إهدار الطاقات البشرية حتى لاتنعكس على تنمية القدرات الوطنية.

ونذكر تحديات أخرى ذات أبعاد وخيمة على التنمية كالتعليم العالي والبحث العلمي والتربية، فعلى الرغم من الأهمية التي حضي بها هذان القطاعين في الخطط التنموية، إلا أن ما يلاحظ في بعض مؤشرات ذات دلالات غير إيجابية، خاصة أن ما هو معروف في هذان القطاعين أن هناك توسع أفقي في الجامعات والذي ساهم في تعزيز التطور الكمي على حساب التطور النوعي وهذا ما يعاينيه القطاع اليوم. وأنعكس إجتماعياً فضلاً عن حالة الانقسام الملحوظ ما بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل، والواقع في الجزائر أيضاً يثبت التركيز الواضح في الاختصاصات الانسانية والاجتماعية والادبية على حساب الاختصاصات العلمية والتقنية⁽²⁾، بالإضافة الى غياب التحصيل العلمي في الأطوار الثلاثة، وظاهرة التسرب والرسوب من التعليم التي تخلق الامية بين الشباب، وضعف مستوى البحث العلمي، وقلة الأبحاث المنشورة من طرف هيئات التدريس والطلبة في المجالات العلمية العالمية المحكّمة الجادة، بالرغم من الميزانيات المرصودة للجامعات، وللمخابر ومراكز البحث، وهذا ما إنعكس على عدم توفير القوة العاملة العالية التأهيل لأسواق العمل في كل التخصصات.

(1) - جوليندولين هولسميث، المرجع السابق الذكر، ص 06.

(*) - بدون تنظيم ودراسات مستقبلية تؤكد أنه كلما زاد التعداد السكاني في الجزائر يصبح وضع البيئة أكثر خطراً، وتدهوراً، ويمكن في القريب الآجل يقضي هذا الإنسان على كل ماتبقى من الموجودات الأخرى بأسلوبه الطائش والغير مسؤول، فصناعته لوثت الجو بالغازات كما أحدثت تفاعلات كيميائية وأفسدت الهواء بما تطلقه كل الصناعات، وأفرغت نفايات سامة في البحار والأنهار وفي الأرضون، وبزراعته لوث التربة، والمياه، ودمر الغابات، وسمم البحيرات بالمبيدات الحشرية، وإستنزف المياه الجوفية باسم التنمية .

(2) - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للعراق 2010-2014، بغداد، 2009، ص34-35.

وبالتالي يكاد ينعدم التكوين والتعليم النوعي ويولد إستعلاء طبقات كثيرة في المجتمع على طبقات أخرى، وهذا لثروتهم، وممتلكاتهم، التي كونت بطرق مشبوهة، وليس هذا فقط بل الكثير منهم يستخف بالمواطنين ويكذب ويخادعهم، ويشك في ولائهم وإخلاصهم ويشك في قدراتهم، وجدارتهم وملكاتهم، ومن هنا تظهر مظاهر الاستغلال الذي ينشأ لغياب الانصاف في توزيع الموارد فتستغل طبقة طبقة أخرى، وهذه البيئة التعليمية تولد مواطنون عنيدون يعتقدون أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة بالتالي لا يقتنع برأي آخر، ولا يقبل أن يكون هناك رأي آخر، وهذا ما نجده وبوضوح في العديد من المؤسسات الوطنية باختلافها سواء اكانت رسمية أو غير رسمية خاصة أعلى الهرم ويكثر المديح ويتسع الفارق، فتعكس على المواطن والوطن تفسد البيئة ويهلك الجميع لغياب الحوار، والشورى، والتعلم، من أجل الارتقاء، والتطور كباقي الامم.

وهناك مشكلات أخرى لها علاقة بالجانب الاجتماعي، كالضجيج في المناطق الشمالية وما يسببه من أضرار كبيرة للإنسان كزيادة أصوات ضجيج السيارات في طرق الجزائر خاصة الساحلية منها الناتجة عن غياب هندسة طرائق ومناطق سكنية قريبة جدا من الطرق مما تتسبب في أمراض أخرى تصيب الإنسان، ضف إلى ذلك المطارات المجاورة للسكان، وماتحدثه من قلق نفسي للمواطن، والحفارات، والكسارات وغيرها كالباعة المتجولون، وما يحدثونه من أصوات، والأسواق الفوضوية، جراء غياب التنظيم فتعد مصدر إزعاج، ولها آثار سلبية مباشرة على صحة الإنسان وتعيق العمل، والإنتاج، وينعكس سلبا على التنمية، هذا بالإضافة إلى مشكلات أخرى في المدينة كغياب المساحات الخضراء وعدم جاهزيتها، وما هنا يتأكد لنا أن الخطط الاقتصادية الوطنية تخلق مشكلات اجتماعية في الجزائر. يبقى أن نؤكد أن استمرار إشكالات البيئة الاجتماعية خاصة الفقر، والبطالة، وانتشارهما يعتبر أحد النواحي الخطيرة جدا على البيئة الوطنية، نتيجة غياب التمكين المتواصل ونتيجة اللامسؤولية.

فعصر التنمية اليوم لا يشترط مكافحة وتخفيض نسبة الفقر، والبطالة، بتوفير سكن أو عمل وحده دون خدمات أخرى، فمن الممكن أن يخلق مشاكل أخرى حيث لا يستطيع تسديد ديون السكن والكهرباء وبدون خدمات أخرى، وأحيانا تبقى الأجور ثابتة، مما يزيد فقره لأنها لا تتوافق مع متطلبات العيش الجديدة، والحالية، والنمط الإقتصادي، فلا بد من إدارة عامة وإصلاح مستمر لمواجهة الإشكالات الاجتماعية، وتتبع آثارها برؤية منظمة.

- المبحث الثاني: إشكالات البيئة الاقتصادية في الجزائر.

تأثرت الجزائر قديما، وأثناء إحتلالها، وبعد إستقلالها، وإلى اليوم، خلال فترات الخطط الاقتصادية بجملة من العوامل التي تمثلت بضعف النمو الاقتصادي، ومستويات أدنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس هذا ضعف الأداء الحكومي، مما خلق أوضاع داخلية غير مواتية^(*)، وتأثر بالازمة النفطية عام 1986م لكون الجزائر إعتادها أحادي إقتصاديا، وكذلك تدنى اسعار الطاقة في فترات وخاصة مع بداية من النصف الثاني من عام 2014م، وكان لتلك الأحداث اثرا مضاعفا على الموازنات العامة، وقد أثرت على الإيرادات، وإنعكس ذلك على النفقات بتخفيضها.

وإزاء هذه التطورات إضطرت السلطات الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات، وسياسات جديدة من أجل الإبقاء على مواصلة التنمية الوطنية، من خلال محاولة التوجه نحو سياسات إنتعاش القطاعات التصديرية خارج قطاع المحروقات، ومراجعة السياسات الحكومية الأخرى التي لم تتجح بسبب الفساد الإداري، وسنوضح ذلك لاحقا، وبالتالي فقد تؤثر الإزمات الاقتصادية العالمية وإنخفاض سعر النفط، وانخفاض على مستويات الطلب على العمالة، وتحويلات العاملين، وتحديات أخرى تتعلق بالتنافسية، وبيئة اقتصادية، واجتماعية مُحبطة للقطاع الخاص، مع سيطرة القطاع الحكومي على البيئة الوطنية، بما حال دون نمو القطاع التصديري مع انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية وعجوزات في الميزانية العامة في بعض الفترات، وتساعد المديونية العامة، وتراجع الانفاق الاستهلاكي ومستوى التراكم الرأسمالي لكل عامل، وهو ما أدى إلى انخفاض الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج وتراجع في المستوى ومع بداية ارتفاع اسعار المحروقات تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية من أجل التنمية الوطنية وتوجهها نحو الاستقرار مما زاد في فترات زيادة مستويات الانفاق العام ومواجهة التحديات التي تأثرت بها الدولة، وتوجهها نحو خصخصة المؤسسات وتشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي، وإصلاح القطاع العام صف الى ذلك الإصلاح النقدي، والمالي، وإصلاح نظم الصرف الهادفة الى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز فرص النمو⁽¹⁾.

واستندت استراتيجية التنمية المتبعة في السابق على سياسات التخطيط المركزي وسياسات كبح مالية ومصرفية، مما نتج عنه كذلك اختلالات حادة وكان الاعتماد في اطار تلك الاستراتيجية على الدور المهيمن للقطاع العام في إدارة الاقتصاد، ومن ثم احتكاره للإنتاج، والتوزيع، والتوظيف والتجارة الخارجية.

^(*) - الأداء الحكومي يعكس من خلال نتائج التصور السياسي العام، بحيث يعرف ببيير ميلر السياسات العامة بأنها برنامج عمل حكومي، والفواعل والأطراف الأخرى ماهي إلى مؤثرة فقط في رسم السياسات، ولهذا غالبا مايشار الى أن المؤسسة الحكومية والجهاز التنفيذي هو المسؤول عن النجاح أو الفشل.

⁽¹⁾ -Yousef, M, **-D evelopment Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950-**, Journal of Economic Perspectives Volume 18, Number 3, (2004).

كما خضع القطاع الخاص للقيود، والكبح، وكذلك لسياسة معتمدة لمزاحمته في مجال ادخار الافراد، وتظهر البيانات المتاحة أن نصيب القطاع الخاص على سبيل المثال من إجمالي التسهيلات متوسطة وطويلة الأمد لم تتجاوز 6.2 و4.2% على التوالي خلال عامي 1990 و1991، وإكتفت على الإيفاء بالاحتياجات التمويلية للقطاع العام، وتوجيه الإيرادات النفطية من خلال الجهاز المصرفي إلى المشاريع العامة ونتيجة لذلك بقي القطاع المصرفي^(*)، في معظم الاحيان محصورا دون التطور المنشود، إذ إرتكز تسييره على مبدأ التخصص القطاعي مع أدوات استثمارية محصورة على العملة والودائع، وقد كان تركيز جهود الرقابة المصرفية في هذه الحالة على الالتزام والتوافق مع الأهداف والسياسات التي وضعتها الخطة أكثر من متطلبات استقرار وسلامة القطاع المصرفي⁽¹⁾.

ضف إلى ذلك أن القطاع المصرفي في الجزائر بصغر حجمه، وسيطرة البنوك العمومية على مجمل النشاط المصرفي، الأمر الذي يحد من المنافسة، و يعد عقبة أمام تطور البنوك الجزائرية في ظل غياب الخدمات المصرفية الحديثة الاكثر تكنولوجيا، مما ينقص من الشفافية، وغياب ثقة المستثمرين بالمصارف في ظل غياب الإجراءات التي تشجع على تعزيز وتنمية أجهزة الوساطة المالية غير المصرفية مثل البورصات، وصناديق الاستثمار الأخرى، وهذا ما ينعكس على عدم إستخدام آليات تحكم نوعية لتوجيه الائتمان المدعوم إلى قطاعات لها أولوية كقطاع الزراعة والصادرات، والإسكان، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبعض قطاعات التنمية الاجتماعية الأخرى. هنا الحاجة الملحة لتطوير السياسات النقدية لأجل إستقلاليتها، وكفاءتها، بإتجاه استخدام الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، وبلوغ الأهداف من أجل الاستقرار المصرفي، والتصدي للتضخم وتنظيم السيولة المحلية لتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية الحقيقية القابلة للاستمرار، وهذا ما تسعى إليه التنمية البيئية في مقاصدها من أجل تنمية وطنية حقيقية.

لكن التوجه الرأسمالي أفرز إشكالات لعدم النظر لخصوصيات البيئة، وأوقعت دول الجنوب في التنمية الضحلة، فتختلف البيئات نظرا لكثرة المتشابهات الاجتماعية، والتاريخية، وعقدية علمانية ومسيحية، واسلامية، وغير ذلك، فالذي لا يمتلك الثقافة السياسية لا يمكن أن يحقق تنمية لعدم إنطلاقه من الواقع المحسوس، ولا يمكن إصباغ عليه ماهو نظري، فيفشل كما حدث في أندونيسيا وحدث في العديد من الدول عند تبنيتها لتوجهات الرأسمالية دون إشراك الثقافة والتشعب بأفكارها، فكان الاعتماد

(*) - يعتبر النظام المصرفي شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدوره الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير خدمات مصرفية تساهم في الرقي بالمجتمع وهذا وقد أولت الدولة الجزائرية للقطاع المصرفي للتكفل بساسياتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال انشاء البنوك والمؤسسات المالية الوطنية لتكون قاعدة تمويل متطلبات التنمية في الجزائر، (يراجع في ذلك: كمال زيتوني، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2017، ص4).

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الحادي عشر القطاع المالي وتحديات المرحلة المقبلة الصادر سنة 2017)
أنظر الموقع: <https://www.amf.org.ae>، تاريخ التصفح: 2018/10/24، الساعة: 03:30، ص 158.

على قطاع دون القطاعات الأخرى فشلت رغم التحديث، والعصرية، والإصلاحات التي قامت بها، فالنجاح يرتبط تمام الارتباط بالبناء الثقافي الحضاري المقارن المرتبط بالصرامة السياسية والادارية وصولاً إلى الثقافة السياسية.

وما يحدث الآن هو نمو اقتصادي معمم (**وليست التنمية**) سوى اسمه المستعار المهجن⁽¹⁾، وانطلاقاً من ماضي التنمية^(*)، فإنه من البديهي أنه لن يكون للعود من يفي بها خاصة عندما يتصرع أصحابها بالعصبية، والكونية التتموياتية، وأشكال أخرى غير ثقافية (نقصد هنا المؤسسات العالمية للتنمية).

وتتعلق التنمية المستدامة من فرضية لم تتحقق منها أحد يوماً مطلقاً، وتجعل أن الجنس البشري يملك تماماً الوسائل للإضطلاع بالتنمية المستدامة، والاجابة عن حاجات الحاضر من دون الإضرار بقدرات الأجيال المقبلة على إصباغ حاجاتها، فالمسألة هنا لا يمكنها إلا أن تكون مسألة رهان خاصة أن فكرة الحاجات هي فكرة غير محددة. أكان يسع أجدادنا أن يتخيلوا أن حاجاتنا الحالية، فمذا نعرف نحن إذن عن حاجات ذريتنا ومن سيتحدرون منا... وهكذا نخلص في الأخير الكاتب أن التوازنات الطبيعية والبيئة المستدامة مفاهيم قد أفلتت منا⁽²⁾، وقد أكدت المنظمات العالمية بأن دول الجنوب تحتاج إلى تنمية اقتصادية، ولا بد من حشد مؤسسات متعددة الأطراف كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والشركات الناهبة للثروات من أجل مساعدتها على تحقيق التنمية، لكن فشلت تلك المؤسسات، وتسببت في إشكالات خطيرة باعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁽³⁾. وهذا ما يثبت ان التنمية الاقتصادية ليست تعويل على الطرف الخارجي، والرأسمالية المدمرة للموارد كما فعلنا وإنما تتبع من بيئتها، وهذا ما يثبت كذلك أن التلوث سببه بالدرجة الأولى النمو الاقتصادي في الشمال وإنعكاساته في دول الجنوب⁽⁴⁾.

وهذا ما واجهته الجزائر من تحديات وأوضاع اقتصادية متردية ترجع الى تراجع الأداء الاقتصادي وصعوبات اقتصادية، ومالية للبلاد، وبحسب البنك الدولي فقد تحول فائض الموازنة العامة في السنوات الماضية إلى عجز بداية من عام 2014 وليصل إلى ذروته في عام 2015 بنسبة

(1) - برتراند بادي ودومينيك فيدال، عالم اللامساواة أوضاع العالم 2016، (ترجمة: نصير مروة)، مؤسسة الفكر لعربي، بيروت، 2015، ص 139.

(*) - حيث خاطب **ديفيد ترومان** شعبه حين نصب كرئيس وتضمن ذلك الوعد بتخفيف آلام الشعوب المتدنية النمو وبأن يفقد البشرية كلها إلى الحرية والسعادة الشخصية في عام 1949م (يراجع في ذلك: برتراند بادي ودومينيك فيدال، المرجع السابق الذكر، ص 140).

(2) - برتراند بادي ودومينيك فيدال، المرجع السابق الذكر، ص 142.

(3) - ريتشارد اتش روبنز، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية، (ترجمة: فؤاد سروجي)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 331-330.

(4) - لجنة الجنوب، المرجع السابق الذكر، ص 29.

16.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو أنه انخفض إلى **12.2%** في عام **2016** مع مواصلة الحكومة تنفيذ تدابير عدة لضبط أوضاع المالية العامة في العامين الماضيين. وعلى المستوى الكلي أيضًا، ورغم أن معدل النمو الاقتصادي ظل قويًا نسبيًا خلال الأعوام الثلاثة الماضية بنسبة قاربت **3.8%**، وذلك بسبب قوة تعافي إنتاج النفط والغاز، وزيادة الإنفاق العام إلا أن وتيرة النمو الاقتصادي لا زالت دون مستوياتها السابقة والتي تعدت **5%** في العقد الماضي كما تبدو آفاق النمو الاقتصادي غير مستقرة في المستقبل، إذ من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد في الأمد المتوسط لنسبة تصل إلى **1.2%** في المتوسط خلال الفترة من عام **2017** وحتى عام **2019**، وذلك في ظل التوقعات القائمة بانحسار نمو إنتاج النفط والغاز في الفترة السابقة. وهنا يظهر تباطؤ التحول الاقتصادي رغم نوايا الحكومات السابقة في تنويع اقتصاد البلاد، إلا أن قطاع النفط ظل مهيمًا على الأنشطة الاقتصادية وصادرات البلاد، ولم تنجح في إدارة التحول الاقتصادي اللازم للاتجاه نحو تنمية الصناعات الأخرى، ويعود تأخر عملية التحول في جزء منه إلى تباطؤ الإصلاحات الجارية على صعيد تمكين القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، وفي هذا السياق أيضًا يشار إلى أن الجزائر تحل في مرتبة متأخرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي حيث جاءت في المرتبة **156** عالميًا⁽¹⁾.

وهنا تكمن إشكالية الاستهلاك الطاقوي الوطني، حيث يشكل نسبه اعتماد كلي على الموارد الأحفورية، فيما تشغل الطاقات المتجددة المائية، الريحية، الشمسية، الكتلة الإحيائية... وغيرها نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقوي (**5** ميغا واط من الكهرباء حاليا، ويتم إنتاج الكهرباء بشكل كلي من الغاز الطبيعي الذي يستهلك الكهرباء نحو **40%** من حجمه الإجمالي، ويعرف الاستهلاك الوطني للطاقة ارتفاعا متزايدا بين (**7 و 6%**)، وقد إنتقل من **46.1** مليون طن مكافئ للنفط عام **2011** إلى **50.6** مليون طن مكافئ للنفط عام **2012** وإلى **53.3** مليون طن مكافئ للنفط عام **2013** وقد تصل إلى **100** مليون طن للنفط عام **2030**⁽²⁾.

وتمثل استخدام الطاقة النفطية والغازية نسبة **80%** من الاستهلاك العالمي سواء تعلق الأمر بالدول الغربية، أو الخارجة عن الغرب، أو دول الجنوب في الوقت الحالي، وقد تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي حيث يعد توازنه من أهم عوامل الحياة على الأرض⁽³⁾.

(1) - البنك الدولي، مواجهة تحديات التنمية، المركز الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2017.

(2) - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال إفريقيا، 2016، ص 06.

(3) - Christian Nago et Alain Régent, Déchets effluents et pollution , 2em édition , Dunod ,Paris ,2008 , P 05.

وعليه فالإقتصاد الوطني يعتمد على الصناعات الاستخراجية، والتحويلية، (الغاز والنفط) حيث يساهم بأكثر من 90% من اجمالي الصادرات. حيث أن هناك تدني للقطاعات السلعية الأخرى في توليد الناتج المحلي، وهذا قد يقابله الدور المحدود للقطاع الخاص في عملية التنمية بدلاله إنخفاض نسب مساهمته في النشاط الاقتصادي، وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي، وتمويل الاستثمارات مما جعله أحيانا قطاع غير مرن لايمكنه الاستجابة السريعة للتغيرات المستهدفة في السياسات العمومية الوطنية، مالم يتم تهيئة بيئة أعمال مناسبة تُمكنه من أن يكون قطاعا تشاركيا تنافسيا وتفاعليا، وبرزت إشكالية استخراج الغاز الصخري مؤخرا في الجزائر وهذا ما يثبت فعلا الافتقار إلى تقانات حديثة تحمي المياه، والتربة، والكائنات أثناء الحفر (1).

وبالإضافة إلى المشكلة البيئية التي تنجم عن النفايات والفضلات التي تنجم عن التعدين كبقايا الصخور التي تحتوي على القليل من المعدن ذي القيمة الاقتصادية، وبقايا صخور الفلز بعد استخراج المعادن منه، وفضلات أكوام الترشيح بعد استخراج المعادن، فتترك الشركات بقايا في أماكنها بعد الانتهاء من الحفر التي من الممكن أن تلقى في نهر أو بحر أو تكس في الأرض (2)، وقد تكلم دياموند جارد خبير علم البيئة عن كيفية تعامل المجتمعات بما فيها النظام السياسي مع بيئتها بنجاح أو تحولها إلى ضحية لها.

كذلك هناك التلوث الناتج عن ناقلات النفط من خلال نقل النفط بالأنابيب بسبب حصول حوادث التسرب بسبب حدوث الكسور في الانابيب النفطية، وكذلك نتيجة نقل النفط بالناقلات، ولعل ما يواجهه هذه العملية هي مياه التوازن التي تستخدمها هذه الناقلات في مرحلة العودة من خلال تلوين مياه البحر بزيت النفط وغيرها، من نفايات، والمخلفات التي تلقىها الناقلات أثناء سيرها في عرض البحر، وأثناء تنظيف الناقلات والتسرب وغيرها، فتؤثر على البيئة البحرية الجزائرية من خلال عبور 100 مليون طن من المحروقات تعبر سنويا بجوار السواحل الجزائرية، في حين يتم شحن 50 مليون طن في السنة من الموانئ الوطنية، ويقدر الحجم الضائع بحوالي 10 آلاف طن في السنة، وحجم المخلفات من مياه التوازن وعمليات التنظيف وغيرها بنحو 12 ألف طن في السنة مع أن الموانئ الجزائرية سيئة التجهيز من حيث محطات إزالة هذه الملوثات وهذا ما يهدد أمن الشريط الساحلي الجزائري (3). وهناك نفايات ناتجة عن عمليات النقل وهي الإنبعاثات الغازية والتي تتضمن بصورة رئيسية أكسيد النترون، وأكسيد الكبريت، وثاني أكسيد الكربون والمركبات العضوية المتطايرة، والهيدروكربونات المحترقة جزئيا، وهناك إشكالات أخرى بيئية للنفط كتلويث المياه أثناء استخراج النفط،

(1) - جارد دياموند، كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح، (ترجمة: مروان سعد الدين)، الكعبيات للنشر، السعودية، 2011، ص 599.

(2) - نفس المرجع، ص 600.

(3) - آمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة من خلال مرحلة النقل حالة الجزائر، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة ورقلة، العدد 12، 2013، ص 22.

ونقله، واثاره السامة على صحة الكائنات خاصة السمكية، فهناك الكثير من الاسماك تغادر المواقع الملوثة ولا تعود اليها وهذا ما يهدد البيئة الاقتصادية في جوانبها ويهدد أمن الدولة.

ويسبب النفط تلوثا في الهواء، بسبب ما يفرزه من غازات، وأبخرة، من بقع الزيت الناتجة من تكوين مستحلب الزيت في الماء، وتتعكس هذه الملوثات لتؤثر على درجة حرارة الجو، ودرجة حرارة مياه البحر، وحركة الامواج ونوع التيارات البحرية، واتجاهها وشدة الرياح السائدة فوق هذه المنطقة⁽¹⁾، وقد تتلوث التربة نتيجة عمليات نقل النفط حيث تمتص التربة تلك التسربات الصادرة عن النفط وتمتد الى المياه الجوفية، وتؤثر على النبات، والحيوان، وحتى ما يستهلكه الإنسان.

وهناك تحديات للغاز الوطني دوليا حيث يقر الخبراء بأن هناك العديد من التحديات قد تواجه الجزائر لأنها ليست الوحيدة في السوق الاوروبية، ومن بين هذه التحديات الاكتشافات الغازية الجديدة التي عرفتها دول حوض المتوسط بداية من سنة 2009م، منها إسرائيل، واليونان، قد تمكنت من توفير نسب احتياطات معتبرة، وقدرات الولايات المتحدة الأمريكية على أن تصبح نهاية العشرية الحالية أكبر مصدري العالم فيما يخص الغاز والبتترول الصخريين. وإمكانية ذلك في خفض أسعار الغاز حسب الدراسات التقديرية نفسها التي تعرضت للقدرات الأمريكية واحتياطاتها في المجال، وحيازة الثلاثي روسيا، وقطر، وإيران على أكثر من 50% من الاحتياطات العالمية من الغاز، بالإضافة إلى أداء ومردودية المؤسسة الجزائرية سونطراك من حيث نشاطها واستثماراتها الاجنبية⁽²⁾.

وعليه، فإن الإستخدام غير السليم لوسائل التكنولوجيا يراكم المشكلة البيئية، ويفرض إشكالات في البيئة الاقتصادية، خاصة وأن التلوث سببه صناعي فقبل 300 عام، بالتقريب ونتيجة للتقدم الصناعي والتكنولوجي للإنسان لدرجة أن كثيرا من العلماء يعتقدون أنه في الوقت الحاضر قد نمت لدى الإنسان المهارات بأسرع مما نمت لديه الحكمة، وليس معنى ذلك أن العلماء والمفكرين ضد التقدم التكنولوجي في حد ذاته، ذلك أن التكنولوجيا ليست هي المسؤولة عما ينجم عنها من أخطار، وإنما المسؤول الأول والآخر عن ذلك هو الإنسان الذي يستحدث ويستخدم التكنولوجيا، ويفصلها عن مفهوم العمارة، ومن ثم يوجه إستخدامها بما يعود عليه بالنفع أو الضرر سعيا من ذلك نحو نوعية أفضل لحياته وأسرته ومجتمعه ومن هذا المنطلق فإن الأمر يستلزم حرص الإنسان في تعامله مع بيئته وعدم الإخلال في موازينها لأن ذلك في غير صالحه⁽³⁾.

إذ أن التقدم الصناعي المصاحب بالتكنولوجي كانا إلى حد بعيد إنقلابا خطيرا ومفاجئا في تعامل الإنسان مع معطيات الطبيعية. وهنا ظهرت بعض قضايا البيئة التي تتمثل في سوء استخدام

(1) - آمال رحمان، محمد التهامي طواهر، المرجع السابق الذكر، ص 23.

(2) - بوكردون أمين، الغاز الجزائري والتصور الطاقوي الأوروبي قراءة في الراهن والزمان، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 10، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 24-25.

(3) - مصطفى كمال طلبة، إنه عالم واحد دراسة حول البيئة الانسانية، (ترجمة: سعيد دويدار وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، 1997، ص 28.

الموارد الصناعية، ونظرا للسرعة التي تميزت بها الثورة الصناعية الهائلة لم تكن هناك إجراءات تضمن سلامة البيئة. فنشأ عن ذلك عيوب وفوضى ومشاكل نقص وإستنزاف مالا يتجدد منها، أو بإطلاق آثارها الضارة على الحياة فالنمو الصناعي وتقدمه كما ونوعا أنتج المخلفات الكيميائية الضارة، والسامة، وماتقدمه المصانع من أدخنة وغازات مختلفة دليل على ذلك، والغازات الأخرى كالكاربون، وواوكسيد الكبريت، وغيرها من الغازات التي تؤثر على الغلاف الغازي، وعلى طبقة الأوزون، كله كان صناعي تكنولوجيا غير سليم، ويتعدى هذا التلوث إلى ما هو أبعد من الأماكن المحيطة بهذه المؤسسات المصنعة فتحمل الرياح النفايات الغازية إلى أماكن بعيدة منها غازات سامة، أو خانقة، أو متلفة للأنسجة، والنفايات السائلة، التي يلقي بها في الماء تحملها مجاري المياه أينما ذهبت، وفيها ما يقتل الحيوانات المائية ويفسد المياه وغير ذلك⁽¹⁾.

ويمكن لأي نشاط صناعي نتيجة النمو الاقتصادي أن يترك آثاراً على المدى القريب والبعيد حتى ولو بعد إنتهائه، وهذا جراء المخلفات التي تحتوي على مواد ملوثة للهواء، والمياه، والتربة⁽²⁾. والصناعة لم تعط للبيئة أي إهتمام في الجزائر فهناك إنبعاثات صناعية ناجمة من مصانع الاسمنت، وغيرها من المؤسسات الأخرى، فكل وطن ضعيف يواجه اشكالات في بيئته الاقتصادية من خلال سياسات وبرامج وأساليب الإنتاج، واللامبالاة بمصدر وجودنا، وأساس بقائنا ذاته في الماضي والحاضر⁽³⁾.

وبناء على إشكالات البيئة الاقتصادية يمكن ذكر إشكالات لا الحصر **كالسياحة في الجزائر**، حيث يواجه هذا القطاع في الجزائر العديد من الاشكالات من حيث تدني الخدمات، وضعف قدرات الايواء والاطعام، ورداءة الفنادق، وضعف المورد البشري الذي يتمتع بتلك الثقافة السياحية وعدم التسهيل للمستثمرين الأجانب، والخواص بفرض عليهم إجراءات إدارية معقدة، مما يخلق تحديات إدارية وإخضاعهم للضريبة وانعكس سلبا على الاقتصاد، وعلى العرض السياحي في الجزائر، وأفقدته التنافس السياحي الدولي، وفقدان الثقافة السياحية التي من المفروض أن تتجدد باستمرار⁽⁴⁾. حيث أصبحت بيئة غير مواتية لثقافة السياحة بالإضافة إلى غياب التنظيم، والتأطير، وعدم إدماج القطاع الخاص في السياحة بشكل واضح، كذلك هناك إشكالات أخرى تتعلق بالتمويل المالي والتسويق.

وفيما يتعلق بإشكالات **الأمن الغذائي** يُعرف مستوى التغذية في الجزائر تذبذبا يتجه أكثر إلى الانخفاض خاصة في السنوات الاخيرة بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية نتيجة

(1) - حسام محمد مازن، المرجع السابق الذكر، ص 120.

(2) - ألكسندر دلمولينو وآخرون، تهديدات البيئة، المرجع السابق الذكر، ص 8.

(3) - فرانك سبيلمان ونانسي وايتنغ، علم وتقانة البيئة، والمفاهيم والتطبيقات، (ترجمة: الصديق عمر الصديق)، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2012، ص 21.

(4) - عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 222.

لنقص معدلات الانتاج المحلي، واللجوء الكبير إلى الواردات لضمان تغذية السكان، الذي مافتى معدل نموهم الديمغرافي يزداد بشكل مفرط، وغياب سياسة زراعية كفيلة بالقضاء على هذه الفجوة. ويشير أحمد آيت عمارة إلى أن الجزائر تصنف في المرتبة السابعة على سلم يتكون من تسع درجات مما يجعلها في مرتبة الدول ذات الخطر المرتفع في مجال الأمن الغذائي⁽¹⁾.

خاصة وأن الزراعة في الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على تساقط الأمطار (زراعة بعلية) فيما تعلق بالحبوب (القمح والشعير)، حيث تقدر المساحة المروية خلال عام 2012 مايقوق 1.04 مليون هكتار أي مايمثل 12% فقط من المساحة الصالحة للزراعة، ونظرا للمجهودات المبذولة من أجل توسيع واستخدام تقنيات السقي المقتصدة للماء فقد عرفت هذه المساحة زيادة في السنوات الاخيرة⁽²⁾. بالإضافة إلى مشكلات زراعية أخرى (كالتلوث بالمبيدات، والأسمدة الكميائية، والمخلفات الصناعية والصرف الصحي، مما أثر كذلك على الحياة البرية فسببت للمحاصيل الزراعية، والتربة إشكالات وأفنت بعض الأنواع، بسبب هذه الاسمدة كذلك تلوث المياه والتربة وسببت للانسان الامراض ومشكلات أخرى تتعلق بمواد صيدلانية غير مضمونة العواقب خاصة المخدرة والقوية التي تسبب فيما بعد أمراض خطيرة للمواطنين وهي الآن تنتشر في كل ولايات الوطن⁽³⁾.

والواقع أن مشكلة القطاع الفلاحي لا تكمن في نقصان الموارد الطبيعية، أو البشرية، أو المالية بل في الجوانب التقنية، والعلمية، والتكنولوجية، والتسييرية، التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر وفي المورد البشري المؤهل، وبذلك تعرقل تحقيق تطوير القطاع مما يستلزم إعادة رسم سياسة جديدة تراعي فيها هذه المشاكل وتطبق فيها أبعاد التنمية المستديمة⁽⁴⁾.

وترجع أغلب المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالأساس إلى السنوات الأولى للإستقلال حيث أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بإعتبره منقذ الإقتصاد الوطني. إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل لسببين غياب التناسق والتكامل بين مختلف القطاعات، والانتقال على قطاع واحد وهو الصناعة، والسبب الأخر يعود إلى أن القطاع الصناعي لم يكن مهياً له ويتطلب استثمارات

(1) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 51- 52.

(2) - نفس المرجع، ص 54.

(3) يؤكد بوقرة محمد العربي إن الاستعمار العسكري قد إنتهى، وبدأ الاستعمار الاقتصادي والصيدلاني وهذه الشركات المتعددة الجنسيات، لاتؤمن إلا بالأرباح في ظل إستغلال نظم العالم الثالث، بحيث أن الصادرات العلاجية لاتختلف عن تصدير النفايات الذرية والمواد الاشعاعية، (يراجع في ذلك: محمد العربي فلاح، آفة الشعوب نُظْمها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 167)، ويقول بوقرة محمد العربي إن كبسولات المضادات الحيوية المصنوعة في تيان، أو البلقان، أو تايلاند، تختلف فعاليتها عن المصنوعة في دول الدرجة الأولى حيث هناك مايعرف بصناعة الأدوية الزائفة، والتي يتعامل فيها بالمليارات التي يصفها مدير قطاع الأدوية بمنظمة الصحة العالمية بالمجزرة. كما نجد منتجات لاتحمل نشراتها الاعلانية الحجم الحقيقي للأثار الجانبية، وهي عقاقير يتم ترويجها وهي ممنوعة، ومحرمة في الغرب، وذلك لوجود منظمات مدنية مراقبة، ومدافعة عن حقوق الانسان.

(4) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 63.

ضخمة، ومعرفة تكنولوجية، وخبرة مهنية والجزائر تفتقدها ذلك الوقت، وهناك إشكال رئيس يتعلق بمزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص، حيث تلعب بعض العوامل دورا مهما في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

وانعكست المشكلات الاقتصادية عموما في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الانتاجية لدى افراد المجتمع، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الانتاجية، والإعتماد على الإستهلاك أكثر من الإنتاج. بالإضافة إلى الإعتماد على أساليب تقليدية في الإنتاج الزراعي، أو الصناعي، وانخفاض متوسط إنتاج الأرض الزراعية كما يدخل في المشكلات الاقتصادية ضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميل المواطنين إلى إنشاء مشروعات اقتصادية⁽¹⁾. ومثلت هذه المشكلات تأثير كبير على المجتمع وعلى سياسات الدولة، وتتطلب تكاتف الجهود من أجل العمل على دراسة هذه المشكلات، وإقتراح الحلول المناسبة لها، وعليه إشكالات البيئة الاقتصادية الضحلة أثبتت بوجود إستنزاف الموارد بشكل غير عقلائي، وتلويث البيئة بشكل مفرط، بالإضافة إلى ضعف واضح في عدم خلق فرص عمل جديدة لغياب تنويع اقتصادي. وعليه فإن النظام السياسي الضعيف إقتصاديا يقوم فقط بتنفيذ ما يقرره أصحاب رؤوس الأموال، ولا يعمل بوسائل الإنتاج، وطرق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يطرح أصل المشكلة الاقتصادية سياسيا، وعليه فإن مفهوم النظام الذي لايعني تحالف الموالين للحزب الحاكم فقط وإنما حينما يجتمع على التناقضات، وتقاطع المتناقضات وتعارض المصالح، وتوافقها أحيانا، وصراع جماعات المصالح، وجماعات الضغط وتصارع اجنحتها وتدافعها⁽²⁾، وليس فئة هي التي تدبير العملية السياسية خاصة في شقها الاقتصادي، فكلما نظام لا تؤسس حينما يكون هناك سلب الحقوق، والحريات، وغياب التمكين، والاذلال، وطمس الشخصيات والتبعية، وبعث الخوف في المجتمع، والجدير بالذكر أن المشاريع الفاشلة تولد ثقافة مجتمعية استهلاكية وفكرا مميتا.

ولاتتحقق مهمة التنمية الوطنية بنظام أحادي منغلِق، وكل الدول فشلت في التاريخ القديم والمعاصر، ولكنها دفعت وإلى أبعد الحدود في تنمية التخلف وتوسيع هوته، ورسخت الدونية، والتبعية، في شعوبها فبدلا من أن يكون الحزب الواحد أداة فاعلة للتعبئة الاجتماعية فقد ولد في أغلب الاحيان الطفيلية البيروقراطية، وأحبط القوى الحية التي يدعي أنه ينشط إمكاناتها الخلاقة، وأما الوحدة الوطنية فقد تعرضت في ظل الأحزاب الأحادية إلى تضرر شديد نتيجة بروز النزاعات القبلية، والعرقية والعرشية، في إدارة شؤون الدولة. ويعني الحكم الفردي غياب التشاركية وتجسيدها للهوية المدمرة للتنمية وللإنسانية، وهذا ما تقصده وتسعى إليه الدول الأجنبية، والقوى الأخرى لحماية مصالحها⁽³⁾، وتعطيل

(1) - عصام توفيق قمر وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 21.

(2) - محمد العربي فلاح، المرجع السابق الذكر، ص 8.

(3) - محمد تيبب، المرجع السابق الذكر، ص 141.

الطاقات المادية، والبشرية، والمالية بحيث يتضح ذلك من خلال استرداد غذاؤها وكساؤها، ودواؤها وكل ما تعلق بالحياة الاقتصادية والعسكرية (1). ولن تكون التنمية إلا بفهم اقتصادي رصين، فمشروع الحكومة للثورات الثلاث الزراعية، والصناعية، والثقافية، فأول ما يلاحظ عدم التوازن بين الثورات حيث تم إعطاء الأولوية للجانب المادي على حساب الجانب الثقافي وأن البنية التحتية هي التي تحدد صيرورة الحضارة والتقدم، بالإضافة أن استرداد تكنولوجيا معقدة في مجال الثورة الصناعية مثل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي نادى بها الاقتصادي الفرنسي ديبرينس وهنا نتساءل عن كيفية الإعتماد على تكنولوجيا معقدة، ونحن لا نملك العامل المؤهل ولا نملك حتى القناعات الفكرية لإستعاب ذلك.

وعموما فإن الإصلاحات المركزية الجزائرية كثيرا ما يطغى عليها الطابع الفوقي السلطوي الذي يدعم الجهاز البيروقراطي المتشدد على حساب الادارة المحلية الذاتية، وربما يرجع هذا إلى أسباب تاريخية ونفسية لذهنية الاداري والمشرع الجزائري، وينتج عن ذلك مظاهر سلبية أخرى للادارة الجزائرية تتمثل في الكسب غير المشروع، بالإضافة إلى التباطؤ الإداري، وعدم إنجاز في الوقت المناسب، وبفعالية وكثرة اللوائح والتنظيمات، والمراجع، وإنعدام روح المبادرة والمسؤولية، واللامبالاة والتبذير في الجهد والوقت والمال، وتداخل الاختصاصات (2)، كما أن الاقتصاد الوطني يغلب عليه الصفة الريعية، وأن الشركات المتعددة الجنسيات هي الوحيدة التي تستفيد من عائدات النفط، وتحدد ثمن البرميل، كما تعين وزراء النفط في الدول العربية عموما وبالتالي حتى التنمية المعتمدة على البترول تتعرض للسرقة من مصدر تمويلها.

بالإضافة إلى توغل الجانب الإيديولوجي في الإقتصاد، وإنعكاسه على التنمية، وهو ما يُظهر أن علم الإقتصاد أصبح يتجاهل دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على قدرة المجتمع في الإبداع التقني أو عجزه في إنتاج التقدم التقني، بل أضحى العامل الإيديولوجي أكثر توغلا في الإقتصاد، ويحل محل التحليل الرصين الواقعي لمعطيات عمران أو تدهور المجتمعات (3)، وهذا ما يتجلى من خلال الجدل القائم بين الإقتصاد والتنمية، وإنعدام وعي بيئي، وهنا قفز على مفاهيم التنمية، وتدمير البيئة وهدر مواردها، مما يستدعي اللجوء إلى إقتصاد التنمية، كمبدأ إستراتيجي يضمن للتنمية إستمرارها.

(1) - محمد الغزالي، مشكلات في طريق الحياة الإسلامية، سلسلة كتاب الأمة، العدد الأول، قطر، 1982.

(2) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 198 - 199 .

(3) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 01، المرجع السابق الذكر، ص 34.

- المبحث الثالث: تدهور البيئة الطبيعية في الجزائر:

منذ ظهور الإنسان على كوكب الأرض، وهو في تفاعل دائم مع البيئة، لتلبية مطالبه وإشباع الكثير من احتياجاته، لكن كلما زاد تأثير الإنسان في البيئة المحيطة زادت المشكلات البيئية⁽¹⁾. وهذا ما يبرهن الصدام بين التنمية والبيئة، والاستنزاف والتلوث البيئي الذي أصبح ظاهرة لحدود لها جغرافيا، وهي نتاج لممارسات فعل الإنسان في محيطه، وبيئته، منذ أن ظهر لأجل البقاء، والصراع الايديولوجي الاقتصادي على الموارد.

وتشعر المجتمعات دائما، وأينما كانت بأنها في إتجاه تدمير بيئتها، وتقويض مستقبلها، وتترك بأنها ماضية في فعل ذلك، فتظهر تهديدات واضحة، وغير واضحة بالنسبة لغير المتخصصين، فتسعى الحكومات والمؤسسات الأخرى المهتمة بالتنمية في قلب الإتجاهات، وتزييفها. ومن أجل معرفة من يؤثر بمفعوله وكيف يؤثر، وما نتائجه هو أن تجعل البيئة متاحة وفي متناول الجميع خاصة إذا كان الجميع غير سليم ثقافيا، ومعنى ذلك أنه يتعين على الجميع من الناس إخطارهم بالإشكالات ليكونوا على دراية بالأمر لتجنب الوقوع فيه، خاصة وأن المشكلات هي وليدة مخاض تاريخي طويل بعيدة الجذور بضمنون الإنسان أنه سيدها (أي البيئة) ولا يدري أنه جزء منها فقط فإن أحسن فإليه وإن أساء فعليه⁽²⁾. فلا بد من نظرة سياسية تقلل من التهديدات للمحافظة على البيئة والطبيعة، إنطلاقا من القواعد التي تتحكم في نظم البيئة والمجتمع، فهي اساس التوازن في تنوع الحياة من حولنا، فالقواعد كما ذكر فرانسيس بيكون في القرن السابع عشر عندما ذكر أننا لا نملك حق إصدار الأوامر للطبيعة بقدر مانملك من تقديم فروض الولاء والطاعة لها في الأساس.

ولهذا، فالحكومة والمجتمع لا بد أن يكونا أكثر وعيا ورشادا خاصة في إصدار أي قانون أو تشريع فيما يخص البيئة والطبيعة، لأن الأمر جد مخيف في نتائجه إن كانت في غير محلها، في تنظيم السكان، ومستوى عيشهم، وتنظيم إستعمال الموارد في حدود إحتياجات المستقبل، وهنا تظهر إشكالات تبني سياسات الآخرين في بيئة لها خصوصيات أخرى غير سياسات وتشريعات التي تم إستدعائها، وإنطلاقا من واقعنا فإن قوانين حماية البيئة في الجزائر تركز أساسا على حماية الطبيعة، ومكافحة كل إعتداء قد يقع عليها، دون الإشارة إلى حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية، بإعتبار أن الأمر يتطلب الموازنة بين مجالي حماية البيئة وإدارة التنمية⁽³⁾.

ومع إزدياد إستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور المكونات الأخرى للبيئة بسبب الصراع الدائم على الحياة والبقاء، ومع التقدم الصناعي اليوم زاد إختلال التوازن البيئي الذي أصبحت مظاهره

(1) - مصطفى مولاي البرجاوي، الجغرافيا واشكالية البيئة المغربية واقع وآفاق،

أنظر الموقع: www.alukah.net، تاريخ التصفح: 05.05.2017، الساعة: 16:00، ص1.

(2) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص1.

(3) - خنيش سنوسي، المرجع السابق الذكر، ص 203.

واضحة وملموسة في كل المكونات إنسان، حيوان، نبات - وهواء، ماء ، تربة. وهو ما برهن الإحترار العالمي، وزيادة ثقب الأوزون التي يحتمي بها البشر من الأشعة فوق البنفسجية، وتدهور وانقراض التنوع البيولوجي، وأوضاع بيئية كارثية أخرى حيث أصبحت تهدد الجيل الحالي وتقوض حياتهم، ومن المفروض أن تكون تنمية تحمي الجيل الحاضر وتنتظر إلى مستقبل الجيل القادم، فالتلوث كان سبب ذلك فلا حاضر ولا مستقبل.

وبسبب الإشكالات المتعددة والمتنوعة، أصبح التهديد واضحاً لمكونات البيئة وللموارد الطبيعية بسبب غياب التوازن البيئي، وما يحدثه من إختلال للتنوع الإحيائي بالإنقراض واحتدام ظاهرة التغير المناخي ونضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة.

إذا مشكلات ازمة البيئة المعاصرة هو تهديد للمجتمع بالخطر وللايكولوجيا (أي ما يسمى اليوم بعلم التبيؤ)، فما يحدث اليوم هو تشعب الوجه الطبيعي للبيئة من أجواء، ومياه، وتربة، وأحياء بشتى المواد الكيميائية⁽¹⁾، واستهلاك الطاقة، والإفراط حيث يتم توفير المياه بشكل رئيسي من المياه الجوفية الذي يسبب تراجع المناسيب المائية مع غياب تقانات وطرق أخرى لتدوير المياه أو إستعمال مياه الأمطار أو السدود. وله إنكاسات نحو خسارة الأراضي الرطبة، فهناك فقدان كبير للنباتات وفقدت الاصناف الحيوانية لعدم وجود المياه التي توفر الموطن الطبيعي، وقد نجد ضعف الغطاء النباتي والغطاء الغابي، والحرمان من المياه النقية مما يسبب الامراض ويفشي أمراض أخرى، وتتلوث الارض من خلال إفقار خصوبتها من خلال استخدام المبيدات الحشرية، والمخصبات الزراعية، فتتحول من أراضي زراعية خصبة إلى أراضي زراعية بور، والكثير منها تتأثر بموجات التصحر ويهدد التوازن البيئي بما فيه الإنسان والحيوان والنبات كما ذكرنا سابقا.

ولذا فهناك إشارات تدل على أننا قد إقترنا من حافة الخطر في أمور كثيرة بالفعل، وهناك تغيرات واسعة النطاق على المستوى الوطني، ومنها زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو فيحدث ثقب في الغلاف الأوزوني الذي يتخلل عبره الإشعاع مافوق البنفسجي فيترتب عنه عواقب قاسية، وكبيرة ومثال على ذلك أصبح المواطن الجزائري يتوجه بكثرة إلى الأطباء بمختلف التخصصات فيعاني من الكلى، والكبد، والنظر، والحساسية. فالיום من الصعب إيجاد جرعة من الماء النقي، أو الهواء الصافي، أو قطعة أرض صافية كل الصفاء من حيث الجوهر، والأدهى من ذلك أن بعض المكونات الأخرى باتت تختفي سنويا وينقرض الكثير منها ويضعف النظام الايكولوجي من يوم لآخر، ففي الزراعة مثلا وعلى نطاق واسع تزعم أنها تستخدم شتى وسائل وقاية النباتات بمبيدات الحشرات ومبيدات النباتات الضارة، ولولا استخدام هذه المبيدات لفقدت أكثر من نصف المحصول لكن استخدام تلك المبيدات يسفر في نهاية المطاف عن تشكل مناعة ضدها لدى الحشرات فهناك حاليا أكثر من 400 نوع من الحشرات التي لا تؤثر فيها المبيدات بل لقد ظهرت حشرات ونباتات ضارة أخرى أكثر

(1) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 44.

تعددا وتنوعا (1). هذا دليل أن وقاية المحصول بواسطة المبيدات عقيمة النتائج استراتيجيا، والعديد من الحكومات قد فهمت ذلك وأخذ في استخدام المبيدات في التقلص، فهنا في الجزائر إفراط كبير لاستخدام تلك المبيدات، هذا كله يعبر عن سوء تطبيق السبل الإيكولوجية، وغياب تطوير الوقاية الإيكولوجية للنباتات في الزراعة، وعدم معرفة الخصائص الدقيقة للتربة، وغياب الأساليب التي لا تضر بها فإن معرفة البعض من هذه الأمور ستجبر القادة إلى إعادة النظر في تغيير السياسة الزراعية في الجزائر خاصة وأن الأراضي الوطنية باتت مهددة.

فما إنتهجته الجزائر غداة الاستقلال من حيث مواثيقها، وبرامجها، وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، أسفر عن خسائر اقتصادية تبلغ المليارات فقد تبني الألاف من الوحدات السكنية والمصانع وغيرها في أراضي لا تضر بالزراعة ولا الصناعة، لكن أنت الحماية إلا مؤخرا في شكل قانوني فقط بداية الثمانينيات فهناك إستغلال واضح للموارد الطبيعية، بشكل غير عقلاني، ومن شأنه أن يقوض حياة الاجيال القادمة الذين هم فينا.

وينبع هذا الاستغلال من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال موروثات فكرية دون النظر للخصوصيات الوطنية مما جعل من التنمية ينحصر دورها في رفع النمو الاقتصادي عن طريق إحداث التراكم الرأسمالي، وزيادات المدخرات المحلية، دون النظر للجانب البيئي، وتجاهل الجوانب الأخرى هذا الذي فاقم من المشكلات وعدم مكافحتها خاصة فيما تعلق بمشكلات الموارد الطبيعية التي أصبحت خطيرة في المراحل الأخيرة وأصبح تهديد واضح لجغرافية الدولة وأمنها.

ومن أسباب الاشكالات البيئية للطبيعة الجزائرية نجد :

- الشركات المتعددة الجنسيات (أي شركات متخطية القوميات) وتأثيراتها على البيئة والطبيعة.
- إشكالية التصرف محليا، والإنصراف عن عصر التنمية دون النظر عالميا، من شأن هذا أن يُحدث إشكالات بيئية.

- الاستغلال الغير رشيد، والغير مستديم للموارد الطبيعية.
- ضعف المؤسسات (من ناحية الحماية) وعدم الجدية في تطبيق التشريعات البيئية.
- غياب التكنولوجيا وعدم إسترداد التقانات (الحديثة) الملائمة للبيئة.
- إنعدام ثقافة حماية البيئة وصيانتها وغياب التفكير في الأجيال المستقبلية.
- وعموما نجد أن السياسات الاقتصادية الضحلة تسفر عن سياسات اجتماعية ضعيفة وهذا بدوره يزيد من تفاقم المشكلات البيئية فالبطالة والفقر ومايسببانه مما يدفع الناس إلى الاعتماد على الموارد الطبيعية.

كما أن التراجع الاقتصادي والاجتماعي ينعكس مباشرة على تلوث البيئة الطبيعية، ومواردها، ودلالته يمكن معرفتها من خلال علاقة التنمية بالبيئة، في أي إطار ومن خلال أيضا تدني مستوى

(1) - محمد سعيد الحفار، المرجع السابق الذكر، ص 45.

الانتاجية النظيفة، وما بروز ظواهر البطالة والفقر وغياب الخدمات، وغياب سياسات ريفية تنموية، تضمن حداً أدنى لحماية البيئة الطبيعية. ويعتبر التخلف من الأسباب الجوهرية الذي ينعكس حتماً نتائجه اقتصادياً واجتماعياً، وهذا ما يمكن وصفه بالتلوث الفكري⁽¹⁾، وهناك العديد من الإشكالات الأخرى التي تتفرع، من بينها الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات المختلفة، وعدم كفاءة المشاركة الشعبية، وضعف الإرادة السياسية، بالإضافة إلى الافتقار للوعي العام والمشاركة الشعبية، والسياسات الضعيفة، والافتقار للمعرفة، وضعف المساءلة، والافتقار للشفافية.

وهنا يظهر التعدي الصارخ والمتعدد على البيئة الطبيعية من خلال النمطية التنموية **فنتناقص الأراضي الخصبة، ويزيد التصحر، وتتدهور جودة الأراضي، وتهديد لكميات المياه الموجودة، والاستغلال المفرط للموارد والمعادن الأحفورية** حيث يؤدي هذا الاستهلاك، والاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية إلى انخفاض المخزون المحلي من هذه الموارد، والذي يقود بدوره إلى اختلالات بيئية واقتصادية تلقي عبئاً مالياً وإدارياً على صانعي القرار في الدولة حالياً وفي المستقبل.

فالتحديات هي عميقة ومتنوعة كلفت الخزينة العمومية واستنزفت ماتبقى من الطبيعة الوطنية، من خلال تلوث المياه، ومياه الصرف الصحي، والتربة، والانجراف، واختفاء التنوع البيولوجي، وتلوث الجو، والبيئة البحرية⁽²⁾. وأدركت جميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وانتماءاتها السياسية خطورة الإشكالات البيئية وأدركت أنه يؤدي إلى الإضرار بكل الكائنات الحية على سطح الأرض ويصبح مصدراً للعديد من الأمراض التي سيصعب علاجها على المدى البعيد. وعند الرجوع لمشكلة استنزاف طبقات المياه الجوفية كإشكال يهدد أمن دولة الجزائر حيث من الممكن أنه ليس مقدورها تلبية الطلب خاصة في المناطق الشمالية للتنمية، ولم تعد قادرة على تجديد مخزونها، ونحن نعلم بأن هضاب الجزائر وصحرائها تتمتع بموارد مائية هائلة تكلمنا عنها سابقاً، لكن لا بد أن تُدار الموارد المائية بشكل عقلاني من أجل الأجيال اللاحقة، ومن أجل استخدام المورد⁽³⁾. وأهم مصادر هذه الملوثات قد تكون صناعية جراء الملوثات التي تسببها المصانع بأنواعها مصانع الإسمنت، والنفط، والغاز، والتكرير، وما تفعله بالبيئة البرية والبحرية كذلك، ومن خلال تعقيم الالبان، ومصانع تكرير السكر. وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي انتشرت كثيراً في الجزائر بدون مراقبة حقيقية للبيئة، بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي تستعمل كسقي للزراعة وهي من أخطر المشاكل التي تسببها للصحة العامة وتنتشر الأمراض وتلحق الضرر بالكائنات الحية الأخرى، وقد تكون أيضاً زراعية عن

(1) - سنوسي خنيش، **محاضرات حول التنمية المستدامة**، قسم السياسات العامة والتنمية، بقسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013.

(2) - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية - التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الإستدامة في الإقتصادات العربية- **المرجع السابق الذكر**، ص 44.

(3) - روبرت لافون، **التلوث**، (ترجمة: نادية القباني)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1977، ص 49.

طريق الاملاح وعلى رأسها كلوريد الصوديوم والملوثات العضوية والمبيدات الكيماوية⁽¹⁾. وتكون مياه الأمطار ذاتها التي قد تكون في مدن صناعية لأنها تجمع اثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء والتي أشهرها النتروجين وأكسيد الكبريت وذرات التراب⁽²⁾. هنا لا بد أن نؤكد أن بقاءنا مرتبط بتوفر المياه وهذا ما يجعل المياه أهم مورد وتستحوذ المياه الجوفية على 99% من المياه العذبة السائلة المتاحة في العالم مرتبطة بمختلف النشاطات البشرية وهي كالاتي:

- استخدام منزلي 36%.

- استخدام للزراعة 42%.

- استعمال صناعي 22%⁽³⁾.

وتعاني الجزائر تهديد واضح في نوعية وخصوصية المياه، وتهدد بقاء الإنسان وكذلك من خلال النمو السكاني الغير منظم والقطاع الزراعي الأكثر إستهلاكاً للمياه، والقطاع الصناعي الملوث الحقيقي للمياه الجوفية من خلال زيادة الطلب العالمي على المياه الصناعية بين عامي 2000م و2050م بنسبة 40%⁽⁴⁾، ويؤكد الخبراء أن استخراج الغاز الصخري يحتاج إلى نسب كبيرة من المياه، وبالتالي هناك استغلال مفرط للمياه الجوفية بفعل الإنسان وهذا له تداعيات مستقبلية على نوعية هذه المياه وتلوثها.

وهنا يمكننا القول أن تهديد هذا المورد الأساسي يعرض كل مكونات البيئة (إنسان، حيوان، نبات) للخطر عن طريق البكتيريا، وفيروسات، ومواد عضوية، وتسرب كميات كبيرة من تلك المخلفات السامة الى جوف الارض.

وليس هذا فقط، فإن أغلب القرى والأرياف يستعمل قاطنيها حفر (مطامير) كوسيلة للتخلص من الفضلات، والمياه المستعملة مما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية، وهذا إشكال يهدد مياه الجزائر على الأمد القريب والبعيد. بالإضافة الى التلوث الكيماوي عن طريق الملوثات الصناعية ذات الطبيعة الكيماوية والمنتشعة بالغازات السامة كأول أكسيد الكربون والهيدروكربونات التي تخلفها مراكز صهر المعادن، ومصانع المواد الكيماوية المختلفة، ومصانع الورق، وصناعة الزجاج، ومصانع

(1) - ندوة حول مصادر تلوث المياه،

أنظر الموقع: <http://www.wadelmaghoor.com> ، تاريخ التصفح: 12.03.2016 الساعة 15:00.

(2) - ندوة حول المياه، أنظر الموقع: websites@2000-2001، تاريخ التصفح: 12.03.2016، الساعة 15:00.

(3) - Maria.Helena Semedo and others, **Groundwater Governance a call for Action- A Shared Global Vision for 2030**,sit:

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/groundwatergovernance/docs/general/GWG_VISION.pdf,

تاريخ التصفح: 2018/12/12، الساعة 22:00.

(4) - The United Nations World Water Development Report 2015, Under the theme **Water for Sustainable Development** , Published in 2015 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France, p20 .

البلاستيك، والمطاط وغيرها (1). وكذلك قد تلوث المياه بفعل الأنشطة الزراعية التي تعتمد أساسا على الأسمدة، والمبيدات، والمحاليل الكيميائية، وذلك رغبة في تحسين المردودية والحصول على منتج أوفر، وسريع لكن هذا الاستخدام لا يخلو من المخاطر فقد تكون له تأثيرات سلبية على المياه وعلى صحة المستهلك (2). وهي مصدرا لوصول العديد من الملوثات إلى الموارد المائية الجوفية لتصبح بدورها مصدرا للعديد من الأمراض، والأوبئة ذات تأثيرات ضارة على الصحة العمومية والبيئة (3). ويجدر التنويه بأن عملية إزالة الملوثات من الطبقات المائية الجوفية تعتبر من العمليات المكلفة جدا بل إنه في بعض الأحيان يكون من المستحيل تحقيقها تقنياً (4).

وبالرجوع لتلوث البيئة البحرية في الجزائر بحيث أصبحت مستودع للقمامة ومياه الصرف الصحي ليس الجزائر وحدها، وإنما كل الدول التي تطل على البحر المتوسط وغالبية الدول الغربية الأخرى وهذا ما يلوث البحر ويخل بتوازن أنظمتها البيئية. والأسوء من ذلك هو الاختفاء للعديد من النباتات والحيوانات البحرية كما يصيب هذا التلوث الأنهار والبحيرات والسدود المتصلة بالبحر، وكذلك تقويض مشكلة الأمن الغذائي من جهة أخرى كإنتاج الأسماك والمحافضة على تنوعها للمستقبل، وأهم ما يلوث البحر هو النفايات الصناعية كمصانع الحديد، والصلب، والبترول، ومخلفات السفن، والمصارف الزراعية، والتقيب الملوث للمعادن في قاع البحر، والتجارب النووية في المحيط، والنفايات المشعة للمفاعلات النووية، ومصانع الورق التي تلقي يوميا بألاف الأمتار المكعبة من المياه الساخنة التي تؤدي إلى وجود كتل مائية ضخمة خالية من الأكسجين تضر نوعية المياه فمن خلال هذا التلوث يصبح يستهلك الإنسان المنتوجات البحرية السامة (بكتيريا وفيروسات ومواد سامة وعناصر مشعة) والخطيرة على حياته (5).

وكما تبدو هناك أضرار للأمطار الحمضية من المواد الكيميائية الشائعة الملوثة للبيئة مادة ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين فكلهما يخرج مع أبخرة المصانع، وعوادم السيارات، ويلوث الهواء وعندما تندوب هذه الكيماويات الضارة بماء المطر تؤدي إلى تكوين حمض الكبريتيك أو حمض النيتريك المخفف، وهذه الأحماض المتكونة تسقط مرة أخرى على الأرض مع المطر وبذلك تحدث ظاهرة الأمطار الحامضية وهذه الأمطار تضر البيئة من نواح عديدة وتتسبب في حدوث أضرار

(1) - سعيدان على، الحماية القانونية للبيئة من التلوث بالمواد الخطرة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2007، ص 67-66.

(2) - القطبي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 202.

(3) - KHADRAOUI Abderrazak et TALEB Safia, QUALITE DES EAUX DANS LE SUD ALGERIEN (potabilité -pollution et impact sur le milieu, office des publications universitaires (OPU), Ben Aknoun, ALGER, 03-2010, p 190,191.

(4) - Raven, Berg, Hassenzahl, Environnement, Editions de Boeck Université, Rue des Minimes, B- 1000 Bruxelles, 2009, p 569.

(5) - رجب سعد السيد، الحرب ضد التلوث، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 51-52.

كإحداث إذابة وتآكل وضعف الأبنية والتماثيل والكبارى^(*)، التي يدخل في بنائها الحجر الجيري أو الرخام أو المرمر.

وهذا التأثير الضار بالأبنية يحدث بشكل متراكم مع تكرار سقوط الأمطار الحامضية بالإضافة إلى إذابة وتحلل المعادن بالتربة وحملها بعيدا عنها مما يؤثر على نمو المزروعات وحرقت النباتات، وتأخير نموها. وكذلك إحداث تغيير بالخصائص الكيميائية للمجاري المائية والبحيرات والأنهار التي تسقط بها الأمطار الحمضية، مما يحدث تأثير على صحة الأسماك مثلا، ويهدد الثروة السمكية لأن الأمطار الحمضية تؤثر على مصادر غذائها وقد تمنع حتى بيض الأسماك من الفقس⁽¹⁾. وأخيرا إحداث تأثير سلبي على صحة الإنسان وإنقراض بعض الحيوانات والنباتات، وهذا ما يهدد التوازن البيئي والأنظمة البيئية بأكملها ومن شأنه أن يحرم الإنسان من إمكانية الاستفادة منها في المستقبل⁽²⁾.

ومن جهة أخرى إن سوء تصريف مياه العواصف والأمطار يحمل معه عدد من الآثار السلبية على البيئة فالفيضانات الناتجة عن سوء التصريف قد تؤدي للموت نتيجة الغرق أو الدفن تحت الانهيارات الأرضية والمساكن المنهارة وهو ما حدث مؤخرا في شرق الجزائر. وقد أدت الفيضانات في ولايات أخرى إلى خسائر اقتصادية عبر تدمير الممتلكات، وانهيار الطرقات واضطراب الخدمات العمومية، كما أنه في المدن الفقيرة خاصة في الجنوب تكون شبكات الصرف الصحي وتصريف المياه الأمطار مشتركة، وهو ما يعني في حالة الفيضان اختلاط مياه الصرف الصحي ضمن التجمع العمراني، بما يحمله هذا العديد من آثار سلبية على الصحة كما أن برك المياه المتكونة من سوء تصريف مياه الأمطار تمثل ظروف مثالية لإنتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات. كما أن ضعف تسيير النفايات سواء المنزلية، أو الصناعية، وعدم وجود رسكلة حقيقية ولا يستفاد من هذه النفايات إطلاقا لضعف برامج التطهير لإستغلال مياه الصرف الصحي مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة الأمراض والأوبئة المنقولة عن طريق المياه .

وبالنسبة للتصحّر في الجزائر فقد يؤثر على نواحي كثيرة للبيئة الطبيعية لما له أثر سلبي على التربة والأراضي، وإنعكاساته على الزراعة والإنتاج المفقود، وعدم تثبيت الكثبان الرملية نتيجة للتصحّر، ويكون التدهور في أول الأمر بقعا متباعدة ثم تكبر تدريجيا، وتصبح كالرقع المتنامية حتى تتلاقى وتتدمج ويتشكل منها نطاق قاحل إلى صحاري المناطق المتاخمة⁽³⁾. والتصحّر مشكلة بشرية في الأساس وهذا ما أكدته مؤتمرات الأمم المتحدة، وأن الإنسان هو صانع التصحّر بسبب الزيادة السكانية

(*) - يقصد بالكبارى الجسور والبنى التحتية الكبرى.

(1) - محمد حسام مازن، المرجع السابق الذكر، ص 375.

(2) - نفس المرجع، ص 334.

(3) - صبري فارس الهيتي، التصحر مفهومه أسبابه مخاطره ومكافحته، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص

الغير مسؤولة، والغير العمرانية وبسبب الرعي الجائر، واختفاء النباتات، مما يعرض التربة للتعرية وتدمير الأنواع النباتية⁽¹⁾. ويسبب أيضا الإستخدام الزراعي السيئ للأراضي هلاك التربة بفقدان قدراتها البيولوجية، بالإضافة إلى قطع الأشجار وتدمير وحرق الغابات، والأحراش وإستعمالها لحاجات الانسان الصناعية، والاقتصادية الأخرى، لكنها تسبب للبيئة إشكالات عديدة بالإضافة إلى الأسباب البشرية هناك أسباب طبيعية تتمثل في زحف الرمال والظروف المناخية من حرارة ورياح وأمطار موسمية متغيرة^(*). وتعاني الجزائر من هذه المشكلة جراء السلوك الإنساني وتسبب الإدارة العامة من خلال إزالة الغطاء النباتي والرعي الجائر وغير ذلك من الاشكالات التي ذكرناها سابقا ومثال على ذلك نجد آلاف الهكتارات الفلاحية مهددة بالتصحّر بغرداية، تتعرض للتهديد الفعلي من الكثبان الرملية الزاحفة على الأراضي الفلاحية المستصلحة حديثا، والتي تحتاج إلى التدخل السريع من أجل منع اختفاء أجزاء واسعة منها بالرياح الغربي، كما يسمونه أهل المنطقة وهي الرياح التي تأتي من الجنوب محملة بالأطنان من الأتربة وقد ساهم عدم قيام عدد كبير من الفلاحين باستصلاح قطعهم الأرضية في تحولها إلى مواقع تتسلل منها كثبان الرمال وفي هذا السياق كشف العديد من الفلاحين أن مساحات شاسعة تعرضت لهذا التهديد، خاصة وأن هاته المنطقة تعرف فلاحا تساهم في رفع الإنتاج الوطني.

وحسب مصادر أخرى أن ما يزيد من ظاهرة التصحر الحرث العشوائي، والرعي المستمر، الذي تشهده المناطق السهبية في ولايات عدة في الهضاب، وغرداية بصفة خاصة في فصل الشتاء وبداية الربيع مع وصول مربي المواشي والمولين من ولايات الأغواط، والجلفة، بحثا عن بعض الدفاء، ولم تتمكن حملات غرس الأشجار من نوعية مصدات الرياح من منع تدهور الأوضاع، وبات التصحر يزحف شيئا فشيئا من الجهة الشمالية، وصولا إلى الأغواط والولايات المجاورة، حتى السد الأخضر أصبح مهدداً ووجب على السلطات العمومية أن تضاعف حملات التشجير أو بناء سدّ آخر للتصدي لهذا التصحر.

هذا بالإضافة إلى أراضي سطيف فإن أكثر من 120 ألف هكتار من الأراضي الزراعية بالولاية أصبحت مهددة بالتصحّر، ويهدّد مئات الهكتارات في سعيدة حيث يعمد عدد كبير من رؤساء البلديات إلى تأجير الأراضي المشجرة للمولين النازحين، بحثا عن الكلاً من ولايتي البيض، والنعام كما

(1) - صبري فارس الهيتي، المرجع السابق الذكر، ص 46.

(*) - بالنسبة للمطر الساقط الصيفي والمطر الشتوي هذه الكميات القليلة لا تتكفل بالحياة النباتية القائمة ويقال من قيمتها أكثر بما يساند التصحر من سنة لأخرى، (يراجع في ذلك: زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الانسان مع البيئة، دار المعارف، الاسكندرية، 1997، ص 139).

أن مدينة سعيدة تتميز بمناخ جاف يشجع على إنجراف التربة، وما زاد في تزايد زحف الرمال هو التناقص في كميات الأمطار، حيث تسجل مدينة سعيدة تساقطا لا يتعدى **300 ملم سنويا**⁽¹⁾.

هذا بالإضافة إلى القطف العشوائي لمادة الحلفاء فقد أدى إلى تعرض مناطقها للإنجرافات، خاصة بعد إتلاف الغطاء النباتي والعزوف عن تربية الحيوانات، التي تحتاج إلى مساحات واسعة من العشب الطبيعي، حيث تشير الإحصائيات أنه تم إتلاف بين 50 إلى 800 هكتار من أراضي الحلفاء، أي بنسبة 2 إلى 4% من الأراضي السهبية، مع العلم أن هذه المادة كانت تشكل منذ 20 سنة مضت 1,6 مليون هكتار وتقلصت إلى **400 ألف هكتار** يعني أن 43% من مساحتها قد أتلقت. ضف إلى ذلك قطع الأخشاب من أجل التدفئة، وقلع النباتات لتوفير الغذاء لمواشيهم، رغم تخصيص مبالغ مالية للإستصلاح عن طريق الامتياز ولصالح صندوق مكافحة التصحر، وتنمية المراعي، والسهوب، وذلك ضمن المخطط الخماسي، الذي أقره رئيس الجمهورية الأسبق خلال **2005/2009**. لكن هناك تجاوزات من طرف الإدارة المحلية وإعطاء من لا يستحق الإستقادات خصوصا ما يتعلق بالدعم الفلاحي، وحفر الابار والأحواض المائية، والتشجير، وآلات تصبير معاصر الزيتون، وغرف التبريد، وكذا المولدات الكهربائية، وتربية النحل، عن طريق المحاباة ومن لديهم سوابق عدلية وهو مايزيد تلويث البيئة واستنزاف الطبيعة، وتبديد الاموال العمومية، ونهبها ومعهم هذا في جميع الولايات.

وحيثما تتجه للمدن الشمالية والشرقية والغربية للجزائر، عموما ترى أن الغابات فجأة قد تلاشت لتحل مكانها منازل، وعمارات، ومنشآت، وفرق أخرى في مناطق أخرى تشق الطرقات مدمرة للمنظر الطبيعي وللأنظمة البيئية، وتبدو الحياة فيها مملّة، فماكان في السابق قد تبدّل جذريا بفعل الإنسان، وهو مايدل عن التلوث الذي يبدأ جراء هذه الافعال، والاحتباس الحراري، وموجاته القاتلة في يوم من الأيام، وغيره من الإشكالات الأخرى، وهو ما يروق للناس الاستقرار في مناطقهم.

وهناك إشكالات أخرى تتعلق **بخسارة التنوع البيولوجي**، فإن جينات الأرض، وأنواعها ونظمها الإيكولوجية هي نتاج مئات الملايين من سنوات التطور، وبفضلها تمكنت الأنواع من الإزدهار ولكن الأدلة المتاحة تشير إلى أن الأنشطة البشرية تؤدي إلى خسارة التنوع البيولوجي للأرض، ومع

(1) - التصحر في الجزائر، أنظر الموقع: <https://www.marefa.org> تاريخ التصفح: 31.12.17، الساعة 18:00.

زيادة عدد السكان والأنشطة الاقتصادية، فإن احتمال زيادة معدل خسارة التنوع البيولوجي أرجح كثيرا من استقراره⁽¹⁾.

وهذه الخسارة تشمل العديد من الفطريات، والفقرات، واللافقريات، والطحالب، وغيرها، من الكائنات الحية كحشرات المياه العذبة، وأنواعاً كثيرة لا يمكن أن تعد وتحصى من نباتات وحيوانات وجينات^(*).

وتتسم الجزائر بهشاشتها الايكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية، كالجفاف (المناخ الجاف يشمل أكثر يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الإنقراض)، والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه في بعض المناطق وبمعدل أقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة⁽²⁾. فقد تدخل في السنين القادمة من فئة البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية ليس لإفنتقارها للماء بل نسبة لتلوث مياهها وكذا التوسع العمراني العشوائي، والزراعة، والفلاحة، والتصنيع الغير متحكم فيه. وتتسبب هذه القطاعات في معدلات متنامية للتلوث حيث أن تكلفة الأضرار البيئية التي يتسبب فيها القطاع الصناعي لوحده هو ثلث التكلفة العامة للأضرار أي ما يعادل ما بين 1.8 و 2 % من الناتج الداخلي الخام⁽³⁾، كل هذه الإشكالات تهدد الأنواع وتخل بالتوازن البيئي لإنعكاسات تلك الإشكالات.

كما أن ضعف الإنتاج الحيواني، والنباتي، والسمكي أصبح واضحا حيث سجل الانتاج النباتي تحسنا لا يغطي الانتاج المحلي نظرا لإنخفاض نسب إنتاج الغلة (الحبوب، البقوليات، الخضار والفواكه، الألياف، المحاصيل السكرية). فيما تسجل النباتات في الجزائر تراجعا كبيرا نظرا للعوامل الانسانية، والطبيعية والتغيرات المناخية. وسجل الانتاج الحيواني تقليدية الانتاج، وقلة الخبرات سواء في الدواجن، أو المواشي، وعدم متابعة التطورات في تربية الحيوانات كثروة وطنية، وغياب كلي لتقانات

(1) - مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، حال البيئة في عام 1976-1996، المرجع السابق الذكر، ص 97.

(*) - يتكون النوع من جينات كثيرة، ويشير التنوع الجيني إلى تباين الجينات داخل النوع، فتناقص التباين الجيني في كثير من الأنواع ومن ثم تقل قدرة هذه الأنواع على التكيف مع التلوث، والتغير المناخي، والأمراض، وغيرها، من أشكال الأضرار بالبيئة فتعكس على النوع وينقرض. (يراجع في ذلك: مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، حال البيئة في عام 1976-1996، المرجع السابق الذكر، ص 100).

(2) - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتتويج الإنتاج الوطني وتحفيزه، المرجع السابق الذكر، ص 05.

(3) - نفس المرجع، ص 06.

الحديثة، والانتاجية في مجالات الهندسة الوراثية، والتدجين وتوفير الرعاية والارشاد للمربين، وتدريبهم على نظم التربية الحديثة .

وإذا اخذنا على سبيل المثال الانتاج السمكي فقد تعتبر نسبة إنتاجه ضعيفة جدا نظرا لغياب استراتيجية، وغياب إدارة تسيير عقلائي للموارد البحرية تمنع التلوث الذي يساهم في تدمير الثروة السمكية من جهة، ويهدد باختفائها وانواع عدة منها لأسباب التلوث، وعدم إحترام قوانين الصيد بعدم إحترام فترة الراحة البيولوجية للأسماك (فترة التكاثر) من جهة ثانية، حيث مثلت نسبة الانتاج حوالي 0.8% عام 2016 بحيث أن نصيب الفرد من الاستهلاك هو 2-5 كلغ في السنة (1).

وبالرغم من المساحة الهائلة للجزائر لكن لم تستغل لضعف استخدام التقانات المتطورة في الصيد وضعف قنوات، وإمكانات التمويل الميسر للصيادين، وعمليات الاستغلال الجائر والغير قانوني التي تمارسها الشركات الأوروبية في المياه الجزائرية.

وهناك إشكالات أخرى تهدد الأنواع، وما لاحظناه في الطريق السيئ التخطيط كطريق شمال جنوب الذي يفصل بيئة عن بيئة بوضع جدار الاسمنت بين الطريق المزدوج وهذا يسبب هلاك وانقراض أنواع عديدة. وكذلك إلحاق الضرر بالكائنات الحية التي تؤدي إلى اضطراب في التوازن البيئي، كما أن الغازات الدفينة الناجمة عن النشاط البشري تؤثر أيضا، فلا بد أن يبقى الهواء نقيًا لان الكائنات الحية في الأرض تنفس الهواء. بالإضافة إلى الإشكال الغابي المطروح الذي يعاني الإهمال، وعدم الرعاية حيث يتم التلاعب والاستغلال التجاري الجائر، والازالة، والتحطيم، والانحسار لغالبية المساحة في الجزائر، وكذلك الزراعة حيث تمثل الموارد الأرضية الزراعية نسبة ضئيلة من المساحة الإجمالية الوطنية، نظرا لوقوعها في المناطق الجافة التي تعاني نقص كبير في هطول الأمطار، وتعرض الأراضي فيها إلى عوامل التدهور وضعف الغطاء النباتي حيث تتعرض التربة للانجراف، والتلحح، وبعض ممارسات الاستغلال الجائر مما يضعف من قدرتها الانتاجية بسبب تدهور صفاتها(2).

وأما بالنسبة لتحديات الفجوة الغذائية الذي حال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي (أي تفاقم العجز الغذائي)، فواضح أن هناك عجز لمختلف السلع، السكر، الحبوب، البقوليات، اللحوم، الفواكه الاسماك، بحيث أن الجزائر تواجه عجزا في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية، خاصة وهذا راجع لضعف معايير الكفاءة الانتاجية، وغياب الاستثمارات في مجال البحث والتطوير لأساليب الري

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث قطاع الزراعة والمياه الصادر عام 2017)،

أنظر الموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/content/>، تاريخ التصفح: 2018/10/29، الساعة: 03:00، ص 59.

(2) - نفس المرجع، ص 53.

الحديث، وتطوير الموارد الارضية والتقانة الزراعية، وغياب دور القطاع الخاص في النشاط الفلاحي والزراعي، وعدم تشجيعه من قبل السلطات العمومية في إنشاء مشاريع تدخل في إطار التنمية المستدامة، هنا لا بد أن يتدارك الأمر حتى لا يتفاقم العجز الغذائي.

كما أن عدم إستعمال التقانة الحديثة هو بمثابة الإنعزال عن العالم، وعن التقدم التقاني فيجب التأكيد هنا على تعزيز الجهود في تطوير مراكز البحوث برعاية السلطات العمومية لتتماشى هذه المراكز مع مثيلاتها في الدول المتقدمة لمنع التدهور الطبيعي، أو التقليل منه لكون أساليب الانتاج والاستثمار الزراعي التقليدي لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل الزيادة السكانية التي تشهدها الجزائر، والخطر الحقيقي يكمن في الأسمدة والمبيدات المستوردة. هذا من أجل رفع المعاملات الزراعية، وإدارة واستصلاح التربة، واستخدام الأسمدة والمبيدات بعلمية، وتطبيقات مكافحة الحيوية للآفات والأمراض النباتية والحيوانية، وتحسين استخدام التقاوي (أي البذور) والبذور المحسنة، وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الكيميائية.

كما تطورت بحوث التقانات الحيوية لتشمل زيادة كثافة التمثيل الضوئي في النبات، والتخصيب الحيوي للتربة، واستخدام الزراعة النسيجية للانتاج الغزير، والسليم، وإنتاج نباتات مقاومة للحشرات، ومسببات الأمراض، وفي مجال الانتاج الحيواني فقد شملت تحسين إنتاجية الحيوانات الزراعية، وتشخيص الأمراض ودراسة الخرائط الجينية للحيوانات، والإخصاب ونقل الأجنة، وبحوث الجينات المتعلقة بالحجم، والجنس ومعدلات التناسل في الأسماك⁽¹⁾.

وعليه، تتدهور الموارد المتجددة وغير المتجددة، إذا ما أصبحت عرضة للتقانات غير ملائمة لما لها من آثارا تدميرية للبيئة الطبيعية، كما يحدث الهدر حينما تغيب المعرفة، والمهارات الملائمة واللازمة، وقد تؤدي إلى انتشار الأمراض والموت⁽²⁾.

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث قطاع الزراعة والمياه الصادر عام 2017)، المرجع السابق الذكر، ص64.

(2) - Romano Donato , Notes of the Course on Sustainable Rural Development, p61.

- الخلاصة والإستنتاجات:

ومما هو جلي في **المبحث الأول** من خلال هذا الفصل أن الخطط الوطنية انحازت الى النمو الاقتصادي دون تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة إجتماعيا، خاصة ماتعلق بخصوصيات المجتمع الجزائري، وغياب المشاركة، كما أن إستمرار الاشكالات البيئية خاصة الفقر والبطالة وانتشارهما يعتبر أحد النواحي الخطيرة جدا على البيئة الوطنية، ويعتبر كذلك تقاطعا مع التنمية بالمفهوم العصري، وتمخض عن ذلك وجود آثار قللت من فرص التنمية وإجتياح للبيئة الطبيعية، وأثبتنا أن المحك النهائي لخطط التنمية هو التقدم في تحقيق الهبوط بخط الفقر، وفي **المبحث الثاني** أشرنا إلى إشكالات البيئة الاقتصادية، وتمثل في أحادية السياسات الاقتصادية (**نفطية، غازية**) وغياب شبه كلي للسياسات التجارية، والسياسات المالية، والنقدية، وعدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى بالإضافة إلى غياب إنصاف جيلي، وهذا ما يؤكد ضعف التخطيط التنموي المتذبذب والغير مسؤول والتميز بالدفاعية، وهو ما أظهر نتائج سلبية مست المصلحة الوطنية (**مصلحة بقاء إستمرار الدولة**) والمصلحة العامة (**مصلحة الشعب**)، لغياب استراتيجية .

وأما في **المحور الثالث** اتضح أن سوء فهم وعدم ادراك الجوانب البيئية يؤدي الى التنمية الضحلة، كما أن الجزائر ذات اهتمام ضيق بحقل التنمية البيئية بمفاهيمها الجديدة خاصة من حيث الدراسات الاكاديمية، الا انه في الآونة الاخيرة بدأت تتجه مجهودات بعض الباحثين والسلطات العمومية للكشف عن طبيعة حقيقة ومعنى التنمية المستديمة ومقاصدها، فاشرنا إلى أن النشاطات الاقتصادية كان لها الأثر السلبي على البيئة دون إنعكاسات إيجابية على البيئة الاجتماعية، ولقد أظهرت التطورات الاقتصادية العلمية الحالية ضرورة الأخذ بالعولمة، والتقانات الحديثة، دون تلويث البيئة مع رفع الوعي الثقافي لأفراد المجتمع لإشباع الحاجات (في إطار مايسمى الدولة المتدخلة).

وإلا نتجه إلى تحديات متزايدة التعقيد فهناك أسباب واضحة تحول دون تحقيق أفضل النتائج التنموية، وتقل تلك الفرص التي تتمتع بها الجزائر من موارد مالية، وبشرية، وطبيعية، إلى تحديات متزايدة التعقيد تتمثل في غياب الثقافة الحقيقية للتنمية من وجهة نظر النخب السياسية (**علاقة الحكومة بالرعب علاقة تشبث**)، وعلى نحو متزايد النظام الاجتماعي، والبعد الاستشراقي المستقبلي، وتحديات فيما يخص تجديد الموارد، وتأخر في تنمية القطاع الخاص خاصة وأن إدماجه لا يزال غير واضح، وفي نوعية الخدمات الاجتماعية، وإلا فما معنى الفقر والبطالة في بلد ثري بموارده.

الفصل الثالث

خيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية

الفصل الثالث:

خيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية

بعد أن اعترضت الجزائر تحديات متعلقة بتصورات، وكيفيات التسيير العمومي في بيئة تتغير باستمرار بتغير المعطيات والبيانات. سارعت الجزائر إلى خلق توجهات، وسياسات، وبرامج وخطط من أجل تنمية وطنية، فقد شهد الاقتصاد الجزائري كممول للتنمية مجموعة من التطورات والتحويلات، انعكست على التوازنات الداخلية، وإزاء هذه التطورات تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي تنوعت ما بين استقرار الاقتصاد الكلي، وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية، والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي، والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق الجزائر من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشهدت الفترة الأخيرة من الخطط الاقتصادية بداية من عام 2014م تغييرا في نمط السياسات الإصلاحية بحيث ركزت بشكل أكبر إلى إحتواء الصدمات الاقتصادية كتدابير لضبط المالية العامة وزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية، ونظم الصرف وإصلاحات تهتم بالتنوع الاقتصادي خارج إطار المحروقات، نسبة للتراجع الكبير المسجل في الاسعار العالمية. وسنتناول في المبحث الاول الخطط الاقتصادية والجهود المشتركة مع الفواعل الأخرى التي قد أوصت عليها السياسة العامة الوطنية بالتنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى بغية تحقيق التنمية وبذل جهد في حل المشكلات. ونتناول في المبحث الثاني الخطط الإجتماعية تنفيذا للبرامج الحكومية التي تبنتها السلطات العمومية إذ لا يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تنفذ بمعزل عن الإصلاحات الاجتماعية وخدماتها ودورها تنمويًا الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم، والتربية، والصحة، وتوفير المسكن الملائم وغيرها. ولا يمكن أن تحقق مكاسب ملموسة بدون اهتمام كافٍ بباقي جوانب الإدارة العامة، والإصلاح الإداري. أما في المبحث الثالث نتناول أهم سياسات حماية البيئة الطبيعية فسعت الجزائر إلى اللجوء لبعض قوانين حماية البيئة الطبيعية خاصة وأن الجهود الدولية تتجدد باستمرار، وتجبرها على الإهتمام أكثر، وتصورات تنموية بجهد مشترك تقوم به الجهات المعنية من خلال اجتماعات الفاعلون والمساهمون، والمواطنون، ومنه تتضمن مباحث الفصل تحليل للتطورات الاقتصادية، والخطط الإجتماعية، والتشريعات البيئية التي شهدتها الجزائر، ودور تلك التطورات في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، ونتناول في هذا الفصل مايلي:

- المبحث الاول: الخطط الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية.

- المبحث الثاني: الخطط الإجتماعية لحماية البيئة الوطنية.

- المبحث الثالث: حماية البيئة الطبيعية في الجزائر

- خلاصة وإستنتاجات.

- المبحث الأول: الخطط الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية.

ومن المهم قبل التطرق لمفاهيم الإصلاحات المُتبعة لفترات الخطط الاقتصادية السابقة الوقوف على طبيعة التطورات الاقتصادية التي شهدتها المراحل للإشارة إليها، فقد إتجهت الجزائر منذ الستينيات من القرن الماضي، وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي إلى تبني تجارب تنمية قائمة على نهج التخطيط المركزي، والسيطرة على القطاع العام للنشاط الاقتصادي، ثم توجهت نحو التخطيط التنموي القائم على توجيهه وإشراك القطاع الخاص، واستغلت الفوائض النفطية في دعم مشروعات البنية الأساسية، والتنويع الاقتصادي هدفها الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو من خلال:

- إستغلال وتوزيع الموارد، ودعم الانتاجية.
- الإصلاحات الاقتصادية، ودعم النمو الاقتصادي الجزائري.
- الإصلاحات الاقتصادية اجتماعيا في إطار دعم التنمية المستدامة في الجزائر.
- العمل على تحسين مستويات الطلب المحلي، مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي نظرا لارتفاع السيولة المحلية.

هذا إنطلاقا من إصرار حكومي على أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب لتفتح جوانب الشخصية الانسانية، بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض⁽¹⁾، لكن الجهود التنموية التي تبذل اليوم غير كافية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للأجيال الجديدة، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية الاتجاه نحو الزراعة، ونحو الفلاحة، ونحو الصناعة بحذر، ووضع قيود على التجارة، هنا تزيد ثقة المحكوم بالحاكم أكثر من خلال السياسات الاقتصادية، وسنبرز التطورات الاقتصادية في الجزائر (أي ملامح أداء الاقتصاد الوطني، ومبررات وسياسات الإصلاح المنفذة خلال الفترات السابقة).

وبالنسبة للسياسات الاقتصادية لحماية البيئة الوطنية وصيانتها (خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر)، فقد عرفت الجزائر بعد استقلالها التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري^(*)، و تبنت العديد من الحلول عن طريق مجموعة من السياسات، وقبل هذا ومنذ بداية تشكل أول حكومة مؤقتة كانت النظرة لتنمية الاقتصاد الإشتغال الرئيس، وتبرهن ذلك بصورة فعلية غداة الاستقلال وبناء الدولة وكان بشكل عملي بداية من مؤتمر طرابلس الذي نص على الإهتمام ببناء البنية التحتية، والإهتمام بالقطاع الفلاحي والزراعي وكل هذه الأهداف تعبر عن التنمية المستدامة إن اشتغلت عليها الحكومة آنذاك بصرامة، وبمنهجية علمية.

(1) - عبد الكريم بكار، المرجع السابق الذكر، ص 189.

(*) - عرفت هذه المرحلة اقتصاد شبه مشلول، ويعود ذلك لفرغ المؤسسات، وغياب اليد العاملة، إضافة للفقر، والبطالة، والتهميش والأمية، وضعف كبير للقطاعات الصناعية، والزراعية، والتجارية.

وبعد المؤتمر هذا تلاها **ميثاق الجزائر 1964م**، بحيث تضمن هذا الميثاق معالجة الآثار التي خلفها الاستعمار في الجزائر، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي وكذلك التطرق إلى أهم القضايا التي تعبر عن طموحات الشعب، وأمانيه في إعادة بناء المجتمع إقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا ولتحسين معيشة الفرد الجزائري، وتم السعي في هذه المرحلة على أهداف تمثلت في إعادة الوجه الحقيقي للإسلام، والسعي من أجل إنتصار مبادئ الديمقراطية، ومناهضة الإمبريالية عن طريق تبني الاشتراكية والعمل على إزالة الفوارق الجهوية، وتقريب الهوة بين الريف والمدينة، وبناء مجتمع صناعي متحرر من التبعية وإزالة الأمية عن طريق التعليم باللغة العربية، وتوفير الخدمات الصحية في كافة المناطق، وضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مستمد من قيمنا مغذى بالمبادئ العلمية، ومحصن ضد المواقف الفكرية الأخرى⁽¹⁾.

وبعد الميثاق تبنت الجزائر ميثاق آخر يعرف **بالميثاق الوطني 1976م**، ويعتبر بمثابة الإطار المرجعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر فلقد تضمن بلورة الرؤى المختلفة التي تعرضنا إلى بعضها في الميثاق الوطني السابق (1964م)، حيث كان التركيز أكثر على الاشتراكية والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وتحرير الفرد بإعتباره مواطنا ومسؤولا هذا حسب جبهة التحرير الوطني وتوجهاته. وفي هذا السياق قامت بثلاث ثورات أساسية لعملية التنمية كما سمتها ويتعلق الأمر **بالثورة الثقافية، والثورة الزراعية، وثورة الصناعية**، كلها تصورات مستلهمة من مفهوم الاشتراكية.

كما اعتمدت سياسة التنمية الشاملة أيضا على النهوض التكنولوجي، والتعاون مع الخارج، وتحكم الدولة في دواليب الاقتصاد، والتعبئة المكثفة للدخار، هنا تم التركيز على أن التنمية قاعدة ومطلب للنهوض بالاقتصادي والاجتماعي معا⁽²⁾.

إلى أن شهدت الجزائر **ميثاق وطني آخر سنة 1986م** قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني ونوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى في يوم **16/01/1986م**، كان التركيز بشكل مباشر على **الصناعات المصنعة** بحيث أن الأهداف التي تم التوصل إليها هو تزويد البلاد بصناعة شاملة، ومتوازنة بمعنى هيكله النسيج الصناعي وتكثيفه، أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما حتى تتعزز المبادلات بين الصناعات. وكان الإعتقاد أنذاك بأن عملية التصنيع أداة فعالة وحاسمة في بناء اقتصاد حديث وتحسين الإنتاج، وإقامة وتدعيم الصناعات الثقيلة كل هذا من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل والإندماج في جميع المجالات، ومواصلة تنمية

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1964**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1964، ص 13.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1985، ص 15.

الصناعات الأساسية كصناعة الحديد، والصلب باعتباره الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد وتطويرها، وتوسيعها، وتحسين مستوى إستخدامها.

وكذلك تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية، تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة المتميزة بتراكم التقنيات الى مراحل إنتاج آلات وبناء المصانع، إعتقادا على الإمكانيات في الدراسات والإنجاز فكان التركيز على الصناعة كمحور للتنمية ومحركها بتتويعها، وتطويرها، وترقيتها بما يتماشى التكنولوجيا الجديدة مع ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط الصناعات التقليدية لتوجيه الإقتصاد، وضمان استمرارية التنمية والخروج من التخلف.

ومن هذه المواقف إنبثقت مخططات **كالمخطط الثلاثي 1967م-1969م⁽¹⁾**، الذي كان التصنيع من سيماته الأساسية، كذلك تماشيا مع القطاعات الأخرى كالفلاحة، والخدمات وكان بمثابة نقطة البداية للانطلاق الفعلي لنظام التخطيط في الجزائر. ومع بداية **1970م**، ونهاية المرحلة التجريبية لنظام التخطيط بالمخطط الثلاثي، تم تبني مخطط آخر سمي **بالمخطط الرباعي الأول 1970م-1973م⁽²⁾**، أين تم فيه تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع الأسس لسياسة الدولة اتجاه التنمية وذلك بدعم الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي ثم الدخول في المخططات المتوسطة الأجل، ووقف أولويات محددة عملت الدولة على تنميتها ودعمها للوصول إلى تحقيق الاستقلال الحقيقي من مختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فكان التسيير **إشتراكيا** للمؤسسات الإقتصادية من خلال تمثيل الدولة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الوطنية قصد تحسين الظروف الإجتماعية للشعب بخلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وتحقيق التعاون بين الأفراد، وترقية العلاقات الانتاجية.

ثم انتهج برنامج الرئيس هواري بومدين كسياسة جديدة أو ما يعرف **بالثورة الزراعية** كأحد المبادئ والمرتكزات للتنمية الوطنية تمثلت في منح الأرض لمن يخدمها وبتدعيم مالي من الدولة أيضا من جهة، وتهيئة ظروف المعيشة الجديدة بتوفير المياه، والكهرباء، والغاز، والطرق، والمدارس والمرافق العمومية الأخرى من جهة ثانية. لكن هناك عدة أسباب لم تحقق الأهداف المرجوة نظرا لعدم توفير الأساليب الحديثة للإنتاج، والاستغلال الأمثل ونقص كبير للأفراد المؤهلين والمتخصصين في أعمال الصيانة للممتلكات من وسائل الإنتاج. ضف إلى ذلك التخلف والجهل والامية، التي كانت تعاني منها المناطق الريفية بشكل أكبر وعدم مسايرة التطور في المجال الزراعي.

(1) - سعدون بوكابوس، **الإقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية ل1962-1989-1990-2005**، دار الحديث للطباعة، الجزائر، 2013، ص148.

(2) - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الأمر رقم: 70-10 المؤرخ في 20-10-1970، المتعلق **بالمخطط الرباعي الاول**، الجريدة الرسمية، عدد 07، 2007، ص50.

وأما بالنسبة للمركز الآخر للسياسة المنتهجة هو تنمية القطاع الصناعي كمساهم رئيس في عملية التنمية في البلاد، وعرفت هذه الفترة انخفاض في نسبة البطالة ويعود لدور القطاع الصناعي، كما ارتفعت حجم الاستثمارات، وانعكست هذه الخطة لتبرهن نجاعة سياسة التنمية المتبعة من الدولة آنذاك، وعلى ظروف المجتمع لكن كلها حلول مؤقتة غير استراتيجية فيما بعد نرى انعكاساتها السلبية أكثر من الإيجابية التي تحدثنا عنها خاصة محاولة التخلص من التبعية ومحاولة التحكم في تسيير الشؤون الداخلية ومن خلال ماتعرضنا له في المخططين الثلاثي والرابعي الأول لوحظ بشكل واضح الإعتماد على القطاع المنتج، وإعطاء أولوية في الإستثمارات للقطاع الصناعي ثم يليه القطاع الزراعي وهو ما برهن توجه الدولة لتحقيق التنمية من دون ثقافة.

بعد المخطط السابق الذكر تبنت الجزائر مخططا آخر يعرف **بالمخطط الرابعي الثاني**

1974م-1977م⁽¹⁾، وكان اهتمام هذا المخطط هو المواصلة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتدعيم الثروة الزراعية، ومحاولة علاج الاختلالات التي عرفتھا القطاعات كما أشرنا في السابق كذلك تم الاهتمام بالقطاع الإجتماعي وتلبية حاجاتهم الأساسية، وخاصة القائمين على المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة وعرفت هذه المرحلة تطبيق اللامركزية في الظاهر من أجل تحقيق توازن جهوي، وتحكم جيد في تخصيص الموارد المتاحة، وكذلك في هذه المرحلة تم فتح تعاون مع دول من العالم الثالث ودول المغرب العربي محاولة لإنشاء علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على المجتمع. كما تم التأكيد في هذا المخطط على دور المجالس الشعبية المحلية في تمثيل المناطق، والعمل مع السلطة الوصية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وخلق توازن بين مختلف المناطق في الوطن، وتعزيز القطاع الصناعي تحت السلطة المركزية بتفويض للسلطات اللامركزية لمختلف المؤسسات الإقتصادية العمومية. ضف إلى ذلك تنمية الهياكل الأساسية كشبكة النقل، وتطوير شبكة السكك الحديدية، والطرق والموانئ، وشبكة التوزيع الإجتماعية المتمثلة في البنية التحتية الإجتماعية من كهرباء، وغاز، وماء وتطوير مختلف الادارات الخدمائية، وهنا لعبت السلطات اللامركزية المحلية دورا مهما غير الدور التي تلعبه اليوم في تطبيق هذا المخطط، ومراقبته، وتنظيمه، وتقليل العبء على السلطات الوصية. لكن بقيت نتائج سلبية تمثلت في مستوى التأطير، والتكوين، والتجربة في عمليات التسيير، ونقص الخبرة الجزائرية في التفاوض مع الشركات الأجنبية وغياب الرؤى المستقبلية، وبذلك عمدت الدولة إلى مواصلة سياسة التخطيط لغرض التنمية، بتبني **المخطط الخامسي الأول الممتد من عام 1980م إلى 1984م⁽²⁾**، وذلك بإدخال التصحيحات، والتعديلات اللازمة لحل المشاكل التي واجهتها في المخططات السابقة، والعمل على تنمية شاملة، ومحاولة التخلص من الدعم المقدم من الدولة، وتكريس

(1) - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الأمر رقم: 74-68 المؤرخ في 26-06-1974، يتعلق بالتقرير العالم للمخطط الرابعي الثاني، المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، ص 80.

(2) - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، التقرير العام المتعلق **بالمخطط الخامسي الأول**، (1980-1985)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 85.

مبدأ اللامركزية ولقد تم التركيز على أهداف أساسية طبقا للمادة 05 من القانون المتضمن المخطط الخماسي⁽¹⁾.

وبعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني على المشروع منها مواصلة بناء الإقتصاد الوطني وتنميته، وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين لكن هذه المرحلة حملت نتائج سلبية، أكثر مما حملته المخططات السابقة تمثلت في إنخفاض مستوى الإستثمارات لضعف عمليات الانتظام في ما يخص إحترام الآجال المحددة في تمويل مؤسسات الإنجاز، والأشغال العمومية، وسوء التسيير في المؤسسات، وعدم التحكم في أليات الرقابة، والمتابعة. مما أدى إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفق المرسوم الرئاسي رقم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04م، حيث إتخذت اللجنة التي تم تنصيبها من طرف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية إجراءات لإعادة هيكلة هذه المؤسسات. ورغم ذلك إلى أنها عانت من الكثير من المشاكل المالية، وعدم تحقيق الربح والنمو بسبب المسييرين لهذه المؤسسات، ضف إلى ذلك نقشي ظاهرة البيروقراطية وبعض العراقيل والقيود التي مست التسيير الحسن الذي كان في السابق رغم زيادة المؤسسات بعد الهيكلة الذي كان عام 1980م، في حدود 150 مؤسسة وطنية وعند إعادة الهيكلة العضوية إنقسمت عام 1982م وإمتد هذا الإنقسام إلى مؤسسات ولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ثم إلى مؤسسات بلدية لبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الإنقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية⁽²⁾.

ورغم ذلك فقد عرف هذا المخطط تحول نسبي في سياسات التنمية المتبعة من الدولة إعتقاد اللامركزية للمؤسسات رغم بقاء النظام الإشتراكي، وإتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، وهذا ضمن إطار الشركات المختلفة⁽³⁾، وحقق نتائج مقبولة رغم الأزمة الإقتصادية العالمية، والتقلبات السياسية والإجتماعية الأخرى، وإندرج في نفس السياسة التنموية للخطة الخماسية الأولى مخطط آخر سمي بالخماسي الثاني من 1985 إلى 1989⁽⁴⁾.

وأهم ما لوحظ في هذه الخطة الخماسية هي مواصلة دعم الهياكل الأساسية، وإعطائها الأولوية في حجم الإستثمارات مع تقلص للإستثمارات الصناعية لتقلص التنفيذ المالي بسبب الأزمة العالمية 1986م، التي كشفت الصعوبات الهيكلية للإقتصاد الجزائري. فإعتمدت الحكومة برنامجا

(1) - ج ج د ش، التقرير العام المتعلق بالمخطط الخماسي الأول، (1980-1985)، المرجع السابق الذكر، ص 85.

(2) - عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر 1980 - 2000 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001، ص 185.

(3) - موازي بلال، الإستثمار والتنمية الإقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2003، ص 139.

(4) - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، التقرير العام المتعلق بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 134.

موسعا للإصلاحات من خلال التدعم بإتفاقيين إحتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول في 1989م/1990م، والثاني في 1990م/1991م). إضافة إلى إتفاق ثالث وقع عام (1994م) تلاه إتفاق آخر على المدى المتوسط سمي بإتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين (1995م/1998م)، وسجلت الجزائر بفضل تلك الاتفاقيات وضعا إقتصاديا كليا وتطورا ملحوظا وطنيا وإعادة للتوازنات المالية الكلية بين 1999م إلى 2007م.

كما ساهم إرتفاع أسعار المحروقات إلى إنخفاض قيمة الدين الخارجي إلى 4 مليار دولار أمريكي عام 2008م، لاسيما من خلال الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004م، وبتسجيل نمو معتبر في مستوى إحتياطي الصرف الرسمي من جهة أخرى⁽¹⁾. بسبب إرتفاع أسعار المحروقات وقد تظهر له آثاره السلبية على مسار التنمية في الجزائر فيما بعد. بحيث ان قطاع المحروقات يمثل أكثر من 90%، من مجموع صادرات الجزائر آنذاك، مما جعل الدولة الجزائرية تلجأ مجددا للقروض الخارجية لسد هذا العجز، وطرح فكرة استقلالية المؤسسات التي نادى بها المسيرون وهي طريقة غير مباشرة بإدخال تصحيحات جذرية على المؤسسات الإشتراكية لخصخصتها، فنتيجتها كانت التسريح الجماعي للعمل ظهور مشكل البطالة من جهة، والتوجه دائما للزراعة والري للخروج من الأزمة من جهة أخرى.

وفي هذا المخطط تم تطوير المخططات السنوية الولائية، ومخططات المؤسسات السنوية، وعقود البرامج السنوية لضمان التوازن في سير العمل الجهوي للتهيئة الإقليمية، والتوازن بين الإنتاج الوطني وحاجات المجتمع من مواد إستهلاكية، والتوازن بين المؤسسات في العلاقات التي تجمعها من تبادل للسلع والخدمات أو مايعرف بعقود البرامج، وهي وسيلة جديدة لتدعيم التكامل الإقتصادي من خلال توفير السلع وطنيا من طرف المؤسسات الوطنية الإنتاجية. كما تم تمويل هذه المؤسسات من ميزانية الدولة وتخصص لإنجاز التجهيزات الإجتماعية، والثقافية، وتنمية الهياكل الأساسية كشبكة المواصلات ومؤسسات التعليم والصحة وغيرها من الهياكل الأساسية. وتتميز المخططات السنوية للإستثمارات بأنها تعتمد في إختيار البرامج الاستثمارية وإنجازها على درجة نضجها، وعلى مدى تقدم الإنجاز لهذه البرامج من طرف الأعوان الاقتصاديون، وخاصة الجماعات المحلية.

وبذلك يعتبر المخطط السنوي مقياس لتقييم نشاطات هؤلاء الأعوان ومحاسبتهم، وبالتالي تخصيص القروض للبلديات التي تستحقها وسحبها من البلديات التي لا تستحق، نظرا لنتائجها السلبية وكذلك الولايات في منح القروض من طرف جهاز التخطيط المركزي لضمان التنمية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي والعمل على خلق طاقات إنتاجية جديدة وإشباع حاجات المجتمع وكذلك التحرر من التبعية للخارج. ورغم الإصلاحات إلا أن السياسة التنموية أخفقت في مسعاها لتحقيق الأهداف الموضوعية، مما مهد الطريق إلى التوجه نحو تخطي الدولة عن التسيير الذاتي، وإعطاء المؤسسات

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، 121.

الإقتصادية أكبر حرية للحد من المركزية وبات واضحا فشل الإستراتيجية وتوجهاتها والتوجه نحو اقتصاد السوق نظرا لما فرضته الظروف الدولية والآليات الاقتصادية الجديدة.

وقد أجبرت الجزائر أن تتماشى مع ذلك بسبب مشاكل ميزان المدفوعات، بدعم من طرف المؤسسات المالية الدولية عام 1990م إلى غاية 1998م، فانتهجت الجزائر العديد من المحاولات للاستقرار الإقتصادي بإصلاحات للسياسة المالية، والنقدية، والتجارية، تفاعلت معها السلطات العمومية من خلال إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها من قبل، وإدراج أخرى يتضمنها الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وكان التأكيد على وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، وإعفاؤها مبدئيا من الضرائب، وكذلك الإصلاح المالي والبنكي من خلال قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 10 أفريل 1990م^(*)، هدفه استقلالية البنك المركزي عن الخزينة، والبنوك التجارية، والتطهير المالي لمديونية الخزينة، والمؤسسات العمومية، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج أي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الإستيراد والتصدير للمنتجات المرخص بها، وهو ما إعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية وفق منشور وزارة التجارة رقم 90/60 مؤرخ في 20 أوت 1990م. كما تم إصلاح النظام الضريبي وبعض التخفيضات الجبائية على الخدمات العامة، وبعض الرسوم الجمركية مع تنويع الصادرات من غير المحروقات، فوافقت الجزائر على العديد من الشروط نظرا للظروف الصعبة التي كانت تعانيتها خاصة وأنها كانت في فترة تنظيم انتخابات تشريعية ولا بد لها من أن تشتري السلم الإجتماعي وتواصل دعم المواد الأساسية خلال هذه الفترة، فكان تساهل ومرونة وأظهرت حسن نيتها مع شروط صندوق النقد الدولي كذلك⁽¹⁾.

وبعدها بدأت تظهر البعض من النتائج المحققة جراء الإتفاقات مع الصندوق في السياسة المالية والنقدية والتوازنات الخارجية بحيث إرتفعت الإيرادات العامة بنسبة 43% ما بين عامي 1988م و1991م ويرجع هذا لسببين أولا ارتفاع سعر البترول في السوق الدولية، ولإنخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تفوق 60% وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة⁽²⁾. ومواصلة تحرير عمليات التجارة الخارجية نظرا لما حققته من تحسن ملحوظ، أما إجتماعيا فتم إنشاء صندوق للشبكة الإجتماعية بموجب قانون المالية لعام 1992م سنتحدث عنه لاحقا في الخطة الاجتماعية مخصص للعائلات ذو الدخل الضعيف، وإعانات للفقراء فاقت 20 مليار دينار جزائري كدعم للأسعار السلع

(*) - (يراجع في ذلك: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 10 أفريل 1990).

(1) - عبد الله بلوناس، إقتصاد الجزائر الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 288.

(2) - Cnes, projet de rapport sur les effets économiques et sociaux du programme d ajustement trure 1998, p 21.

الاساسية، والهدف من ذلك هو أن يتقبل المجتمع هذا الإنتقال من جهة، وتحقيق هدف التنمية المستديمة في تحقيق التكامل بين الاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى.

وسعت الحكومة الجزائرية في برنامجها التصحيحية آنذاك بعد عام 1993م دون تدخل المؤسسات المالية الدولية إلى التخفيض التدريجي للقروض التجارية المرتبطة سنويا للحصول على نسبة خدمة المديونية في حدود 40% عام 1997م، والحفاظ على مستوى مرتفع من احتياطات الصرف بما يعادل 1.3 شهر من الاستراد، ورسم هدف للوصول إلى 3 أشهر استراد مع زيادة الصادرات، والخدمات خارج المحروقات⁽¹⁾، وكانت النتيجة هي إنخفاض في نسبة المديونية المتوسطة والطويلة الأجل من 76% عام 1992 إلى 39.6 عام 1997⁽²⁾، ورغم ذلك النتائج لم تحالف التوقعات، وتبرهن بأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد محروقات وأي إنخفاض في سعر البترول ينعكس سلبا عليها، ويفقدها ملايين الدولارات.

وكما قد جاءت تدابير جديدة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي من 1994م إلى 1995م من أجل إعادة التوازنات الداخلية والخارجية وعلى رأسها السياسة المالية، كان الهدف منها تخفيض إستهلاك الدولة للموارد المالية، ومواصلة تراجع دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية لصالح النظام البنكي والوصول إلى سعر صرف الدينار الجزائري أكثر واقعية ومصدقية. أما بالنسبة للسياسة النقدية بحيث أن القانون 10/90 أعطي للبنك إستقلاليته هو يلعب دور المتحكم النقدي، فهو المكلف بإدارة السياسة النقدية ومراقبة المنظومة المصرفية ومتابعة النشاط البنكي ومدى إحترام البنوك التجارية للنصوص القانونية المعمول بها، وكما ينص أيضا على ضرورة تخلي الدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وتسديد مكشوفها البنكي لبنك الجزائر وهذه أهم ميزة للبنك، بالإضافة إلى تدابير الحفاظ على التوازنات الخارجية الذي دفع السلطات العمومية إلى تخفيض الدينار الجزائري، وكان الهدف من وراء ذلك هو إلغاء إجراءات التقيد المفروضة على الصرف بداية من عام 1992م، ومواصلة تحريره وكذلك تحرير عمليات التجارة الخارجية ماعدا مواد وسلع التي تخضع لمعايير محددة مسبقا كالأدوية. أما بالنسبة إلى لتدابير الحماية الإجتماعية هو التعويض ومنح منح للعائلات خاصة الفقيرة منها وأجريت تعديلات اخرى كإنشاء نظام التأمين ضد البطالة لفائدة الأشخاص الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة غير إرادية (سنتكلم في ذلك لاحقا) والسبب إقتصادي خاصة تعويضات التسريح لأسباب اقتصادية.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم : 93-07 مؤرخ في 24 أفريل 1993 يتضمن الاهداف العامة للمخطط الوطني لسنة 1993، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 26 بتاريخ 26 افريل 1993، ص 17.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تشريعي رقم : 93-07 مؤرخ في 24 أفريل 1993 يتضمن الاهداف العامة للمخطط الوطني لسنة 1993 ، المرجع السابق الذكر، ص 37.

وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها نالت رضا الصندوق خاصة تحرير التجارة الخارجية، والسياسة النقدية، والميزانية⁽¹⁾، وهو ماسهل بمواصلة المفاوضات مع الصندوق لثلاث سنوات إضافية بمواصلة الدعم تطبيقا لبرنامج التصحيح الهيكلي، والقضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية وتوقيف التضخم وإعادة إنتعاش النمو الإقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات حسب ما قالت به بوكاهتلوم من قسم الدراسات بصندوق النقد الدولي ويقول بيتر هال المهتم بقضايا الإقتصاد السياسي المقارن إن التصحيح الاقتصادي يعني العمل على أن البلد لا يعيش فوق إمكانياته ويهدف إلى توازن أحسن للعرض واحسن استعمال للموارد⁽²⁾. فكانت إجراءات التصحيح الهيكلي بمواصلة رفع الدعم عن الأسعار، والعمل على إعطاء إستقلالية للبنوك التجارية، والتحكم في التضخم، والتحكم جيدا في مراجعة الشبكة الإجتماعية من جهة، وإصلاحات تتعلق بالقطاع العام، والتجارة الخارجية، والميزانية، والضرائب من جهة أخرى⁽³⁾. وكان الهدف من وراء ذلك استقرار الاقتصاد، وتحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية، ضف إلى ذلك أهداف أخرى تتعلق بتحقيق الإستقرار المالي، والزيادة في الإدخار الوطني لتمويل الإستثمارات وتشجيع القطاع الإنتاجي، وخلق مناصب شغل، والرعاية الإجتماعية عموما، ومن اتفاقات الإصلاح الهيكلي الموسع 1995م - 1998م نجد إصلاح القطاع البنكي لإنجاز الاستثمارات العمومية وتغطية إحتياجات مؤسسات القطاع العام عن طريق إستخدام الأدوات الغير مباشرة في إدارة السياسة النقدية مما أدى إلى تقليص معدل نمو الكتلة النقدية وإلى تراجع التضخم من حوالي 30% سنة 1995م إلى 5% سنة 1998م. وغيرها من إصلاحات مست البنوك التجارية وإعادة هيكلتها لإفتقادها للإطار المؤسسي والخبرة للقيام بنشاط الوساطة المالية بفعالية بمساندة من البنك العالمي.

ولتفciه فقد وضعت الدولة أليات لدعم الاستثمار عن طريق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحصول على قروض بنكية للإستثمار⁽⁴⁾، مما قد يساهم في التنمية إلا أن هذه الخوصصة لقيت بعض العقاقيل، والصعوبات تمثلت في غياب بيئة غير متفهمة لهذا التحول مع غياب

(1) - **Declaration du directeur generale du fmi**, (journal el watan, n 1281,05/01/1995).

(2) - Peter Heller, **les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres, finances et Développement**, FMI, 25 décembre 1988, p 28.

(3) - بلوناس عبد الله، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري التجربة والنتائج، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002، ص12.

(4) - Rabah abdoun, **un bilan du programme de stabilisation economique en algerie**, 94-98, cread, n46/47,1998,et 1 t du 199, p 35.

التجربة والنشاط الإقتصادي المتنوع. ثم تلاها برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال فترة 2001م-2004م^(*)، فقررت الحكومة في أبريل 2001م، وضع برنامج لتدعيم النمو والإنعاش الإقتصادي، والذي خصص له غلاف مالي ضخم موجه أساسا لرفع معدلات النمو الإقتصادي والتنمية للتقليص من البطالة، وإعادة التوازن الإقتصادي في البلد. ولقد مكّنت عملية الإصلاح الجارية في السنوات الأخيرة في الجزائر من موائمة تشريعاتها الداخلية وهياكلها مع القوانين والمعيار الدولية في مجال الحكم وتسيير الاقتصاد وفق آليات التنمية الجديدة، وتعزيز المراقبة وتطوير التأمينات، وصياغة السياسات التي من شأنها تنظيم الحركة التنموية الداخلية، وتنظيم حركة رأس المال نحو الخارج.

ومنه فقد شرعت الحكومة في مخطط لدعم الانتعاش الإقتصادي بقيمة 47 مليار دولار أمريكي بهدف تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من الارهاب والجفاف، وبفضل هذا المخطط حقق النمو زيادة في مجال البناء، والأشغال العمومية، والخدمات وبعض فروع الصناعة سيما مواد البناء، والخشب فقد تسارعت وتيرة النمو منذ 2002م إذ إنتقلت من 4.2% عام 2002م إلى 6.8 عام 2003م لتبلغ عام 2004م نسبة 5.2%. وثمة ظاهرتان إثتان تضافرتا لدفع الاسعار على الارتفاع هما من جهة الارتفاع الكبير في أسعار المواد منها وكذا الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات المستوردة نظر للزيادة الحادة في الأسعار العالمية وخصوصا أسعار الحبوب والألبان والأغذية التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة، هذا الذي زاد من حرص الحكومة على إنعاش الاقتصاد أكثر بسبب مطالب المجتمع الجزائري بالتنمية وتخفيض الأسعار.

وبغية القضاء على فائض السيولة الهيكلي، والحد من آثاره التضخمية لجأ بنك الجزائر منذ 2002م إلى رفع فائض السيولة بواسطة وسائل مرنة، ومنظمة للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وقد أدت هذه الإجراءات التي إتخذها بنك الجزائر إلى استقرار الوضع النقدي، وقد رافق هذا الاستقرار اعتماد سياسة التعويم المراقب للدينار بغية تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي والحقيقي على المدى البعيد لذلك يُعد مستوى سعر الصرف الفعلي والحقيقي نهاية عام 2003م مرجعا⁽¹⁾.

وعموما كانت اهداف مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 كالتالي⁽²⁾:

(*)- إستمد هذا البرنامج أسسه من برنامج رئيس الجمهورية الأسبق من الثلاثية التالية " وضع حد للعنف، وإستعادة الثقة، وبعث الأمل من جديد" ترجمت هذه بوضع برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي (1999-2004)، ثم يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي صاحبه برامج خاصة للجنوب، والهضاب العليا (يراجع في ذلك: التقرير الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق الذكر، ص 125).

(1)- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 122-123.

(2) - نايلي محمد، التخطيط والتنمية الإقتصادية في الجزائر 2001-2014 (المخطط الخماسي 2010-2014 أنموذجا)، رسالة دكتوراه، قسم السياسات العامة والأنظمة المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019، ص 106-108.

أهداف إقتصادية تمثلت في :

- إنعاش الاقتصاد الجزائري.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية.

وبغية دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005م/2009م تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا برنامجي الجنوب والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 55 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها، وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الإقتصادي من جهة أخرى، كذلك يهدف إلى الإهتمام بالجانب الصحي، والتعليم صف إلى ذلك تطوير الموارد البشرية، والبنى التحتية⁽¹⁾، كما تم التركيز أكثر على الإهتمام بترقية تكنولوجيايات الاتصال الجديدة⁽²⁾. وإنشاء الهياكل كبناء الجامعات، وتأهيل المرافق والمنشآت الأخرى كتطوير خطوط السكك الحديدية، وبناء المطارات، وإنشاء محطات النقل في كثير من الولايات وغيرها من الولايات. صف إلى ذلك دعم مشاريع الصناعة، والفلاحة وترقية الإستثمار، والسياحة، والصيد البحري، وترقية قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطوير جهاز العدالة وقطاع التجارة والمالية وقطاع الثقافة والشباب والرياضة وغيرها من القطاعات الأخرى⁽³⁾، وقد ساعدت هذه البرامج على تسريع وتيرة النمو الإقتصادي، والاستمرار في تعزيز الاتجاه الإيجابي للتوازنات الكلية المالية وقد تجلى التطور الإيجابي لأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية المالية من خلال النتائج المحققة في السنوات الأخيرة.

وبناء على ذلك تم تبني برنامج تنموي آخر سمي **بالبرنامج الخماسي 2010م-** **2014م بقيمة 286 مليار دولار أمريكي**، ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت وتيرتها قبل عشرة سنوات من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تم في 2001م، ثم تواصلت ببرامج دعم النمو التي دعمت ولايات الهضاب والجنوب، وتضاعف الغلاف المالي لهذا البرنامج بأكثر، مقارنة بالبرنامج الأول 2001م-2004م، وخصص للتنمية البشرية مبالغ ضخمة، وللتربية الوطنية من حيث بناء المتوسطات والإبتدائات، والثانويات، والإهتمام بقطاع التعليم العالي، والبحث العلمي لتمكين الجامعة وتطوير للبحث العلمي.

أما بالنسبة للصحة العمومية فكان الإهتمام بها أكثر لتقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص، عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة، وهياكل جوارية متخصصة وغيرها من القطاعات كقطاع الشباب والرياضة من حيث إنجاز الملاعب والفضاءات

(1) - البرنامج التكميلي لدعم النمو (مصالح رئاسة الحكومة)،

أنظر الموقع: www.premier.ministere.gov.dz arabe، تاريخ الدخول: 09-02-2016، الساعة: 14:30، ص 32.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - البرنامج التكميلي لدعم النمو، المرجع السابق الذكر، ص 34.

الرياضية الأخرى، وقطاع الثقافة من حيث تطوير وتحسين الثقافة لتستجيب لمتطلبات الجماهير وتنمية وعيهم⁽¹⁾.

وعموما ينقسم المخطط الخماسي 2010-2014م إلى أربعة محاور أساسية تمثل الخطوط العريضة لمضمون هذا المخطط التنموي، وهذه المحاور الكبرى بدورها تنقسم إلى قطاعات اقتصادية واجتماعية محددة⁽²⁾.

- تحسين التنمية البشرية بنسبة 43.66% من القيمة الكلية للمخطط الخماسي.

- تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية بنسبة 38.65% من القيمة الكلية للمخطط الخماسي.

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني بنسبة 16.49% من القيمة الكلية للمخطط الخماسي.

- تطوير إقتصاد المعرفة بنسبة 1.17% من القيمة الكلية للمخطط الخماسي.

لكن عجزت الجزائر بكل مخططاتها، وبرامجها، مقارنة بالمبالغ الضخمة فكان التركيز كله على النمو دون التنمية، وعكست التوقعات عن تحقيق التنمية وتنمية القدرات الوطنية إجتماعيا وإقتصاديا وغيرها من المجالات، وهذا راجع للفساد ولغياب الصرامة، والثقافة، وغياب السند السياسي وغياب الإصلاح الإداري للإدارة العامة الجزائرية، وقد أثبت الواقع المحسوس ذلك حاليا. اما القطاعات الاقتصادية الأخرى كتحسين وتوفير السكن، وقطاع الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال الدعم المالي، وكذلك في قطاع البيئة وتهيئة الإقليم كرسكلة النفايات، وإنجاز المساحات الخضراء، وتوسيع للمساحات المحمية وغيرها من حماية للتنوع البيولوجي للحفاظ على التوازنات البيئية سنتحدث عنهم في المبحثين الثاني والثالث، وإستفاد قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من إنجاز العديد من المؤسسات المتخصصة لتعليم وتدريب المعاقين لحماية حقوقهم، وكذلك التقليل من البطالة كخلق مناصب عمل في قطاع العمل.

ضف إلى ذلك قطاع النقل بربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وتحسين طرقات الجزائر وفك العزلة عن المواطنين الموجودين في البلديات، والقرى، ووتحريك قطاع التجارة لتوفير السلع وتنويعها، وكذا قطاع الطاقة والمناجم في توفير الغاز الطبيعي، لسكان الريف والمدن، وإنشاء المحطات الشمسية لغرض عقلنة إستهلاك الطاقة. ضف إلى ذلك أن هذا البرنامج الخماسي قد أكد على تنوع الإنتاج الصناعي وجذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي⁽³⁾. وصولا إلى برنامج 2015-2019 الذي لم تعلن عليه المؤسسات التنفيذية بسبب أزمة إنخفاض أسعار المحروقات لان التنمية في الجزائر تمول بالمحروقات لا أكثر وظروف حادة أخرى في جميع النواحي، وجمدت الكثير من المشاريع، والبعض منها لم يكتمل وكان الهدف من البرنامج، الزيادة في الدخل

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة، 2012/07/01، مصالح رئاسة الحكومة، ص 38-40.

(2) - نايلي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 110.

(3) - ج ج ش د، بيان السياسة العامة، 2012/07/01، المرجع السابق الذكر، ص 38-40.

الوطني الحقيقي، والتوسع في الهيكل الإنتاجي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتحسين المستوى المعيشي، والاهتمام بالفرد، وتطوير التعليم، وتعميم الرعاية الصحية والانطلاق بمشاريع تنمية كبرى، وبناء منشآت قاعدية جديدة والاهتمام بالريف ودعم القطاع الفلاحي من أجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الاقتصادية، يسمح بعودة واستقرار سكان الريف والشروع في بناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية، ووضعت برامج لمواصلة محور الأمية والإهتمام بالشباب وتمييزهم.

ومن هذا المنطلق حرصت الحكومة على ضمان التعبئة الداخلية للتمويل الذي يقتضيه تنفيذ الميزانية العمومية وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني فكان على سبيل المثال دعم الدولة لقطاع الفلاحة أن مكنت من تحقيق نسبة نمو معتبرة خارج المحروقات قدرت بـ 2.4% في عام 2017م وبـ 3.4% في عام 2018م. غير أن قطاع المحروقات تعرض للتقلبات كما ذكرنا سابقا وأيضا لتراجع الانتاج المحلي للنفط بسبب خفض الحصة الوطنية، وعمليات إصلاح منشآت البلد النفطية⁽¹⁾، وخصصت لتمويل الاقتصاد قروض يمنحها الصندوق الوطني للاستثمار والتي قاربت 3000 مليار دج خصصت لأكثر من 200 مشروع في قطاعات الصناعة، والأشغال العمومية، والموارد المائية، والنقل، والسياحة، والاتصال، وقروض فاقت 400 مليار دج منحت للبنوك لتقترضها بدورها للمؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة منها العاملة في قطاعات الطاقة والموارد المائية، والنقل، والسكن⁽²⁾.

وعلى ذكر البرنامج الأخير التي لم تعلن عنه الحكومة كان لا بد للجزائر أن تواكب التطورات الاقتصادية العالمية وكان ذلك إلى حد بعيد حيث شهد عام 2016م عدد من التطورات والأحداث التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي بداية من قرار الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي برفع الحظر عن إيران في مطلع عام 2016م، والذي أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى مادون ثلاثين دولارا للبرميل مرورا بتصويت بريطانيا في منتصف العام بالإنفصال عن الإتحاد الأوروبي، وقرار الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط بواقع 1.8 مليون برميل يوميا للمرة الأولى في منذ عام 2008م وصولا إلى المخاوف التي صاحبت الإنتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، والتجارة الدولية خلال الربع الأخير من عام 2016م.

ومن وجهة نظر أخرى حرصت مجموعة العشرين على تعزيز التعاون بين الدول ذات الاقتصادات الكبرى والنامية لمواجهة الركود، والإجراءات الحمائية التي تشكل تهديدا بالغا لحرية التجارة، والنمو الاقتصادي العالمين وبحث قادتها خلال الاجتماع السنوي الذي إنعقد في الصين بنهاية عام

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فيفري 2019، مصالح رئاسة الحكومة،

ص 3 .

(2) - نفس المرجع، ص 05.

2016م سبل تعزيز النمو الاقتصادي، وتبني السياسات اللازمة لتجنب أية أزمات مالية جديدة لمواجهة الحمائية التجارية⁽¹⁾. وقد أدت هذه التطورات إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% عام 2016م مقابل 3.4% عام 2015م، على مستوى الاقتصادات المتقدمة فقد حققت دول المجموعة معدل نمو بلغ 1.7% عام 2016م مقابل 2.1% عام 2015م، بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فعلى الرغم من تحقيق دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن ذلك المعدل لا يزال أقل مما حققته العام الماضي، حيث بلغ 4.1% عام 2016م مقابل 4.2% عام 2015م ومع انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي سجل معدل التضخم العالمي إنخفاضا بحيث ساهمت عدة عوامل في كبح الضغوط التضخمية كان من أهمها بقاء أسعار النفط، والمواد الأولية، والسلع الغذائية، عند مستويات منخفضة وارتفاع معدلات البطالة. نذكر هذا لأن له علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني، وكما أشرنا سابقا الأسواق العالمية للنفط وسعره هو من يمون التنمية في الجزائر.

ومن جانب آخر إنعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية والسياسات الحمائية على معدلات نمو التجارة الخارجية عام 2016م، التي نمت بمعدل أقل من معدل نمو الاقتصاد العالمي حيث سجل حجم التجارة الدولية نمو بلغ 2.9% عام 2016م مقابل 2.7% عام 2015م، كل هذه التداعيات حققت من خلالها الجزائر نمو إقتصادي مقارنة بالأعوام السابقة، ويرجع ذلك التحسن إلى أسعار النفط صف إلى ذلك حالة إستقرار الأوضاع الداخلية مقارنة بالدول المجاورة كليبيا وتونس إلا أن الأسعار لاتزال متقلبة⁽²⁾.

كما إن انخفاض الأسعار قابله ارتفاع في كميات الإنتاج في الدول المصدرة له، وانعكس على الجزائر بإنخفاض وتيرة النمو وارتفاع معدلات البطالة، وعدم خلق وظائف جديدة، وإنخفاض الإنفاق الاستثماري في موازنتها العامة، وتقييد وتجميد التعيين في القطاع العام لاحقتها إجراءات تقشفية بدأت تتبناها الدولة عام 2015م للحفاظ على الإنضباط المالي، فهذه التقلبات أثرت على مؤشرات الأداء الاقتصادي خاصة أن الجزائر تشهد إنخفاض للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن إنخفاض

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الأول التطورات الاقتصادية العالمية 2017)،

أنظرالموقع: <https://www.amf.org.ae> ، تاريخ التصفح 2018/10/30، الساعة: 02:00، ص 01.

(2) - تدنت أسعار النفط العالمية دون مستوى الثلاثين دولارا للبرميل في أفريل 2014 مما دفع أوبك إلى إقتراح إمكانية خفض كميات الإنتاج في ظل التخوف من هذا الإجراء ارتفع متوسط أسعار النفط في عام 2016، ثم واصلت أسعار النفط إرتفاعها إلى أكثر من 50 دولارا للبرميل بحلول جويلية، لكنها إنخفضت إلى أقل من 40 دولارا للبرميل في أوت على ضوء ارتفاع الانتاج العالمي وتباطؤ نمو الطلب، وارتفاع المخزونات النفطية لمستويات تخطت متوسط الخمس سنوات الأخيرة، وفي أواخر شهر سبتمبر 2016 إتقت أوبك في الجزائر من حيث المبدأ على خفض الإنتاج، وخلال شهر نوفمبر توصلت الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك إلى إتفاق يقضي بخفض كميات الانتاج النفطي بواقع 1.8 مليون برميل يوميا بناء عليه اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع بنهاية العام، لتفاصيل أكثر في هذا الشأن راجع: (التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الأول التطورات الاقتصادية العالمية 2017)، المرجع السابق الذكر، ص 17).

أسعار النفط من شأنه انخفاض الحافز على الاستثمار خاصة القطاع النفطي، كل ما سلف كان عائقا في تطبيق البرنامج الخماسي التكميلي 2015م/2019م إلى حد بعيد.

ومن خلال البرامج التي انتهجتها الجزائر خاصة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE والبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC وبرامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب كلها، وغيرها، شكلت نمو اقتصادي معتبر وقد لبت العديد من مطالب المجتمع الجزائري خاصة بعد 1999م إلى 2010م، ولا شك أن التنمية في هذه الفترة ظلت هشة لأنها مرتبطة بقدر كبير بالمحروقات التي تمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي PIB و 97% من الصادرات، وما يقارب 65% من المداخل الجبائية، ومن المهم الإشارة إلى أن حصة القطاع الصناعي خارج مجال المحروقات لاتزال تسجل معدلات نمو منخفضة متوسط 2% خلال هذه الفترة نسبة لتراجع الاستثمارات، وعوامل أخرى قلصت من نموه من جهة أخرى. وسجلت مصالح المالية العامة فائض في ميزانيتها خلال تلك الفترة لتشكل في المتوسط 6.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفع رصيدها المالي إلى 596 مليار دينار جزائري عام 2007م، وبقي على هذا النحو والتذبذب أحيانا وارتفع ايضا بعد السقوط في عام 2014م الناتج الداخلي الخام من 160 مليار دولار عام 2016م إلى 168% 2017م ويقدر ب 184 مليار دولار عام 2018م⁽¹⁾، كل هذا صرفته الجزائر وحققته به أرقام كبيرة على مستوى القطاعات الاجتماعية والتعليمية والاشغال العمومية وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى.

كما نلاحظ زيادة الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG قد تضاعف خلال هذه الفترة مرتفعا من 6000 دينار شهريا في عام 1999م إلى 12000 دينار في الشهر في 2007م، وفي هذه الفترة تم التحكم في التضخم من خلال الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية الذي وصل في التسعينات إلى 30% وحصص في متوسط سنوي يقدر ب 2.5% ما بين 1999م و 2007م، كما تم التحكم في التضخم حيث سجل المعدل الوطني انخفاضا مستمرا من 6.4% عام 2016م إلى 5.6% عام 2017م إلى 4.5% بالنسبة للأشهر العشرة الأولى من عام 2018م⁽²⁾.

وتم خلق مناصب شغل قدرت بحوالي 728.666 منصب عمل دائم ومؤقت فترة 2005م إلى 2012م في قطاعات مختلفة إنخفضت نسبة البطالة نسبيا، حيث تم تسجيل إنخفاض تدريجي تدريجي ملحوظ لنسبة البطالة التي مرت من 29.5% إلى عام 1999م إلى نسبة 15.3% 2005م. ثم إلى 12.3% عام 2006م، وإلى 8.11% عام 2007م و استمرت الأمور على هذه الوتيرة إلا أن إنخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 10% في 2010م⁽³⁾. وبقت بعد أن مكن بعث

(1) - ج ج ش د، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان (فصل النشاط الإقتصادي)، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص 08.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 277.

النشاط عقب تخفيف الازمة المالية من تراجع نسبة البطالة التي إنخفضت من 11.7% عام 2017 إلى 11.1 في شهر أفريل 2018م⁽¹⁾، ورافق هذا التراجع الطفيف كما كان في السابق زيادة نسب المتخرجين لا سيما حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم المختلفة.

ومنظومة الشغل تطورت خلال فترة بعد 2000م بخلق فرص عمل تتراوح ما بين 350000 و400000 وظيفة في السنة بمعنى إرتفع عدد العاملين من 6 مليون عامل عام 1999م إلى 9.3 مليون عام 2007م أي بنمو يقدر ب65.5% خلال نفس الفترة في قطاع الزراعة، والصناعة، والتجارة، والاشغال العمومية والخدمة العمومية الإدارية⁽²⁾. وفي الفترة الأخيرة إلى غاية 2018 حسب حصيلة منجزات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية إنتهاء عهده تم خلق مناصب تشغيل ذات المدى القصير أو بالبيت 1.300.00 منصب، عمليات توظيف العمال بما في ذلك العقود متعددة السنوات المدعمة من الدولة 2.413.000 منصب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة تم بواسطتها خلق 310.000 منصب شغل عبر 135.700 مشروع)⁽³⁾. فاستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة تسعى خلال وضع مقارنة إقتصادية لخفض معدل البطالة، وتحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية مع تشجيع ثقافة المقابلة عن طريق إنشاء المؤسسات التي ذكرت سابقا، ونصت هذه المقاربة كاستراتيجية على محاور أساسية تتمثل في⁽⁴⁾:

- ترقية التكوين الفعال لتسهيل الاندماج في عالم الشغل.
- إعتاد سياسة تحفيزية فيما يخص المؤسسات .
- تحسين وتحديث إدرة سوق العمل ترقية تشغيل الشباب .
- إصلاح وتحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل.
- خلق وتأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات.
- متابعة ومراقبة وتقييم ميكانيزمات تسيير سوق العمل .
- دعم تطوير المقاولات .
- دعم ترقية العمل المأجور .

(1) - ج ج ش د، بيان السياسة العامة 2019، المرجع السابق الذكر، ص28.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 271-276.

(3) - ج ج د ش، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان ، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص38.

(4) - وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الاستراتيجية الجديدة لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، 2008، ص3. (وفي هذا الشأن حاولت الحكومة التخلي عن المقاربة الاجتماعية، واتباع المقاربة الاقتصادية كبديل ناجح لها، ولكن بالنظر لمضمون الاستراتيجية نجد أن توجه الحكومة لم يتغير كالسابق وإنما تم تدعيمه بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي هو في الأساس برنامج للتشغيل المؤقت، وجهاز لتأجيل البطالة يقابلها تباطؤ في دعم الاجهزة المقاولاتية نتيجة العوائق البيروقراطية وغيرها من العوامل. (يراجع في ذلك أيضا: مفيدة عطية وشريط عثمان، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر (مقاربة إقتصادية أم إجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47 جوان 2017، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص199).

ولقد تم ذلك بتوفير وتعزيز فرص الشغل بصيغ متنوعة كما أسلفنا في المحاور التي سبقت **CID، CIP، CFA** وغيرها من الصيغ وكذلك توسيع فرص الشغل لينتقل إلى الخواص بموجب القانون **19/04** الصادر بتاريخ **24** سبتمبر **2004**م، المتعلق بتوزيع العمال، ومراقبة الشغل وإنشاء جهاز آخر سنة **2004**م هدفه الأساسي تطوير الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية عن طريق توفير الدعم المالي والمراقبة، وهو جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى جهاز وكالة التنمية الاجتماعية (**DAS**) غرضها توفير مناصب عمل مؤقتة في أنشطة اقتصادية واجتماعية ذات منافع عامة⁽¹⁾. كما سعت الحكومة الى توفير الشغل بالتشاور مع الوزارات، والحوار الاجتماعي ومختلف السلطات العمومية، والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون (نقابة، ومنظمات وحكومة). ومن جهة أخرى وبناء على التقرير السنوي للتنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين **2000**م و**2010**م، من **12.1%** إلى **6.2%**، وصولاً إلى **5.03%** عام **2013**، يعود هذا إلى برامج دعم الانعاش الاقتصادي ودعم النمو وإلى المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية⁽²⁾.

وفيما يخص ترقية السياسات الاقتصادية لدعم التنمية الوطنية، فعلى صعيد السياسات القطاعية سعت الحكومة عبر سياسات قطاعية (في إطار البرامج والخطط الذي تكلمنا عنها سابقاً) في العديد من المجالات بغية تحقيق التنمية الوطنية، وتحقيق الاستمرارية إلى الاهتمام بـ: القطاع الزراعي (الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية^(*)): يحتل هذا القطاع أهمية بالغة ومتقدمة في الجزائر خاصة بعد تدني أسعار النفط الأخيرة في عام **2014**م، ولتوفيره منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وفرص عمل لشريحة كبيرة من العاملين فضلاً عما يسهم به القطاع في إجمالي الصادرات، وما ينتجه من سلع يستخدم بعضها كمدخلات أساسية للعديد من الصناعات التحويلية. وسعت الجزائر إلى الاهتمام بهذا القطاع وتعزيزه نظراً لما تملك من موارد طبيعية، وظروف مناخية وبيئية جعلت من القطاع له آفاق للتوسع في المساحات المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي

(1) - يراجع في ذلك:- ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29/06/1996، الجريدة الرسمية، العدد 40.

- ج ج د ش، المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جاني 2004، الجريدة الرسمية، العدد 06.

- ج ج د ش، القانون رقم، 04-19 المؤرخ في 26 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83.

(2) - وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الاستراتيجية الجديدة لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(*) - يقصد بالانتاج الزراعي إنخفاض أو إرتفاع النسبة المحصولية للحبوب كإنتاج القمح، أو الشعير، أو البذور، أو البقول، في حين تعكس الإنتاجية الزراعية مستوى متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية والتي تتسم بالتباين الشديد من منطقة لأخرى في الوطن ومن دولة إلى أخرى، فهناك اختلافات كبيرة في معدلات الانتاجية بين المناطق وبين الدول نظراً للتفاوت في مستوى المعرفة التقانية والفنية والاساليب الزراعية والحزمة التقنية المطبقة. (يراجع في هذا الشأن: التقرير العربي الاقتصادي الموحد الفصل الثالث القطاع الزراعي <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep> المرجع السابق الذكر، تاريخ الدخول: 25/10/2018، الساعة: 01:02، ص30).

خاصة في الجنوب الجزائري بما أن الجنوب الجزائري يتمتع بموارد مائية هائلة⁽¹⁾، وله القدرة على إنتاج أنواع كبيرة من القمح، والشعير، والحبوب، وإنتاج الذرة. ضف إلى ذلك إنتاج المحاصيل الأخرى من خضر، وفواكه في وقتها، وغير وقتها باستخدام تقنيات زراعية متكاملة، وعلمية ذات إنتاجية ومقاومة للأمراض وإستخدام وسائل الري الحديثة والاسمدة الكيماوية في حدودها للحفاظ على التربة.

ووفقا لتقديرات الناتج الزراعي لعام 1999م يتصدر الجزائر بين 10.5 و16.3% من الناتج المحلي⁽²⁾، ويرجع هذا التحسن إلى الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة، هذا في ظل غياب استخدام التقانة المتقدمة، وإلى السياسات الزراعية التي طبقتها بعض الدول في إطار تحرير أسعار السلع وتخفيض الدعم الحكومي لتوجيه الإنتاج الزراعي وإعطاء التسهيلات للقطاع الخاص. وهذا ما يستدعي أن تتوقف سياسات التنمية الزراعية على التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية، ودعم برامج التطور التقاني، وزيادة كفاءة أداء البحوث الزراعية، والخدمات الزراعية المساندة إضافة إلى التوسع في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة لتحرير الأسعار، وتطوير أساليب مناسبة للتسويق لتشجيع المنتجين ومنح التسهيلات للقطاع الخاص في مجالي الإنتاج، والتسويق، ومكافحة التصحر، ودراسة الموارد المائية، والاهتمام بالمشروعات التي تستهدف من مصادر المياه، وتقليل الهدر والفاقد منها من خلال بناء السدود، ومشروعات حصاد المياه والري التكميلي⁽³⁾. من أجل تنويع الصادرات والخروج من الاقتصاد الوطني الأحادي الضيق الذي قد يسبب ازمات فيما بعد. وبالتالي تمثل التنمية الزراعية اليوم في الجزائر مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء، والموارد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل إلى جانب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من الدور الحيوي للقطاع الزراعي في الجزائر، وما تم انجازه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية الاخيرة خاصة بعد 2014م، إلا أن ذلك يظل محدودا وضئيلا في أهمية بالرغم من وجود المساحات القابلة للزراعة، والموارد المائية، والأراضي المروية، لكن كل هذا يقابله إشكالات من بينها الفساد الاداري، والعمل بالوسائل القديمة، وقلة البحوث الزراعية، مما يؤكد تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتدهور التربة باستمرار خاصة في الهضاب العليا.

والزراعة في الجزائر عرفت بتطبيق التسيير الذاتي بعد الاستقلال للاراضي الزراعية، وفي مرحلة الاقتصاد الموجه، وتراجع الانتاج المراد تحقيقه وغياب وفرة المنتوجات بأنواعها⁽⁴⁾، ورغم كل هذا لم تحقق هذه السياسات الاكتفاء الذاتي، والاستقلالية الغذائية ولم ترقى الى المستوى المطلوب خاصة

(1) - زراية العمري، محاضرات حول البيئة والتنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(2) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الفصل الثالث القطاع الزراعي، المرجع السابق الذكر، ص30.

(3) - نفس المرجع، ص37.

(4) - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتعبئة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 93.

عند الرجوع للإحصائيات، والمستوى المتذبذب رغم البرامج والمخططات التنموية في المجال الزراعي، بالإضافة إلى أن ضعف الاستثمارات الراجع إلى عدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة وغياب المراكز العلمية التي توظف ذلك خاصة مراكز حماية البذور من الفناء.

ومنه يتضح لنا أنّ الزراعة الجزائرية بإمكانها تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي، بناءً على ما تتمتع به الجزائر من خصائص مورديه، بإتباعها لسياسة زراعية مستديمة تراعي الإمكانيات في سياقاتها المختلفة مع المحافظة بالموازاة مع ذلك على البيئة، واضعة في الاعتبار نصيب الأجيال المستقبلية، فذلك يمكن أن يكون بمثابة المخرج الذي ينقذ البلد من حالة التبعية⁽¹⁾، هذا في إطار إلترم الجزائر بإجراء اصلاحات عديدة ومتنوعة والسعي لتحقيق الأمن الامن الغذائي، وفق مخططات تنموية، بمساهمة وانخراط الجميع، وتجنيد كافة الامكانيات والوسائل التي تزخر بها الأمة⁽²⁾.

ومن حيث سياسة التنمية الفلاحية من أجل أمن غذائي، فقد سارعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني عدة سياسات وإصلاحات القطاع الفلاحي والنهوض به لأجل إنتاج المواد الغذائية وتنمية المناطق الزراعية والريفية خاصة. فاتخذت الجزائر أذاك سياسة تقوم على التسيير الذاتي للعمال للوحدات الانتاجية عام 1963م إستغلت فيها الأراضي الفلاحية الشاغرة وأراضي المعمرين بعد مغادرتهم الجزائر، إلا أنها باعت بالفشل ثلثها سياسة الثورة الزراعية عام 1971م عن طريق تدخل الدولة في القطاع الفلاحي بالتوجه والاستثمار من أجل التنمية الفلاحية لكن عرفت هذه السياسة بالفشل لغياب الوسائل، ومستوى الفلاح، وغياب الاساليب الزراعية الحديثة. ثلثها سياسات إعادة الهيكلة عام 1981م -1987م باستغلال كامل الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية مع إجراءات تشجيعية، وتحفيزات، وحرية العمل، وغيرها لكن كل هذا فشل بعد ما فشلت الاشتراكية في نهجها العالمي فتخلت الدولة عن هذه التوجهات.

وجاءت سياسات جديدة تعتمد على آليات السوق، وشكلها تمنع أشكال الرقابة على الأسعار وبقيت هذه السياسة مستمرة منذ عام 1990م إلى غاية يومنا هذا⁽³⁾، ومن بين هذه السياسات برنامج التكيف الهيكلي في عام 1993م بدعم من صندوق النقد الدولي للخروج من الازمة والدخول لإقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية للحد من تدهور الاقتصاد بإعادة هيكلة العقار الفلاحي. وشهد القطاع الفلاحي تقلبات حادة ما بين 2005-2009 بالرغم من تخصيص مبلغ ضخم أكثر من 300 مليار دج، بدون تحقيق نتائج ولقد تم إنشاء إستراتيجية تنمية عام 2006 للتجديد الريفي، وعام 2008 بخصوص تجديد الاقتصاد الفلاحي (2009-2013) بوصفها استراتيجية فلاحية ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتعتمد على سياسة الدعم المعتمدة، وترقية البيئة المحفزة للإستغلال

(1) - فوزية غربي، المرجع السابق الذكر، ص 93-94-95.

(2) - صالح سعود، إصلاحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوسيط، تصدر عن مجلس الأمة، العدد 12، 2015، الجزائر.

(3) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 62.

الزراعي، والمتعاملين في مجال الزراعة، وتطوير أدوات الضبط خصوصا من خلال نظام المنتجات الزراعية واسعة الإستهلاك (SYR- PALAC) وتأمين منتجي الثروات (المزارعين، المربين، الصناعيين المختصين في الزراعة الغذائية)، وتعزيز ذلك بإقامة برامج لتكثيف الإنتاج، وبرامج متخصصة في الحبوب، والحليب، والبطاطس، والزيت، والتمور، والبذور، والزرع، واللحوم الحمراء، والبيض، والإقتصاد في الماء، والأقطاب الزراعية، صف إلى ذلك تعزيز إدارة زراعية، وتعزيز المؤسسات العمومية الفاعلة (إدارة الغابات، مصالح البيطرة، مصالح الصحة النباتية، تسجيل العلامات)⁽¹⁾.

وقد تم في 2006م إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية وتم تجديد الإقتصاد الزراعي (2013/2009) بإعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد وترتكز هذه الخطة على⁽²⁾ :

- ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية، والمتعاملين في مجالات الصناعات الغذائية، وتعزيز سياسة دعم موائمة.

- تطوير أدوات التنظيم سيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات في مجال الفلاحة، وتربية المواشي، والصناعات الغذائية.

- وضع برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بالحبوب، والحليب، والبطاطا، والزيت، والتمور، واللحوم الحمراء، والبيض الإقتصاد في الماء، وإنشاء الأقطاب الزراعية المكاملة.

- إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية، وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمها.

- عصرنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، الصحة النباتية، منح العلامات التجارية).

ولأهداف التجديد الريفي تم تعزيز البرامج الريفية السابقة ببرنامج دعم التجديد الريفي

(2007م-2013م)، يهدف إلى توفير إطار الإحياء التدريجي للمناطق الريفية من خلال إنعاش

مختلف أنشطتها الاقتصادية عبر تعميم الجوارية للتنمية الريفية المكاملة. وفي الوقت ذاته بادر قطاع

الزراعة والتنمية الريفية بإبرام عقود الأداء في كل ولاية، أحدهما ذي صلة بالجانب الزراعي، ويتعلق

بتجديد الإقتصاد الزراعي (10 برامج)، أما الثاني فهو ذي صلة بالتجديد الريفي ويتعلق بسياسة

التجديد الريفي (12000مشروع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة)⁽³⁾. ويرمي كذلك هذا البرنامج إلى

عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية من جهة، وتنويع النشاطات الاقتصادية،

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 271.

(2) - نفس المرجع، ص40.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 41.

والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية الإرث الريفي المادي وغير المادي لأجل الأمن الغذائي للبلاد، وترقية مداخل التشغيل في المناطق الريفية، والتسيير بطريقة مستدامة للموارد الطبيعية الهشة.

ومن خلال برامج التجديد الفلاحي أظهرت التطورات في الإنتاج الحيواني أن هناك زيادة في عدد الأبقار، والمواشي، وإنتاج اللحوم الحمراء، والبيض، وهذه التطورات الإيجابية تضمن الأمن الغذائي الوطني تدريجيا لو حُسن التراكيب الوراثية للأصناف المحلية والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تربية الثروة الحيوانية والإنتاج والتصنيع. وكذلك حقق الإنتاج السمكي زيادة معتبرة، ومتواضعة أحيانا أخرى، حيث سجل على وجه الخصوص مؤخرا إستلام ملاجئ صيد جديدة والتكفل العصري بالمنشآت الموجودة وإقامة أرصفة إصطناعية على طول الساحل ومنح قرابة 40 امتياز مختصة في تربية المائيات، ودخول 19 مزرعة مائية جديدة حيز التنفيذ⁽¹⁾، هذا مقارنة بالامكانيات في سواحل البحر الأبيض المتوسط، وفي جغرافيته الوطنية مما يشير إلى ضعف أساليب الصيد وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة. وقد تم التأكيد في البرنامج الحكومي 2014م على ضرورة السهر والمحافظة على التراث البحري الوطني باحترام المعايير البيئية، وحماية القدرة الشرائية للمستهلك وجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019م، وهذا بإدماج قطاع الصيد، والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتغطية الحاجات الغذائية الأساسية، وزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير بتجديد حركية قوية للاستثمارات، ورؤوس الأموال العمومية الخاصة، والوطنية، والأجنبية.

وفي إطار البرنامج الخماسي أكدت السلطات العمومية على التدعيم، والتحفيز، ومرافقة القطاع الخاص، والشراكة، وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، وإستصلاح الأراضي وعصرنة الوحدات والبنى التحتية للصيد وغيرها، وفتح التشاور أكثر مع فاعلي التنمية كفلاحين، ومربي الماشية، وصيادين، ومتعاملين اقتصاديين، كما ساهمت السلطات في تشجيع التنمية في تأطير، وتطوير، وتحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيد⁽²⁾. وتمتلك الجزائر المطلة على البحر الأبيض المتوسط واجهة بطول 1.280 كلم فهي تمثل موقعا استراتيجيا في تنمية البلاد اقتصاديا، وانعكاسه اجتماعيا، وفي الخطة 2005-2025 التي أشرنا إليها سابقا نجد تحسين للمجال البحري في مجمله (النقل والتجارة والسياحة وإستغلال موارد الصيد البحري حماية الساحل ضد التعرية البحرية... إلخ)، وغيرها كإنشاء هياكل قاعدية جديدة للصيد، والنزهة، وموانئ للتجارة ومعرفة الموارد البحرية، بفضل تعاون دولي لتقييم الثروة البحرية، وإستغلالها لتكون واحدة من المساهمين لعملية التنمية في الوطن، ومراقبة الموارد، والحفاظ عليها.

(1) ج ج د ش، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان (فصل النشاط الإقتصادي)، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص

10.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصالح رسالة

الحكومة، سبتمبر 2015، ص 3.

وكان هذا من خلال مشاريع تربية المائيات فنذكر على سبيل المثال تربية الأصداف في بوسايل بولاية تيبازة، وإنجاز ثلاثة مزارع لتربية المائيات في مياه البحر في ولايات عين تموشنت ووهران وتيزي وزو بطاقة إنتاج قدرها **3000 طن** من أسماك القاروس والأبراميس في مياه البحر على مستوى مركز البحث وتنمية الصيد البحري، وتربية أسماك الجمبري في سكيكدة كما قامت الوزارة بتعزيز إعادة إعمار السدود بالأسماك الامر الذي سمح بإنتاج **4000 طن** وخلق **3000** منصب شغل قبل نهاية **2008**، وإنجاز **6** مزارع لتربية الأسماك في المياه العذبة المدمجة في كل من سعيدة وغرداية وورقلة وسطيف وبرج بوعريريج وغليران بطاقة إنتاج قدرها **6000 طن** سنويا⁽¹⁾. ويتعبر البحر الأبيض المتوسط بحرا شبه مغلق وهو يتميز بتنوع سمكي كبير، وذو نوعية ممتازة، ولكن بكميات محدودة، وزادت من هشاشته النسب العالية من التلوث. ولابد من تنفيذ إستراتيجية تهدف إلى الاستغلال العقلاني للثروات السمكية، وزيادة إنتاج الأسماك عبر التربية المائية، وعصرنة أنشطة ما قبل وما بعد العملية الانتاجية لاسيما من خلال **تكيف** سلسلة الأنشطة مع المعايير العالمية لتحسين وتنظيم الإنتاج السمكي. مع ضرورة تربية الأحياء المائية لسد العجز في المنتجات السمكية، والمرجو من ذلك هو جعل التربية المائية تساهم بقدر **20%** من الإنتاج السمكي في أفق **2025م**، والوصول إلى التكافؤ مع الإنتاج البحري، وهذا ماتسعى إليه المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (**FAO**)، التي تشجع البلدان على تطوير قطاع التربية المائية لتخفيف الضغط على الموارد البحرية المهددة بالإفراط في استغلالها وفي بعض الأحيان بانهييار تام في المخزون⁽²⁾. لكن وجب الحذر مع تعاملات هذه المؤسسات الدولية حينما يتعلق الأمر بثروات الأجيال اللاحقة هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى ارتفعت قيمة السلع المستوردة الغذائية، بسبب تراجع نسبة الصادرات الزراعية، أو حتى تلبية الطلب المحلي، هذا يبرهن العجز في السلع الغذائية الرئيسية باستثناء البعض من المنتجات بالرغم من سياسات الخصصة، والدعم العمومي الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي، ومن زاوية أخرى بالرغم من قلة تساقط الأمطار كانت سنة **2017م** صعبة لاسيما بالنسبة للحبوب حيث سجل القطاع على سبيل المثال بنسبة **1%** فقط. وبالمقابل كانت سنة **2018م** أفضل حيث بلغت نسبة نمو **8.9%** في الثلاثي الاول وارتفعت نسب إنتاج الحبوب وارتفع الكلاً بأنواعه والبقوليات والحليب واللحوم وغيرها. وعملت السلطات العمومية في الجزائر من خلال برامج التجديد على تحسين المعارف، ببرامج تكوينية، لإعادة تأهيل المزارعين، والفلاحين حيث إستفاد أكثر من **47000** فلاح وقرابة **14000** تقني من القطاع. بالإضافة إلى دعم لوجيستي وإنقاعات بعقارات إمتيازية فلاحية، وبرنامج لإنجاز **30** مطمورة تستكمل في أواخر **2019م** ومستودعات التبريد، ومذابح عصرية. هذا بالإضافة إلى دعم مؤسسات البحث العلمي، وإبتكار الأساليب العلمية المختلفة

(1) - تقرير صادر عن مجلة المركز الوطني للبحث والتنمية وتربية المائيات، أكتوبر 2016، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، العدد 2، ص 06.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 378.

لتطوير الإنتاج، وتحقيق معدلات عالية في الإنتاجية من خلال الهندسة الوراثية، والتقانة الحيوية، والكيمائية، وكذلك تخصيص الموارد اللازمة لذلك⁽¹⁾.

وبالتالي هناك تغيرات ملحوظة في البنية الاقتصادية من خلال الجهود التي بذلت من أجل الزراعة، والفلاحة في السنوات الأخيرة، وإنعكست آثارها بصورة واضحة في تلبية السوق المحلي، وتبدو ضاهريا هذه التغيرات لصالح إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة لقطاعات الصناعات الاستخراجية، وبأقل تكلفة، هذا مع استمرار تدهور إيرادات الدولة منذ التراجع الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014 حيث انخفض معدل النمو الناتج الداخلي الخام من 4% سنة 2014 إلى 29% عام 2015. كما بلغت نسبة العجز في ميزانية الدولة 15% من الناتج الداخلي الخام، تحتم على السلطات العمومية البحث عن حلول لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن أن يشكل النشاط الفلاحي أحد أهم البدائل الناجعة لتحقيق التنمية وتعد الفلاحة الجزائرية مصدرا لتحقيق الأمن الغذائي إلا أنها لم تحظ بالأولوية في استراتيجيات التنمية الوطنية^(*).

ومثل الناتج الفلاحي، والزراعي نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تكاد تكون نوعا ما غير مستقرة مقارنة بإمكانيات الجزائر، وتسعى الوزارة المعنية في زيادة العرض الوطني في إطار حركية قوية للاستثمارات التي تتطلب الشراكة الوطنية، والاجنبية، في إطار البرنامج الخماسي التي لم تعلن عليه الحكومة 2015-2019 بتدعيم، وتكييف الإطار التحفيزي، والمرافقة للإستثمار الخاص والشراكة على حد سواء (إتاحة وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، واستصلاح الاراضي الجديدة، وعصرنة المستثمرات الفلاحية، والوحدات والبنى التحتية للصيد كما ذكرنا كل هذه الاهداف قد تخلق مناصب شغل في آفاق 2020 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الفلاحة، والصيد، والغابات، كما جاء في تقرير وزارة الفلاحة، والتنمية الريفية والصيد البحري لعام 2015⁽²⁾.

وبذلت السلطات العمومية فيالجزائر جهودا كبيرة من أجل القطاع الفلاحي، وقد حققت نتائج إيجابية متمثلة في زيادة الانتاج، وتنويعه وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، والنهوض ببعض المناطق الريفية وكل هذا قابلته الكثير من السلبيات، والفشل في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية التي جاءت دفاعية تفتقد إلى الاستراتيجية، والصرامة، والعلمية ودون جلب التقانات الحديثة في أنظمة الري المتطورة جدا، والمقتصدة للمياه، والوسائل الزراعية الحديثة الأخرى لكون القطاع الفلاحي والتنمية

(1) - ج ج د ش، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان ، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص 09.

(*) - يراجع في ذلك: الملتقى الدولي الرابع حول، القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية إقتصادية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، المنعقد مابين 24/25/2017، بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بحيث ركز الملتقى على دور القطاع الفلاحي لعملية التنمية الاقتصادية .

(2) - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصالح رئاسة الحكومة، سبتمبر 2015، ص 8.

الريفية ترتبط بالضرروف الادارية والضرروف المناخية والطبيعية. ومن جهة أخرى بادرت السلطات العمومية إلى وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل⁽¹⁾:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة، و شبه الجافة، و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

- تطوير الإنتاج الزراعي، والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الإستهلاك الواسع، والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

- الحفاظ على العمالة الزراعية، وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي.

- تحسين شروط الحياة، والمداخيل الفلاحية، والإستقرار السكاني.

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحصير لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (منظمة التجارة العالمية، OMC).

- زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية، وتحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

- مكافحة التصحر وإعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

وكما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز (FMVC) الذي يسمح بتثمين الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار ويرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية، وكذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد، ويتم تنفيذ المشاريع (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز)، بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية) (FNRDA)، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FMVC). ومن وجهة أخرى المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، التي يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم

(1) - نبيل بويبية، السياسات الفلاحية في الجزائر.

أنظر الموقع: <https://sites.google.com/site/bouibia/agr> تاريخ التصفح: 2018/12/22، الساعة: 18:00.

للمقاربة الاقتصادية للقطاع، مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكاً للدولة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاية في شهر ماي 2000م، الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. وعليه، إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادئ العقلنة، والنجاعة من الناحية القانونية، حيث أن الأسعار والتبادلات للسلع والمدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق في هذا النظام المؤسسي، فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية الشركاء الاجتماعيين، والغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للسلطات العمومية في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

وبعد ذلك استمرت الجزائر بتبني سياسات أخرى في إطار التجديد الفلاحي والريفي عام 2014م من أجل ترقية القطاع الفلاحي، وزيادة الإنتاج وتحسينه، ورفع الانتاجية، وتنمية المناطق الريفية في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁾. ويهدف التجديد الفلاحي إلى زيادة الإنتاج وتنويعه وتحسين الانتاجية ومردودية القطاع الفلاحي لتحقيق بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد من خلال تكثيف وعصرنة الانتاج، ودعم الاستثمارات العديدة لضمان نمو مستديم داخلي، ومدعم للانتاج في جميع الفروع الانتاجية، وقد أعطيت عدة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ورصدت لها مبالغ مالية تتمثل في الحبوب والبقول، أشجار الزيتون، النخيل، البذور والشتائل، بالإضافة إلى ضبط نظام للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

ويرمي هذا كذلك إلى تحسين تنمية متوازنة ومنسجمة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية وهو ما جاء في استراتيجية التنمية الريفية التساهمية والتي تهدف إلى إصلاح وتطوير القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إيجاد مناصب شغل، وتحسين دخول الأفراد واستقرار السكان في مناطقهم في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2025م (م.و.ت.إ.ق) snat ويقوم بعملية التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين كالجماعات المحلية، المستثمرون الفلاحون المؤسسات الفلاحية، والمصالح الإدارية والتنفيذية، هيئات التكوين، البنوك، شركات التأمين... وغيرها. وينصب نشاطهم الرئيس في تسيير وحماية الموارد الطبيعية، والثروات الغابية، ومكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية، والمساحات المحمية وحماية الأحواض المائية، واستصلاح الأراضي وغيرها فيما يصب ويحمي البيئة الطبيعية من أجل تحقيق أبعاد التنمية الوطنية. وسنلخص المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية⁽²⁾ في مايلي:

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول، وتثمين المنتجات الفلاحية، والغابية، والصيدية.

(1) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 62-63.

(2) - السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصالح رئاسة الحكومة، سبتمبر 2015، المرجع

السابق الذكر، ص 04-05.

- مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية، التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل وبتسيير العقلاني، وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الانتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية، والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي الياه العذبة وتنمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

- تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستديم للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية، وشبه الصحراوية وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية، ووسائل التدخل للهياكل الاقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول بتجديد الثروة الحيوانية البحرية، وتطوير وسائل الوقاية، ومكافحة التلوث البحري.

- تقوية آلية الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية، والمراقبة الصحية، والصحة النباتية ضد الآفات، والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

إن متابعة تنمية الكفاءات البشرية وعصرنة الإدارة الفلاحية، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى الفلاحة الجزائرية. ومنه تُحدد التنمية الفلاحية والريفية وتنمية الصيد والموارد البحرية بصفة حاسمة قدراتنا لرفع تحدي الأمن الغذائي، بما سيسمح لنا بتغطية حاجياتنا الأساسية عن طريق الانتاج الوطني، وتطوير مرونة ناجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي، وكذا الإضطرابات الدولية التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية الدولية. بحيث أن مسألة الأمن الغذائي تحتل مكانة هامة في سلم الأولويات الوطنية لعلاقتها الوثيقة بمسألة الأمن والسيادة الوطنية، وقد أكدت السلطات العمومية ذلك في الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية التي نظمت في بسكرة عام 2009م، وأكدت كذلك على أهمية الدور الاستراتيجي للفلاحة كمحرك حقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم بذلك بإعادة تنظيم السياسة الفلاحية (التجديد الريفي والفلاحي باستمرار)، وإعادة تصويب الأهداف، وتقوية الأسس الإنتاجية للأمن الغذائي للبلاد، والمساهمة المعتمدة في النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

(1) - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المرجع السابق الذكر، ص 02.

وتوفير الغذاء من جهة من خلال توفير السلع لغذائية بالكمية الكافية سواء بالاعتماد على الانتاج المحلي، أو اللجوء إلى الإستيراد وذلك لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدة من سنة إلى أخرى وإعتمدت على توفير الغذاء من الإنتاج الوطني (*). أما بالنسبة لتوفير الغذاء بالاعتماد على التجارة الخارجية فقد عرفت قيمة المواد الغذائية المستوردة خلال الفترة الممتدة من 200-2011م وتيرة متصاعدة حيث بلغت 163.9 مليار دج عام 2000 (2.1 مليار دولار) لتصل إلى مستوى 309.8 مليار دج عام 2007 (4.46 مليار دولار)، أي بنسبة نمو 105%، لبلغ في عام 2012 حوالي 6543 مليار (8.98 مليار دولار) أي مايمثل حوالي 19.19% من قيمة الواردات الكلية⁽¹⁾.

ويعد إنتاج المواد الغذائية شرطا ضروريا لكنه يعتبر غير كافيا إذا لم يتم دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها كدخول الأفراد، ومستوى أسعار السلع الغذائية، ومعدل النمو السكاني والانتاج الغذائي، لأن إمكانيات الحصول على الغذاء تقاس بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكانياتهم المالية المتوفرة لديهم. وعليه، فتوفير الغذاء لوحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الغذائي إذا لم يكن مصحوبا بمجموعة الإجراءات، والمتمثلة في حصول الأفراد على دخول دائمة وتوفر سلع بأسعار معقولة وزيادة مستمرة لإنتاج السلع الغذائية لمقابلة الزيادة في النمو السكاني. فبالنسبة لدخل الأفراد فقد شهد تطورا من عام 2001م إلى 2008م بنسبة 64.16% حيث إنتقل من 1771.70 دولار إلى 4943.5 دولار ويستمر هذا الصعود ليبلغ عام 2014 إلى 5474.3 دولار، حيث تقدر نسبة تطور الدخل لهذه الفترة بـ 22.21% وفي عام 2015 انخفض الدخل إلى 4132.6 دولار، وهو مايمثل خسارة سنوية قيمتها 1341.7 دولار ونسبة تندي في مستوى المعيشة بـ 25.50%⁽²⁾، أما بالنسبة لمؤشر الأسعار خلال عام 2016 ارتفع كثيرا عن عام 2015 ويعكس التضخم المسجل في معظم المواد الاستهلاكية، وخاصة الحبوب والحليب، والزيت، واللحوم، وهذا على الرغم من توقع الحكومة في مشروع قانون المالية 2015-2016م نسب التضخم

(*) - خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2011م شهد الانتاج تحسنا ملحوظا، كالخضروات، واللحوم، والتمور والحمضيات، ماعدا فرع الحبوب والبقول الجافة الذي عرف تراجعا في الانتاج خاصة بعدما بلغت كمية الحبوب لمنتجة عام 2009 ذروتها بحوالي 61.2 مليون قنطار لتتخف في عام 2010م إلى ما يقارب 54.6 مليون قنطار ثم تتخف إلى 42.5 مليون قنطار في عام 2011م. أما في ما يخص فرع الحليب فقد عرفت الكميات المنتجة زيادة معتبرة إذ بلغت عام 2011م حوالي 2.93 مليار لتر بعدما كانت في عام 2009 تقدر بـ 2.39 مليار لتر في 2010م مع العلم أن متوسط انتاج الحليب في الفترة 2000-2008م لم يتعدى 2 مليار لتر. كما يجب الإشارة إلى أن جمع مادة الحليب قد سجل ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ حوالي 300 مليون لتر عام 2009م ثم انتقل إلى 400 مليون في عام 2010م لينتقل إلى 572 مليون لتر في 2011 أما بالنسبة لفرع اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء فقد عرف زيادة كبيرة في الانتاج حيث قدر إنتاجها في عام 2009 بحوالي 3.49 مليون قنطار و 2.09 مليون قنطار في عام 2010 ليرتفع خلال عام 2011 إلى 4.2 مليون قنطار من اللحوم الحمراء و 3.36 مليون قنطار من اللحوم البيضاء (يراجع في ذلك: جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 58).

(1) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 58.

(2) - نفس المرجع، ص 59.

ضعيفة حيث قدرت ب4% ولن تتراجع هذه الزيادات بحكم أن عام 2017م شهد إرتفاعا في أسعار معظم المواد الاستهلاكية، مما ينعكس على القدرة الشرائية للمجتمع ويؤدي إلى إتساع الهوة باستمرار بين الفئات الفقيرة والفئات الغنية⁽¹⁾. وإنخفضت قيمة السلع الغذائية الأساسية المستوردة ابتداءا من 2015م حيث أصبحت في هذه السنة تبلغ 9.314 مليار دولار بعدما كانت في عام 2014م تقارب 11.005 مليار دولار لتواصل الانخفاض في عام 2016 لتبلغ 7.532 مليار دولار، ويعود هذا إلى زيادة الانتاج خاصة في شعبة الحبوب والحليب، ومشتقاته، وتطبيق سياسة الحد من الواردات المطبقة مؤخرا من طرف السلطات العمومية.

وفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية شهدت الفترة الممتدة ما بين 1999م إلى 2008م، نسبة تقدم بلغت ب86.57% في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدر المساهمة في إجمالي الناتج المحلي، بإستثناء المحروقات في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999م و2005م بنسبة 76.74%. وسعت الحكومة إلى ترقية هذا القطاع منذ 2001م بقانون توجيهي لترقية وتطوير هذه المؤسسات، وحددت المبادئ الأساسية لإنشائها وسهلت حصول على تمويلات عن طريق القروض البنكية من جهة، ومرافقة ودعم هذه المؤسسات من جهة أخرى. ويتعلق الأمر بتتصيب شبكة من مراكز تسهيل إنشاء المؤسسات عبر التراب الوطني بغية مرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلة تجسيد أفكارهم وضمان المأوى لهم وإسداء خدمات المشورة الفنية، والتدريب أثناء السنوات الأولى لتطوير مؤسساتهم وكان هذا قبل عام 2009م ب17 مؤسسة و32 مركز تسهيل موزعة عبر التراب الوطني⁽²⁾، بغية تماشي هذه المؤسسات مع البيئة الاقتصادية والمقتضيات الجديدة تم هيكلتها لإعادة تنظيمها ذات أهداف اقتصادية مختلفة نذكر من أهمها المؤسسات الاقتصادية للتنمية SED والتي تتكفل بضمان تنمية النشاطات والتي من شأنها أن تمنح المجتمع القدرة على تحقيق الإدماج، واتخاذ قرارات النمو وتمييتها باطنيا، ومؤسسات الترقية والتنمية SPD والتي تتكفل بترقية النشاطات المهيكلة الموجودة حاليا أو نشاطات صناعية جديدة مؤسسات الترقية الصناعية SPI تتكفل هذه الاخيرة بترقية النشاطات التي لها تأثير كبير على الدخول والإدماج في السوق العالمي وتظم نشاطات صناعة الحديد، والصلب، وصناعة ترميم السفن، وعربات النقل، وكذا تكنولوجيا الإعلام والاتصال⁽³⁾. بحيث كانت حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نهاية أكتوبر 2008م بالنسبة للصناعة التحويلية 46%، أما العقارات والخدمات 02%، أما الصحة والنشاط الاجتماعي 06%،

(1) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 60.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 290.

(3) - نفس المرجع، ص 243.

والبناء 37%، بالنسبة للفنادق والمطاعم 03%، أما النقل والإتصال 05%⁽¹⁾. وفي عام 2009م قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها 138770 بمعدل زيادة يقدر بـ 32.11% عن سنة 2008 وهذه الزيادة يقابلها زيادة في معدلات التشغيل، إذ تقدر عدد مناصب العمل المستحدثة في عام 2009م بـ 87041 منصب عمل⁽²⁾. وأقدمت الجزائر على إنشاء مجموعة من الشبكات لتسهيل عملية الاستثمار، كما تعددت آليات التمويل من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للأمين عن البطالة CNAC وصندوق ضمان القروض⁽³⁾.

وبإختصار يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المخططات التنموية والبرامج الوطنية الأخرى، والتي كانت لها أبعاد سياسية تهدف إلى التوازن الجهوي على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية، وفي ظل القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر الصادر سنة 2017م، يبرز دور هذه المؤسسات في بناء الاقتصاد الوطني حيث يعتبر القطاع من ركائز الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن الجزائر حاليا تبذل مجهودات معتبرة للنهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال جملة من الإصلاحات بهدف إخراجها من الصعوبات، والمشاكل التي تواجهها خاصة التمويلية لما له دور فعال اقتصاديا وإجتماعيا عن طريق توفير مناصب الشغل، وجذب وتعبئة المدخرات، وتنمية الصادرات⁽⁴⁾، وهذا ما يفسر اهتمام حكومي جزائري خاصة بعد إنهيار أسعار النفط 2014م وتحاول تطويره بأساليب عدة.

وأما فيما يخص القطاع الصناعي حيث يتكون القطاع الصناعي من نشاطي الصناعة الاستخراجية^(*)، والصناعة التحويلية^()، وتشكل منتجات الصناعة الاستخراجية في الجزائر نسبة كبيرة**

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 205.

(2) - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشرة الإحصائية الخاصة بالمعلومات الاقتصادية، الجزائر، العدد 10، 2009، ص 8.

(3) - مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 385.

(4) - لطيفة جباري، محمد طاهر دربوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017.

(*) - يشتمل هذا القطاع على الطاقة الاحفورية، والمناجم، والمحاجر، ويختص أساسا بعمليات الاستخراج، والتحضير، والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم، والمعادن الخام والسوائل كالنفط الخام والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار، وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لاغراض التسويق.

يراجع في ذلك: التقرير العربي الاقتصادي الموحد (فصل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة)، المرجع السابق الذكر، ص 207.

(**) - يُعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي، أو الكيميائي لمواد عضوية، أو غير عضوية، إلى منتجات جديدة سواء تم هذا العمل أليا أو يدويا في مصنع أو في بيت العامل وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عددا

من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثل المصدر الرئيسي لعوائد الصادرات، ومن ثم تمويل استثمارات التنمية (الوطنية).

وتشكل الصناعة التحويلية نسبة مقبولة، وفي بعض الأحيان وضئيلة جدا من الناتج المحلي الإجمالي، وأغلب هذه الصناعات في هذا القطاع موجهة لتلبية الإستهلاك المحلي، بالإضافة إلى صناعة البتروكيمياويات ذات التوجه التصديري كالمنشآت الموجودة بأرزيو، وسكيدة، وغيرها من المصانع الأخرى ذات العلاقة، وأغلبها موجه لتلبية الاستهلاك المحلي أيضا. وعرفت الجزائر من خلال عائدات صادراتها الاستخراجية فائضا أستخدم في تمويل المشاريع الإنمائية، إلا أن هذا الفائض لم يحقق التقدم المرجو حتى بعد مرور عدة سنوات.

وقد تم إعداد إستراتيجية صناعية ترمي إلى تحقيق أهداف رئيسية كالمروور من مرحلة البلد المصدر للموارد الأولية إلى مرحلة البلد المصنع بقيمة مضافة هامة (الصناعات البتروكيمياوية، الحديد والصلب، والألمنيوم، الروابط الهيدروولية، الكيمياء) وتكثيف النسيج الصناعي وترقية صناعات جديدة (صناعة السيارات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال)⁽¹⁾. أما الصناعات الإلكترونية والكهربائية ذات التقنية العالية فإن عددها لايزال قليلا، ولا تزال مساهماتها بسيطة، وغياب جودتها وسعرها المرتفع. لكن غياب الثقافة، والصرامة العلمية، والسند السياسي وضع حدودا لهذا الاستشراف. وتحسن أداء القطاع الصناعي في الجزائر من خلال الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والخامات المعدنية)،

أما الصناعات التحويلية فقد تميزت بالبطء كغيرها مثل الصناعات التقليدية كالصناعات النسيجية والغذائية، وبالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس يكاد أن يكون لا أثر لهذه الصناعات التقليدية نظرا لغياب نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال رغم تدعيم الجهات الوصية لها. على غرار أن هناك تحسن كبير في صناعة الاسمنت خاصة وأن مصانع الاسمنت تستدعي تقنيات جديدة والحديث هنا للتصدير بعد تغطية الطلب المحلي، وتوجهت الجزائر في العقود الأخيرة إلى خلق مصانع عديدة لهذه الصناعة، وموادها الأولية لتلبية احتياجات الطلب المحلي بالدرجة الأولى كمصنع البيضاء بالاغواط مؤخرًا، وأدرار وغيرها من المصانع الموجودة بالشرق والغرب الجزائري.

من الصناعات المختلفة من بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيمياوية والبتروكيمياوية والصناعات الكهربية والإلكترونية، وصناعة المعدات، ووسائل النقل وغيرها.

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 241.

وبالنسبة لصناعة الببتروكيمياويات والمشتقات البترولية التي حصلت على استثمارات كبيرة ساهمت في إنشاء المشاريع منها توقيع الشركة الوطنية سونطراك وشركة ألمانية عقدا يتم بموجبه إنشاء مصنع لإنتاج البولي بروبيلين^(*)، في مدينة ترجونة الأسبانية بطاقة **350 ألف طن/سنة**، وستقوم سونطراك بتزويد المصنع بحوالي **450 ألف طن/سنة** من غاز البترول المسال لاستخدامه لإنتاج البولي بروبيلين⁽¹⁾، وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وخاماتها، ضف إلى ذلك الأسمدة النيتروجينية القائمة على الغاز الطبيعي التي تشكل نسبة هامة من الإنتاج الوطني الجزائري. إضافة إلى منتجات الحديد والصلب فقد غطت تقريبا السوق الوطنية وحاليا تعمل على تشكيل قاعدة صناعية تستجيب لكل الطلبات الوطنية.

ويبذل **الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي** جهودا جوهريّة في مجال البحث والتثمين بدعم التمويل العمومي، وعلى ذكر هذا فقد شهدت مناجم الفوسفات إنطلاقة جديدة مع مشروع بلاد الهضبة بولاية تبسة، وهو المشروع الذي سيسمح بمضاعفة إنتاج الفوسفات، ويمكن من إنشاء صناعة حقيقية للأسمدة بشرق الوطن وكذلك بالنسبة لمناجم الحديد حيث يتم تطويرها ورفع إنتاجها خلال العشرية المقبلة⁽²⁾. وهذا وقد عكفت السلطات العمومية على إتخاذ عدة تدابير تكميلية موجهة كلها لتحسين مناخ الاعمال نذكر على وجه الخصوص⁽³⁾:

- العمل الحثيث التي تشرف عليه اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الاعمال التي تسعى لرقمنة الإجراءات والعمليات المتعلقة بالاستثمار.
- تعزيز قدرات تدخل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتعزيز المراقبة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومتابعة المؤسسات العمومية الاقتصادية وعصرنتها، وترقية قدراتها على التصدير.
- رفع العرض الخاص بالعمارة الصناعي وخصص هذا لخمس من منطقة صناعية جديدة عبر حوالي أربعين ولاية بدعم ميزاني بلغت قيمته **100 مليار دج** تتربع على **12000 هكتار** تم استلامها خلال **2019م**.

(*) - مادة **البولي بروبيلين** عبارة عن مادة طبيعية بيضاء اللون يتم الحصول عليها من خلال تبلور جزيئات البروبيلين التي يتم الحصول عليها من مادة "النفط" التي تعتبر بدورها من مشتقات البترول الخام (وذلك من خلال عملية الحصول على جزيئات كبيرة عن طريق إضافة الجزيئات بشكل طولي)، ومن أجل أنه يتم استخدام المشتقات التي يتم الحصول عليها من البترول الخام بنسبة 97% في المتوسط عند إنتاجها، فإن توفر تلك المادة وأسعارها مرتبطة تمام الارتباط بحجوزات البترول الخام العالمي وأسعاره، وبعبارة أخرى، عندما ينتهي البترول العالمي، فإن مادة البولي بروبيلين هي الأخرى ستتتهي. (يراجع في ذلك: خواص ومميزات مادة البولي بروبيلين، www.el-khattab.com تاريخ الدخول: 2017/11/15، الساعة 19:02).

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث القطاع الصناعي)، المرجع السابق الذكر، ص 59.
(2) - ج ج د ش، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص 11.
(3) - ج ج د ش، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فيفري 2019، المرجع السابق الذكر، ص 11.

وبالتالي سجل القطاع الصناعي نسب محدودة النتائج مقارنة بما خطط له، من حيث الإنتاج الغير مستقر، والفاقد للتحديث، والتطوير المستمر ودينامكية الاقتصاد الوطني لصناعة الحديد، والصلب وللصناعات النسيجية، والجلدية وصناعات الزجاج، ومواد البناء، والمواد المنجمية، وغيرها من خشب وورق وصناعات كيميائية وصناعات أخرى.

وفي ما يخص قطاع الطاقة حققت الدولة خلال السنوات الأخيرة إنجازات معتبرة في قطاعي الطاقة والمناجم خاصة في مجال النفط والغاز اللذان يشكلان ضمن قطاعات البنية الأساسية الأخرى لما لهم أهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حُيِّت مؤخرًا شركة سونطراك تقييم التقديرات الوطنية بخصوص المحروقات في آفاق 2030م، وتتم هذه المقاربة عن الإرادة الثابتة في مضاعفة التنقيب، وتثمين كافة الطاقات في مجال المحروقات البرية والبحرية، ويمكن هذا المسعى من مضاعفة حجم الإكتشافات السنوية لتعويض نفاذ الاحتياطات الموجودة كما سيتمكن من خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة⁽¹⁾. وبلغت الإكتشافات الجديدة للجزائر إكتشافات نفطية، والأخرى غازية، وهو ما يؤكد زيادة الإحتياطات الجزائر حسب ما صرح به وزير القطاع السابق، لكن وفق مفهوم ومقاصد التنمية البيئية يعد التنقيب أمر خطير لأبعاده الوخيمة على الأجيال اللاحقة فقد أكد مايكل كلر أن أسعار النفط سيزداد سعرها خلال السنوات القادمة، وهو ما يثبت الفناء التدريجي لهاته الموارد فوجب على السلطات العمومية المحافظة والتكيف على هذه الموارد لتستجيب لمتطلبات المستقبل، حتى لا نتسبب في خلق ديونا تسددها الاجيال اللاحقة (فقر، ومجاعات، وتبعية وإستئلال وإستغراب، ونحن ننظر لخيراتنا تنهب أمام أعيننا).

أما بالنسبة لتطورات الجزائر في مجال الغاز والكهرباء فقد تم تعزيزه بإطار مؤسساتي شفاف وذلك بعد صدور القانون المتعلق بالكهرباء بداية عام 2006م^(*)، والمتعلق بتعيين المتعامل المسؤول عن تسيير نظام الانتاج والنقل، وكذا أربع فروع لتوزيع الكهرباء والغاز (الجزائر العاصمة، الوسط، الشرق والغرب) مزودة بشبكات توزيع مرتكزة في مناطقها الجغرافية، وكذا صدور القانون المتعلق بالمحروقات^(**). والقانون المتعلق بالمناجم⁽¹⁾، كما تم تعزيزه ببرامج للتنمية على المدى

(1) - بيان السياسة العامة 2019، المرجع السابق الذكر، ص12.

(*) - (يراجع في ذلك: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 02-01 المؤرخ في 5 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر خط الأنابيب، بحيث تم إنشاء لجنة تنظيم الكهرباء والغاز وهي هيئة شخصية اعتبارية مستقلة ماليا تعنى بالسهر على السير التنافسي والشفاف لسوقا لكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب).

(**) - (يراجع في ذلك: القانون رقم: 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 بحيث تم إنشاء هيئة تنظيم المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين الموارد في مجال المحروقات، وتعنى هذه الوكالة أساسا بترقية الاستثمار في مجال أنشطة المنبع كما تهتم بتسيير قاعدة البيانات ومنح رخص التنقيب وتنظيم المناقصات وتولي تقييمها وكذا إعطاء قياسات البحث والإستغلال، فيما تعنى هيئة تنظيم المحروقات بالسهر على ضمان احترام القوانين في مجال تحديد الاسعار والاستفادة دونما تمييز من شبكات النقل عبر الأنابيب ومن نظام التخزين وكذا في مجال الصيانة والأمن الصناعي، وكذا

المتوسط (2009م-2013م)، بهدف تحسين كفاءة الحفر، وإطلاق برنامج للتقريب لتجديد الاحتياطات، وتنمية مشاريع المصب بغيّة رفع طاقة تمييع الغاز الطبيعي، وإنجاز 12 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إجمالية تبلغ 2.26 مليون متر مكعب يوميا بغيّة تأمين تزويد السكان بالماء الشروب في المدن الساحلية، وكذا زيادة توليد الكهرباء وإنجاز 15 قرية شمسية⁽²⁾، (أو ما يعرف بالكهرباء الشمسية)، وكنتميح فقد اتّسمت أنماط استهلاك الطاقة والانتاج في الجزائر بالاستقرار بعد 2000م، ولا يزال يغطي النفط والغاز الطبيعي الاقتصاد الوطني، ويعد الغاز الطبيعي أهم مورد استراتيجي للجزائر فالأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي يحوزها جعلت من محور الطاقة صميم العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، وجوهر مختلف حوارات ونقاشات الطرفين، وكل هذا بسبب مايمثله الغاز من حيث العوائد بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة لا زالت تعاني من تبعيتها الريعية وأحادية صادراتها وكذا للاعتبارات والمتطلبات الصناعية لدول الاتحاد⁽³⁾.

ومن هذا فقد أكد التقرير السنوي لمنظمة أوبك لعام 2017م أن إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي استقرت عند 4504 مليار م³⁽⁴⁾، وتتمركز هذه الاحتياطات في خمس مناطق غازية أهمها حقل حاسي الرمل المكتشف عام 1956م حجمه يفوق 2415 مليار م³ على عمق 2200 متر وهو بذلك يمثل أكثر من نصف الاحتياطات الاجمالية الغازية، ومنطقة رورد نوس المتكونة من ستة حقول باحتياط إجمالي يساوي 500 مليار م³ أهمها إكتشف عام 1962م، أما المنطقة الثالثة أرار الواقعة بولاية إيليزي المكتشفة عام 1961م وتقدر إحتياطاتها المؤكدة بما يقارب 317 مليار م³، والمنطقة الرابعة قاسي طويل الواقعة جنوب شرق حاسي مسعود أكتشف هذا الحقل عام 1961م، باحتياطات تبلغ 195.3 مليار م³، أما المنطقة الخامسة بعين صالح الواقعة شرق أدرار والمتضمنة العديد من الآبار التي تم استكشافها خلال عقد تسعينات القرن الماضي وقدرت مخزوناتها بنحو 300 مليار م³⁽⁵⁾. وفيما يخص إنتاج المكثفات وسوائل الغاز في الجزائر تشهد الجزائر زيادة في إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي نتيجة زيادة نسبة استغلال الغاز في توليد الكهرباء، والصناعات

حماية البيئة، كما تهتم بدراسة طلبات منح امتيازات على النقل عبر الانابيب). (للمزيد من التفاصيل يراجع كذلك : الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق الذكر، ص142).

(**) - استحدث القانون رقم 01-10 المؤرخ في 04 جويلية 2001 المتعلق بقانون المناجم المعدل والمتمم بالأمر رقم 07-02 المؤرخ في 01 مارس 2007 الوكالة الوطنية المنجمية المعنية بترقية القطاع المنجمي ومنح التراخيص والسندات المنجمية (anpm) والوكالة الوطنية للجيولوجيا والرقابة المنجمية (angcm)، الوكالتان تعنيان بالرقابة وتسيير الموارد المعدنية وتحديد الاملاك المنجمية ووسائل المراقبة ومتابعة الاستغلال واحترام البيئة.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص143.

(3) - بوكردون ايمن، المرجع السابق الذكر، ص07.

(4) - Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin, 2017, p 120.

(5) - Jean-Pierre Favennec, GEOPOLITIQUE DE L'ENERGIE: Besoins, ressources, échanges mondiaux (Paris, Editions TECHNIP, 2009), p 76.

البتروكيميائية، والحقن في المكامن لرفع ضغطها، ومن المتوقع أن يستمر إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في الزيادة نتيجة زيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع الحالية لمعالجة الغاز وتسييله ودخول مشاريع أخرى مرحلة الإنتاج.

ولقد سعت الجزائر للإهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر طاقي بديل في إطار سياستها الطاقية من تصدير غازها كأحد أهم مواردها الاستراتيجية نحو فرنسا فترة مابعد الاستقلال، إلى تعميم ذلك على معظم دول الضفة الشمالية للمتوسط ليتعزز ذلك بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نهاية 2001م، حيث أن الملف الطاقى كان أهم محاور البعد الاقتصادي في هذه الشراكة⁽¹⁾. فالجزائر هدفت إلى إيجاد تكتل إقتصادي بإمكانه أن يتيح لها متنفسا دوليا خاصة بعد العزلة التي عاشتها إبان عشرينتها السوداء، وكذا تقوية فرص جذب المستثمر الاجنبي في حالة توحيد المعايير المالية الجمركية والقانونية، أما الاتحاد الأوروبي فكان يهدف إلى التوجه تدريجيا نحو الإسقاط النهائي للتعريف الجمركية في تعاملات الطرفين والوصول بالتالي إلى خلق سوق حرة بين الطرفين. والأمر الأكثر أهمية من ذلك هو ديمومة استفادة الاتحاد الأوروبي من القدرات الغازية والبترولية التي تحوزها الجزائر وتمتين علاقات الطرفين في المجال، وتعزز هذا البعد أكثر من خلال الاتفاق الاستراتيجي الطاقى الأورو - جزائري، حيث كان ذلك بالجزائر ويقدم رئيس اللجنة الأوروبية جوزي مانويل باروسو إلى الجزائر يوم 07 جويلية 2013م قصد الامضاء على اتفاق من أجل تأسيس شراكة استراتيجية بين الطرفين في المجال تبعتها بعد ذلك لقاءات من أجل إيجاد سبل تنفيذ هذا الاتفاق⁽²⁾.

باعتبار أن إستغلال الغاز بتقاناته الجديدة لن يلوث البيئة، ويبعث بالغازات الدفيئة ومايميزه هو توليد الكهرباء، والحرارة، والتسخين، والصناعة الكيميائية، وكذلك حصة الغاز الطبيعية في سوق الطاقة العالمية، وفي سياق ذلك تولي الجزائر أهمية بالغة للغاز الطبيعي وتسعى لتنمية وترقيته، وذلك لوضعيتها الجغرافية التي تؤهلها إلى أن تكون قطبا متميزا لتطوير صناعة الغاز الطبيعي⁽³⁾.

ومنه يعتبر الغاز الطبيعي من أكثر المحروقات نظافة وأقلها ضررا بالبيئة، وذلك لعدم احتوائه على الكبريت أي لا يطلق أثناء إحتراقه إلا كمية ضعيفة من ثاني أكسيد الكبريت، ومن هنا تسعى الجزائر لتطوير الإنتاج الغازي من أجل رفع صادرات الطاقة أمام ارتفاع مصادر الطاقة البديلة الأخرى⁽⁴⁾. وفي السياق نفسه تسعى الجزائر لتصدير هذه الطاقة لتلبية طلب الدول المجاورة كتونس وفيما يتعلق بالسوق الأوروبية الجديدة للغاز كإيطاليا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والبرتغال⁽⁵⁾، فتعتبر الجزائر

(1) - بوكردون ايمن، المرجع السابق الذكر، ص 06.

(2) - نفس المرجع، ص 08.

(3) - مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الوقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 406.

(4) - نفس المرجع، ص 409.

(5) - (يراجع في ذلك: أهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز ونقله عبر الأنابيب ، (sonatrach commercialization)

أنظر الموقع: <http://www.mem-aleria> ، تاريخ التصفح: 2018/05/12، الساعة: 12:00).

أهم الدول المنتجة بالنسبة لهذه الدول فهي مركز عالمي للنفط والغاز بين إفريقيا وأوروبا، وهذا ما أكدت عليه الندوة المنعقدة في وهران في 18 أبريل 2010م ومن نتائج ذلك مايلي:

- توقيع بروتوكول واتفاق (دوت) بتاريخ 21 ديسمبر 2001م من أجل إنشاء مؤسسات لدراسة جدى إنجاز مشروع الأنبوب الناقل للغاز تحت البحر مباشرة بين الجزائر وأوروبا عن طريق إيطاليا وقد تم هذا الاتفاق بين كل من سونطراك وسونلغاز من الجانب الجزائري وشركات ألمانية وإيطالية من الجانب الأروبي⁽¹⁾، لأجل تحقيق أكبر قدر من المبيعات الاضافية وضمان تصريف الغاز وزيادة الحصص في السوق.

- تجسيد مشروع غاز عين صالح في إطار الشراكة مع (بي بي ستاتويل B.p.STATOIL) لإنتاج 9 مليارات متر مكعب ولقد دخل في عملية الإنتاج الفعلي في يوليو 2004م.

- تدعيم إنتاج غاز حاسي الرمل بإنجاز ثلاث محطات ضغط بقيمة 372 مليون دولار من طرف شركة (ج.ج.سي. إيتوشو JGC-ITOCHU) اليابانية، وقد بدأ إستغلاله في عام 2005م، مع العلم أن هذا الحقل يعد أكبر حقول الغاز الطبيعي في الجزائر بل يتعبر من أكبر الحقول في العالم حيث بلغت إحتياطاته المؤكدة حوالي 2.3 تريليون متر مكعب⁽²⁾.

- إبرام عقود الشراكة مع شركة (بي.بي. آيل أوف غراين BP ISLE OF GRAINE) مكن الجزائر من أن تعود إلى السوق البريطانية، وتدعم مكانتها في الحوض الأطلسي بالإضافة إلى مشاركتها في المنبع الغازي (CAMISEA) في البيرو الذي يمكنها من تصدير الغاز السائل GNL نحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة⁽³⁾، ولقد أبرمت شركة سونطراك مع شركة ستاتويل إتفاقا لبيع الغاز السائل في حدود مليار متر مكعب في العام، وهذا الإتفاق ساهم في تقوية حضور الجزائر على مستوى السوق الغازية الأمريكية⁽⁴⁾، وإنجاز ثلاثة مشاريع لأنابيب الغاز:

- الأول: مدغاز MEDGAZ الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط بسعة أولية 8 مليارات متر مكعب سنويا.

- الثاني: غاسلي GALSI الذي يربط الجزائر بإيطاليا مارا بجزيرة سردينيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا.

- الثالث: أنبوب غاز (عابر الصحاري TRANS-SAHAIEN) الذي أنشئ في إطار تنمية إفريقيا.

(1) - مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الوقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 412.

(2) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2009، العدد7، الكويت، 2009.

(3) - مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الوقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 413.

(4) - كتوش عاشور وبلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد2، 2010، ص 163.

- **الرابع:** إبرام إتفاقية بين سونطراك وشركة (إن. بي. سي. NNPC) النيجيرية في مارس 2003م لدراسة إمكانية إنجاز أنبوب الغاز الذي يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4.500 كلم من أجل تزويد أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي⁽¹⁾.

وما يفهم هنا أن الجزائر لها إهتمام كبير بهذا المصدر لتنمية القدرات الوطنية في إطار التنمية المستدامة، حيث من المتوقع أنه سيرفع إرتفاعا في الإنتاج إلى 67 مليار مكعب وطنيا للاستهلاك المحلي وهذا الذي كان مبرمج مع بداية 2017م، حيث أن الإنتاج كان 27 مليار مكعب فقط في 2008م وهذا تحسن كبير في الإنتاج الغازي⁽²⁾. كما أن الاستهلاك المحلي للجزائر من الغاز مابين 2007م إلى غاية 2017م، إرتفع تدريجيا حيث كان الاستهلاك حوالي 23.4م³ ليستمر في الارتفاع متجاوزا عتبة 30 مليار م³ عام 2003م، مواصلا تطوره المحسوس الذي وصل نهاية عام 2017م ليحقق أعلى مستوياته بإستهلاك قُدر ب39.9 مليار م³ بنسبة نمو بلغت الواحد بالمائة مقارنة بالمعدل الاستهلاكي لآخر عام 2006م ونمو إستهلاكيا قُدر ب5.4% في العشرية مابين 2006م إلى غاية 2016م، حيث تصدر الجزائر حاليا أكثر من 50 مليار م³ سنويا من الغاز تجاه الاتحاد الأوروبي بالخصوص نحو دول إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا، مع وضع أنابيب جديدة كأبوب ميدغاز، سكيكدة، غاسي الطويل، غالسي... وغيرهم.

وكما نجد هناك مسعى أن تورد الجزائر ما قيمته 80 مليار م³ سنويا، وهو ما يسمح للجزائر بلعب دور أكثر من محوري بين موردي الدول الأوروبية لكن هذا المسعى قد يصعب على الجزائر تحقيقه حاليا ذاك أن إنتاجها السنوي حسب آخر الاحصائيات يُقدر ب91.2 مليار م³ سنويا 40% موجه لاستهلاك الداخل. من جهة أخرى يُعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا هاما للجزائر كونه يُهيمن على ما يفوق 80 % من صادرات الغاز الجزائرية، وهو ما تُحسبُ له الجزائر التي تعمل على تعزيز اكتشافاتها، وإنتاجها من البترول والغاز بهدف زيادة صادراتها تجاه أوروبا إلى حوالي 85 مليار دولار⁽³⁾، من أجل تغطية التنمية الوطنية وتعزيز دور الجزائر في السوق الأوروبية للغاز.

بالإضافة إلى إبرام عقد جديد طويل الأمد مؤخرا مع الشركة الإسبانية (Gaz Natural (Vinoza) إمتد من عام 2009 م إلى غاية عام 2020 م، بغلاف مالي إجمالي قارب 20 مليار أورو⁽⁴⁾.

وفيما يخص الكهرباء فهناك زيادة مضطردة في استهلاك الكهرباء، مما أدى إلى إضافة أعباء كبيرة على كاهل الدولة لتوفير التمويل اللازم لإنشاء محطات توليد جديدة، وتطوير شبكات النقل، والتوزيع، ولا يزال التطوير مستمر للخطوط الهوائية، والكبلات الأرضية، وتوفير طاقة كهربائية وهذا ما

(1) - مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الوقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 414.

(2) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2009، المرجع السابق الذكر، ص 413.

(3) - بوكردون ايمين، المرجع السابق الذكر، ص 12.

(4) - يراجع في ذلك: (الجزائر تدخل مرحلة جديدة بتوقيع عقود طويلة مع دول أوروبية لتعزيز عائدات صادرات الغاز،

أنظر الموقع: <https://www.albawaba.com>، تاريخ الدخول: 28 أوت 2018، الساعة: 17: 09.

زاد من إرتفاع قدرات التوليد المركبة وإضافة قدرات توليد جديدة. ومن جهة أخرى ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر بحيث زادت أطوال خطوط النقل والتوزيع على التوتير 60 ك.ف، فما فوق أما التوسعات فشهدت توسعا كبيرا كمشاريع كهربية الريف، وعموما سوف يستمر تطوير قطاع الكهرباء في الجزائر كأحد القطاعات من حيث حجم الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتطويره، بالإضافة إلى تكاليف تطوير منظومة النقل والتوزيع فتعمل السلطات الجزائرية على معالجة عجزاتها المستمرة لتطوير هذا القطاع.

وما يمكننا قوله على الرغم من صادرات الجزائر النفطية والغازية للعديد من الدول الأوروبية إلا أن هيكل الصادرات لا يزال يهيمن عليه السوق النفطية فقط مما يجعل حصيلتها من العملة عرضة للتذبذبات الحادة في السوق العالمية، نظرا لغياب إقتصادات أخرى ليس هذا فقط بل كذلك تذبذب أسعار النفط الخام والفوسفات، وخام الحديد، وطاقات أخرى، وتأثيرها المباشر على الإقتصاد الوطني⁽¹⁾.

بالنسبة لقطاع الإتصالات حيث يعتبر من البنى الأساسية المهمة في الحياة المعاصرة لكونها أحد الركائز الأساسية للتنمية الإقتصادية، وما تقوم به من ربط محكم بين مؤسسات وهيكل الدولة، مما يؤدي إلى تعزيز الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية، واتساع أفاقها، وتنويعها، وتنشيط الحركة التجارية، وتسهيل إنشاء مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

فقد شهد القطاع تحسنا ملموسا، وقد حققت الدولة الجزائرية تقدما ملموسا في تطويره بعد التسعينيات برفع متوسط الكثافة الهاتفية، وإضافة خطوط النقال، وخط الثابت، والهاتف العمومي، وتعمل حاليا للإستفادة من التقنيات الحديثة، في وسائل الإتصالات، والمتمثلة في كابلات الألياف الضوئية البحرية عام 2017م في إطار عصرنة القطاع الأنترنت وتحسين سرعتها، وخدمات هاتف أكثر وضوحا، وبرامج تلفزيونية بجودة، وبهذا لا تعجز المؤسسات عن أداء مهامها. وتزاهن اتصالات الجزائر على رفع الأنترنت من خلال مشروع -أورفال، بعد التوقيع على اتفاقية مع مجموعة الكاتيل سابمارينز في مارس 2015م ، بهدف إنجاز كابل بحري للألياف البصرية يربط مدينة وهران الجزائرية بفرنسا الإسبانية على طول خط 563 كم، ما سيدعم الوصلة الدولية للجزائر بثانية من الأنترنت، والذي يأتي بعد الانقطاع الكبير للأنترنت الذي عرفته الجزائر في 2015م نتيجة الحادث الذي تسببت فيه السفينة البنمية بقطع كابل الأنترنت البحري، ما سيؤمن شبكة الأنترنت الدولية، ويرفع من حجم التدفق الذي يعد أساس إطلاق خدمة الألياف البصرية إلى المنازل.

(1) - التقرير العربي الإقتصادي الموحد، لعام 2000 (الفصل الثالث القطاع الزراعي)

ويمثل - أورفال - استثمارا تكنولوجيا استراتيجيا، جاء ليعزز من الدخول إلى خدمات الشبكة ذات الجودة العالية، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للكابليين الموجودين من قبل، **SMW4** الذي يربط عنابة بمرسيليا و **AIPa2** الرابط بين الجزائر و بالما، بالإضافة إلى ضمان حماية أكثر قوة وصلابة ضد كل أنواع الكوارث التي من شأنها أن تضر بعمل الكوابل البحرية.

ويبقى **الرهان الأساسي لاتصالات الجزائر** هو التكفل الجيد بالزبائن، وجلب آخرين تنفيذًا للاستراتيجية المسطرة الرامية إلى ربط كل المنازل الجزائرية بخدمة الأنترنت في آفاق **2019م⁽¹⁾**. ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الاتصالات، فقد اتجهت الدولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، وفي ضوء التوجهات الدولية لتحرير تجارة الخدمات إلى اتخاذ الخطوات، والإجراءات لإصلاح هذا القطاع وتحريره وفتح المشاركة أمام القطاع الخاص، الأمر الذي يسهم ويرفع من جودة الخدمات وتنافسية الأسعار إذا أشرك القطاع الخاص المحلي والاجنبي، وحتى تنافسية الأسعار وإلى التطبيق السريع للتقانات المتطورة. ويشهد السنوات القادمة تحولا كبيرا في حجم الإتصالات وطريقة تنظيم الشبكة، إذ أدى إزدهار التقنية الرقمية، وانتشار استخدام شبكة الأنترنت إلى زيادة هائلة في الطلب على خطوط الاتصالات القادرة على نقل المعلومات الرقمية، وبالتالي الحاجة إلى إستبدال الكثير من شبكات الربط الميكروية التماثلية، والكيبلات البحرية النحاسية بشبكات ميكروية جيدة، وكيبلات ألياف ضوئية⁽²⁾. ويقابل هذا عدة مشاكل في الجزائر كعدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين فهناك العديد من الطلبات لاتزال على قائمة الانتظار، وضعف جلب التقانات الجديدة للإتصالات الحديثة لمواكبة التطور السريع والمستمر في هذا القطاع، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات وضعف الصيانة.

بالنسبة ل**واقع المواصلات** فيتضح مؤخرا أن شبكات الطرق في الجزائر أصبحت تتطور وتحسن لإدراك السلطات العمومية أهمية النقل البري في نقل المسافرين، وخدمة للتجارة والتعاملات الداخلية بأماكن الإنتاج والاستهلاك، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنفيذ وتشغيل مشروعاته. إلا أن هناك نقائص كبيرة تتمثل أهمها في جودة تلك الطرقات سواء في النقل البري أو المطارات أو الموانئ البحرية، وهناك تحديات أخرى في الطرق الغير معبدة مما يؤثر سلبا في حركة التجارة الداخلية والخارجية، وهذا ماعرقل حركة التجارة في بعض السلع مؤخرا نحو موريتانيا كما رأينا وغيرها من الدول المجاورة هذا على ضوء الأهمية الكبيرة لقطاع النقل البري في دعم ومساندة التجارة والاستثمارات الداخلية.

وعليه، فإن النقل البري والنقل البحري والجوي والهيكل القاعدية لها تندرج القطاع ضمن سياسة ديناميكية لتهيئة الإقليم وتنميته، ويهدف إلى فك عزلة المناطق التي تعاني من نقص

(1) - (يراجع في ذلك الموقع : <https://www.djazairess.com/echchaab/78164> ،

تاريخ الدخول: 2018/08-22، الساعة: 13:00).

(2) التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الخامس المتعلق بالبنية الأساسية للكهرباء والاتصالات) أنظر الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/jointrep>، تاريخ التصفح: 2018/10/25، الساعة: 12:00، ص 81.

خدمات النقل، وإلى ضمان إستفادة المواطنين من وسائل نقل عصرية بأقل التكاليف، وذلك مع السماح لقطاع النقل بتأدية الدور المنوط به كمحرك للتنمية بفضل تكامل مختلف وسائل النقل البرية والجوية، في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **SNAT في أفق 2025م**⁽¹⁾ وأعطيت الأولوية بالسكك الحديدية بإعتباره أداة تطور وتنمية وعصرية وخصص غلاف مالي قدر بحوالي **2139 مليار دج**. ويغطي النقل بالسكك الحديدية لتحسين شبكة النقل بين غليزان وتيارت وتسمسليت وسعيدة وبوغزول ومسيلة، وستنظم بعد الإنتهاء من الدراسات التقنية خطوط أخرى من الحلقة بين الحلقة إلى تقرت مرورا بالأغواط وغرداية وحاسي مسعود كل هذا من أجل تعزيز شبكة السكك الحديدية الوطنية وكذلك فيما يخص النقل الحضري وتحسين مستواه، وكذلك يعتبر من أولويات المخطط الخماسي **2005-2009م** ضف إلى ذلك مشروع **ميٹرو الجزائر، والترامواي** بالعديد من الولايات العاصمة وهران، قسنطينة، عنابة، سيدي بلعباس، وورقلة، وباتنة، ومستغانم، ضف إلى ذلك المصاعد الهوائية التي إستفادت مدينة وهران في جويلية **2007م** والجزائر وقسنطينة وعنابة، ضف الى ذلك مدينة البليدة وتلمسان، وسكيكدة، وتيزي وزو، كما يجري اليوم توسعة المؤسسات النقل العمومية في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب بإنشاء **39 محطة و35 موقف بري** بالنسبة للهضاب و**15 محطة و11 موقف بري** في إطار برنامج مناطق الجنوب⁽²⁾. أما فيما يتعلق بالهياكل القاعدية للمطارات فممتلكات المطارات الحالية تشكل تحديا استراتيجيا في إشكالية التنمية المستدامة، وفي التكامل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم نظرا لاستقلالية الاقتصاد في المناطق الجنوبية، مقارنة بالمناطق الشمالية وتتمركز إستراتيجية هذا القطاع حول برامج أشغال التعزيز والتكيف والتنمية وإنشاء أراضي مطارات في العديد من الولايات كإنشاء القطب الجوي في تقرت، وتوسيع مطار بجاية، وغرداية وسطيف، وبسكرة، وعنابة، وإنشاء مطارات أخرى لفك العزلة وأمن الوطن وتطوير لنظام الطيران المدني الذي يجب ان يطابق المعايير الدولية.

بالنسبة لقطاع السياحة سعت الجزائر نحو تحقيق النوعية السياحية والتطلع عالميا إلى

مايحدث لتنمية البلاد من خلال فنادق ومطاعم وترفيه ونشاط ومرونة وكالات السفر والدواوين المحلية للسياحة هذا الذي بدوره يزيد في النمو المتزايد في التدفقات السياحية، وهو ما يحمل أفاقا جديدة وواعدة لإستغلال الإمكانيات السياحية الموجودة بجودة عالية وبمقاييس عالمية، وبإنتاج متنوع. وهو بدوره أيضا قطاعا مساهما على غرار المحروقات لخلق الثروات، ومناصب الشغل، وإدماج الشباب في الحياة المهنية، حيث يعمل هذا الشباب في المطاعم والمقاهي والفنادق والسواحل ومرشدين سياحيين.... وهكذا. وهنا لاستدامة السياحة وتطويرها لأبد أن تسهر هذه المؤسسات بمواظبة على الإحترام في

(1) - يراجع في ذلك: - المرسوم التنفيذي رقم: 05-416، مؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، ومهامه وكيفية سيره، العدد72، صادر في 02 نوفمبر 2005.

- المرسوم التنفيذي رقم: 05-443 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005، يحدد تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية

للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، العدد رقم 75، صادر في 20 نوفمبر 2005.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 117.

مجال حقوق الانسانية، والمسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والصرامة في تجنب التلوث البيئي بأشكاله لحق الثروة المضاعفة للجيل الحاضر وللأجيال التي تأتي في ما بعد.

ولطبيعة العلاقة بين البعد السياحي والسلطات العمومية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني فالهدف من السياسة السياحية هو دمج فوائد السياحة إقتصاديا وإجتماعيا دون إحداث خلخلات في البيئة الطبيعية. فهذا الدمج والتفاعل يبرهن صورة نجاح طبيعة اهتمام الحكومة بالسياحة. فالجزائر قامت بتخطيط سياحي تضمن ترتيبات إيديولوجية، وثقافية، ودينية، ومكونات سياحية من أجل صناعة السياحة وقد تم ذلك في العديد من المخططات نذكر من بينها:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT2025** : من خلال هذا المخطط تحاول الجزائر النهوض بالقطاع من أجل تنمية سياحية وطنية، من خلال تنفيذ السياسة السياحية ووضع الشروط الرئيسية للتهيئة السياحية كداعم أساسي للنمو الاقتصادي، ويسعى هذا المخطط كذلك إلى إعادة التنظيم السياحي، والارتقاء به كبداية مساهمة للتقليل من الاعتماد على المحروقات، وتسعى السلطات العمومية من خلال المخطط إلى تنمية القدرات الوطنية السياحية، وتثمينها، وإستغلالها، والنهوض بها وجعلها موردا هاما (1).

ويهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **2025م** إلى التوفيق بين السياحة وإحترام البيئة وتوفير الشغل، وتثمين التراث الثقافي والديني والحضاري والتاريخي للجزائر، وتسويق المنتج السياحي الجزائري وبيان الاستثمارات الواجب القيام بها على المدى المتوسط **2015 و 2025م** (2). ومن خلال المخطط تسعى الجزائر إلى مضاعفة عدد السواح خاصة، وأن تدفق عدد السواح ضعيف جدا إذا ما قورن بالدول المجاورة كتونس والمغرب، خاصة وأن للجزائر موقع استراتيجي وسياحي يُمكنها من أن تكون وجهة سياحية للمغرب العربي وإفريقيا والدول الأوروبية. وعليه، يجب على الحكومة أن تكون لها سياسة للسياحة عن طريق تنمية إجتماعية، وثقافية، وحرية اقتصادية وغير محايدة لأن الحياد يعني حدوث مواجهة بين المضيفين والضيوف مما يؤدي إلى مواقف رديئة وتصرفات سيئة، وضغط معاد للسياحة ولن يقبل سوى قلة من السائحين على زيارة الأماكن التي يشعرون فيها بعدم الترحيب الواضح، والتي سيواجهون فيها مصاعب تتعلق بأمنهم الشخصي (3).

(1) - عبد القادر شلالي، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي

الوطني، المركز الجامعي ألكلي محند البويرة، 2010، ص 10.

(2) - شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم

التجارية، جامعة المسيلة، العدد14، 2015، ص 141-142.

(3) - كولن مايكل هول، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة، (ترجمة: محمد فريد حجاب)، المشروع القومي

للترجمة، القاهرة، 2003، ص 37.

وعليه يجب أن تلعب الحكومة دورا نوعيا في تنمية السياحة في إعطاء قدر كبير من الإعتبار لأنماط الاختيار بين السياسات التي تواجه المخططين، والنتائج المحتملة، واستخدام السياحة كأداة للتنمية بالعمل باستمرار لتشجيع السياحة، لمواجهة الاشكالات كالبطالة. وقد لوحظ من خلال تجربة بريطانيا في مجال السياسة السياحية والتنمية السياحية أن الحكومات البريطانية طورت سياسات سياحية في إطار السياسات العامة من أجل خلق الثروة، وخلق الوظائف، وتنويع الاقتصاد، وتحسين المعيشة، ومستويات الدخل⁽¹⁾. وبتحسين مكونات البيئة، والحفاظ عليها كمورد إقتصادي سياحي، هنا يدفع الوضع السياحي التنمية إلى الأفضل، عن طريق إدارة تنمية القطاع السياحي، وتوفير كل الظروف الاجتماعية للسواح والظروف المادية الملائمة بتهيئة الاماكن كالواحات، والجبال والشواطئ والمغارات، والمواقع الأثرية، والصحاري الكبرى والمواقع التاريخية، والدينية، والمتاحف، وتهيئة أماكن السياحة الخاصة بالحمامات للعلاج، أو الترفيه وغير ذلك بتوفير الامن، وثقافة إدارية لمسيري قطاع السياحة، وتوفير النقل، وجميع الخدمات اللازمة، والتي من شأنها أن تجلب سواح أكثر من أجل تنمية دائمة بمصادر نظيفة.

وأما في ما يخص قطاع البناء والاشغال العمومية استفاد هذا القطاع بشكل كبير جدا من البرامج الداعمة للنمو والتكاملية نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه له، كبرامج الهياكل القاعدية والمنشآت الاساسية خاصة طريق شمال جنوب، والطريق السيار، والأنفاق التي شقت وغيرها.

وقد ساهم هذا القطاع في النمو الاقتصادي بشكل كبير حيث يمثل هذا القطاع اليوم لبنة أساسية بالنسبة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا الغرض لا بد أن يقوم بوظائف أساسية استراتيجية لإنعاش الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار الذي من شأنه أن يخلق مناصب الشغل، ويجهز الهياكل القاعدية، والمؤسسات العمومية في إطار تنمية البلد، وقد ساهم هذا القطاع في إنجاز شبكة طرقات تتدرج ضمن إطار تنفيذ الخيارات الكبرى لهيكله الإقليمي، وتحسين مستوى خدمات شبكة النقل البري وصيانتها وإنشاء بنية تحتية جديدة للتجارة والصيد البحري، والسياحة. لكن رغم ذلك إلا أنه لا تزال الطرقات الوطنية تتحمل أكثر من 95% من حجم الحركة التجارية البرية، واكتظاظ الطرق الرئيسية في شمال البلاد والمدن الساحلية الأخرى وضرورة عصرنتها تماشيا مع المعايير الدولية فأصبح من الضرورة عصرنة هذا القطاع، وإنجاز عمليات واسعة النطاق من أجل سياسة تنمية منسجمة كفيلة بالإستجابة لمقتضيات التنمية الإجتماعية والاقتصادية للبلاد على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وهذا

(1) - كولن مايكل هول، المرجع السابق الذكر، ص46.

ماسعت إليه الجزائر في الاهتمام بالبنية التحتية للطرق التي يشكلها أزيد من 110.000 كلم من الطرق، وأكثر من 5000 منشأة فنية في عام 2008م وتلبية للمتطلبات الحالية والمستقبلية. وركز القطاع على الخطوط العريضة للمخطط المدير للطرق والطرق السريعة 2005-2025م بهدف تزويد التراب الوطني بخدمات النقل وتأهيلها تدريجيا، حيث بلغ طول الطرق المستفيدة من أشغال الإنجاز، أو التحديث، أو التعزيز، أو غيرها 29.960 كلم بين عام 1999 - 2008م أي مايعادل نسبة 55% من طول الطرق المنجزة من 1962 إلى 1999م⁽¹⁾. وزادت مساحة شبكة الطرق بنسبة 40% يعبر هذا المؤشر عن الجهود المبذولة لتطوير بناء شبكة الطرق لفك العزلة عن المواطنين، وقد تم الاهتمام بالطريق السيار شرق غرب خلال الفترة الممتدة 1999-2008م، وهو الذي زاد نسبة التطور في الجهود بنسبة 76.7% وتم الاهتمام بالطرق السريعة خاصة الطريق العابر للصحراء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو محور إستراتيجي للجزء الجنوبي وتطويره ليكون محورا للطريق السيار في جزئه الشمالي الرابط بين البلدية والأغواط، وقد خلقت مشاريع الاشغال العمومية مايقارب 688.947 منصب شغل بين 2001 و2008م وتمكنت هذه الأشغال عن فك العزلة عما يقارب 7.300.000 نسمة، وتسهيل تنقلاتهم بعد أن تم تحسين ظروف معيشتهم بفضل امتيازات الطريق⁽²⁾، (يمكن تسمية هذه الإنجازات بالأثر الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع الاشغال العمومية).

ومما تم السبق في ذكره من تنمية لقطاعات الطاقة، والزراعة، والفلاحة، والمواصلات والاتصالات، والسياحة وقطاع الاشغال العمومية وقطاعات اخرى ذات أهمية بالغة للإقتصاد الوطني لم تتم إلا من خلال الإصلاحات والتطورات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية، والدور التنموي القوي للبرامج السابقة، والتكميلية للتنمية ودعم النمو من خلال تطورات مالية ونقدية وتجارية.

فواصلت الدولة الجزائرية جهودها لتصويب الاختلالات في أوضاعها المالية وتقليص العجزات في موازنتها العامة وإستكمال الإصلاحات الهيكلية في جانبي الإيرادات، والنفقات، وذلك بهدف خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرار في إطار التنمية المستدامة، وقد تضمن ذلك مواصلة العمل في إصلاح النظم الضريبية وتوسيع قاعدتها وإيجاد الحوافز المشجعة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 222.

(2) - نفس المرجع، ص 226.

كما تضمن كذلك مواصلة الإصلاحات في هيكل النفقات الحكومية بهدف ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، وفي هذا الإطار تحسن الأداء المالي بإنخفاض العجزات المالية للميزانية في الأعوام الأخيرة حتى عام 2018م، وقد ساعدت الإيرادات النفطية والغازية في ذلك وعززت الإيرادات العامة وكذلك في المقابل عززت النفقات العامة. ولقد أخذت السلطات العمومية في الجزائر في الأونة الأخيرة تولي إهتماما كبيرا لتطوير وإصلاح قطاعها المالي، نتيجة لإدراكها المتزايد لاهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الوطنية، فقد يمثل هذا القطاع أهمية لتعبئة المدخرات المحلية، وتوجيهها نحو القطاعات الأخرى ومساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفي إدارة الإزمات في المرحلة المقبلة التي تشهدها الجزائر اليوم.

في حين ما شهدته أسواق النفط العالمية من مستويات منخفضة للأسعار أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية في الجزائر، وتفاقت الضغوطات على الموازنات العامة، والوضع المالي ضف إلى ذلك الظروف السياسية التي كان لها انعكاسات على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا ما مكنها من مراجعة أنظمة دعم المشتقات النفطية، وتخفيض الإنفاق وتقليص الضغوط على الموازنات العامة، ورغم التحديات على صعيد الأوضاع المالية فقد واصلت السلطات العمومية الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية من جهة، وجهودها لتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية لأجل التنمية ورفع كفاءة النفقات العامة، وترشيدها بما يدعم القدرات الإنتاجية والتنمية البشرية للتسهيل من وتيرة النمو والتنمية الاجتماعية وتقليص من مستويات البطالة والفقر من جهة ثانية.

وبعد ذلك تفتنت الدولة وعززت جهودها لتنويع إقتصادها مع سياسة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة، وتوسيع القواعد الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل، وتعزيز الإمتثال الضريبي خاصة بعد الأزمة البترولية الأخيرة، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة، وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن إنخفاض أسعار النفط. وعلى صعيد آخر فبعدما شهدت الجزائر تدابير السياسية المالية الهادفة إلى الاتجاه نحو الاقتراض الخارجي لتمويل جانب من العجزات في الموازنات العامة لتغطية التنمية الوطنية، فقد حاولت الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات محفزة للإئتمان لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي حتى عام 2017م.

أما بالنسبة للتطورات في السياسة النقدية فبصدور قانون النقد والصرف الأخير، واصلت السلطات العمومية اتباع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر

الصرف، وتنظيم السيولة بما يتلاءم مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية لمختلف القطاعات في الاقتصاد خاصة القطاع الخاص. كل هذا في إطار تقليص العجز في الميزانية الحكومية وتوجيه تمويله نحو شروط السوق وزيادة مشاركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وتسعى الآن لتطوير، وتوسيع أنشطتها بإدخال الرقمنة، والتقنيات الحديثة، والتوسع في تمويل المشروعات الكبيرة مع المؤسسات المالية، والمصرفية الدولية. لكن مازال غير واضحا هذا الدمج، وعمليات توسيع الأنشطة والخدمات مع الدول الأجنبية لكن من جهة أخرى هناك سعي نحو تطوير وتحديث الأسواق المالية، وترسيخ ودعم قواعد ونظم العمل فيها وتحسين اللوائح والقوانين المنظمة للعمل وتوفير المعلومات، والحوافز لجذب المستثمرين الأجانب، والاهتمام بالاستثمارات المحلية وتوجيهها نحو الانتاج بما يتماشى مع المستجدات والتطورات على الصعيد المحلي والدولي، وبهدف زيادة الكفاءة وتعزيز الرقابة وتعزيز الشفافية وتطوير المستثمر المحلي وتنويع وزيادة الأدوات الاستثمارية. وفيما يخص السياسات التجارية فإن التجارة تكمن في السوق النفطية والغازية لا غير في الجزائر، وفي مصادر هذه الموارد وزيادة الطلب عليها من طرف دول منطقة اليورو.

وملاحظات تقييمية حول السياسات الاقتصادية المطروحة في الجزائر فقد إنتم الأءاء

الاقتصادي بالتحسن في كل عام، وساهمت السياسات المالية والنقدية إلى خفض العجزات المالية والتحكم في السيولة، وتنظيم الإئتمان، ومجمل سياسات الاصلاح الاقتصادي هدفت الى تشجيع الاستثمار، والانتاج، والمحافظة على استقرار الاسعار، وخفض معدلات التضخم فيها، أو جعلها في حدود مقبولة كما هي عليها الآن بعد الألفية، وخاصة بإرتفاع سعر المحروقات مما حقق النمو الاقتصادي. ورغم هذا إلا أن الرؤية غير مستديمة، وغير مستمرة في العديد من مشاريع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، هذا ماينعكس على التنمية الوطنية الشاملة لغياب التوازن والتكامل بين القطاعات من جهة، وغياب الاستمرارية في البرامج المطروحة من جهة أخرى، ومن جهة ثالثة نظرا لإرتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات من غير بدائل أخرى تسعى للتنمية الوطنية.

وبالتالي يتوقف نجاح النمو والتنمية الاقتصادية على نوعية السياسات الاقتصادية التي

ترسمها الدولة، فكلما كانت السياسات الاقتصادية فعالة ورشيدة وتراعي البيئية الطبيعية حصلت هناك تنمية اقتصادية وكانت داعمة وشاملة لميادين أخرى خاصة الاجتماعية، وتغطي جميع حاجيات الأفراد ويظهر ذلك من خلال التحسين المستمر لقطاع الفلاحة، وتنمية الأراضي، بإعادة النظر والدراسة في توزيع الاراضي الفلاحية واستصلاحها بما فيها البور، وحمايتها من الأضرار كالتصحر وتقديم حوافز

مادية للفلاحين، وتقديم قروض مالية، وتمكين الفلاح من التقانة الجديدة، واسترداد العتاد الفلاحي وتوفير الاسمدة والبذور للنهوض بهذا القطاع الداعم للتنمية الوطنية. وحماية المنتج الفلاحي من المنافس الأجنبي الشرس الذي يسعى لتسويق إنتاجه بكل الطرق، وتنمية الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وتنمية وترقية المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة وحماية إنتاجها خاصة المؤسسات الصغرى وحمايتها من الافلاس والغلق وتشجيعها عن طريق تسهيلات قانونية وادارية ومالية وتخفيف من الضرائب.

ولا يمكن التغاضي عن المورد الأهم إقتصاديا بإدارة وتسيير الموارد المائية، وبإنشاء السدود الكبرى بشكل مكثف على المستوى الولائي والجهوي، وإنشاء السدود المتوسطة إذا لزم ذلك لسقي الأراضي الفلاحية، وإيصال مياه الشرب النقية لكافة السكان، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر للمناطق الشمالية. والاهتمام بقطاع المواصلات، والاتصالات، وإيصال الكهرباء، والغاز للسكان والفلاحين، وتحسين ظروف الحياة بالريف عن طريق توفير جميع الخدمات الاجتماعية بتشبيد الطرق وبناء السكنات، وتشبيد المدارس ومراكز التكوين، وإنشاء المراكز الصحية، والصيدليات، ومراكز تجارية، وإيصال الغاز والكهرباء والماء. والخدمات الأخرى كالانترنت وتعبيد الطرق الموصلة للاراض الزراعية لتشجيع الفلاحين، وتوفير النقل لهم وإنشاء المكاتب البريدية وغيرها من الخدمات، لكي لا يكون هناك هروب من هذه البوادي والأرياف نحو المدن مما يخلق مشاكل بيئية. إذ تعد التنمية الريفية إحدى ركائز التنمية المستدامة من أجل التقليل من التلوث واشكال الأمن الغذائي. بالإضافة إلى العمل على التنمية الحضرية أي تحسين الحياة الحضرية بتنظيم شوارع المدينة وأحياءها، وسوحها، وحدائقها وأسواقها، وإقامة التشجير، والإخضرار فيها، وتوفير كل الخدمات والمرافق العمومية الأخرى، وإشراك المجتمع المدني في ذلك.

- المبحث الثاني: الخطط الإجتماعية لحماية البيئة الوطنية.

لقد أولت الجزائر بعد إستقلالها بالخصوص خلال السنوات القليلة الماضية إهتماما كبيرا بالجانب الاجتماعي، حيث إهتمت بالصحة، والتعليم، والتربية، وبالتشغيل، وسعت لتخفيض الفقر، والبطالة وغيرها من السياسات الإجتماعية، عبر برامج الرعاية والحماية الاجتماعية، التي سيتم شرحها في هذا المبحث.

ولقد حاول الأداء الاجتماعي في الجزائر الوصول إلى المستوى المأمول حيث تشير البيانات ملاحظة تقليص الفجوة الاجتماعية، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي ماتزال قائمة كغياب الإنصاف والتفاوت في مجالات عدة، وغياب أنظمة المعلومات والاتصالات من أجل حماية إجتماعية مرنة للجميع، تحقق المنافع للمجتمع الجزائري، ومبدأ تكافؤ الفرص صحيا، وتعليميا، والرعايات المتعددة للمرأة بالإهتمام بها وبدورها كذلك في التنمية الإقتصادية، والمشاركة السياسية، والمدنية، وكذلك دور المرأة الريفية في جميع قطاعات التنمية زراعية، فلاحية، تقليدية، والطفل، وتدريب الشباب وتمكينهم وتأهيلهم، وتعليم الكبار ومحو الأمية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية الشاملة لفئات المجتمع، وبناء الأسرة وغيرها من أجل تنمية إجتماعية.

ومن أجل الحماية الإجتماعية التي تتضمن مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تركز على مبدأ التضامن والتكافل والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة، والأمراض، ومخاطر وحوادث العمل، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتقاعدين وزيادة قدرتهم لإيجاد فرص عمل، وزيادة الانتاجية والأجر وهي برامج تحد من سلبيات التي تؤثر سلبا على المواطن كظاهرة الفقر والبطالة، والعجز، والمرض، والشيخوخة، خاصة عند حدوث كوارث طبيعية أو نزاعات أهلية بهدف تحسين ظروف المعيشة وغيرها. وكل هذه البرامج ومتابعتها هي عناصر تحقيق التنمية بتوفير الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق استراتيجية تنمية والوصول إلى التنمية الفعلية (1) بمجالات متعددة ومختلفة يحتاجها الانسان من حيث نوعية الخدمات التي المتعلقة بتنمية المناطق الحضرية، والريفية، والصحراوية، التي تشمل جميع الفئات أطفال وشيوخ وشباب (ذكر وأنثى) وتحسين نوعية الحياة والحفاظ على كرامة الانسان بما يمكنه من أداء واجباته(2).

بالنسبة للتعليم ودوره إجتماعيا وتنمويا، فيجب التذكير بأن الجزائر منذ استقلالها أدرجت التعليم في أولى إهتماماتها منذ مؤتمر طرابلس، وتشكيل الحكومة الجديدة نظرا لما فعلته فرنسا من تجهيل للمجتمع الجزائري، لكن هذا التعليم لم يحقق النتائج المرجوه منه في تنمية الوطن، والذهاب به إلى المنافسة الدولية في جميع المجالات، والتزمت الجزائر بتحقيق الأهداف الستة المقررة في إطار

(1) - خالد إبراهيم حسن الكردي، الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، السعودية، 2014، ص2-5.

(2) - نفس المرجع، ص22.

برنامج التعليم للجميع (EPT) وكذا أهداف الألفية للتنمية إلى غاية يومنا هذا ، وكذلك تسعى الجهود الحكومية من أجل ترقية وتنمية قطاع التربية بإصلاحه المستمر في إطار المخطط التنموي للقطاع لعام 2025م^(*)، بزيادة المؤسسات والمنشآت التعليمية في الاطوار الثلاثة، وزيادة توظيف المؤطرين للتعليم، وتوفير الكتاب المدرسي التي تشرف عليه وزارة التربية عن طريق الديوان الوطني للمنشورات المدرسية.

ومنه قد تعززت المؤسسات التعليمية والإبتدائية خاصة لدعم القطاع بمطاعم مدرسية للحد من التسرب المدرسي بغرض تقليل مصاريف الاسر الفقيرة بتوفير غذاء للطفل المتمدرس، وكذلك توفير النقل المدرسي للاطفال في المناطق المعزولة، ومنح اللوازم المدرسية للفئات الفقيرة، والمحتاجة ومنح إعانات لهم التي تدخل في إطار التضامن المدرسي التي تشرف عليه وزارة التربية، واستفادتهم أيضا من المخيمات الصيفية المنظمة والمؤطرة حسب كل قطاع.

وعليه بذلت الحكومة جهودا كبيرة واهتماما متزايدا لتحسين وضعية التعليم وجعلت منه إجباريا فقامت بإنجاز العديد من الهياكل البيداغوجية عبر الوطن حيث أن الثانويات إرتفع عددها سنة 2011م إلى 755 ثانوية بعد ان كان 379، وإكماليات من 1013 نفس لسنة إلى 1771 بعد 2011م، ومدارس إبتدائية بعد أن كان عددها 1800 تضاعف ليصل 3837 عام 2011م كما إرتفعت عدد الجامعات سنة 2009م إلى 35 جامعة و13 مركزا جامعيًا بعد أن كان في 2006م مقدر ب26 جامعة، ووصلت إلى أن كل ولاية بجامعة وأكثر من ذلك هناك جامعتين لكل ولاية. وكذلك عزز في قطاع التكوين المهني من معاهد ومراكز وملحقات التكوين المهني⁽¹⁾، وهذا بدوره يخلق مناصب شغل للأساتذة، والمعلمين، والاداريين، وكذلك يتضاعف عدد المتدربين.

ويلاحظ التحسن المضطرد في إنخفاض معدلات الأمية في الجزائر، إلا أن المعدل المطلوب الذي كانت تتادي به السلطات العمومية لم يرقى للمستوى المطلوب حسب المعايير المستهدفة عالميا فتتضح الفجوة الكبيرة في الأداء الفعلي للجزائر في مجال محو الأمية والأداء المستهدف، مما يدلل إنخفاض كفاءة العملية التعليمية في التحصيل العلمي والمنهجي في جميع الصفوف، وفي القرى أكثر من المدن، لذا يلاحظ أنه مع الأنخفاض المضطرد في معدلات الامية، إلا أن العدد المطلق للأميين لم يقضى عليه وعلى غرار هذا فقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الجزائر عما كانت عليه.

(*) - ضمن هذا المخطط التنموي لعام 2025 عمل المجلس الوزاري لوزارة التربية على تقرير خطوته العريضة بتاريخ 30 أبريل 2002 لتحسين نوعية التعليم، ومردودية المنظومة التربوية، بتعميم التعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 05 سنوات على سبيل المثال، وإجبارية التعليم للذين هم بسن التمدرس، مع الاهتمام بالتعليم بكل صيغه المهني والتعليم عن بعد وبالاطوار الثلاثة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة ، 2004 - 2008 - 2010 - 2011، (حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية)، مصالح رئاسة الحكومة.

هذا وقد حرص المجتمع الدولي على الجزائر أن تضع إستراتيجية لمحو الامية وسعت الجزائر بتوفير مؤسسات ومشرفين على العملية لتعليم هذه الفئات التي يفوق عددهم في سنة 2005م بأكثر من 6.2 مليون⁽¹⁾، وعززت الجهود بتحليل المسؤولية للمجتمع المدني، والقطاعات المعنية للدولة، ويمس البرنامج الجميع من عائلات فقيرة والمقيمين في مناطق معزولة، أو محرومين ومعاقين ومعوزين، ومساجين والبدويين ومتابعيهم.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في نطاق التغطية التعليمية إلا أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني الغير منظم تمثل أحد التحديات في مواجهة جهود التعليم، فيحتاج قطاع التعليم زيادة الموارد المالية لتوفير عدد أكثر من المدارس ووسائل التجهيز الأخرى، وتدريب كفاءات ذات نوعية بجميع مستوياته تقود العملية، والعمل على موائمتها مع متطلبات سوق العمل ورفع مستويات المناطق الريفية. وتشير البيانات من ارتفاع الانفاق على هذا القطاع إلا أن التحسن في معدلات القراءة والكتابة في المراحل المختلفة لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، وكذلك تشير البيانات إلى أنه تم تقليص الفجوة في معلات الأمية لكنها لازالت متفشية حتى في الشباب بين الذكور والإناث، وفي الريف والحضر، كل هذا نظرا لإستمرار تدني نوعية التعليم، وعدم توافقه مع البيئة وخصوصياتها ومع سوق العمل وإهمال كبير للعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية بصفة خاصة وهذا مازاد من نسب البطالة نظرا لغياب الاستثمارات المحلية الجديدة، والهجرة المتزايدة من الريف الى المدن فهو الذي قلص استيعاب العمالة الجديدة الداخلة الى سوق العمل.

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي ومساهمته في التنمية فمعروف أن تقدم الدول يعتمد بشكل كبير على تقدمها العلمي الرصين، وقدرته على مواكبة التطورات المعرفية، والتكنولوجية، ومواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولديه القدرة على التجديد، والابتكار، والابداع ليناكس الاخرين وحين نتحدث عن التعليم العالي في الجزائر فقد تأثر هذا القطاع بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر من خلال تحولاتها ومسيرتها التنموية. وشهد المخطط الثلاثي الأول إنشاء مؤسستين للتعليم العالي، جامعة وهران وجامعة قسنطينة عام 1968م التي كانتا ملحقتين لجامعة الجزائر التي تأسست في الحقبة الإستعمارية وشيئا فشيئا تزايد عدد الطلبة، وتم تسجيل عجز في هياكل الإستقبال⁽²⁾، الأمر الذي استدعى إيجاد حلول مستعجلة فنتازلت وزارة الدفاع الوطني عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران وقسنطينة، ورغم زيادة نسبة الطلبة المتخرجين في هذه الفترة إلا أن الجامعة لم تستطع تغطية الطلب المتزايد على الإطارات في سوق العمل من أجل تلبية حاجات القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعلى هذا الأساس استوجب إصلاح التعليم العالي إصلاحا شاملا وعميقا من حيث الهياكل والبرامج

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 298.

(2) - مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

1986، ص 203.

التعليمية، حيث تم إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970م، في إطار المخطط الرباعي الأول لأن الجامعة قبل هذا التاريخ كانت تحت وصاية التربية الوطنية⁽¹⁾. وواصلت الدولة مجهوداتها في هذا القطاع من خلال المخططين الرباعي الاول والثاني من خلال إنشاء مراكز جامعية على مستوى عدة مدن نتيجة النمو في أعداد الطلبة الوافدين نذكر من بينها تلمسان، عنابة، باتنة، البليدة، تيزي وزو⁽²⁾. وبحلول عام 1999م اصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة و14 مركز و6 مدارس عليا و141 معهد وطني كما ظهرت بعد هذه الفترة جامعات، ومراكز، ومعاهد، ومدارس جديدة حيث إرتفع العدد خلال المخطط الخماسي 2010-2014م حيث جسدت مؤسسات موزعة كالاتي 47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 3 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية⁽³⁾،

ومن خلال هذا فقد عرفت الجزائر تطورا معتبرا في قطاع التعليم العالي بشريا، وماديا ماليا، ولها أثر نوعي في التنمية الوطنية من خلال إرتفاع عدد المتخرجين من الجامعات، والمعاهد الوطنية، وغيرها من المؤسسات التابعة للقطاع، وتقلصت دائرة نسبة العاطلين الذين ليس لديهم أي تحصيل علمي لكن عليها إنعكاسات في عدم التكامل بين سوق العمل وعدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي ورغم المخصصات المالية الضخمة لهذا القطاع، إلا أنه لم يتمشى وخطط التنمية في الجزائر إلا في الكم، ولم يأخذ بعين الاعتبار معايير الكفاءة وحالة ووضع سوق العمل⁽⁴⁾.

أما قطاع التكوين والتعليم المهنيين الذي يعتبر من أهم القطاعات اجتماعيا وإقتصاديا حيث ينتج ويدمج على أساس المعرفة، والتعليم، والتكوين أصحاب الحرف بأنواعها في السوق الاقتصادية الوطنية وتدريبهم على التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال، وتعزيز الوسائل والتجهيزات التقنية والبيداغوجية.

وقد أصبح التكوين المهني بالنسبة للشباب سهل المنال، حسب رغباتهم ويستجيب استجابة أفضل لاحتياجات الإقتصاد الوطني لاسيما في الفلاحة، والبناء، والصناعات التقليدية، وتعليم الإعلام الألي، والحرف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وقد شهدت المؤسسات العمومية الخاصة بالتكوين والتعليم المهنيين إرتفاعا في قدراتها البيداغوجية، وزيادة في المؤسسات التكوين المهني، وعدد المتربصين، والمتمتهنين الوطنيين والأجانب وارتفعت نسبة المؤطرين⁽⁵⁾، وعصرنة القطاع بتعزيزه بشبكتي

(1) - مجموعة مؤلفين، الجزائر اشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 64.

(2) - عمر صخري ومرامي محمد، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ما بين 1962-2002، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2002، ص 18.

(3) - يراجع في ذلك: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أنظر الموقع: <https://www.mesrs.dz/> ، تاريخ التصفح: 2017/02/12، الساعة: 12:12.

(4) - مجموعة مؤلفين، الجزائر اشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 95.

(5) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 326.

الأنترنت والأترنفتب INTRANEFP وتعميمه على جميع مؤسسات وهياكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين (1). ويشكل اليوم قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطبا استراتيجيا يساهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

وانطلاقا من أن المشكلات التي تؤرق الأنظمة في العالم هي الأنظمة الصحية، فتسعى السلطات الوصية من أجل تنظيم السياسات الصحية وتوجيهها بنظام صحي عن طريق مجموعة الوسائل المادية، والبشرية، وتوزيعها بعقلانية، قصد ضمان الصحة للجميع وبصورة عادلة(2).

فبالنسبة للصحة لقد عانى قطاع الصحة من العديد من الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي كانت تحد من أدائه، وقد عمد هذا القطاع على إنتهاج سياسة إصلاح المستشفيات الهادفة إلى دفع منظومة الصحة الوطنية نحو العصرية، وذلك بتحسين أدائها المتعلق بالتسيير والتكفل الكامل بالمستعملين ولقد إستفاد هذا القطاع من برنامج تنموي واسع أساسه مبادئ تكثيف التغطية والجوارية بغية ضمان استفادة المواطن من العلاج القاعدي، والمتخصص، ولقد تم اعتماد تنظيم صحي جديد في شهر ماي من سنة 2007م يقوم على فصل مؤسسات الصحة عن المؤسسات التي تضمن العلاج القاعدي، وقد تم فتح مناصب مالية بناء على تعليمة رئاسية لتوظيف كافة دفعات الممارسين العاملين والمتخصصين، وكذا الشبه طبيين بغرض تحسين نسبة التأطير، والتكفل بالهياكل الجديدة المرتقب تسليمها، ومنذ جانفي 2008م تم تطبيق نظام صحي جديد وقوانين خاصة بالمستشفيات لترقية العلاج القاعدي النوعي المتميز.

وقد تم إستبدال قطاع الصحة بمؤسستين إثنين هما المؤسسة العمومية الاستشفائية، والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية، وتشمل هذه الأخيرة هياكل الصحة الخارجية المتمثلة في العيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج (3). ويهدف تلبية طلبات المواطنين تم إعادة النظر في السياسة الصحية قصد التكفل بشكل أفضل للمريض فقد زاد عدد المؤسسات الاستشفائية الجامعية إلى 15 مؤسسة بإحتساب المؤسسات الاستشفائية الجامعية بهران وعدد المؤسسات الاستشفائية 5 ووصلت عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة إلى 71، وعدد المؤسسات الاستشفائية العمومية وصلت إلى 196، وعدد المؤسسات للصحة الجوارية 271، وعدد العيادات متعددة الخدمات 1637 أي مايمثل عيادة لكل 24000 نسمة تقريبا، وعدد عيادات الولادة الحضرية 404، وعدد عيادات الولادة الريفية 12، عدد قاعات العلاج 5726 أي قاعة علاج لأكثر من 6800 نسمة، عدد الصيدليات 906، عدد المراكز الطبية الاجتماعية 622، وكل هذه الهياكل تحتوي على العديد من الأسرّة يختلف من مؤسسة لأخرى ووصل عددها إلى 68837 سرير مايمثل حوالي 1.76 سرير لكل ألف نسمة حسب مؤشرات

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 327.

(2) - حاروش نوردين، محاضرات حول السياسات الصحية في الجزائر، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 331.

الصحة لعام 2014⁽¹⁾، وهي نسبة قليلة نوعا ما مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقارب سريرين لكل ألف نسمة.

كما نجد تطورا في القطاع الخاص حيث أن عدد عيادات القطاع الخاص المتخصصة وصلت إلى 7742، وعدد عيادات القطاع الخاص العامة 6654، وعدد عيادات الأسنان 5928 وعدد الصيدليات 9794، وعدد المجمعات الطبية 512، عدد العيادات مع الإستشفاء 10، وعدد العيادات الطبية مع الإستشفاء اليومي 14، وعيادات التشخيص 26، العيادات الطبية الجراحية بإستشفاء يومي 69، العيادات الطبية الجراحية مع الاستشفاء والولادة وبدون ولادة 151، مراكز تصفية الدم 138 عام 2014 وهي 152 عام 2016 متعاقدة مع صندوق الضمان الإجتماعي⁽²⁾.

وتكون الأرقام قد تزايدت نسبيا، وهذا بدوره يخلق مناصب شغل للتغطية الطبية من أساتذة إستشفائيين جامعيين، وأساتذة محاضرين، ومساعدين، وأطباء مقيمين، وأخصائيين، وعاملين وأطباء أسنان وصيدالة، ولمعرفة التغطية الطبية يجب جمع عدد السلك الطبي العام والشبه عمومي والخاص وقسمتهم على عدد السكان مضروب في ألف لنصل إلى التغطية الطبية، أي عدد الأطباء لكل ألف نسمة، بحيث أن المجموع العام للأطباء يفوق 68812 وهو مايمثل 1.76 طبيب لكل ألف نسمة أما أطباء الأسنان في حدود 13160 أي مايمثل 3.3 طبيب لكل 10 آلاف نسمة أما عدد الصيادلة هو 11069 أي مايمثل 2.8 صيدلي لكل 10 آلاف نسمة وهي نسبة مقبولة عالميا⁽³⁾، هذا من شأنه أن يواجه المشكلات، والآفات الاجتماعية كالامراض المتقلة، وغير المتقلة، والأمراض المترتبة عن الكحول، والتدخين، والأغذية، والإدمان، وجراحة القلب وطب الأطفال، وطب العظام وأمراض الكبد، وتوفير شبكات التشخيص، والأشعة الطبية والمخابر وقاعات العلاج، وعيادات متعددة الخدمات وغيرها في آفاق 2025م⁽⁴⁾، الذي يعتبر برنامج تنموي واسع عبر كل ولايات الوطن بتعزيز الهياكل الصحية، الذي يدخل في برنامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي والبرامج الرئاسية التكميلية الأخرى.

والجدير بالذكر، أن الهياكل القاعدية قد عرفت تطورا مستمرا في بناء المستشفيات والعيادات المتعددة الاختصاصات، والمراكز الصحية، وقاعات العلاج، وعيادات التوليد خاصة بعد 1999م إلى يومنا هذا، فمن سنة 1999م إنتقل عدد المستشفيات من 11 إلى 34 سنة 2011 وعرفت العيادات المتخصصة إرتقاعا حيث بلغ عددها 150 بعد أن كانت 48 والمراكز الصحية كان عددها 159 إرتفع العدد ليصبح 382 وقاعات العلاج كذلك ارتفعت لتصبح 1129 بعد ان كانت

(1) - Republique algerienne democratique et bopulaire, ministere de la sante de la population et de la reforme hospitaliere, diecation des etudes et de la planification, statistige sanitaire, 2014, p15.

(2) - Ibid, p16.

(3) - حاروش نوردين، محاضرات حول السياسات الصحية في الجزائر، نفس المرجع السابق.

(4) - نفس المرجع.

548 عام 1999م⁽¹⁾ في سنتين فقط ودائما هي في تزايد مستمر للهياكل دون تطوير لجودة الخدمة، والاهتمام بالمواطن، وعدم توفير الامكانيات لهذه المنجزات، وغياب أطباء متخصصين، مع توزيع غير عادل للأطباء للمناطق النائية، والمحرومة نظرا ليبروقراطية التي تعرفها إدارة هذه المؤسسات راجع ذلك لغياب ثقافة الرعاية الصحية.

وتسعى دائما السلطات العمومية لتطوير وتعزيز قطاع الصحة من نمط التعاقد في تغطية نفقات الوقاية، والتكوين، والبحث الطبي، والخدمات الصحية المقدمة للمحرومين غير المؤمنين بتحديد المعوزين عن طريق مديريات النشاط الاجتماعي للولايات⁽²⁾، وتقوم السلطات العمومية كطرف أساسي في النظام التعاقدى لضمان فعالية المؤسسات العمومية وتحسين جودة الخدمات، والرعاية الصحية لجميع الافراد⁽³⁾. وتسعى أيضا لتشجيع ودعم القطاع الخاص فقد رخصت السلطات العمومية للقطاع الخاص بمزاولة ممارسة ونشاطات في مجال الصحة، وإنجاز العيادات الخاصة لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق النظام العام وتغطية الطلبات المتعلقة بالتشخيص، والعلاج، وتقديم الاستشارات الطبية والتحليل⁽⁴⁾، وتظهر المؤشرات كذلك أن هناك تحسن كبير في الجزائر في تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع عند الحد المستهدف عالميا، والذي يتمثل في تخفيض عدد وفيات الرضع إلى أقل من 24 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي⁽⁵⁾، ويعتبر المؤشر الإحصائي لوفيات الرضع من أدق المؤشرات الدالة على مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك لحساسيته الشديدة ليس فقط للرصيد الفعلي للموارد من أغذية، ومياه نقية، ورعاية صحية، وغيرها بل أيضا لعدالة توزيعها، فإن الإنخفاض في معدل وفيات الرضع يشير إلى تحسن الرعاية الصحية⁽⁶⁾.

وتتوفر الخدمات الصحية المجانية حسب البيانات الصحية في الجزائر حيث يحصل أكثر من 90%⁽⁷⁾ من السكان على خدمات صحية بالمراكز الاستشفائية الجامعية، والمستشفيات الشمالية وفي المناطق الحضرية بالمقارنة مع الجنوب والمستشفيات التي تقع في الريف، ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية حسب البيانات المتاحة بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية. إلا أنه رغم هذه النسبة وتمكن الجزائر من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، لا تزال هذه الخدمات تفتقد في جل الأحيان إلى الجودة والمهارة والمهنية في شمال الجزائر، وجنوبها وغربها، وشرقها مما

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية 2011-2013، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، مصالح رئاسة الحكومة.

(2) - إيمان العباسي، المرجع السابق الذكر، ص 264.

(3) - Fatima Zohra Oufriha, Un système de santé a la croisée des chemins, CREAD, Alger, p 125.

(4) - إيمان العباسي، المرجع السابق الذكر، ص 269.

(5) - حاروش نوردين، محاضرات حول السياسات الصحية في الجزائر، نفس المرجع السابق.

(6) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل التمهيدي)، المرجع السابق الذكر، ص 23.

(7) - حاروش نوردين، محاضرات حول السياسات الصحية في الجزائر، المرجع السابق الذكر.

يجبر البعض من السكان على السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة كفرنسا، تونس، وبعض الدول الأوروبية والعربية.

وتجدر الإشارة أيضا أن القطاع الصحي يعاني من إنخفاض كبير للأطباء المتخصصين وذوي المهارة، وقلة الخبرة، والتدريب، وقدم التجهيزات الطبية، أو نقصها في بعض الأحيان، وإنعدامها في أغلب الأحيان. وبصفة عامة يتبين أن مؤشرات الصحة مقبولة بالمقارنة مع معدلات المناطق الإقليمية الأخرى في العالم خاصة إذا ما قورنت النتائج بمعدلات الدول النامية الأخرى ولولا التسبب وغياب التربية البيئية وفقدان ثقافة الإنسانية والبيروقراطية لتحسنت بكثير الأوضاع الصحية في الجزائر، فوجب القيام بإصلاحات السياسة الصحية لأجل جودتها، وفعاليتها، واختيار أفضل البدائل الممكنة، والمتاحة لتقديم خدمات الرعاية الصحية المختلفة الجسمية، والنفسية، والعقلية عن طريق خدمات وقائية، أو تشخيصية، أو علاجية، أو تأهيلية بكفاءة، من خلال تكثيف العمل الحكومي بإشراك مؤسسات الدولة والفواعل الأخرى، بإنشاء نظام صحي رصين ورفع القدرة الشرائية للمواطن حتى يتحمل تكاليف الخدمات الخاصة، وإتاحة الأدوية، والتكنولوجيا الخاصة وبتهيئة كفاءات بشرية مهنية وحفزها إجتماعيا⁽¹⁾.

ونخلص إلى أن الرعاية الصحية^(*)، هي حق أساسي من حقوق الإنسان لضمان الصحة له من خلال الخدمات المقدمة له طبيا حتى يتمكن من صحة جسمية وعقلية، وتفسر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في الصحة بأنه حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة في حينها فحسب، بل يشمل أيضا المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة، والإصحاح المناسب، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن، والتغذية، والسكن وظروف صحية للعمل والبيئة والحصول على التوعية، والمعلومات فيما يتصل بالصحة بما فيها ما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن جانب هام آخر وهو مشاركة السكان في كامل عمليات اتخاذ القرارات المرتبطة بالصحة على الصعيد المجتمعي والوطني⁽²⁾، ويرتبط الحق في الصحة بالحق في الغذاء بشكل منظم، ودائم وحر، ويسهل الوصول إليه وتوفره من مصادر طبيعية متعددة.

(1) - لقمان مغراوي، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(*) - تسعى السلطات العمومية لتحسين صحة، ونوعية، حياة المواطن عن طريق العمل المستمر لتطوير الخدمات للمواطن من إمدادات لمياه الشرب، بالتزويد بالماء، وتحسينه، وتطهيره، والتركيز على الإدارة المتكاملة للموارد مع دمج التكنولوجيات التي تزيد من فعالية استخدامها. وتحسين الخدمات العامة كالصرف الصحي وتطويرها في المناطق الريفية بالإدارة العقلانية لمحطات المعالجة ومكافحة التلوث في المناطق الصناعية وتقليل المخاطر المترتبة بالتلوث بالمصدر الصناعي وتحسين نوعية الهواء في المدن وخاصة بضواحي المناطق الصناعية و تقليل إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسسي أو المالي وحماية المدن والمساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي (يراجع في ذلك: الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية لوزارة الموارد المائية والبيئة لعام 2017-2021 على غرار الأهداف الاستراتيجية لعام 2002-2016).

(2) - محسن عوض، المرجع السابق الذكر، ص 79 - 80.

أما بالنسبة لقطاع السكن ودوره التنموي إجتماعيا فتسعى الخدمات السكنية لغرض مكافحة الفقر والتهميش وتحسين شروط الحياة، فتم التركيز في إطار تطبيق توجيهات رئيس الجمهورية الأسبق على ضرورة توفير السكن تدريجيا للجميع، والقضاء على مختلف المساكن الهشة أو غير الصحية، وإنجاز السكنات عبر التراب الوطني وتحسين وسائل الراحة فيها.

وقد عزز هذا القطاع بمبالغ ضخمة للاستمرار في بناء السكنات بمختلف أنواعها كالسكن الاجتماعي التساهمي، والسكن العمومي الإيجاري، والسكن الريفي، والسكن الترقوي، وسكنات البيع بالإيجار وغيرها من الصيغ الأخرى، إلا أن المشكل يبقى مطروحا بسبب البيروقراطية وعدم إنصاف من يستحق. ورغم ألاف السكنات التي تم بناءها يبقى يرتفع الطلب على السكن دائما حيث خصص للبرنامج الخماسي 2009/2005م، 1.457.000 وحدة سكنية خاصة بهذا البرنامج بما فيها جنوب وهضاب عليا وسكن ريفي وبرامج مختلفة أخرى، حيث يمثل السكن العمومي الإيجاري 33% من البرنامج الكلي وفي ظل البرنامج الخماسي 2010-2014م، تم الإقرار بإنجاز 2 مليون وحدة سكنية يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية والجزء المتبقى خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى ذلك تقدم الدولة إعانات مالية للمساكن القديمة لإعادة ترميمها⁽¹⁾، خاصة المدن الساحلية الكبرى في البلاد للحفاظ على التراث العمراني، ورغم ذلك إلا أن أزمة السكن لا تزال قائمة في الجزائر بسبب التوزيع الغير العادل للسكنات من جهة، وعدم تنظيم الصيغ السكنية من جهة أخرى، وإرتفاع الطلب لزيادة الساكنة كما ذكرنا من جهة ثالثة بسبب المشاكل العائلية، والزواج، والهروب من البوادي بحثا عن العمل، وغيرها من المتطلبات من غاز وكهرباء وماء وتعليم وصحة وعيش كريم بعيدا عن المناطق الريفية المعزولة والقرى المنعدة من متطلبات الحياة.

وفي مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال سمحت الاصلاحات التي شرع في القيام بها إبتداء من عام 2000م التي استدعت استثمارات بلغت 5 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2007م سمحت بعرض خدمات أكبر ثراء وتنوعا، وأسهمت في خلق مايقارب 16000 منصب شغل مباشر و100000 منصب شغل غير مباشر، وقد بلغ عدد العاملين في مجالات تكنولوجيا الاعلام والاتصالات ومن بينها قطاع البريد مايقارب 135000⁽²⁾. ومن جهة أخرى فإنه يوجد في سوق الاتصالات متعاملان بالنسبة للتليفون الثابت هي الجزائر إتصالات ومجموعة شركات جزائرية للاتصالات اللاسلكية وتسمى LACOM أما بالنسبة للهاتف النقال فهناك ثلاثة متعاملين وهم الجزائرية للاتصالات MOBILIS Orsacom, Djezzy, Ooredoo فإنها توفر كذلك مناصب شغل وخدمات اجتماعية أخرى وتقديم خدمات إتصالات للمواطنين، وتسهيل مهامهم خاصة الهاتف النقال وتوفير

(1) - وزارة السكن والعمران، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011، أنظر الموقع: www.mhuv.gov.dz.ar

cherche.asp تاريخ التصفح: 2017/05/11، الساعة 14:02.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 351.

الانترنت السريع **ADSL** التي هي في تزايد مستمر للمستخدمين، وتسعى إتصالات الجزائر إلى توفير الشبكة عبر كافة الوطن، ورفع إنتاجية المؤسسات وتنمية مجتمع معلوماتي. وهناك تطوير لقطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات مع تكريس مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد تم لأجل ذلك توسيع شبكة البريد، وإصلاحها، وتحديثها، وإدخال تحديثات إلكترونية في العمليات التي تقوم بها الشبائيك وتطبيق نظام الرسائل الإلكترونية، والبطاقات الإلكترونية المؤمنة في إطار عصرنة النظام المالي الوطني ورقمته وتسهيل الخدمة للمواطنين. وأصبحت شبكة الهاتف الثابت تغطي التراب الوطني بشبه كلي كما إرتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت حيث بلغت نسبة انتشار الهاتف المحمول (**الخلوي**) **81.5 % 2007م ب 27.6 مليون مشترك** بعد أن كانت تقدر ب**0.23 % عام 1999م ب 54000 مشترك**، وتحصي الجزائر حسب إحصائيات **2017** نحو **45.8 مليون مشترك** في الهاتف النقال بنوعيه "النظام العالمي للاتصالات المتنقلة" (جي.أس.أم)، هذا النمو السريع يعود للخدمات المقدمة من طرف المتعاملون الثلاث التي تم ذكرهم من قبل الذين ينشطون على مستوى السوق الوطنية، وتسجل الجزائر أحد أحسن نسب انتشار الهاتف المحمول في إفريقيا، والعالم العربي⁽¹⁾.

وخدمة للتنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية قامت الوكالة الفضائية الجزائرية **ASAL** بإقامة برنامج فضائي وطني في أفق **2020م** يهدف إلى التحكم في التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية وتطويرها وإقامة الأقمار الصناعية لمراقبة الأرض كقمر **Alsat₁** و**Alsat_{2A} - Alsat_{1B} - Alsat_{2B} - Alsat_{1B}** ضف إلى ذلك قمر الإتصالات **Alcomsat₁**⁽²⁾، الذي تكمن مهمته في تحسين الاتصالات بين المدن، واستقبال البث الاذاعي، والتلفزي، وتقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمعطيات وتعدد الوسائط، والدراسة عن بعد، والعلاج الطبي عن بعد، وندوات ومحاضرات التعليم بالفيديو ومسح الأراضي الصحراوية والسهبية بسرعة، وبتكلفة أقل بإستعمال الاقمار الصناعية عالية الجودة وتحديد المخاطر التي تهدد البيئة خاصة فيما تعلق بالمواقع الصناعية، والتصحر، وتحديد الحرائق، والوقاية منها ومكافحة الجراد إن كان بسرعة، وتحديد مخاطر الفيضانات، وغيرها خدمة للمجتمع وتنميته في إطار التنمية المستدامة⁽³⁾.

ولقد حاولت الحكومة التقليل من المشاكل الوطنية في إطار الخدمات الاجتماعية من خلال تنمية المناطق الريفية، خاصة وأن نسبة كبيرة من سكان الجزائر تتمركز في الأرياف كما أن دخول الأسر الريفية منخفض مقارنة بالمدن، حيث وضعت مخططا وطنيا للتنمية الريفية تمحورت أهدافه حول تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية وتنمية المناطق الريفية، وتوفير متطلبات العيش قصد التقليل من التفكير في العيش بالمدن بتوفير الماء والغاز والكهرباء والتعليم وخدمات صحية وتوفير

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق الذكر، ص 355.

(2) - نفس المرجع، ص 359.

(3) - الجزائر ودول إفريقية تتسابق نحو الفضاء، أنظر الموقع : <https://www.marefa.org> ، تاريخ التصفح: 2018/05/22،

الساعة 15:00.

مناصب شغل، كخدمات اجتماعية، ثم دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من الاستفادة في أقصر الأجل من عمله وتعود عوائد المخطط على الشرائح المحرومة⁽¹⁾. وقد إعتمدت الاستراتيجية التي صممت من أجل التنمية الريفية المستدامة لفترة مابين 2005-2015م على مبدأ تساوي الفرص، والقضاء على التهميش إجتماعيا، من خلال المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت، والاختلالات كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحسين معيشة سكان الأرياف، وتنويع النشاطات والخدمات العمومية الأخرى بمشاركة فاعلون رسمية وغير رسمية من خلال مساعدات وتشجيع الفلاحين والمواطنين عموما⁽²⁾ للتقليل من المشكلات الاجتماعية التي يعانون منها للمساهمة في التنمية المجتمعية وصولا إلى التنمية الوطنية. كما أن هذه الاستراتيجية حلت العديد من المشاكل كما يذكر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منها تنمية المناطق الريفية من خلال التقليل من مشكلاته الاجتماعية والحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع وعمرانه⁽³⁾، وزيادة على ذلك أصرت الحكومة على مواصلة دعم القطاع الفلاحي بمساعدات مالية دعم سواء كان العتاد الفلاحي أو اقتناء الأسمدة أو معدات الري وكذلك رفع أسعار البقول والحبوب التي تدفع للتعاونيات الفلاحية كخدمات إجتماعية لها دور تنموي هام جدا⁽⁴⁾.

فقد عملت السلطات العمومية بشكل كبير لصالح المواطن، وخاصة الفئات الفقيرة والمحرومة عن طريق آليات، ووسائل وسياسات حماية ودعم مثل المواد الغذائية، والنقل، والسكن والماء، والصحة، وغيرها من الخدمات كالتعويضات، والتأمينات الإجتماعية، والمنح العائلية، حيث خصصت مبالغ مالية كذلك لأرباب الأسر، والأفراد الذين يعيشون وحدهم، والأشخاص المعاقين وغير قادرين على العمل، وكذلك منحه للشيوخ وغيرها من مساعدات عديدة⁽⁵⁾، ضف إلى ذلك بعض البرامج الأخرى كإنجاز، ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة، وإصلاح الطرقات، والتهيئة العمرانية، والتطهير، والزراعة، والغابات، وصيانة الأملاك العقارية، والحضرية الغرض منها التقليل من البطالة، والفقر، وتمول من طرف وكالة التنمية الإجتماعية⁽⁶⁾.

(1) - المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006، ص 34.

(2) - رئاسة الحكومة الجزائرية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة 2005-2015. التقرير العام.

(3) - CNES, Rapport national sur le développement human Alger, 2006, P39.

(4) - رئاسة الحكومة، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي

أنظر الموقع: . www.premierministre.gov.dz, arabe/media/pdf meice 2010

تاريخ التصفح: 2017/02/11، الساعة: 12:30.

(5) - Agence de développement social, Programme d'appu au développement socio- économique, Local du Nord Est Algérien: évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet -D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1. 2009, P7.

(6) - وزارة التضامن الوطني وقضايا الأسرة، وكالة التنمية الإجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، لسنة 2003، الجزائر، ص 12.

كما تبنت الحكومة بداية من عام 1990م برنامجا خاصا لإدماج الشباب في الحياة المهنية بمبادرة محلية للتخفيف من حدة البطالة لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى اثنا عشر شهرا وغيرها من البرامج لإدماج الشباب البطال بغير مؤهلات من خلال أشغال مؤقتة تمكنهم من إكتساب تجربة والحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقامتهم في إطار تعزيز الشبكة الاجتماعية. وعلى الصعيد المالي وتحسين وسائل تحديد الفئات المعنية تم التكفل بالفئات الغير قادرة على العمل والمعوزين وتخصيص منح جزافية للتضامن وتعويض عن الانشطة ذات المنفعة العامة وإدماجهم إجتماعيا، وتطوير برامجهم التكوينية والمهنية، وخلق برامج للشباب البطال كالجزائر البيضاء الذي شرع فيه عام 2006م من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة مرتبطة بالصيانة وتحسين الاطار المعيشي للسكان، وحماية البيئة بشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية⁽¹⁾.

وظهر برنامج آخر في عام 1998م أطلق عليه تسمية عقود ماقبل التشغيل موجه للشباب البطال المتخرج من الجامعات، وكذا التقنيين المتخرجين من المعاهد الوطنية، وغيرهم بهدف تمكين فئة كبيرة منهم لإدماجهم في سوق العمل بعد إكتسابهم خبرة مهنية كافية لدى مستخدمي القطاع العمومي، والخاص ستتحدث عنه لاحقا⁽²⁾. وبرامج أخرى منها إنجاز 100 محل تجاري في كل بلدية في إطار تشغيل الشباب، وإدراج برنامج تخصيص 19000 محل موجه للاستخدام المهني تم الشروع في بناءها كلها حيث بلغت نسبة إنجازها سنة 2007 نسبة 65%، وكما ترى الحكومة أن هذه العملية تسمح بتوفير أكثر من 35000 منصب شغل وللاشراف على عملية توزيع هذه المحلات وضمان شفافيته تم صياغة مرسوم في هذا الشأن ويمنح الاولوية للطلاب الاوائل⁽³⁾، لكن في واقع الأمر لم ينجح هذا المشروع بتاتا في خلق مناصب شغل للشباب ولم تحقق الأهداف المسطرة .

كذلك سعت الحكومة إلى وضع حد للتوترات الإجتماعية بوضع حد للعمل الغير شرعي والغير مؤمن، وحماية حقوق العمال كأولويات السلطات العمومية، ولهذا شرع قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتوصية من الثلاثية في مراجعة القوانين الاجتماعية بغرض إعداد قانون العمل مع إدخال بعض المعايير الدولية يضمن حقوق العمال لا سيما النساء والأطفال، ويأتي بترتيبات لمكافحة العمل غير الشرعي والأنشطة غير القانونية، وفي إطار حماية القدرة الشرائية وتعزيزها في مضمون الإرتفاع الكبير لأسعار المواد الضرورية على المستوى العالمي وقد شهدت الجزائر صدور مراسيم رئاسية تتعلق بشبكة مؤشرات الموظفين ونظام التعويضات، وكيفيات دفع أجور الموظفين والأعوان العموميين الذين يمارسون وظائف عليا، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، صف إلى ذلك رفع الأجر في القطاع الإقتصادي وكذلك تطبيق احكام القانون 04-19 ل 25 ديسمبر 2004م المتعلق

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 455.

(2) - Agence de développement social, Programme d'appu au développement socio- économique, **Ibid**, p9.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 39.

بالتوظيف، ومراقبة التشغيل الذي يلزم أصحاب العمل بإيداع عروض العمل الخاصة بهم على مستوى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل⁽¹⁾.

ومن أجل معالجة الفقر، والبطالة، في الجزائر وضعت الحكومة إجراءات وتدابير وبرامج للتشغيل منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ansej** وتعمل هذه الوكالة على إعالة الشباب البطال والعاطل عن العمل ومساعدتهم في إنشاء مؤسسة مصغرة⁽²⁾، وتعد هذه الصيغة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في توفير مناصب شغل في القطاع العمومي. وفي إطار مخطط دعم التنمية الاجتماعية، وتنفيذا لبرنامج التنمية الخاصة بمحاربة البطالة عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **cnac** ، إنطلاقا من سنة 2004م على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين، ويعمل هذا الجهاز تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي التي تعمل بدورها على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي⁽³⁾.

ومرة أخرى تم تشجيع إنشاء المؤسسات عن طريق آلية المتعهدين البالغين 35 إلى 50 سنة **CNAC** وألية القرض المصغر، وإنشاء وكالة تسيير القرض المصغر **ANGEM** هذا الذي بدوره خلق نحو مناصب عمل بالمؤسسات المصغرة بعد عام 1999م، وهكذا فقد سهلت توجيهات السلطات العمومية وعلى رأسها التنفيذية في التسهيل للحصول على المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** تشمل الفئات الهشة والمهمشة لاسيما النساء الماكثات بالبيت، والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، وضحايا المأساة الوطنية، والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة **CNAC**⁽⁴⁾ .

ولترقية الشغل والدعم الاجتماعي، وقصد الإستجابة للاحتياجات المتعددة للفئات السكانية المختلفة عبر كامل التراب الوطني قامت السلطات العمومية بتكثيف تدابير الشغل، وترقيته وخلق برامج دعم اجتماعي أخرى. فقد اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-24 يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية **FCCC** ، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب **FAEJ**، وكان بهدف خلق مناصب شغل، لكنه لم ينجح واتخذت الحكومة أهداف جديدة تصب نحو تفضيل الشغل المنتج، والدائم وخلق الشغل بأقل تكلفة، وإضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل، وإدماج الشباب عن طريق تكوينهم. ولقد بدأ تسجيل نقائص بعد مرور الوقت من

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 40.

(2) - Dispositif micro entreprise (ANSEJ): le pari de l'avenir،
site: www.ansej.org.dz. الساعة 12:00، 2018/05/12، تاريخ التصفح.

(3) - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، برامج مكافحة الفقر بالجزائر عام 2008، التقرير العام، رئاسة الحكومة.

(4) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 331.

إنطلاق سياسة الإدماج حيث إستفادت التعاونيات الشبانية من تمويل البنوك، توجهت أغلبها إلى الخدمات، والحرف بينما إختصت التعاونيات الأخرى في البناء والاشغال العامة، والفلاحة الأمر، الذي إنتهى بحصيلة مخيبة حيث أن 60% من القروض التي قدمت إلى التعاونيات الشبانية بقت بدون تسديد^(*)، ولحد الآن فبعد أن تضاعفت نسبة القروض لم تسدد.

كما تم بعد ذلك خلق جهاز يتعلق بالتشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني القائم على مقارنة اقتصادية في محاربة البطالة ويهدف إلى الادماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وهم موزعون على فئات الشباب خريجو التعليم العالي، والساميين، والشباب القادمون من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولو تربصا مهنيا والشباب بلا تكوين، وبلا تأهيل^(**) وهذا في ما يخص عقود ماقبل التشغيل CPE يتمثل البرنامج في إدماج الشباب الحائز على شهادات جامعية وتقنيين الساميين من مختلف المعاهد الوطنية. ولقد خصص لهذا البرنامج الذي يدخل في إطار برنامج دعم النمو والانعاش والاقتصادي وبتطوير الهضاب العليا والجنوب موارد كبيرة وارتفعت الأغلفة المالية الممنوحة مع مرور الوقت، بالإضافة إلى برامج تنمية الهضاب، وبرنامج الجنوب وتنميته⁽¹⁾. بالإضافة إلى مناصب شغل موسمية موقته خلال البرامج الثلاثة المذكورة آنفا، وغيرها من مناصب تم خلقها في قطاعات أخرى حاولت التقليل من البطالة في إطار السياسات الاجتماعية، وكذا خلق مناصب شغل بما فيها تلك المتعلقة بالمستفيدين من برنامج الجزائر البيضاء عبر إنشاء ورشات. ولقد إستحدثت الحكومة وكالات أخرى وطنية لتطوير الإستثمارات، والتشجيع عليها للتخفيف من حدة البطالة بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع، والخدمات غير المستثنية المستوردة، وألتي يتم إقتناؤها محليا، والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات أو الرسم على النشاط المهني، كما أنشئ صندوق آخر لتنمية مناطق الجنوب عام 2000م، وقد خصص هذا الصندوق لتحسين الإطار المعيشي والتجديد الحضري وفك العزلة والربط بين المنشآت

(*) - (يراجع في ذلك: التقرير العام حول أجهزة التشغيل المقدم إلى الدورة العشرون التي اقامها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائر 2002 ، ص 92-102).

(**) - (يراجع في ذلك: أهداف ومحاور مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر - وللمزيد في هذا الصدد يراجع: مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 372).

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 336.

القاعدية، ضف إلى ذلك تغطية الإحتياجات من الطاقة وتحسين عام لبلديات الجنوب للوصول إلى الحد الوطني للتنمية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى القرض المصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ويوجه هذا القرض للأشخاص الذين هم في حالة بطالة، أو في حالة شغل غير ثابت، وكذلك للمرأة، والذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم عن طريق قروض يمنحها البنك بمساهمة شخصية تقدر بحوالي 10% وسلفة الوكالة بـ 90% يتفق فيها الطرفان على شروط وفق مدة زمنية معينة.

وأُنشئ صندوق خاص بالتضامن الاجتماعي في عام 1993م لأغراض محاربة الفقر والإقصاء والبطالة، وبدوره يدمج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية لهم بخلق خدمات كالتدريس، والعلاج، والمياه الصالحة للشرب، وغيرها من الخدمات وتنمية المناطق المعزولة وكذلك التكفل بالأشخاص المحرومين من نساء ورجال، والأشخاص الذين هم بدون مأوى، والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة ضف إلى ذلك مساعدات عن طريق جمعيات تتكفل بذلك، ويتدخل الصندوق كذلك في نشاطات التضامن المدرسي كمنح ونقل مدرسي ووجبات الاطفال المتمدرسين المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة خاصة في شهر رمضان، والمساعدة أيضا في توفير المياه والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالتدريس فقد تم تخصيص مبالغ ضخمة للمنح الدراسية، والحال نفسه بالنسبة للنقل المدرسي حيث تم تجسيد العملية التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية من حساب صندوق التضامن للجماعات المحلية بهدف وضع حافلات نقل مدرسي تحت تصرف الجماعات المحلية حيث سمح للبلديات المستفيدة من تحسين نوعية نقل التلاميذ وبعدها عممت على جميع البلديات⁽³⁾.

وسعت الحكومة إلى تطوير الخلايا الجوارية الخاصة بالطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة حيث إستفاد الكثير من إعانات جزافية للتضامن بداية من 2007 إلى يومنا هذا، وقد تم وضع مخطط قصد تحقيق أهداف التنمية تتمحور نقاطه في تحسين شروط تعليم الأطفال القرويين والمعزولين عن

(1) - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، رئاسة الحكومة، 2012/08/01،

أنظر الموقع: www.premierministre.gov.dz//arabe/media/pdf، تاريخ التصفح: 2017/03/11، الساعة 12:30.

(2) - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، رسالة الوكالة، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01، الجزائر، 2007، ص 2 - 9.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 63.

المدن، وإحداث هياكل جديدة مكيفة حسب التغيرات، وإحداث إعانات لفائدة الأشخاص المسنين، وإحداث مراكز إعانة استعجالية لفائدة الأشخاص المحتاجين مؤقتا وإعادة تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي البلدي من أجل تدخل جوارى في مجال التضامن. كل هذا يكون عن طريق خلايا متعددة الفرق تنشط من خلال محلات الدعم الاجتماعي والصحة المشتركة والتكفل النفسي والوساطة والاتصال الاجتماعي^(*).

هذا بالإضافة إلى إعانات المعوقين فيحمي القانون رقم 02/09⁽¹⁾، هذه الفئة من المجتمع ويضع لها برامج خاصة للإعانات الاجتماعية المرتبطة بالاحتياجات الخاصة بهذه الفئة وكذا تعزيز إجراءات تسمح بالحصول على السكن، والنقل، والتعليم، والتكوين، والصحة، والاسعافات، وتقديم منحة لكل شخص يبلغ أكثر من 18 سنة، ويعاني من إعاقة خلقية، أو مكتسبة تؤدي إلى عدم القدرة الكاملة على العمل كالأشخاص طريحي الفراش، والمصابين بالشلل، والتخلف الذهني، وغيره. وكذلك يستفيد الأطفال المحرومين من الأسرة والذي تم تبنيه بالكفالة من منحة شهرية تقدر بـ 1600 دج وقد تم التكفل بهذه الحالات في إطار تدابير هذه الإعانة، كما أن هناك مؤسسات تستجيب لهذه الفئة تم تجديدها في إطار البرامج الخاصة بالتنمية بعد 1999م، وإنجاز هياكل جديدة لها بقيمة 17 مليار دج وأكثر للتكفل بهذه الفئة⁽²⁾. بالإضافة إلى المنحة الجزافية التضامنية حيث توجه هذه المنحة إلى العاجزين عن العمل.

هذا بالإضافة إلى التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة⁽³⁾، ويمنح هذا التعويض للأشخاص المعوزين والغير قادرين على العمل، وسمح هذا الإجراء بالإدماج الاجتماعي لعدد كبير من الأشخاص المعوزين، لاسيما في المناطق الفقيرة ذات النسيج الاقتصادي الضعيف من جهة، وتحسين إطار الحياة لدى السكان بفضل أعمال صيانة التجهيزات، والأموال التي تم وضعها في إطار تطوير المنشآت من جهة أخرى، لكن هذه المنحة قد لا تلبي إحتياجات المواطن وخاصة مع متطلبات الحياة الجديدة. بالإضافة إلى الاهتمام، ورعاية الفئات الخاصة بتحسين وتوفير جميع الخدمات الاجتماعية

^(*) - يدخل هذا في إطار ترقية الاستقلال الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين، وقد شرع في إحداث الهياكل الأولى للإدماج عن طريق العمل، (يراجع في ذلك: **المرسوم التنفيذي رقم 08-02** المؤرخ في 02 جانفي 2008)، يتعلق الأمر بمؤسسات العمل المحمي (الورشات المحمية ومراكز توزيع العمل بالبيت)، ومؤسسات الإعانة عن طريق العمل (مراكز الإعانة عن طريق العمل والمزارع البيداغوجية)، ويستفيد الأشخاص المعوقون داخل هذه المؤسسات من أحكام تشريعية وتنظيمية متعلقة بالضمان الاجتماعي والصحة والنظافة وطب العمل وكذا بدفع الأجر مقابل العمل المنجز.

⁽¹⁾ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم: 09-02** المؤرخ في 08 ماي سنة 2002.

⁽²⁾ - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **المرجع السابق الذكر**، ص 340.

⁽³⁾ - **نفس المرجع**، ص 341.

وقد عملت الجزائر على ذلك منهم الصم البكم، والمصابون بالعمى، والمرضى عقليا، ونفسيا والمرضى بالأمراض المزمن، والمعوقين بدينا، وذهنيا، ومعطوبو حرب التحرير وضحايا الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، والمنحرفون والمتشردون، وغيرهم وإحساسهم بأهميتهم في المجتمع، وتقدير أعمالهم وتمييزها، وعدم الانقاص من شأنهم وتوفير الحوافز، والدوافع لهم المادية والمالية تشجعا لهم لإندماجهم في المجتمع.

وسعت السلطات العمومية في الجزائر إلى توفير السكن، ووفرت ظروف المعاش، من غذاء وملبس، وكهرباء، وغاز، وماء، وتحسين المحيط البيئي، وجسدت النصوص التعليمية، والقيم التربوية بالإضافة إلى التكون لجميع الراغبين وتهيئة الظروف لهم، وتوفير النقل، والاتصال وغيرها من الخدمات الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية في كل التجمعات والقرى، والبلديات الوطنية ومواجهة الأمراض التي قد تسبب لهم إشكالات خطيرة. ومن جهة أخرى سعت إجتماعيا إلى توفير الخيم، أو كل وسيلة أخرى موجهة للإيواء المؤقت للمنكوبين الذين لا مأوى لهم، وتقديم المؤن، والأدوية الاستعجالية، ومواد التطهير، ومكافحة إنتشار الأوبئة، والأمراض، وتقديم صهاريج الماء الصالح للشرب عن طريق المقطورة، أو ضمن أشكال مختلفة أخرى وغيرها من الخدمات وتشارك الولايات فيما بينها عن طريق التنظيم في حالة حدوث كوارث، أو فياضانات، أو زلازل وغيرها⁽¹⁾.

في ما يخص الإهتمام بالمرأة كمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تم تمكينها للإستفادة أكثر من سياسات وبرامج التنمية القائمة على الإعراف بإحتياجاتها المختلفة وبالتالي ضرورة تأهيلها حتى تشارك الرجل في مهامه، وحصولها على العمل، والصحة، والسكن، ومشاركتها في الهيئات السياسية.

أما فيما يخص تنمية الإرث الثقافي وأدواره الإجتماعية فلاشك في أن القيم والعادات والثقافات واختلافاتها دعامة أساسية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الكتاب والمطالعة العامة التي شجعتها الجزائر بإنشاء مديرية الكتاب في هيكل وزارة الثقافة، وتعزيز برنامج المكتبات المتنقلة عبر الحافلات، موزعة عبر كافة التراب الوطني بما فيه الجنوب الأقصى، ودعم النشر الوطني بالإضافة إلى مشروع مكتبة لكل بلدية سعيا لتكوين المواطن، وتطوير المجتمع ليصبح فاعلا لأدواره الاجتماعية. وتمتين الهوية الوطنية. كما أن إحياء التراث الثقافي بإنشاء المتاحف، وحماية المواقع الأثرية والمعالم التاريخية يعتبر ثروة وطنية هامة كالقصبه بالعاصمة، وواد ميزاب، ومدينة تنس العتيقة ودلس العتيقة،

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر عام 2004 بتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، العدد 84 مؤرخة في 29-12-2004، المادة 66.

والصخرة بقسنطينة، والقصر القديم بالاغواط، وآثار مدينة آفلو القديمة، ومدينة تلمسان العتيقة، وقد شجعت السلطات العمومية على ذلك بإنشاء الهيئات والمؤسسات العمومية ذات النشاط الوطني، والمتمثلة في رياض الفتح، والديوان الوطني للثقافة والاعلام، وقصر الثقافة، ودور الثقافة في 47 ولاية ضف إلى ذلك **ألوف الحركات الجموعية**⁽¹⁾. بالإضافة إلى الاهتمام **بالمسرح والسينما** وغيرها، وإحياء الفنون، خاصة التراث الموسيقي منها وتشجيع تعليم الموسيقى، وإنشاء المعاهد لها وإنشاء مدارس عليا للفنون، ومعاهد جهوية للتكوين في الموسيقى تغطي تقريبا التراب الوطني، كل هذا يعكس ثقافات المواطن ومن شأنه أن يحقق التنمية في العديد من الأبعاد.

ومنه كملاحظات تقييمية حول السياسات الاجتماعية والرعايات الاجتماعية التي انتهجت في الجزائر، فلا يمكن إنكار حجم الآليات والبرامج المتعددة المتخذة للتنمية الاجتماعية في معالجة مشكلات البيئة الاجتماعية كالفقر، والبطالة، والتهميش، وغيرها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا لكن ماينقصها هو غياب السند والرؤية، والحلول الطويلة الأمد بتطوير مستمر للسياسات، وبصرامة وثقافة تضمن للجميع الحقوق من مواطنين بمختلف أصنافهم رجال، ونساء، ومعوقين، وكبار سن وأرامل، وشباب، ورغم تطور عدد المستفيدين من البرامج، إلا أن المشكل يبقى مطروحا فيما يخص برامج المنح الجزافية، أو برامج التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، أو برامج الشغل بالمبادرة المحلية كما ذكرنا سابقا، أو برامج عقود ما قبل التشغيل التي لا يزال الشباب الجامعيون وغير الجامعيون يعانون من التوظيف الثابت في مناصب عملهم.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة فقد سببت مشاكل كثيرة للمستفيدين منها وارتفاع عدد المستفيدين من القروض، وبالتالي لم تنجح هذه المشاريع في القضاء على الفقر، وفتح مناصب شغل بحيث لم يكن هناك تخطيط للعملية بوضوح، وتم توريث الشباب في مشاكل أكبر من المشاكل التي كانوا يعانون منها من قبل في التجارة وفي الفلاحة، وفي مجال البناء، والأشغال، والصناعة والخدمات الأخرى المتعددة، وأصبحت إسترجاع الديون يهدد الخزينة العمومية، وتفاقت مشاكل أكثر منها البطالة والقلق والاضطرابات النفسية لدى العديد من المستفيدين من هذه القروض في الخوف من السجن، والمتابعات القضائية، وغير ذلك من نقص الكفاءة المهنية، والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.

وبالنسبة للتوزيع المهني للقوى العاملة فمن الملامح المميزة للهيكلة في الجزائر تركزها في مهن القطاع الحكومي من إنتاج وتشغيل في جميع القطاعات الحكومية، وتشير البيانات إلى ذلك وفي المقابل تتخفف بنسبة كبيرة المهن التكوينية والفنية في مجالات الفلاحة، والزراعة، والتكنولوجيا

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 388.

والخدمات التي تتعلق بالمواطن وغياب النظرة، والرؤية، والإبداع فيها، وكثرة الأخطاء والتجاوزات ويرجع ذلك لعقلية المواطن الجزائري الذي يريد القطاع الحكومي فقط.

وما يمكن أن نستنتجه من هذا أن القوى العاملة وتوزيعها المهني يختلف حسب الجنس فبينما تتركز النسبة الأكبر من القوى العاملة من الذكور في أعمال الانتاج، والنقل، والوظائف الكتابية تتركز نسبة كبيرة من القوى العاملة من الإناث في المهن العلمية والفنية، مما يشير إلى أن الإناث يجدن فرصا أكبر لمشاركة الرجال في الوظائف المهنية التي تتطلب تعليما أعلى بينما تمنع التقاليد والعادات والأعراف أو لا تحفز الرواتب المنخفضة الإناث على الالتحاق بالفئات المهنية الاخرى خاصة في الدول ذات التنمية الاقتصادية المحدودة.

ومن جهة أخرى رغم ما أنجزته السلطات العمومية في الجزائر في مجالات التنمية الاجتماعية خلال العقود السابقة من خطط وبرامج وغيرها من سياسات، إلا أن النهج المتبع في الجزائر يلزمه مزيد من التركيز على الإستثمار في المواطن الجزائري، وفي تعليمة وتدريبه وتنمية مهارته التقنية، وتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق طاقاته وقدراته، وبدون ذلك سوف تكون قدرة التنمية الوطنية في شقها الاجتماعي محدودة التكيف مع التقانة الحديثة.

فالسعي لتحقيق الإنصاف بين فئات المجتمع، وبين الأجيال، هو صيانة البيئة لتصبح قابلة للإستمرار بضمان النوع الانساني، وحمايته اجتماعيا، وترقيته، خاصة الفئات الهشة وضمان حقوقها الاجتماعية حاضرا ومستقبلا من خلال البرامج القطاعية الاجتماعية. وبفضل العلاقة بين الثقافة والمجتمع يصبح المجتمع لا يستورد الأفكار بل ينتج أفكاره، ولا يستقبل آلات، وتقنيات، فحسب بل يعمل على الإدماج والنظر عالميا والتطبيق محليا، وفقا للخصوصيات بأساليب معيشية وعلاقات جديدة، ودخول تقنيات حديثة في حياته بعيدا عن التقليدية، والاعترا، والتبعين وتحل العديد من المشكلات الاجتماعية، وتتوفر الوظائف والأعمال الخدمية في المدن، وتزدهر الحياة وتتفتح في الريف بالفلاحة والزراعة وتتوفر بها الخدمات.

وتتحرك الثقافة الضابطة للمعايير والقيم، والجزاءات الدينية، والبناء الشامل للقانون والعقوبات الرسمية لتمكين المجتمع من القيام بوظائفه بطريقة منظمة عن طريق دفع الأفراد، والضغط عليهم لكي يسلكوا على نحو يتماشى مع التوقعات الاجتماعية⁽¹⁾. ولابد من تعزيز البرامج التنموية أكثر فالمواطن المؤهل الذي يمتلك سكن، وعمل، وتكوين، ووضيفة، وتتوفر لديه جميع متطلبات الحياة من وسائل نقل، واتصال، وغيرها انعكس بالايجاب ويزيد من فرص التنمية، ويحقق أبعادها الانسانية ولا يدمر ويحرق قوانين البيئة الطبيعية فتتمية المواطن تقاس به المجتمعات، وبه تتحقق مشاريع المجتمع، فقد أضحى رأس المال البشري عاملا ضروريا في تقدم ورقي الامم، فاستراتيجية تنمية المواطن وحمايته إجتماعيا ضرورة سياسية لأجل التنمية الوطنية في الجزائر.

(1) - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، 1989، ص 415.

- المبحث الثالث: حماية البيئة الطبيعية في الجزائر.

لقد عرف قطاع حماية البيئة في الجزائر بين الحينة والأخرى تطورا مؤسساتيا وقانونيا فأحيانا يُلحق بوزارات، وأحيانا أخرى يكون هيكلًا مستقلا، وتماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الامم المتحدة حول البيئة البشرية المنعقد بستكهولم عام 1972م إستحدثت الجزائر أول هيئة تتكفل بحماية البيئة في عام 1974م، إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي عام 1996م، وتتمثل في كتابة الدولة للبيئة⁽¹⁾، وصولا إلى وزارة البيئة الطاقات المتجددة حاليا، وسنوضح في الملحق إنتقال وتطور قطاع البيئة في الجزائر (يراجع الملحق رقم: 04).

وعليه، إن أهداف مخططات الوزارة المعنية بحماية البيئة الطبيعية من التدهور وطنيا، وجوهويا، وولائيا، وحمايتها للمكونات وللموارد ذات المنفعة الوطنية من خلال مخططات ساهمت في حماية البيئة والطبيعة من التدهور، على اعتبار أن الإنسان جزءا من الطبيعة وهذا من خلال:

المخطط الوطني لتهيئة الاقليم: يشكل هذا المخطط الإطار المرجعي للسلطات العمومية لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، ويخص مخططات تهيئة الاقليم ومدنه، ومخططات توجيهية لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، ومخططات تهيئة الإقليم الولائي بوضع ترتيبات خاصة بكل ولاية، في مجال تنظيم الخدمات العمومية ومساحات التنمية المشتركة بين البلديات، وحماية البيئة وغيرها من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستغلال العقلاني. خاصة في توزيع السكان والتحكم في نمو التجمعات السكنية في قيام بنية حضرية متوازنة، للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة وحماية التراث الثقافي، والتاريخي، والايكولوجي، وتنميته وتماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية⁽²⁾. ويؤسس المخطط لمخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى، والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، بالتنسيق بين مختلف القطاعات، وإبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة والجماعات الإقليمية، والمتعاملين، والشركاء الاقتصاديين بتهيئة الاقليم، وتطويره من أجل تنمية منسجمة لمناطقه (يراجع الملحق رقم: 05).

وبالتالي يتأكد لنا أن تهيئة الإقليم يأتي في إطار تنمية وطنية منسجمة ومستدامة ويأتي هذا على أساس سياسات تنمية تتحقق بناءا على إختيارات استراتيجية، إذ إن السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية تدار بواسطة كل الفواعل وخاصة الجماعات الاقليمية في إطار إختصاصات كل منها

(1) - بن أحمد عبد المعتم ، المرجع السابق الذكر، ص13.

(2) - المادة 9- 10- 11، القانون رقم: 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر عام 2001 ، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية 2001/12/77.

وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من التدهور حسب خصوصيات الاقليم سواء كان مدينة جديدة، أو كبيرة ، أو مناطق إقليمية حساسة. كما تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم وتنميته المستديمة إلى⁽¹⁾:

- تنمية مجموع الاقليم الوطني وتنمية على اساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي.
- كما تهدف إلى خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية، والتشغيل وتساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين، والحث على التوزيع المناسب بين المناطق والاقاليم لدعائم التنمية، ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل، والحواضر، والمدن الكبرى، وترقية المناطق الجبلية، والهضاب العليا والجنوب في إطار حماية البيئة الطبيعية.
- كما تهدف كذلك إلى دعم الأوساط الريفية، والأقاليم في المناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل إستقرار سكانها، وإعادة توزيع البنية الحضرية، وترقية الوظائف الجهوية والوطنية، والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- كما تهدف إلى حماية الفضاءات، والمجموعات الهشة إيكولوجيا، وإقتصاديا، وتثمينها، وحماية الاقاليم والسكان من الاخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- وتهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم أيضا إلى الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني لموارد التراثية والطبيعية، والثقافية، وحفضها للأجيال القادمة.
- وتضمن السلطات العمومية في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستديمة إلى تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق، والإقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعمارها بشكل متوازن، وتصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعي في الأرياف والمدن على حد سواء. بالإضافة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيع إنتشارها وتدعيمها في كافة تراب الاقليم الوطني والتحكم في نمو المدن وتنظيمه⁽²⁾ لكي لا ينعكس سلبا على الموارد الطبيعية.

(1) - المادة 04، القانون رقم: 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر عام 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامه، الجريدة الرسمية الصادرة ب (2001/12/17).

(2) - المادة 6، القانون رقم: 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر عام 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامه، الجريدة الرسمية، 2001/12/77.

كل تلك الخطوط السابقة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم موجه للمؤسسات والفاعلين الرسميين

وغير الرسميين (وزارات ، جماعات محلية، خواص، مواطنين) عبر برامج منها:

- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) تسعى هذه المخططات الجهوية التي تم إصدارها طبقا لتدابير القانون 20-01 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، إلى إقامة تدابير هدفها المحافظة على الموارد وترشيد إستعمالها لاسيما الماء، وتنظيم تجمعات مما يحفز التنمية الاقتصادية، والتضامن، واندماج السكان، وتوزيع النشاطات، والخدمات، والتسيير المحكم للفضاء ضف إلى ذلك ترقية النشاطات الزراعية، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية، مع الأخذ في الحسبان تنوعها وضمان تحسين إطار معيشة السكان القاطنين وتتنوع النشاطات الاقتصادية خصوصا غير الزراعية. بالإضافة إلى التعزيز الحضري والتنمية المتوازنة للمدن، وإنجاز البنى القاعدية الكبرى والمصالح الجماعية ذات المنفعة الوطنية مع تامين التراث الثقافي، والتاريخي، والآثاري من خلال ترقية أقطاب التنمية الثقافية وتوجهاتها⁽¹⁾.

- المخططات الموجهة لتهيئة الأقطاب المدنية (SDAAM) في أفق 2025م: موجه لتهيئة الأقطاب المدنية كالعاصمة، ووهران، وعنابة، وقسنطينة... وغيرها، ويحدد هذا المخطط التوجهات العامة لاستخدام الأرض وتحديد المناطق الزراعية، والغابية، والمخصصة إلى جانب المناطق المحمية، ومساحات التسلية وتحديد موقع البنى القاعدية للنقل، والتجهيزات البناء الكبرى، والتوجهات العامة لحماية وتأمين المحيط وحماية الإرث الطبيعي، إلى جانب تعزيز النشاطات السياحية والصناعية⁽²⁾، في إطار حماية موارد الطبيعة.

- مخطط تهيئة الإقليم الولائي (PAW): هذا المخطط يستلهم من توجهات المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم ويتعلق أساسا بتنظيم مصالح ذات المنفعة العمومية المحلية، والتنمية بين البلديات ضف إلى ذلك الإهتمام بالتسلسل الإداري، ومساحات العمران، والمجمعات الحضرية، والريفية.

- الخطط المديرة لكبريات البنى القاعدية والمصالح الجماعية ذات المنفعة الوطنية في أفق 2025م، ففي إطار تنفيذ (SNAT) تم وضع هذه الخطط ذات المنفعة الوطنية، وتخص أغلب قطاعات النشاط خصوصا تلك المتعلقة بالموارد المائية، والزراعة، والبنى التحتية للنقل، والطاقة وتهدف إلى ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم لترقية الخدمات، والتجهيزات اللوجستية الفعالة، وتعزيز العلاقات

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 399.

(2) - نفس المرجع، ص 400.

داخل النظام الحضري المدمج وضمان مستوى علاقات مرضي بين المدينة والريف، وإقامة سلسلة بنى تحتية للنقل مترابطة ومتعددة الأنماط لضمان المواصلات الإقليمية، وتطوير مصالح النقل للإتصال الفعال، والمساهمة في التعليم والثقافة والرياضة عبر شبكة التجهيزات المدمجة. ضف إلى ذلك إنتاج الطاقة النظيفة لتعود بالنفع على الوطن والمواطن⁽¹⁾.

كما تم إستحداث هيئات إدارية مستقلة تسهر على تسيير، وتنظيم مجالات بيئية معينة هدفها تخفيف الضغط على السلطات الوصية، والهيئات المحلية لحماية البيئة الطبيعية وهي كالاتي:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة⁽²⁾ : يكلف هذا المرصد بمهام قياس التلوث، وحراسة الأوساط الطبيعية، ووضع شبكات الرصد وجمع المعلومة البيئية على الصعيد العالمي، والتقني، والاحصائي، ومعالجتها وإعدادها، وتوزيعها، وجمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة، وينشر المعلومة البيئية ويوزعها.

- الوكالة الوطنية للنفايات⁽³⁾: تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، وتتمتع بالشخصية المعنوية، والإستقلال المالي، وتخضع للقانون الإداري في علاقاتها مع الدولة، وتسير وفقا لنظام الوصاية من طرف الوزير المكلف بالبيئة، وتُسير الوكالة بواسطة مجلس إدارة يتكون من الوزير الوصي على قطاع البيئة أو ممثله، وممثل الوزير المكلف بالمالية، وممثل وزير الصناعة، وممثل وزير الطاقة، وممثل وزير الداخلية⁽⁴⁾. وتختص الوكالة بتقديمها للمساعدات للجماعات المحلية في تسيير النفايات، وتقوم بالتوعية، وتطور نشاطات فرز النفايات ومعالجتها، وتثمينها، وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات ومعالجتها.

- المحافظة الوطنية للساحل⁽⁵⁾: تعتبر هذه المحافظة هيئة عمومية مكلفة بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل، والمناطق الشاطئية، وهذا يعود إلى التمركز السكاني في السواحل مما يسبب التلوث للشواطئ وكذلك تصريف المياه القذرة، وتدهور المواقع الطبيعية الخلابة، ووفقا لمواد القانون رقم 02/02 المتعلق بالساحل. وهناك متابعة للساحل وتطويره، وحماية المساحات المحمية، ومنع الدخول إليها كما يمنع البناء أو منشآت، أو طرق، أو حظائر السيارات، خاصة إذا كانت المناطق الشاطئية فيها التربة هشة أو معرضة للإنجراف، كما تقوم المحافظة بوضع التدابير التحفيزية والاقتصادية،

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 400.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: 115/02 المؤرخ في 03 افريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: رقم 175/02 المؤرخ في 20 ماي 2002، المعدد لإختصاصات الوكالة الوطنية للنفايات .

(4) - المادة 1 - 8 - 9 من المرسوم التنفيذي 175/02، المرجع السابق الذكر.

(5) - القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، المرجع السابق الذكر.

والضريبية، لتشجيع إستعمال التكنولوجيا غير الملوثة فتعتبر المحافظة مسيرة لوضع سياسة حماية الساحل وتنميته من جهة، من جهة أخرى يتم مراقبة الأخطار التي تهدد البيئة البحرية والمناطق الساحلية.

- **الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية**⁽¹⁾: تعتبر الوكالة سلطة إدارية مستقلة تسهر على تسيير وإدارة المجال الجيولوجي والنشاط المنجمي، كما تقوم بدور المراقبة للمؤسسات، ومدى إحترامها للمنجم ونوعية الإستخراج الأفضل للموارد المعدنية، ولقواعد الصحة، والامن سواء كانت عمومية أو صناعية، والعديد من المهام التي تحافظ على البيئة منها المراقبة المنجمية طبقا للمقاييس المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.

- **المحافظة الوطنية للتكوين البيئي**⁽²⁾: مؤسسة عمومية أخرى ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وموضوعة تحت تصرف الوزير المكلف بالبيئة مهامها حيث أنها تعطي تكوينا متخصص في ميدان البيئة للعموميين، والخواص، وتنمية تكوينهم وتقديم الأساليب التربوية في مجال البيئة والتحسيس لتعطي لنشاطها نوع من الفعالية، والنوعية من أجل حماية البيئة الطبيعية وصيانتها.

وإنطلاقا من أن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة هو حماية النظام العام، فنجد مساهمة المؤسسات الوطنية في حماية البيئة الطبيعية وإحلال التنمية الإجتماعية والإقتصادية تتمثل في:

- **وزارة الداخلية**: القطاع يشرف على تلبية الحاجيات العامة للمواطنين في إطار إداري بشقيه العام والخاص، ودوره يكمن في مظاهر الضبط الإداري لحماية البيئة الإجتماعية وتنظيمها، والبيئة الاقتصادية المحلية، وحماية الموارد الطبيعية المحلية، والحفاظ على الأمن العام، وخلق طرقات وتجديد خطوط المواصلات، وتنظيم المرور، والحفاظ على الصحة العمومية للمواطنين، وحماية ممتلكاتهم، وأرواحهم، وحماية مؤسسات الدولة من التخريب، والتنظيم بمختلف أنواعه، ونشاطات أخرى تهدف لحماية المال العام، والتخطيط السليم للبناء والتعمير بنصوص قانونية تدخل ضمن الجهود التشريعية لحماية البيئة الوطنية بما فيها الطبيعية.

- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**: البحث العلمي والتطور التكنولوجي أساس التنمية في تقديم الدراسات المتخصصة لحماية البيئة وتنميتها، فتقدم البحوث التي تحد من التلوث الذي يمس البيئة البرية، والبيئة البحرية، والغلاف الغازي، وكيفية إستغلال الطاقات المتجددة وغيرها من الأبحاث التي دائما تسعى لإحلال التنمية، وصيانة البيئة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم: 01-01**، المؤرخ في 03 جويلية 2001، يتضمن قانون المناجم.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 02-263**، المؤرخ في 2002/08/17، المنظم للمحافظة الوطنية للتكوين البيئي .

- **وزارة الصحة:** صحة المواطن تعتبر من أولويات التنمية البيئية في مجال مكافحة الأمراض وحماية التجمعات السكنية من إنتشار الأوبئة عن طريق إستعمال المياه، والمواد الغذائية، أو الطبية من جهة والسهر على حماية المرضى وتوفير لهم ما يحتاجون حمايتهم من المواد الإشعائية فالوزارة تحمي السكان من الأمراض بانواعها الخطرة فهذه النشاطات الوزارية تهدف إلى حماية البيئة بمكوناتها (إنسان، حيوان، نبات).

- **وزارة السياحة:** التنمية السياحية لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مصدرا مهما للدخل الوطني، ولها تأثير على الطبيعة خاصة السائح العربي فلايذهب إلى مكان إلا وترك تدهورا في الجبال، أو في الساحل، أو حدائق عمومية، أو في أماكن أخرى، لهذا عملت الوزارة على إصدار عدد هائل من النصوص القانونية تحمي السياحة بحماية الساحل، والغابات، والمواقع الاثرية، التي دائما تحتاج إلى ثقافة وتربية بيئية سنتحدث عنها في الفصل الرابع كإستراتيجية مجتمعية.

- **وزارة التهيئة العمرانية والبناء:** تعتمد الدولة بشكل كبير على هذه الوزارة لحماية البيئة الطبيعية وذلك بالحفاظ على الجوانب التنظيمية، والجمالية، والبناء في الأراضي المخصصة من خلال إعداد المخططات البيئية المختلفة، ومنح تراخيص البناء وتجزئة الاراضي، فالقطاع قواعد العامة للتعمير والبناء، وينص على أن البناءات التي تمس بالسلامة والأمن العمومي جراء موقعها، او حجمها والمكان الغير ملائم يرفض ولا تمنح رخصة البناء، أو تجزئة الاراضي اذا كانت تخرب البيئة، فتسعى الوزارة إلى مخططات عمرانية تتناسب وتتناغم مع البيئات المختلفة، وتعطي جوانب جمالية، وتقع في مواقع صالحة للبناء، ولاتمس بالبيئة غير زراعية لكن مانراه هو إنتهاك للتخطيط العمراني خاصة في البناء فوق الاراضي الزراعية، وخرق لقوانين حماية البيئة الطبيعية، وتوقيع ديونا لايمكن للأجيال القادمة تسديدها.

- **وزارة الدفاع الوطني:** الدفاع الوطني أو (حماية المصلحة الوطنية إن صح التعبير)، مهمته الدفاع عن المواطن، وثروته الموردية، ومكتسباته، وتنمية مقدراته، وحمايتها من الإعتداءات الخارجية كما يعمل اعمال اخرى كالنقل، والصناعة، ونشاطات التجهيز، والتكوين فصناعاته قد تكون ملوثة جدا للبيئة الهوائية، والقريبة للساكنة، خاصة صناعة الاسلحة والذخيرة وصناعات كيمياوية أخرى، وزرع الألغام أثناء الحروب واستعمال أسلحة فتاكة مدمرة للإنسان والطبيعة، كما إستعملت فرنسا في صحراء وهضاب الجزائر، ولاتزال آثاره قائمة إلى اليوم وغيرها من النشاطات التي تهدد البيئة فالواجب على السلطات العسكرية ان ترتقي بسياستها وجلب أسلحة أكثر حفاظ على البيئة.

- الجماعات المحلية ومدى سعيها في الحفاظ على البيئة الطبيعية: للجماعات المحلية دور مهم في تنمية القطاعات التي توطنها فتحمي الإقتصاد والإجتماع وتحمي البيئة الطبيعية وفقا للقوانين المعمول بها فتتخذ وتجسد تلك القوانين⁽¹⁾.

دور الولاية: حيث نجد أن قانون رقم 79-38 لعام 1969م كان بداية إهتمام السلطات العمومية بقضايا البيئة، وقانون رقم 81-02 والنصوص التنظيمية كالمرسوم التنفيذي رقم 87-143 يحدد قواعد تصنيف الحضائر الوطنية، والمحميات وغيرها. كما ان المادة 58 من المرسوم التنفيذي 88-149 نص على أن الجماعات المحلية تمثل المؤسسة الرئيسة لتطبيق تدابير حماية البيئة تشمل أعمال التنمية وتهيئة الاقليم الولائي، وحماية التوازن البيئي. بالإضافة إلى القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير عام 2012م، لما له من إهتمام واسع النطاق بالبيئة كما تم إستحداث مفتشية البيئة بصلاحياتها على مستوى كل ولاية. وتهتم الولاية حسب ماجاء في قانون البيئة على محاربة الأشكال المتعددة للتلوث، وتسعى لخلق مشاريع اقتصادية واجتماعية دون أن تضر بالبيئة الطبيعية⁽²⁾. وتسعى كذلك للسهر على حماية المواطن والبيئة من الأمراض، والأوبئة، وتشجيع الإستثمار للنهوض بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية وحماية الطبيعة، بإلزام كل الأشخاص الطبيعية والمعنوية المتدخلة، في جميع النشاطات الاقتصادية الصناعية والخدماتية والتجارية في تحمل المسؤولية فيما يلحق بالبيئة من أضرار تلحق بالإنسان أو النبات أو الحيوان، وتسبب تدهورا في بعض مكونات المحيط كالمناظر الطبيعية، والأماكن السياحية، أو تلوث المياه، أو الهواء، وغيره. ويسهر الوالي على تطبيق ذلك من مراقبة ووقاية لكل الأعمال التي تقع في إقليمه، فيتدخل لحماية الساحل، والشواطئ من التلوث، ويعمل على سلامتها فيمنع التجمعات السكانية، والتوسع الطولي على الشريط الساحلي⁽³⁾، وفي مقابل ذلك يشترط أن يضمن نشاط إقتصادي على الشريط الساحلي لدفع عملية التنمية بإجراءات تنظيمية تضمن سلامة البيئة البحرية من التلوث خاصة تصفية المياه القذرة المتوجهة للبحر، ومنع التخميم في بعض الأماكن⁽⁴⁾. كما يسهر الوالي كذلك حسب مانص عليه قانون الولاية على معاقبة من يلوث البيئة جراء الغازات، والدخان، والغبار، والروائح التي تحدثها المصانع والمنشآت الأخرى لتوفير بيئة مناسبة للسكنة، بتنظيم حركة الأسواق، والممرات، وحماية للبيئة عموما. ويسهر الوالي أيضا على تطبيق

(1) - تيبب محمد، محمد نايلي، واقع وسبل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة المستقبل

للدراستات السياسية والقانونية، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بأقلو، العدد 02، 2018، ص 99-100.

(2) - المادة 58، القانون رقم: 90-09، المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية .

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: 01-138 المؤرخ في 26/05/2001 المتعلق بشروط تخصيص

أماكن التخميم وإستغلالها .

(4) المادة 05 ، المرسوم التنفيذي رقم: 01-138، المرجع السابق الذكر.

القوانين الضبطية، والتنظيمية لحماية النظم الغابية ومخططات تهيئتها، وتوسيع الثروة الغابية وحملات التشجير وحماية المناطق الغابية الأخرى^(*)، وكل ماتعلق بحماية البيئة الطبيعية.

أما دور البلدية فقد تم تنظيم المهام البيئية في قانون البلدية 1990م، وقد تم تبني سياسة الأعمار الاقليمي، ونوعية الحياة، وحماية النباتات والحيوانات⁽¹⁾. حيث يكمن الدور في حماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال جمع النفايات الحضرية، وإعادة رسكلتها ومعالجة مياه الصرف الصحي، والقدرة، وتوفير مياه صالحة للشرب، والإهتمام بالمساحات الخضراء وتحسينها⁽²⁾. وتسعى البلدية للنظافة العمومية عن طريق محاربة التلوث الصادر عن النفايات المنزلية، والصناعية التي تهدد الإنسان، والحيوان، والنبات، والمحيط الطبيعي، وتلحق أضرار بالمياه، والهواء وتسهر على تنظيم المزابل، وإحراق القمامة، ومعالجتها، ومكافحة جميع الأمراض الناجمة عنها البوائية والمعدية^(**). كما نص المشرع الجزائري كذلك على دور البلدية تطوير المساحات الخضراء داخل المراكز الحضرية، وتهيئة غابات الترفيه لتحسين البيئة مما يجعل المواطن في إرتياح ويسمح لها القيام بأي من الأعمال التي تحمي النباتات الطبيعية والغابية، وغيرها من مكونات البيئة⁽³⁾.

كما تعمل البلدية حسب مانص عليه قانون البلدية 90-08 على حماية الطبيعة وماتزخر به من وديان، ومحميات، ومناظر، وجبال، ومكافحة التصحر، والإنجراف، وحماية المواقع الاثرية. وحماية الثروة الغابية إذ تعد أحد محاور التنمية الوطنية الإقتصادية والإجتماعية فتتقيد البلدية بحمايتها من الحرائق، ومن التلف ومن مختلف الأخطار⁽⁴⁾. كذلك منع التخيم كإجراءات وقائية من الحرائق، وإجراء تنظيم الصيد والمحافظة على مختلف فصائل الحيوانات، والطيور لحماية التنوع البيولوجي⁽⁵⁾.

وتلعب البلدية دوراً في ميدان التهيئة والتعمير حسب مخططات المنصوص عليها، مثل مخطط شغل الأراضي (pos)، ومخطط التهيئة والتعمير (odao)، هذا إن إلترمت البلدية بالحماية البيئية فتتعرض منح رخص البناء في المناطق التي تضر بالإنسان، والحيوان، والنبات، والمدينة

(*) - دعت العديد من المواد من بينها 05-07-18-37 إلى حماية الغابات وإستصلاح الأراضي حسب المرسوم رقم: 81/387 المؤرخ في 1981/12/26.

(1) - علي سعيدان، المرجع السابق الذكر، ص236.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-08، يتضمن تنظيم البلدية، 1990، العدد15.

(**) - (يراجع في ذلك: المادة 32 من القانون رقم: 01-19 المتعلق بتسيير النفايات وتضيف الطرق العمومية والمساحات).

(3) - المواد 93-94 من قانون البلدية 90-08، المرجع السابق الذكر.

(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات المعدل بالقانون 91-20 المؤرخ في 20 ديسمبر 1991 .

(5) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد .

وفضائها⁽¹⁾. وللبلدية دور مهم في حماية الهواء من التلوث حسب مانص عليه قانون البلدية 90-08 في إطار السياسة الوطنية لحماية البيئة فتطبق التشريعات والقوانين البيئية على المؤسسات الصناعية والمنشآت، ومختلف البنايات التي ينتج عن نشاطها غازات، ودخان، ومواد متبخرة تضر بالصحة العمومية، أو النبات، أو الحيوان، أو التربة⁽²⁾.

كما ألزم القانون البلدية لحماية المياه من التلوث جراء النشاط البشري سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية، أو المياه الأنابيب، أو المياه المعدنية، أو مياه البحر، أو المجاري، أو البحيرات، أو الشطوط، أو منشآت تعبئة المياه، وتحويلها، ومعالجتها، فتمارس سلطة الضبط فتراقب أية مادة ملوثة للمياه مهما كان شكل وطبيعة المواد السائلة، أو الغازية، أو الصلبة، التي تشكل خطر على المياه بأنواعها فتسعى لوضع محطات لتصفيتها، وإعادة إستعمالها، أو معالجتها، أو تخزينها من أجل عدم تلويث البيئة^(*). فيضطلع الدور على حماية المواطن، وحماية صحته، والمياه التي يشربها ومكافحة الأمراض التي تنتقل إليه، وإلى جميع مكونات البيئة من حيوان، ونبات عن طريق المراقبة، والوقاية للمجمعات السكانية، والأرياف، والتدخل في مراقبة العمل الفلاحي الذي يلوث البيئة، ورفض النشاطات الصناعية، والتجارية، والخدماتية الأخرى التي تسبب التلوث.

دور المجتمع المدني والجمعيات في الدفاع عن البيئة: كملاحظة لانالاحظ أي دور للجمعيات في حماية البيئة، وهذا مايعكس الغياب الشبه تام للوعي البيئي، وغياب معاني التربية البيئية، على عكس دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية اليوم فهي تدافع عن البيئة بشكل يرفض كل المشاريع الإقتصادية التي تحطم البيئة كمشروع الفحم الحجري، والمناهضة الشديدة له في حين ان المشرع الجزائري قد أعطى للموضوع أهمية وأدوار لتلك الجمعيات^(*) الوقائية، والعلاجية، من جهة وترقية النشاط الاجتماعي والثقافي والعلمي والمهني والتربوي من جهة أخرى. فأى سياسة بيئية إن لم تكن مصحوبة ببرامج التحسيس، والتربية البيئية فإنها لن تتجح، فلا بد هنا من إرساء تلك الثقافة البيئية في المجتمع المدني لتشتغل لوحدها في الحفاظ على البيئة، وهذا مايسهل العمل الحكومي في تطبيق إستراتيجياته لتنمية البيئة.

وفي ظل هذه الأعمال تسعى الجمعيات لحماية البيئة من التلوث عن طريق التنديد والضغط بمختلف الوسائل، أو اللجوء إلى القضاء ورفع دعاوى أمام الجهات المختصة عن كل مساس

(1) - المواد 93-84، القانون رقم: 90-08، المرجع السابق الذكر.

(2) - المادة 18، المرسوم التنفيذي رقم: 91-175، المؤرخ في 1991/05/208 المحدد لقواعد التهيئة والتعمير .

(*) - (يراجع في هذا الشأن: المرسومان التنفيذيان 93-162 المؤرخ في 1993/06/10 و 93-163 المؤرخ في 1993/06/10،

المحددان لشروط إسترداد الزيوت المستعملة وتنظيم صب الزيوت والشحوم في الوسط الطبيعي).

(*) - (يراجع في هذا الشأن: القانون رقم: 90-31، المتعلق بالجمعيات والأدوار المنوط بها للمساهمة بتنمية القطاعات الوطنية والاجتماعية منها).

بالبيئة⁽¹⁾، في حالة تقصير الهيئات المكلفة لحماية البيئة أو المؤسسات الأخرى التي تنشط إقتصاديا ويعتبر قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير أكثر القوانين صراحة في التعبير عن حق الجمعيات في الدفاع عن البيئة بموجب المادة 74 من التي تنص على أنه يمكن للجمعية التي تشكلت بصفة قانونية تنوي بموجب قانونها الأساسي أن تعمل من أجل تهيئة إطار الحياة وحماية المحيط أن تطالب بالحقوق المعترف بها، لكن المؤسف أن تلك الجمعيات في نواياها لاتهمها البيئة لأنها لا تمتلك تلك الثقافة التي من شأنها جعلها صارمة فتسعى لمصالحها الخسيسة وتذهب لتحقيق مصالحها ضيقة النطاق.

كما أنّ هناك فواعل أخرى فوق دولاية تحمي البيئة كالمنظمات الدولية (منظمات حماية النبات ومنظمات حماية الحيوان ومنظمات حماية الانسان وغيرها).

ومن جهة أخرى هناك الحماية الإدارية للبيئة: فتملك الادارة وسائل تستعملها من أجل الحفاظ على البيئة وصونها، كما تستعمل جزاءات ردية تصب كذلك في حماية البيئة الطبيعية، وتستعملها للتقليص من الاشكالات البيئية التي قد تحدث.

وقد تستعمل الإدارة نظام الترخيص⁽²⁾، بحيث يصدر هذا من قبل الإدارة المختصة لممارسة أنشطة معينة، وتقوم الادارة بمنح هذه التراخيص وفق ماينص عليه القانون. والهدف من هذا النظام هو حماية الأمن العام، كما في حالة التراخيص المتعلقة بالخطر وحماية السكنية العامة كما في حالة الترخيص بإستعمال مكبرات الصوت في الأماكن العمومية، وحماية مكونات البيئة الأخرى كتراخيص الصيد وتراخيص البناء في الاراضي الزراعية، وتراخيص إنشاء المشروعات التي ممكن ان تكون مخلفاتها ضارة للبيئة، وتراخيص مياه الصرف... وغيرها. وكمثال على ذلك فقد تناول القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير شروطا عديدة لمنح الرخص الخاصة بالبناء لحماية البيئة من أشكال التلوث، التي ممكن أن يحدثها الإنسان بغية التنظيم والتطوير للمدن من جهة، وللمدينة الجديدة بهياكلها من جهة أخرى، عبر كامل التراب الوطني. وهناك العديد من القوانين التي تمنح هذه الرخصة منها القانون 03-03⁽³⁾، الخاص بالمناطق السياحية، والرخص هنا تعود لاستشارة الوزير نفسه. وكذلك في قانون حماية التراث الثقافي فقد حدد القانون 98-04⁽⁴⁾ حماية أي عقار يدخل ضمن ذلك والرخصة كذلك تسلم من قبل الوزير المكلف بالبيئة.

(1) - المادة 37، من القانون رقم: 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(2) - نبيلة أفجيل، حق الفرد في حماية البية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المفكر، العدد 06، جامعة بسكرة، 2010 ص 337.

(3) المادة 24، القانون رقم: 03-03، المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي.

(4) المادة 15، القانون 98-04، المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

ومن حيث الإستغلال لقد حددت المادة 55 من المرسوم 98-339⁽¹⁾ أصناف المنشآت بحيث تخضع المنشآت من الصنف الأول إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة كالترخيص بالنسبة للنفايات الخاصة كمثل. ويخضع الصنف الثاني إلى ترخيص الوالي المختص إقليميا كالترخيص بالنسبة للنفايات المنزلية، في حين يخضع الصنف الثالث إلى ترخيص رئيس المجلس البلدي بالنسبة للنفايات الهامة. كذلك رخصة الإستعمال الغابي فقد تعتبر الغابات في التشريع الجزائري من الأملاك الوطنية العمومية⁽²⁾، وتتميز الغابات بمناخ كثيرة تتعش القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منه بطرق عقلانية وأساليب تقنية عديدة مما يضمن استدامة الغابة ولقد أكد المشرع في القانون 84-12 ذلك ووضح أساليب الاستغلال، وقواعد ورخص القلع، كما تلعب هذه الحماية أدوارا أساسية في حماية الأراضي من الإنجراف، وإنتاج الخشب، والمنتجات الغابية الأخرى. أما بالنسبة لرخص إستغلال الساحل، والشواطئ، التي تعتبر كذلك هي من الأملاك الوطنية العمومية التي يخضع إستغلالها إلى رخصة مسبقة، وله طابع إستغلالي مؤقت، وهذا ما أكده القانون 02-02 وتتخذ المصالح المختصة التدابير التنظيمية والضرورية للحفاظ على الساحل والشواطئ وتنميتها⁽³⁾.

أما بالنسبة لرخص الصيد كذلك حدد القانون 04-07 قواعد تنظيمية، وردعية، لهذه الرخصة واشترط فيها أن تكون الرخصة شخصية، ولا يمكن إعارتها، أو تحويلها، وتعتبر كذلك رخصة مؤقتة تمنح من قبل الوالي، أو رئيس الدائرة المختص إقليميا⁽⁴⁾. ومن الوسائل الإدارية الكفيلة أيضا بحماية البيئة نجد نظام الحضر، والإلزام، ونظام التقارير، هدفها حماية البيئة العامة، والحفاظ على النظام العام فتلجأ الإدارة في كثير من الأحيان لوسيلة الحظر لمنع بعض التصرفات الناتجة عن المواطنين تضر بالبيئة وتتمنعها منعا باتا ولا إستثناء ولا ترخيص ولا سلطة تقديرية فيه وهذا ما يسمى بالحظر المطلق⁽⁵⁾، ومن أمثله على ذلك تلويث المياه الجوفية، أو القيام بأي تصرف يضر البيئة وبمس بالصحة العمومية ويكون له نتائج سلبية ووخيمة. أما الحضر النسبي فيتجسد كذلك في منع الضرر اللاحق بالبيئة في عناصرها أي منع القيام بأعمال ونشاطات معينة وفق شروط قوانين حماية البيئة⁽⁶⁾، فمثلا نصت المادة 55 من القانون 03-10 التي إشتطت في عمليات الشحن وتحميل المواد والنفايات الموجهة للغمر في البحر الحصول على ترخيص يسلمه الوزير المكلف بالبيئة، وكذلك مانصت عليه

(1) المادة 55، المرسوم التنفيذي رقم: 98-339، المؤرخ في 3 نوفمبر 1998 الذي يضبط التزام المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قوائمها.

(2) المواد 12، 13، 14، القانون رقم: 84-12، المؤرخ في 23 يونيو 1984 المتضمن النظام العام للغابات المعدل بالقانون رقم 91-20 المؤرخ في 02 ديسمبر 1991.

(3) - المادة 07، القانون رقم: 02-02، المتعلق بحماية الساحل وتنميتها.

(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-07، المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد).

(5) - ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 134.

(6) - نفس المرجع، ص 135.

المادة 118 من القانون 01-10 المتعلق بالمناجم بشأن الرخص المنجمية في الغابات، والاماكن المائية إذا أخضعت المادة مباشرة هذا النشاط الى الموافقة الرسمية للوزير المكلف بالبيئة. كما أن نظام الإلزام يعتبر أيضا من الوسائل الإدارية لتنمية البيئة، وحمايتها ويعتبر إجراء إيجابي للمحافظة على البيئة وحمايتها من أمثلة على ذلك مخطط تسيير النفايات وجردها وتحديد مواقعها ومعالجتها في اقليم البلدية كالإلزام كل حائز على النفايات إستعمل نظام الفرز والجمع والنقل⁽¹⁾. وعموما إلزام الجميع بحماية البيئة ومكوناتها من التلوث، وهذا ما أكده القانون 03-83 والقانون 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وكل ماجاء في هاذان القانونان يعتبران إلترام بحماية البيئة وصيانتها.

وبالنسبة لنظام التقارير، ويكون ذلك عن طريق تقديم أصحاب الرخص تقارير دورية عن نشاطاتهم، ففهم من هذا أن نظام التقارير جاء ليكرس نوعا من الرقابة المستمرة على النشاطات ماليا وبشرياً ومن أمثلة على ذلك التقرير الذي ألزمت به أصحاب الرخص الاستغلال المنجمي أن يقدموا تقارير سنوية متعلقة بنشاطاتهم إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية التي ذكرناها سابقاً⁽²⁾.

كما أخذ المشرع الجزائري بنظام دراسة مدى التأثير بمقتضى قانون 83-03 الذي يهدف إلى معرفة وتقدير الإنعكاسات المباشرة وغير مباشرة للمشاريع التنموية، وأعمال البناء والتهيئة التي تؤثر فوراً أو لاحقاً على التوازن البيئي بمكوناته (إنسان وحيوان ونبات)، وما قد تسببه من آثار صحية، ونفسية أو فيزيولوجية، أو كذلك في البيئة البحرية، أو الجوية، أو البرية، وقد تتخذ إجراءات قبلية قبل البدء في المنشآت الكبرى، وجميع الأشغال التي ممكن أن تحدث آثاراً على الصحة العمومية، والمكونات الأخرى وقد عزز القانون 03/10 الحماية بشكل أكثر من خلال هذا النظام⁽³⁾.

ولصيانة البيئة أيضا هناك إجراءات وعقوبات تضمن للبيئة بقائها، فلإدارة الجزائرية وسائل عديدة تختلف حسب المخالفات، وتعتبر جزاءات إدارية مترتبة عن مخالفة الوسائل الكفيلة بحماية البيئة التي ذكرناها في السابق، فتلجأ هنا الإدارة إلى وقف النشاط، وسحب الترخيص، أو عقوبات أخرى كالرسم على التلويت الذي يعرف بمبدأ الملوث الدافع، الذي تجسد في إدخال وسائل جبائية عن طريق فرض بعض الرسوم والضرائب على بعض النشاطات الملوثة، وهناك أيضا جزاءات إدارية أخرى مدنية، وجنائية⁽⁴⁾.

وتلجأ الإدارة إلى أسلوب وقف النشاط أي كان لما له تأثيرات على البيئة خاصة الهوائية منها التي لها تأثير فوري على الصحة العمومية، ولقد ظهر ذلك في المادة 06 من المرسوم التنفيذي

(1) - المواد 06 - 35، القانون رقم: 01-19 المتعلق بالنفايات، المرجع السابق الذكر.

(2) - المواد 61 - 182، القانون رقم: 01-10 المتعلق بالمناجم، المرجع السابق الذكر.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1900 المتعلق بدراسات مدى التأثير في البيئة.

(4) - جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه، دارالخلدونية، الجزائر 2011، ص 442.

165/93 المنظم لإفراز الدخان والغبار والروائح والجسيمات في الهواء خاصة إذا كان يمثل خطرا على أمن الجوار وسلامته هنا على الوالي أن يتدخل بناء على تقرير مفتش البيئة ويتخذ كل التدابير القانونية بشأنه إما التوقيف كليا أو التوقيف المؤقت⁽¹⁾، وكذلك المشرع لم يهمل دور رئيس المجلس الشعبي البلدي باشتراط الموافقة القبلية منه لإنشاء أي مشروع على تراب البلدية لهدف حماية البيئة وهو مانصت عليه المادة **92** من قانون البلدية **08/90**.

بالنسبة لسحب الترخيص كذلك يعد من بين الأساليب الإدارية الرقابية، نظرا لما يحققه من حماية للبيئة، فيطبق إذا كان المشروع قد يؤدي إلى خطر يمس بالنظام العام، أو الأمن العام، أو الصحة العمومية، أو عناصر ومكونات البيئة عموما.

وتلجأ الإدارة إلى أسلوب الإخطار كأسلوب من الأساليب الإدارية اللازمة لحماية البيئة. وقد جاء في قانون **10/03** في المادة **25** بقيام الوالي بإصدار لصاحب المنشأة المصنفة، والتي ينجم عنها أخطار قد تمس البيئة ومكوناتها، فيحدد له أجالا لإتخاذ تدابير في حقه لإزالة الأخطار أو الأضرار⁽²⁾. فهنا هذا الأسلوب يصب دائما في حماية البيئة، وإبعاد الخطر على الصحة العمومية وتطبيق لشروط الحماية البيئية والإلتزامات القانونية المنصوص عليها.

وتلجأ الإدارة كذلك إلى الجباية البيئية التي تأتي عن طريق الضرائب، والرسوم المفروضة للتعويض عن الضرر، وكذلك يعتبر وسيلة للردع لعدم التلويث مرة أخرى من طرف الملوث، وتتمثل في الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وكذا جباية تلويث الجو والماء، والجباية على تسيير النفايات⁽³⁾. فتساهم الجباية في حماية البيئة وتتميتها عن طريق الغرامات المالية، والجباية الجنائية، للتقليل من حدة التلوث، ووضع حد للملوثين في حق البيئة.

أما بالنسبة للملوث الدافع الذي يعتبر من المبادئ العامة لحماية البيئة كما ذكرنا في السابق حيث أن الملوث عليه أن يتحمل كل نفقات تلويثه للبيئة⁽⁴⁾، والسبب في ذلك هو العقاب الذي يجعل الملوث أن يمتنع عن التلويث من خلال الانشطة الصناعية وغيرها، والبحث عن البدائل الأقل تلويثا فهنا يتحمل الأعباء المالية⁽⁵⁾. وبالتالي يعتبر هذا المبدأ في حقيقة الأمر من المبادئ الأساسية لمكافحة التلوث، والتقليل من أثاره من خلال التعويضات المالية للضرر البيئي.

(1) - المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم: **93-165**، المنظم لإفراز الدخان والغبار والروائح والجسيمات في الجو.

(2) - المادة 25، القانون رقم: **03-10**، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: **93-68**، المؤرخ في 01/03/1993 المتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

(4) - المادة 03، القانون رقم: **03-10**، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(5) - رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 5، 2007، ص 102.

وعليه، تسعى تلك السلطات العمومية بمؤسساتها، ضمن برامج التنمية الوطنية إلى حماية البيئة الوطنية والطبيعية خاصة، حيث تنص المادة 19 من الدستور الجزائري الحالي المعدل عام 2016م بوضوح على أن تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة؛ كما تنص المادة 68 على أنه للمواطن الحق في بيئة سليمة⁽¹⁾.

ونذكر هنا أمثلة في التقدم في مكافحة التلوث وحماية البيئة على مستوى المؤسسات الأخرى من أجل التقليل من حدة التلوث:

مكافحة التلوث لمؤسسة سونطراك: تسعى الشركة لحماية البيئة والتقليل من التلوث من خلال عدة نقاط منها.

- تجديد مرافق الغاز الطبيعي المميع GNL.
- بناء وحدات جديدة لمعالجة الغاز المشتعل، واسترجاعه، وإعادة ضخه.
- وقد تم الانتهاء من وضع ثلاث وحدات للتشحيم وتشغيلها وإنشاء وحدتين أخريين، مما أدى إلى توفير ما يقدر بـ 34 مليون دولار في السنة في السنوات التي مرت.
- بالإضافة إلى بناء محطة لتصفية مياه الصرف (في قاعدة 24 فيفري بحاسي مسعود)، مهمتها المعالجة البيولوجية للجراثيم.
- وعلى مستوى حقل قلالة جُهر مركز الإنتاج بوحدة لفصل الزيوت، وأخرى للتخزين، وكذا وحدة لدفع الغاز.
- وعلى مستوى حقل بن كحلة، يحوي مركز الإنتاج على وحدة لفصل الزيوت، ووحدة لدفع الغاز.
- ومن جهة أخرى قامت المديرية الجهوية في حوض برقواوي بإنشاء ثلاث محطات للتشحيم في مراكز حوض برقواوي وقلالة وبن كحلة، (محتوى الكربون في ماء الصرف أقل من 10مغ/لتر) والتخلص من الشوائب بنسبة 30 مغ/لتر)، ويقدر إجمالي الإستثمارات المبذولة في سبيل معالجة النفايات السائلة الصناعية للمؤسسة بجميع فروعها بحوالي 2.3 مليار دينار جزائري.
- بالإضافة كذلك إلى وضع نظم للمتابعة، والوقاية، والإنذار، والتدخل عن طريق إنشاء قسم مختص بالصحة والسلامة والبيئة (HSE)، ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسات، والعناية بجوانب التنمية المستدامة ضمن خطط العمل التي تعتمدها المؤسسات.

ويوجد تواصل من خلال عقد ندوات، وورش العمل، وتبادل المعلومات التي تجمع مختلف الجهات المعنية، ونذكر المؤسسات وشركات تسيير مساهمات الدولة (SGP) والوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة ومختبرات التحليل المختصة (APRUE)، والجماعات المحلية والمركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف (CNTPP) والمركز الوطني للتكوين والتدريب (CNFE) والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD)، وجمعيات حماية البيئة، وجمعيات حماية

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الصادر بالجريدة الرسمية 07 مارس 2016، العدد 14.

المستهلك، والجامعات، ومراكز البحوث وغيرها. بالإضافة إلى الإخبار من طرف المؤسسة عن التحسينات المستمرة المحققة في مجال البيئة بتسليط الضوء على المساهمة في الأعمال المحافظة على البيئة.

وهناك جهود لإنتاج الطاقة النظيفة، وإمداد 20 قرية بالكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية وبناء محطة للطاقة الشمسية الهجينة بقدرة 150 ميغاوات في حاسي الرمل بالاغواط، وإطلاق مشروع محطة لتوليد الطاقة بواسطة الرياح بقدرة 10 ميغاوات في تندوف. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة تعمل على مكافحة التلوث البحري (OSPPEC SPA)، وجهود أخرى تعمل على نقل مدينة حاسي مسعود وتشبيد المدينة الجديدة في واد المرعى⁽¹⁾.

وعلى غرار شركة سونطراك نشير إلى بعض المؤسسات الوطنية ودورها في حماية البيئة الطبيعية، ومحاربة التلوث، وتدوير نفاياتها، وهي كالاتي:

- مجمع التحليل الكهربائي للزنك في مدينة الغزوات: يساهم المجمع في تقليص معتبر من إنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (من 1500 إلى 400 جزء في المليون)، وبلغت نسبة الاستثمارات 1147 مليون دينار جزائري من الاموال الخاصة للمؤسسة.

- مجمع إنتاج الأسمدة في عنابة: يساهم في تنظيف مدينة عنابة من التلوث، (تم خفض 88% من إنبعاثات أكسيد الكبريت و98% من أكسيد الأزوت)، وقد تم إيقاف العمل في وحدة إنتاج حامض الكبريت وتحويل وحدة إنتاج حامض الفلوسفوريك إلى إنتاج السوبر فوسفات البسيط، كما تم تثبيت تركيز أكسيد النيتروجين حاليا بأقل من 250 مغ/م³ وانخفضت الإنبعاثات من وحدة إنتاج سماد NPK إلى 50 مغ/ م³ بعد تركيب معدات لتصفية الإنبعاثات والغبار بها وانخفضت حدة الغبار وكمية أكسيد النيتروجين في الأدخنة المنبعثة من وحدة إنتاج نترات الأمونيوم إلى مستوى أقل من 150 جزء في المليون.

- مصانع الاسمنت في كل من مفتاح وزهانة وحامة بوزيان: قامت هذه المصانع بتخصيص استثمارات كبيرة في سبيل تحديث وتجديد معداتها المتعلقة بمكافحة التلوث، إذا بلغت هذه الإستثمار 616 مليون دينار جزائري في مصنع الإسمنت لمفتاح و100 مليون دينار جزائري في مصنع زهانا و220 مليون دينار جزائري في مصنع حامة بوزيان.

- وحدة إنتاج الجلود في رويبة: تمكنت هذه الوحدة أيضا من إنشاء محطة مستخدمة أموالها الخاصة لمعالجة مياه الصرف تتناسب وطبيعة النفايات الصادرة عنها.

- مركب الصلب ميتال ستيل في عنابة: إتخذ هذا المركب سلسلة من التدابير فقام بتركيب نظم لجمع الغبار ومحطة للمعالجة البيولوجية، وإعادة تأهيل المصفيات الكهربائية، وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف (LAF و LAC)، مما حدا بتكلفة الاستثمارات المحققة إلى الإرتفاع إلى 4

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق الذكر، ص 255-259.

مليون دولار أمريكي، ولكنه أدى أيضا إلى انخفاض مستوى تلوث الهواء في مدينة عنابة بعشرة مرات.

- وحدة إنتاج الذرة في مغنية: قامت هذه الوحدة بإستخدام أموالها الخاصة بإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف تتناسب مع طبيعة النفايات الصادرة عنها.

- مركب المواد الدسمة في مغنية : يسترجع المركب أكثر من 4.5 طن في اليوم من مادة الجليسرين ويصدرها للخارج.

وباعتبار أن المياه مصدر الحياة ومورد طبيعي مهم، ولا يمكن لأي حياة (إنسان نبات، حيوان، والاحياء الأخرى في الكرة الأرضية)، أن تحيا دون ماء، وسنوضح السياسة المائية لحماية الماء والأوساط المائية في مايلي وسنخرج على باقي السياسات الأخرى. حماية الماء والأوساط المائية: جاءت هنا حماية المياه، والأوساط المائية للحفاظ على هذا المورد للأجيال وللتكفل بتلبية متطلبات التزويد بالمياه، واستعمالها وأثارها على الصحة العمومية، والبيئية طبقا للتشريع المعمول به، ولتوازن الأنظمة البيئية المائية والأوساط المستقبلية خاصة الحيوانات المائية ومنع تلويث المياه السطحية، والجوفية، والبحيرات، والبرك، والمياه الساحلية، ومجري المياه. ويتم متابعتها دوريا لمتابعة التلوثات التي تطرأ عليها، وحماية البيئة البحرية، حيث يمنع الإضرار بالصحة العمومية، والانظمة البيئية البحرية أوعرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة، والتربية المائية والصيد البحري، أو إفساد نوعية المياه البحرية من حيث إستعمالها، أو التقليل من القيمة الترفيهية والجمالية للبحر، والمناطق الساحلية والمساس بها (*).

وتتمحور خطة حماية الماء من خلال مخطط دعم النمو(2010-2014م) على الاستمرارية وتعزيز تعبئة الموارد المائية لضمان تلبية الاحتياجات، وتغطية العجز خاصة في مناطق الشمالية والهضاب العليا، تماشيا مع سياسة تهيئة الاقليم من قبل السلطات العمومية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتوسيع أنظمة السقي والري في المساحات المسقية الكبرى (GPI)، والمساحات المسقية المتوسطة والصغيرة (PMH)، وهذا قصد ضمان الأمن الغذائي للوطن عقب إنجاز 2.1 مليون هكتار نهاية 2019. بالإضافة كذا إلى تأهيل وتوسيع عصرنه أنظمة الماء الشروب وقنوات الصرف الصحي⁽¹⁾. ومن حيث نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان للجزائريون، فالأرقام تؤكد نجاح في هذا المجال رغم الطبيعة الجغرافية للمناطق الشمالية للوطن في إطار الخدمة العامة .

وتعتمد استراتيجية التنمية لقطاع الماء أفاق 2030م على المخطط الوطني للماء (PNE) والذي يحدد مجموعة من المشاريع والبرامج الهيكلية الواجب تنفيذها على فترات مدتها 5

(*) - (يراجع في هذا الصدد: المواد 48.49.50.51.52 المتعلقة بحماية المياه العذبة من خلال قانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر).

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الموارد المائية والبيئة ، السياسات الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة ، سبتمبر 2015، ص 6.

سنوات طبقاً لأولويات المحددة في كل مخطط خماسي، وضرورة مواصلة تعبئة الموارد المائية من خلال بناء السدود، والتحويلات ومحطات التحلية، ومراعاة حسن تدبير شبكات المياه، والصرف الصحي، والري، وكذلك تحسين أداء المؤسسات، والهيئات التي أسند إليها المرفق العام للماء بحلول عام 2030م وستكون البنية التحتية للمياه في البلاد في شكل هياكل، وأنظمة إقليمية، ومنشآت قاعدية قد أنجزت وفق مبدأ الإسقاط المكاني وستسمح هذه الهياكل بتعظيم تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير تقليدية، كما أنها ستسمح بضمان وتأمين الإمداد من الاحتياطات الاستراتيجية في السدود ذات قدرة الاستعاب العالية⁽¹⁾.

وسنرجع عن نقاط استراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية⁽²⁾ حيث تمحورت في:

- زيادة تعبئة الموارد المائية في أشكالها التقليدية وغير التقليدية، وذلك لضمان تغطية الاحتياجات المنزلية والصناعية والفلاحية من المياه.

- إعادة تأهيل وتطوير الهياكل القاعدية لنقل مياه الشرب وتوزيعها لتقليل الخسائر، وتحسين نوعية الخدمة.

- إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي، ومعالجة المياه القذرة وتصفيتهما لإعادة استخدام مورد مائي محدود.

- تحديث وتوسيع المناطق المسقية لدعم استراتيجية الأمن الغذائي، وإصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي لضمان حكم حسن للمياه وتحسين مؤشرات التسيير.

هذا بالإضافة إلى برامج أخرى منها تحلية مياه البحر، ورسكلة مياه الصرف، وتعبئة الموارد المائية بالسدود هي كالاتي:

- برامج تحلية مياه البحر: منها إنجاز 13 محطة ذات قدرات مختلفة بالجزائر، ووهران وأرزويو عام 2008م ووصل عدد المحطات الأحادية الكتلة 23 محطة تعمل لتحلية مياه البحر، وهي موزعة على طول المدن الساحلية، وسيسمح هذا بتزويد المدن الكبرى والساحلية بتزويد بالمياه الشروب، وإعادة الموارد المائية للسدود الواقعة في الشمال.

- إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي: تم توسيعها في المناطق الريفية، والحضرية، بإعادة تأهيل محطات المعالجة، وتصفية المياه، وبناء محطات إستقبال المياه القذرة، وتبني نظم حديثة للجمع والمعالجة من أجل صحة المواطنين، ونوعية الحياة، والمساهمة في تطوير النشاط الفلاحي.

- تعبئة الموارد المائية بالسدود: منها بناء 72 سد كبير في عام 2009م، بحجم 8.35 مليار متر مكعب من شأنها تعبئة الموارد المائية وهو ما يرفع القدرة على التعبئة إلى 35.8 مليار م3 بالإضافة إلى حماية الأحواض المنحدرة وهو مشروع تم إطلاقه عام 2003 من قبل الوكالة الوطنية للسدود

(1) - وزارة الموارد المائية والبيئة، السياسات الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، 2015، المرجع السابق الذكر، ص 4 - 3.

(2) - رئاسة الحكومة، وزارة الموارد المائية والبيئة، إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية، المرجع السابق الذكر، ص 9.

والتحويلات بالتعاون مع الإدارة العامة للغابات، وتتعلق بحماية 52 حوضا ساكبا يغطي مساحة تقدر ب7.5 مليون هكتار موزعة على 32 ولاية⁽¹⁾.

- هذا بالإضافة إلى مشاريع كبرى كنقل المياه الجوفية من عين صالح إلى تمنراست على طول 740 كلم، وتحويل المياه من سهول سطيف العالية للولايات المجاورة، وتحويل مياه الشط الغربي لولاية النعامة إلى جنوب ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس، ونقل المياه الجوفية إلى مدن الهضاب العليا بحجم يقدر ب600 مليون م³ وبطول 5000 كلم.

- بالإضافة كذلك إلى مركب سد تاقصبت (تأمين تزويد الرواق تاقصبت، الجزائر العاصمة والرواق فريحة، عزازقة) بماء الشرب، (ومركب مستغانم، ارزيو، وهران لتأمين تزويد هذا الرواق بمياه الشرب، ومركب سد بني هارون)، لتحسين وحماية تزويد أربعة ملايين شخص في ستنة ولايات بماء الشرب وسقي 40.000 هكتار.

والهدف من تسيير، وإستعمال وتنمية الموارد المائية في إطار التنمية المستدامة⁽²⁾ هو

لضمان التزويد بالمياه عن طريق حشدها، وتوزيعها بالكمية الكافية، والنوعية المطلوبة، وذلك قصد تلبية حاجيات السكان وتغطية الطلبات الأخرى لمكونات البيئة في مجالات الفلاحة، والصناعة والزراعة، والنشاطات الاقتصادية، والاجتماعية الأخرى المستعملة للماء، والحفاظ على النظافة العمومية، وحماية الموارد المائية والأوساط المائية من اخطار التلوث عن طريق جمع المياه القذرة المنزلية، والصناعية، وتصفيتهما. وكذا مياه الأمطار، والسيلان في المناطق الحضرية، والبحث عن الموارد المائية السطحية، والباطنية، وتقييمهما، وكذا مراقبة وضعيتها من الناحية الكمية والنوعية، وتأمين المياه غير العادية مهما كانت طبيعتها لتحسين المخزون المائي، ولقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون المعدل والمتمم على الحق في الحصول على الماء لتلبية الحاجات للسكان مع أخذ الاعتبار بالحماية الكمية والنوعية للموارد المائية في الزراعة، والفلاحة، والصناعة خاصة بعد جمع المياه القذرة.

ونجد كذلك أن حماية الماء من التلوث، والفقدان، والمحافظة عليها جاءت عن طريق⁽³⁾:

- نطاق الحماية الكمية: ينشأ نطاق للحماية الكمية بالنسبة للطبقات المائية المستغلة بإفراط، أو المهدة بالاستغلال المفرط قصد حماية مواردها المائية.
- مكافحة الحت المائي: من أجل الوقاية والحد من توحد حواجز المياه السطحية بالترسب، وضمان الحفاظ على قدرتها الملائمة، فيتم تحديد نطاق مكافحة الحت المائي في الاحواض المتدفقة في أعالي هذه الحواجز وذلك للحفاظ على المياه، والتربة، والتقليل من أخطار تدهور الانظمة البيئية المهدة.

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 405.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 2، القانون رقم: 05-12 المؤرخ في 4 أوت 2005 يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية، العدد 60 مؤرخة في 04-09-2005.

(3) - القانون رقم: 05-12، المرجع السابق الذكر، المواد 31 - 34 - 38 - 39

- نطاق الحماية النوعية: الحماية للمنشآت، وهياكل حشد المياه الجوفية، أو السطحية، ومعالجتها، وتخزينها وكذا بعض مناطق الطبقات المائية الهشة، والوديان، من أخطار التلوث سواء كانت تفريغات، أو نشاطات، أو منشآت من شأنها تلوث المياه بصفة دائمة أو مفاجئة، وذلك بوضع قنوات المياه القذرة ووضع قنوات وخزانات ومخازن المحروقات، ومحطات خدمات توزيع الوقود ووضع مركبات الأسفلت، وإقامة كل البنايات ذات الاستعمال الصناعي، وتفريغ كل أنواع النفايات، ونشر الافرازات، وبصفة عامة كل المنتجات والمواد التي من شأنها أن تمس بنوعية الماء. مما في ذلك وعند إقتضاء المواد المخصصة للزراعة، وإقامة المحاجر وإستغلالها، ويجب حماية الاوساط المائية والانظمة البيئية المائية، من كل انواع التلوث التي من شأنها أن تمس بنوعية المياه وتضر بمختلف استعمالاتها⁽¹⁾.

- الوقاية من مخاطر الفيضانات: بوضع أليات لتوقع الفيضانات، وتدابير التنبيه، والتدخل لضمان حماية الاشخاص، والاملاك الواقعة في اسفل الحواجز المائية السطحية، والمجاورة للوديان طبقا للاحكام التشريعية المعمول بها في هذا المجال وتقوم السلطات العمومية والجماعات الاقليمية بإنجاز المنشآت وهياكل الحماية والمبادرة بكل التدابير الوقائية، ومساعدة السكان المعنيين قصد المحافظة على الاطار المعيشي، والاملاك والوقاية من المخاطر في النواحي، والمناطق المهتدة بصعود الطبقات المائية الجوفية⁽²⁾.

- أما فيما يخص حماية الغابات فقد سعت السلطات العمومية لتنمية الغابات، وتوسيعها، وتسييرها واستغلالها بشكل عقلاني. كما سعت إلى الحفاظ على الاراضي ذات الطابع الغابي، ومكافحة كل أشكال الانجراف، والتكوينات الغابية الاخرى، فحماية الغابات وتنميتها شرط أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾. وتندرج الثروة الغابية في سياق التخطيط الوطني وتعتبر ذات مصلحة وطنية⁽⁴⁾، ومن واجب كل شخص المساهمة في الحفاظ على الثروة الغابية كشرط لتنميتها⁽⁵⁾.

- أما بخصوص حماية التراث والممتلكات العقارية كالمواقع الأثرية، المجموعات الحضرية الريفية المعالم التاريخية، والممتلكات الثقافية المنقولة ناتج الإستكشافات والأبحاث الأثرية في البر، وتحت الماء، والكتابات والعملات، والألبسة التقليدية، والأسلحة، والأشياء العتيقة الأخرى كالمخطوطات والمطبوعات، والمسكوكات وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكل الممتلكات الوطنية التي تحمل أصالة والممتلكات الثقافية غير المادية كعلم الموسيقى العريقة، والأناشيد والفنون الأخرى والاحتفالات الدينية، والقصص التاريخية والأمثال، والحكم، والألعاب التقليدية، فكلها تعد تراثا ثقافيا

(1) - القانون رقم: 03-10، المرجع السابق الذكر. المواد 48-49-50-51.

(2) - القانون رقم: 05-12، المرجع السابق الذكر، المواد 53-55.

(3) - القانون رقم: 91-2، المرجع السابق الذكر، المادة 3.

(4) - القانون رقم: 84-12، المرجع السابق الذكر، المادة 4-6.

(5) - القانون رقم: 84-12، المرجع السابق الذكر، المادة 15.

للأمة وجب المحافظة عليها وتأمينها⁽¹⁾، وكل هذا يساعد المجتمع على التماسك، والحفاظ على ماضيه، وإستغلاله لبناء حاضره، للتوجه للمستقبل بإستشراف.

- أما **حماية الساحل وتأمينه** تخص الشريط الكثبان الرمي (خليج أو شرم)، وكل المناطق المائية المنخفضة، والعالية، والشواطئ، والبحيرات، والسواحل الصخرية، والجرفات، وجميع الجزيرات وسفوح الروابي والجبال المرئية، من البحر، والغير مفصولة عن الشاطئ، والمواقع التي تظم مناظر طبيعية، أو تحمل طابعا ثقافيا، أو تاريخيا، والطبقات المائية الساحلية التي تصل مستوى السطح بين البحر والاجزاء الطبيعية من المصببات، والأشرطة الساحلية الأخرى.

ويندرج **حماية الساحل والبيئة الساحلية من أسس التنمية الوطنية** الذي يقتضي تنسيق ووعي بين الدولة والجماعات الاقليمية والمنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال في محاربة كل تلوث صناعي أو توسع حضري على حساب الساحل ولا يتسبب النمو الاقتصادي في تدهور الوسط البيئي البحري والموارد الساحلية⁽²⁾.

- وبخصوص **حماية المناطق الجبلية** بهدف التنمية المستدامة، والتأهيل، والتهيئة⁽³⁾، لكل الفضاءات المشكلة من سلاسل، وكتل جبلية^(*)، التي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس، والعلو والانحدار، وكذا الفضاءات المجاورة لها، والتي لها علاقة بالاقتصاد، وبمعايير تهيئة الاقليم، وبالأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى نجد أن السكان القاطنين في المناطق الجبلية يخلون بالتوازن، ويخلون بمقاييس التجانس الاقتصادي والبيئي للمناطق الجبلية، بسبب هشاشة البعض من المناطق وطبيعتها الحساسة خاصة في المناطق المتوسطة العلو في البلديات المصنفة كمناطق جبلية في الجزائر، وفي الولايات الشمالية والشرقية. وسعت السلطات العمومية في مخططات تهيئة الاقليم أن تحمي المناطق الجبلية حسب خصوصية هذه المناطق في المخططات الولائية، وكذلك قد تم إنشاء مجلس لترقية هذه المناطق سمي **بالمجلس الوطني للجبل** يعمل على تهيئة، وترقية، وحماية كل المناطق، والكتل الجبلية، ويعمل على التحسيس والاستشارة حول

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 98-04 مؤرخ في 15 يونيو عام 1988 بتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية، رقم 44 مؤرخة في 17/06/1998، المواد 1- 3- 2.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 02-02، مؤرخ في 5 فبراير 2002، بتعلق بحماية الساحل وتأمينه، الجريدة الرسمية، مؤرخة في 12-02-2002، المواد 2- 6- 7.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر عام 2011، المتعلق بتهيئة الإقليم وتأمينه المستدامة، المادة 43.

(*)- الكتل الجبلية هي المناطق التي تشكل كيانا جغرافيا واقتصاديا.

(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم : 04-03، مؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، بتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، رقم 41 مؤرخة في 27-06-2004، المواد 3- 4.

أولويات التدخل العمومي، وكذا شروط تقديم المساعدات التي يمنحها صندوق الجبل الذي يدعم تمويل الأنشطة، والعمليات الهادفة إلى حماية، وترقية، وتأهيل المناطق الجبلية⁽¹⁾.

- **وبخصوص السياسة الصيدية** وممارسة الصيد العقلاني، والمنظم، حق مسموح به لكل المواطنين الجزائريين عبر التراب الوطني الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا يسمح للرعايا الأجانب غير المقيمين بممارسة الصيد إلا بتوفر الشروط المحددة في المواد **16 و17 و18** من هذا القانون⁽²⁾، ونصوصه التطبيقية، وتهدف القواعد المتعلقة بممارسة الصيد إلى تحديد شروط الصيد والصيادين والمحافظة على الثروة الطبيعية، والعمل على ترقيتها، وتنميتها ومنع كل صيد أو أي نشاط له علاقة به خارج المناطق، والفترات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية⁽³⁾ في إطار حماية البيئة الطبيعية. الصيد هنا بالنسبة للبحث عن الحيوانات، التي تعيش في البر، والبحر، والمساماة بالطرائد، وملاحقتها وإطلاق النار عليها، أو القبض عليها، أو التردد لها، أو جلبها، أو قتلها بسلاح. بالنسبة للصيادين الأجانب كدول الخليج، وتهديد كلي للثروة الوطنية، هذا ما يحدث في الجزائر العميقة رغم منع الصيد خاصة في مواسم التكاثر، والأكثر من ذلك أن الثروة الطبيعية الوطنية يتم تهريبها من الجزائر باتجاه دول أخرى وهذا ما لوحظ في السنوات التي مرت.

- أما في ما يخص **حماية الأوساط الصحراوية**، فقد عملت السلطات العمومية من خلال مخططات مكافحة التصحر، وتدابير الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي للأوساط الصحراوية وتعويض هشاشة وحساسية مكوناتها البيئية⁽⁴⁾.

- وبالنسبة لحماية **الأرض وباطن الأرض**، والثروات التي تحتوي عليها بصفقتها موارد قابلة، أو غير قابلة للتجديد، سارعت السلطات المعنية إلى حمايتها من كل أشكال التدهور، أو التلوث، وتخصيص وتهيئة الأراضي لأغراض زراعية، أو صناعية، أو عمرانية، أو غيرها طبقا لمستندات العمران والتهيئة ومقتضيات الحماية البيئية، وتتخذ تدابير خاصة للحماية البيئية المتخذة لمكافحة التصحر، والإنجراف

(1) - القانون رقم : 03-04، مؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، المواد 12-13.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 07-04 مؤرخ في 14 أوت عام 2004، يتعلق بالصيد، الجريدة الرسمية، رقم 51 مؤرخة في 15-08-2004، المادة 2.

(3) - القانون رقم: 07-04، المرجع السابق الذكر، المواد 3 - 5.

(4) - القانون رقم: 10-03، المرجع السابق الذكر، المواد 63-64.

وضياع الأراضي القابلة للحث والملوحة، وتلوث الارض ومواردها الكيماوية، أو كل مادة أخرى يمكن أن تحدث ضررا بالأرض في الأمد القصير أو البعيد⁽¹⁾.

- **وتعد حماية التنوع البيولوجي** أمرا ضروريا لأن الأنواع لا بد أن تبقى، وإلا اختل التوازن، وهنا تعلقت الحماية الوطنية بحماية التراث البيولوجي الوطني، والحفاظ على فصائل نباتية غير مزروعة أو فصائل حيوانية غير أليفة بعدم اتلاف بيضها، أو أعشاشها، أو سلبها، أو إبادتها، أو مسكها، أو تحنيطها، أو نقلها، أو إستعمالها أو عرضها للبيع أو شراءها حية كانت أو ميتة، ومن جهة أخرى عدم إتلاف النبات من هذه الفصائل، أو قطعه، أو تشويبه، أو استئصاله، أو قطفه، أو أخذه. وكذا استثماره في أي شكل تتخذه هذه الفصائل أثناء دورتها البيولوجية، أو نقله، أو إستعماله، أو عرضه للبيع، أو بيعه، أو شرائه، وكذا حيازة عينات مأخوذة من الوسط الطبيعي أو تخريب الوسط الخاص بهذه الفصائل الحيوانية، أو النباتية، أو تعكيره، أو تدهوره⁽²⁾(*).

- كما أصرت السلطات العمومية **على حماية الجو** حيث يدخل التلوث في الجو، وفي الفضاءات المغلقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة مواد من طبيعتها تشكل خطر على الصحة البشرية، وتهديد الأمن العمومي والتأثير على التغيرات المناخية، أو إفتقار طبقة الأورون، والاضرار بالمواد البيولوجية والأنظمة البيئية، وإفراز روائح كريهة شديدة، والإضرار بالإنتاج الزراعي، والمنتجات الزراعية الغذائية وتشويبه البنائيات، والمساس بطابع المواقع، واتلاف الممتلكات المادية⁽³⁾. وعلى هذا جاءت المواد **45 و 46 و 47** حماية للجو من كل الأخطار التي سبق وذكرت، وحددت كل التدابير الضرورية للحد، أو الإزالة، أو التقليل للمواد المتسببة في ذلك.

- وعملت السلطات العمومية على **تسيير وتنمية المساحات الخضراء في إطار التنمية المستدامة** بهدف تحسين الإطار المعيشي الحضري، وإدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء تتكلف به الدراسات الحضرية، والمعمارية العمومية، والخاصة، كالحداثق النباتية الحية، والحداثق الجماعية

(1)- القانون رقم: 10-03، **المرجع السابق الذكر**، المواد 59-60-61-62.

(2)- القانون رقم: 10-03، **المرجع السابق الذكر**، المادة 40.

(*) - صدر أمر بحماية الأنواع الحيوانية المهددة بالإنقراض التي يتعرض وجودها كنوع إلى ضرر يؤدي إلى إنقراضها، وتكون نتيجة لذلك موضوع تدابير حماية ومحافظة خاصة تذكر من بينها من صنف الثدييات(الأيل البربري والغزال الأحمر وغزال الاطلس وغزال داما وغزال دوركاس والفنك وغيرها)، ومن صنف الطيور(الحبارى وباز شاهين وحاج باز وإيرسماتور ذو الرأس الأبيض)، ومن صنف الزواحف (الضب، وورل الصحراء، والسلحفاة الاغريقية)، وغيرها من الأصناف الاخرى التي يمنع صيدها أو القبض عليها إلا لأهداف بحث علمي أو بسبب الزيادة فيها وتكاثرها تحت وتحت إشراف وزير الصيد تحمي هذه الحيوانات، (يراجع في ذلك: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم: 06-05 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، المتعلق بحماية بعض الحيوانات المهددة بالإنقراض والمحافظة عليها**، الجريدة الرسمية، رقم 47 مؤرخة في 19-07-2006، المواد 3 - 4).

(3) - المادة 44، القانون رقم: 10 - 03، **المرجع السابق الذكر**.

الفندقية، والاستشفائية وغيرها، التي ترافق المؤسسات خاصة الصناعية، وغيرها كالحدايق الترفيهية والحدايق الإقامية التي ترافق الإقامات السكنية للمواطنين، ومساحات أخرى للعب، والتسلية، والرياضة فيها زهور، ونباتات، وأشجار تعطي راحة للمواطن، وتحيي المدينة خاصة الموجودة في طرقات المدينة، ولقد أكدت السلطات العمومية في قوانينها على تدابير الحماية دون الاخلال بها وحماية المساحات الخضراء في التشريع والتنظيم المعمول بهما بموجب أحكام المواد من 14 إلى 40⁽¹⁾. وهناك مشكلة عالقة مرتبطة بثقافة المجتمع (بخصوص مشكلة النفايات) فكانت الجهود كثيفة من أجل تسيير ومراقبة ومعالجة النفايات، ويقصد بالنفايات كل البقايا الناتجة عن عمليات الانتاج أو التحويل أو الاستعمال، فإما تكون نفايات منزلية، وماشابهها، أو نفايات خاصة كالنفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية، والزراعية، والعلاجية، والنفايات الخاصة بالخطرة، كالنفايات التي تحمل مواد سامة تضر بالبيئة، وبالصحة العمومية، أو النفايات الهادمة الناتجة عن أشغال الهدم، أو البناء، أو الترميم التي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي، أو كيميائي، أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتي لم تلوث بمواد خطرة ويرتكز تسيير النفايات ومراقبتها، وإزالتها على الوقاية، والتقليل من إنتاج وضرر النفايات المصدر، وتنظيم النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها، وتنظيم النفايات بإعادة إستعمالها، أو برسكلتها، أو بكل طريقة تمكن من الحصول بإستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الإستعمال أو الحصول على الطاقة، وإعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات، وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها⁽²⁾. والحماية هنا تركز على تامين النفايات وإزالتها وفقا للشروط المطابقة لمعايير البيئة لا سيما دون تعريض صحة الانسان، والحيوان، والنبات للخطر، ودون تشكيل أخطار على الموارد المائية، والتربة، والهواء وإحداث إزعاج بالضجيج أو البروائح الكريهة أو المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية الخاصة⁽³⁾.

- بالنسبة لحماية المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة (المجالات المحمية هي كل إقليم أو جزء منه، من بلدية، أو بلديات، وكذا المناطق التابعة للأماكن العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 07-06 مؤرخ في 13 ماي سنة 2007 بتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية، رقم 31 مؤرخة في 13-05-2007، المواد 14 إلى 40.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، بتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية رقم 77 مؤرخة في 15/12/2001، المادة 2.

(3) - نفس المرجع، المادة 11.

خاصة يحددها هذا القانون⁽¹⁾، من أجل حماية الحيوان، والنبات، والأنظمة البيئية البرية، والبحرية والساحلية، والبحرية المعنية. فالحماية هنا للموطن أو الموقع الذي يتواجد به كائن، أو مجموعة حيوانية، أو نباتية في وضعها الطبيعي، ويبين الموطن كذلك كل شروط الحياة، وكذا العوامل البيئية التي تسمح لهذه المجموعة بالبقاء في هذا المكان بالتحديد من جهة، وتتضمن الحماية من جهة أخرى للمناطق الرطبة أي كل المناطق التي تتميز بوجود ماء عذب، أو مالح، أو شديد الملوحة بصفة دائمة، أو مؤقتة على السطح، أو في العمق القريب راكدا أو جاريا طبيعيا، أو إصطناعيا في موضع فاصل، أو إنتقالي بين الأوساط البرية والمائية، وتأتي هذه المناطق أنواعا نباتية، أو حيوانية بصفة دائمة، أو مؤقتة⁽²⁾. وتأخذ المجالات المحمية عند الاهتمام بها أبعادا تنموية وبدورها تضمن الحماية التامة للأنظمة البيئية المتوازنة في الوطن. وهذا هو المعنى الأصح للتنمية البيئية التي تتضمن حماية المكونات البيئية بواسطة الحظائر الطبيعية، وتمنع في هذه المحميات الطبيعية كل أنواع الصيد أو الإقامة، أو الدخول، أو التخميم، أو التخريب، أو الاستغلال، وجميع أنواع الرعي، وكل أنواع الحفر والاستطلاع، والتفتيب، أو البناء، وكل الأشغال والأفعال التي تعرقل أو تشكل أي تهديد بأي درجة لهذه الأنواع.

- **الوقاية من الأخطار الكبرى، وتسيير الكوارث في إطار التنمية والتنمية المستدامة:** حيث أن الوقاية هنا من أجل حماية البيئة ومكوناتها، من المخاطر الطبيعية أو المخاطر التي تأتي بفعل بشري تكنولوجية كانت، أو صناعية، أو غير ذلك... إلخ، كل هذا للمصلحة الوطنية من جهة والمنفعة العامة من جهة أخرى. وتهدف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار، ومراعاة الأخطار في استعمال الأراضي، وفي البناء وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات، ووضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم، والمندمج، والمتكيف مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي، أو تكنولوجي⁽³⁾. وتقوم بتنفيذ هذه التوجيهات بإشراف من السلطات العمومية، وتنفيذ من قبل المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين، والاجتماعيين، والعلميين، وبإشراك المواطنين ضمن شروط محددة ينصها

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم: 11-02 مؤرخ في 17 فبراير سنة 2011 بتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية رقم 13 مؤرخة في 28-02-2011، المواد 2-4-7-8.

(2) - قانون رقم 11-02، **المرجع السابق الذكر**، المواد 2-4.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم: 04-20 مؤرخ في 25 ديسمبر عام 2004 بتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية رقم 84 مؤرخة في 29-12-2004، المادة 7.

قانون الوقاية من الأخطار، والكوارث الكبرى كالزلازل، والفيضانات والأخطار الجيولوجية، والأخطار المناخية (كالمواصف الثلجية، والرياح القوية والجفاف، الامطار الغزيرة) وحرائق الغابات، والأخطار الصناعية، والطاقوية، والأخطار الاشعائية والنووية (إنفجار، حريق، إنبعاث غاز) وكل أشكال التلوث الجوي، والبري، والبحري، والمائي والكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة⁽¹⁾.

- وفي ما يخص المجال الأكثر أهمية بيئيا وهو ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة فتعتبر كل طاقة كهربائية، أو حرارية، أو حركية، أو غازية محصل عليها انطلاقا من تحويل الاشعاعات الشمسية، وقوة الرياح، والحرارة الجوفية، والنفائات العضوية، والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية طاقة متجددة، وتخضع مجموع عمليات تحويل الطاقات المتجددة من شكلها الأولي إلى شكلها النهائي إلى أحكام قانون ترقية الطاقات المتجددة^(*).

وتهدف ترقية الطاقات المتجددة إلى حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة، والمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها، وتهيئة الإقليم بتأمين مصادر الطاقة المتجددة وتعميم استعمالها. بالإضافة إلى تجديد البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة آفاق 2020م⁽²⁾.

إنّ إلتزام الجزائر على في ميدان حماية البيئة الطبيعية قد تمت الاشادة به خاصة في مؤتمر كوبنهاغن العالمي حول المناخ، وكذلك تحضى بانتشار متعدد الابعاد لحماية البيئة داخليا ومن خلال بيان للسياسة العامة لعام 2010م في فصله السادس فإنه تم تكوين 4500 إطار في مجال حماية البيئة وعمل تربوي لأزيد من 25.000 مؤسسة مدرسية، وبرامج إنجار دور للبيئة وانجاز أزيد من 1500 دراسة للآثار و1880 دراسة للمخاطر لإزالة التلوث الصناعي، وإبرام إتفاقيات مع

(1) - القانون رقم: 04-20 مؤرخ في 25 ديسمبر عام 2004 يتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المادة 9 - 10.

(*) - طاقة الإشعاع الشمسي: تحويل كهروضوئي، وتحويل حراري، وحراري حركي.

- طاقة الكتلة الحيوية: عمليات التحول الهوائي الرطب عن طريق التخمر الميثاني والكحولي بالإضافة إلى عمليات التحول الجاف بالاحتراق والتفحيم والتحويل إلى غاز.

- طاقة الرياح: تحويل ميكانيكي وتحويل كهروميكانيكي.

- طاقة الحرارة الجوفية: إسترجاع في شكل حراري.

- الطاقة المائية: تحويل كهروميكانيكي، (يراجع في ذلك: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-09 مؤرخ

في 14 أوت عام 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 52، مؤرخة في 18-08-2004، المواد 3-4).

(2) - القانون رقم: 04-09 مؤرخ في 14 أوت عام 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 52، مؤرخة في 18-08-2004، المادة 2.

مؤسسات، وتعيين مندوبي البيئة في المؤسسات، وتطبيق قاعدة الملوث الدافع، وكذا وضع رسم تحفيزي لإزالة تخزين النفايات الخاصة. بالإضافة إلى مشاريع عصرنة تسيير النفايات المنزلية مع برنامج إنجاز 100 مركز للردم التقني و90 مفرغة مراقبة للنفايات.

بالإضافة إلى إقامة 40 مؤسسة ولائية من أجل تسيير النفايات المنزلية بما يتماشى والمعايير المعمول بها، بالإضافة إلى المحافظة على الساحل واستصلاحه، ومخططات التهيئة الساحلية، وحماية واستصلاح الفضاءات المحمية للجبال، والأنظمة الأيكولوجية السهبية، والوحدات والحفاظ على التربة هي الآن مازات جارية⁽¹⁾.

وفي بيان السياسة العامة لعام 2019م شهدت السنوات الفائتة إستكمال الاستراتيجيات الوطنية، ومخططات العمل المتعلقة بالتنوع البيئي، والمناخ، ومكافحة التلوث البحري بأشكاله، وتسيير النفايات المدمجة مع المصادقة عليها، وإعداد دراسات وعمليات جرد تتعلق على الخصوص بالمواقع التي ينبغي تصنيفها كفضاءات محمية.

بالإضافة إلى إنجاز عدة منشآت منها 12 دار البيئة إضافة إلى دور البيئة السابقين، ومركزين إثنين للفرز وخزانين للردم و33 وحدة لمعالجة النفايات عبر الولايات. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات أخرى لجمع النفايات، ضف إلى ذلك مواصلة المراقبة البيئية وضبطها ولا سيما من خلال إجراء أكثر من 4000 عملية تفتيش تم على إثرها تسجيل أكثر من 2000 مخالفة، ورفع الرسوم الخاصة بالنشاطات الملوثة، وبتخزين النفايات الخطيرة، إلى جانب تنظيم حملات تكوينية وتحسيسية تمثلت في مرافقة الشباب ممن لديهم فكرة إطلاق مشاريع خضراء وتكوين أكثر من 12000 شاب في هذا الإطار.

وتهدف استراتيجية حماية البيئة الطبيعية لعام 2017-2021⁽²⁾، في حماية البيئة باستمرار إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وتطوير التجارة، وإدارة تقنيات للإنتاج وتكيفها، والتسيير بطريقة عقلانية لمياه الري، وتطوير الأنشطة العملية لإعادة إستعمال المياه المكررة في الميدان الزراعي، ومراقبة التلوث ذات مصدر الكيماويات الزراعية، ورفع عدد المناطق المحمية، والغطاء النباتي، والمناطق الرطبة، والمناطق الغابية الرعوية، والمناطق الفلاحية، والعمل على وقف التصحر وحماية

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة (الفصل الخاص بالمحافظة على البيئة)، مصالح رئاسة الحكومة، أكتوبر 2010، ص 10.

(2) - وزارة الموارد المائية والبيئة، الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية لوزارة الموارد المائية والبيئة لعام 2017-2021، مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، 2015، ص 6.

الفضاءات والوحدات، وإعادة الأنظمة الرعوية، وزيادة الغطاء الغابي كثافته وتنوعه البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية الهشة مع الإنتباه للتنوع البيولوجي.

وغيرها من تطوير حماية للساحل الساحل ومكافحة تدهور المناطق الساحلية، وعقلنة إستعمال الموارد المائية، والموارد الطاقوية، واستعمال المواد الأولية في الصناعة. كما هناك سعي من أجل رفع معدلات رسكلة النفايات وإسترجاع المواد الأولية وتحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الانتاج، وحماية السوح والوحدات من النفايات المنزلية، وتخفيض إنبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري خاصة بقطاع المحروقات، وتخفيض كل مورد من شأنه الاضرار بطبقة الأوزون⁽¹⁾.

وترتكز استراتيجية البيئة الطبيعية عموما على⁽²⁾، على:

- تحسين نوعية الحياة، وتعزيز الادارة البيئية.
- تحسين انتاجية رأس المال.
- إقامة مؤسسات تتبنى التكنولوجيا الحديثة وملائمة للموارد الطبيعية.

⁽¹⁾ – Mahoui Karim, **la gestion de l'espace et le développement durable en Algérie**, le séminaire international de développement durable et rationalisation de l'utilisation des ressources naturel, université du Sétif, Algérie, 07-08 avril 2008, p 11.

⁽²⁾ – الديوان الوطني للإحصائيات، **نظرة حول إحصائيات البيئة والطاقة في الجزائر**، وزارة المالية، 2013، ص 4 إلى 10.

- الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال الفصل الثالث المتعلق بخيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية، عالجتنا الخيارات الاجتماعية، والخيارات الاقتصادية، وخيارات حماية البيئة الطبيعية، وكخلاصة للخطط الاقتصادية في الجزائر أشرنا إلى أن مؤتمر طرابلس، ومواثيق الجزائر التي كانت مطلب من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الشامل اجتماعيا، وصولا للخصخصة التي لقيت عراقيل وصعوبات في بيئة غير متفهمة للتحول، بعد الاصلاحات على عدة مراحل بداية بتدخل الدولة في كل الدواليب إلى أن فرضت عليها الاصلاحات الدولية والتخلي عن النهج القديم، والاستعانة بالنهج الجديد في تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد. واهتمت السلطات العمومية بالصناعة، والزراعة، والتنمية الفلاحية وحماية الماء وأولت له مكانة هامة في سلم الأولويات الوطنية، وعملت على ترقية الشغل، ودعم وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وإهتمامها ينصب اليوم أكثر في تامين الغاز، وعلى الرغم من النتائج الملحوظة فلا تزال السياسات الاقتصادية تعاني التحديات، خاصة أن برامج النمو التي كانت بمبالغ ضخمة وصلت لـ 286 مليار دولار أمريكي دون تحقيق التنمية الوطنية. ونؤكد مرة أخرى أن فتح المجال أمام المستثمرين الاجانب في مجال الزراعة يعد بمثابة تهديد لمستقبل الأجيال الذين هم فينا. وعليه فقد ظهر أن ملامح الاصلاحات المطبقة يشوبها الأحادية والعجزات وعدم الوضوح في معدلات التنمية، ولم تتجح في تحقيق نجاح ملموس إلا في بعض المجالات. أما في المبحث الثاني الذي تم الوقوف من خلاله على بعض الخطط الاجتماعية التنموية في الجزائر، كالتعليم، والصحة، والسكن، وبرامج الرعاية الاجتماعية، ودورها تنمويًا، فخلصنا إلى نتيجة مفادها أن هناك مسؤولية كبيرة تتحملها المؤسسات الحكومية في مكافحة الفقر والتقليص من البطالة وحماية الصحة العمومية للسكان.

وخلصنا في المبحث الثالث إلى أن الجزائر كغيرها من الدول سعت على سلامة النظم البيئية، وحماية البيئة الطبيعية ومواردها، وإدارتها، ووضع برامج من اجل حمايتها في إطار التنمية المستدامة، فحمت كل الأنواع، وعملت السلطات العمومية لتحقيق أهداف تمثلت في إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق التنمية.

الفصل الرابع
استراتيجية الإعمار والتنمية البيئية القابلة للاستمرار في
الجزائر.

الفصل الرابع:

استراتيجية الإعمار والحماية البيئية القابلة للاستمرار في الجزائر.

يعالج الفصل آليات وطرق ووسائل التنمية البيئية، والتطرق لبعض الخطط الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية من خلال مؤشراتنا، وأبعادها، وتقنياتها، والتعرف على العوامل والخطط المؤثرة في تحويل البرامج إلى واقع ونتائج ملموسة نابغة من منطلقات ومقاصد التنمية المستدامة، ومن أسس إقتصادية ومبادئ إجتماعية، ومساهماتها في تحقيق التنمية، بشكل يضمن حقوق الانسان، ومنح الفرص بشكل منصف، في معالجة التهميش، والفقر، والبطالة، واشكالات البيئة الوطنية الأخرى، من خلال آليات التنفيذ والمتابعة، والتقييم للخطط الوطنية. وبالتالي إنّ السعي للفهم الصحيح لا يتم إلا بمنهجية للوصول إلى النتائج دون الوقوع في المغامرات الغير محسوبة، من خلال تحديد إستراتيجية قصد الإقلال من الإشكالات، والتحديات البيئية، وتحقيق تنمية سليمة بيئيا.

وتعمل السلطات العمومية في دولة الجزائر على السعي نحو التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق أجندة وطنية، لتحقيق رؤى الجزائر، وحماية بيئة دائمة بالحفاظ على مكوناتها (إنسان ونبات وحيوان)، وسعيًا لتنمية طاقات نظيفة وخضراء بديلة ومتجددة، (لكن هناك عدم إدراك لإشكالات التنمية الوطنية، ومن ثم نحدد اسراتيجيتها، وسنتكلم عنها في هذه المباحث قصد الإنخلاع عنها)، ونعني بذلك أننا بحاجة ماسة مراعاة الإعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية. وإلى تبني قاعدة معلومات بيئية تكون أساسا لتبني ذلك المبدأ الإستراتيجي (أي تتبنى الإدارة العامة المبادئ الاستراتيجية باعتبار أن الإدارة هي المجال الذي يستوعب كل المجالات)، الذي يشترط على النظام السياسي حماية البيئة بما فيها البيئة الطبيعية ويحتوي الفصل على ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإنماء الإقتصادي ودوره الإجتماعي.
- المبحث الثاني: تهمين مكتسبات الطبيعة والبيئة في الجزائر من خلال ثنائية التكيف (التقانة-الإصلاح الإداري).
- المبحث الثالث: التربية البيئية والثقافة والمواطنة مفاهيم إستراتيجية لإصلاح البيئة الوطنية في الجزائر.
- الخلاصة والاستنتاجات.

- المبحث الأول: الإنماء الإقتصادي ودوره الإجتماعي:

سعت الجزائر الى الاصلاحات، والمبادرات الرامية الى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الإقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد بتشجيع الاستثمار، والإنتاج، وخلق ثروات وبدورها تنعكس اجتماعيا⁽¹⁾. وهنا تكمن الخطة الاقتصادية للاعمار والادامة لتحقيق اقتصاد حر منفتح يعتمد على آلية السوق والى تحديث بنيته الهيكلية لتلائم مع متطلبات المنافسة، ومنع الاحتكار، والاستغلال في الممارسات الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد بتعزيز اللامركزية لرفع وتحسين مستوى الدخل والمعيشة، بتوجهات تتواءم والخصوصيات البيئية، والظروف المحيطة الإجتماعية في الجزائر (أي شمولية الخطة الاقتصادية). من حيث الدخول للأسواق، وإدراج دور القطاع الخاص، وتعزيزه، ومراقبته باستمرار وصنع الاهداف باستمرار، والسعي لتحقيقها بإرادة سياسية قوية، وإدارة فعالة، ورشيدة، وكسر قيود التبعية المنغلقة والدخيلة، وإذا تكونت هذه الادارة الرشيدة نستطيع القول أن هناك سياسات اقتصادية تعمل على حماية البيئة الطبيعية، من خلال الاحساس بطبيعة المشكلات الرئيسية، وجعلها أمرا أساسيا، والايمان بأن التنمية، وتحسين الاقتصاد، والاجتماع، لا يكون إلا من خلال تقوية التعليم، والتوظيف وتطوير المهارات بشكل دائم.

ومن هذه المنطلقات تشجع التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (تنمية الطاقات البديلة، والفلاحة، والزراعة، والصناعة، وإعادة التدوير واسترجاع النفايات)، للتقليل من الاعتماد على المحروقات من خلال تطوير القطاعات الصناعية المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية. وبانخراط الشركات الصغيرة، والمتوسطة، ولتنمية فروع جديدة للاقتصاد الاخضر وذات قيمة مضافة لفائدة الجميع، وتحقيق نمو تكنولوجي أقوى وأكثر إستدامة، والتوصل إلى (7% في أفق 2020م)⁽²⁾. نظرا لإمكانات الجزائر المتعددة لو إعتمدت بشكل كلي في توجيهها الإنمائي على تكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد المعرفي في تنويع مصادر الطاقة (كطاقة الرياح، والمياه، والطاقة الشمسية، طاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الجوفية وغيرها)، وفي العمليات الإنتاجية للقطاعات الأخرى الزراعية، والفلاحية والسياحية، والاستثمار في مجالات أخرى.

وعلى ذكر هذا فإن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الوطنية قد عملت على خطط كثيرة أهمها خطة 2002-2012م، ومخطط تهيئة المجال الترابي، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010-2030، أشرنا سابقا إليه، ومخطط وطني للمناخ 2015-2050 الهدف منه تقليص إنبعاثات الكربون من خلال حجز، وتخزين ثاني أكسيد الكربون، وتقليل حضور الكربون في الانشطة

(1) - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه، المرجع السابق الذكر، ص 2.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الصناعية، والأسرية، والنهوض باستعمال الطاقات النظيفة، مع ملائمة الفلاحة والبنائيات التحتية وغيرها للتغيرات المناخية، وتحسين النظام المائي، والتشجير المكثف، وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر، وهذا المخطط يُعمل به حالياً.

وكذلك يتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات عدة خاصة الموارد الطاقية كإقتصاد الماء وملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية، والمحافظة على الأنظمة البيئية، وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي، وتدبير أخرى لتنمية الساحل، واستراتيجيات أخرى للنهوض بالطاقات المتجددة التي من أهدافها دخول 23 محطة لتوليد الطاقة الشمسية الضوئية التي تمت في 2017م. بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030م) والذي يسعى إلى تغطية البلد من حاجات الكهرباء (الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية بنسبة 37%، والريحية بنسبة 3%) وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء إلى 14% عام 2020م و40% عام 2030م، بعدما كانت 2% عام 2011م و5% عام 2015م، وكذلك في هذا البرنامج هدفه الرفع من إدماج الصناعة المحلية من 50% عام 2020م إلى 80% عام 2030م، مع وضع برامج وطنية للبحث في الطاقات المتجددة⁽¹⁾.

ولإشارة يكمن الدور الاستراتيجي للبيئة البحرية في تطوير الإقتصاد البحري حيث يمكن للبيئة البحرية اليوم أن تكون مصدر للغذاء وللصناعات الهامة (الغازية والنفطية)، وفي الملاحة البحرية والدور يكمن أيضا كمصدر للطاقة، وللثروات المعدنية، وغيرها، وإستغلالها أيضا للسياحة الشاطئية. بالإضافة إلى المخططات الجديدة لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020م) الرامية إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني بنحو 200 ألف طن سنويا بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل ب70% من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد⁽²⁾.

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% في أفق عام 2020م مقابل نسب أقل في السنوات الفائتة، وقد تم وضع هدف طموح من أجل تحسين تدوير النفايات بنسبة 40% انطلق من عام 2016، وابرام الاتفاقات مع ارباب العمل، والصناعات المعنية، وكذلك رافقها نشاطات توعوية وتواصلية، وتكوين من أجل تحقيق الهدف، وتحقيق التنمية الصناعية النظيفة.

بالإضافة إلى ترقية الاستثمار في الجزائر خارج إطار المحروقات، إذ يعد الاستثمار من الانشغالات الرئيسية للجزائر بسبب التحولات والتغيرات التي طرأت في السنوات القليلة الماضية والعوامل المؤثرة كنوعية المؤسسات، والتذبذب الاقتصادي، والإطار التشريعي الخاص بالمستثمرين الخواص،

(1) - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتتويج الانتاج الوطني وتحفيزه، المرجع السابق الذكر، ص10.

(2) - نفس المرجع، 11 - 13.

وظروف جذب المستثمر الاجنبي، وهذا لأهمية الاستثمار في النمو الاقتصادي، والانتاجية بحيث يعتبر أحد المحركات الرئيسية للتنمية الوطنية⁽¹⁾. فلا بد من تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي الوارد للجزائر، وبحذر والتوجه نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة التوازنات الكلية، وتهيئة المناخ للمستثمرين، وينجح هذا بإصلاحات هيكلية كإصلاح البنوك، والنظام الجبائي، وتطوير وتحسين نظام الحكم، وترقية أنظمة وقواعد المنافسة⁽²⁾.

بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من استراتيجية سياسة التنمية الفلاحية والريفية (2015-2019م) خارج قطاع المحروقات⁽³⁾، ففي مجال الأهداف المتوقعة في الفلاحة، وتربية الماشية، تم رفع مستويات الانتاج للمنتجات الأساسية من حبوب، وخضر، وفواكه، وتمور، ولحوم حمراء، وبيضاء، وحليب طازج، ومنتجات الصيد، وتربية المائيات ومن المتوقع أن يرتفع النمو للفترة 2015-2019م بـ 5%، بآليات تنفيذ تطوير الري، وتقوية المكننة بزيادة عدد الحصادات والجرارات، والعتاد المرافق لها بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية بالإضافة إلى تكثيف عمليات التخصيب للإستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا، وزيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة، والبقوليات، والمحاصيل الخضرية، والبقول العلفية، وشتائل الأشجار، والكروم، وتطوير تربية المواشي خاصة تنشيط برنامج التوليد، والتكاثر، وإعادة تهيئة مراكز التسمين، وإنشاء مراكز جديدة لتحسين إنتاج الأعلاف، ونوعيتها، وتهيئة ظل الماشية والاسطبلات وتوفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات بحلب الابقار، والتبريد. بالإضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، وتقوية برنامج نظام المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية .

وفي مجال الغابات، والأحواض المائية المنحدرة يهدف البرنامج الخماسي بحماية هذه الموارد وإشراك السكان الريفيين في مشاريع التنمية، أما بالنسبة لآليات التنفيذ تتمثل أساسا في تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار تابعة لـ 10 ولايات، ومتابعة التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية، بالإضافة إلى معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار بما في ذلك 1.3 هكتار. وتعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر بـ 55.000 هكتار وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل الاهتمام.

(1) - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 352.

(2) - نفس المرجع، ص 288.

(3) - السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، المرجع السابق الذكر، ص 6-7.

وكإجراءات إدارية مرافقة عملت السلطات العمومية في الجزائر على تحفيز فاعلي هذا البرنامج بتسهيل إتمام عملية التأمين العقاري، وتطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، وتكييف إجراءات دعم التمويل، وتحسين، وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، ومواصلة عصرنة التأمينات الفلاحية، واعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلائم مع خصوصيات الفلاح وترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين ومربي الماشية والصيادين⁽¹⁾. لكن الواقع يثبت عكس ذلك لإنعدام الثقافة التي على أساسها تتحقق الأهداف المرجوة ودون تعزيز تنظيم المهن الفلاحية التي من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية بالنسبة للفلاحة.

وبالنسبة للأمن الغذائي، والزراعة المستديمة التي تعتبر السبيل إلى تحقيق التنمية البيئية الجزائر^(*)، فالسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي، وإدخال تقانات الزراعة الحديثة دون إحداث أي تلوث، يكمن في تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي، عن طريق الالتزام السياسي الثابت لخلق البيئة عن طريق السياسات، والبرامج، والأطر القانونية الجادة، وتعبئة الموارد البشرية، والمالية وآليات التنسيق، والشراكات وصنع القرار، والاستراتيجيات القائمة على الأدلة. في ما يخص الأمن الغذائي ومن أجل رفع هذا التحدي الذي يعتبر إشكالية كبيرة للجزائر وجب على السلطات العمومية بإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، وتطويره وتعبئة كل قطاعات الاقتصاد الوطني، للمشاركة في نجاح البرامج بتكثيف الانتاج، وتنويعه، وتحسينه، ورفع الإنتاجية، وتنمية المناطق الريفية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي، من خلال الاستغلال العقلاني لكل الموارد والامكانيات المتوفرة لدى الجزائر بالتنسيق والتعاون بين مختلف قطاعات الدولة، والسلطات العمومية، والسكان⁽²⁾.

حيث أن القطاع الفلاحي من بين القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني بإعتباره القطاع الذي يمكن من تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية من المواد الغذائية، وتوفير العيش لأفراد

(1) - السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، المرجع السابق الذكر، ص 7.

(2) - أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (**faw** - الفاو)، أن نحو 800 مليون شخصا في العالم لا يزالون يعانون من نقص التغذية المزمن، وذكرت الفاو في بيان لها، أن السنوات الـ 15 المقبلة تتطلب استثمارات إضافية، بمقدار 160 دولارا سنويا لكل شخص من أجل بلوغ هدف القضاء على الجوع، هذا وكان خوزيه كرازيانو **دا سيلفا**، المدير العام للفاو قد قال، امام زعماء العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (إن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستديمة، هي السبيل إلى تحقيق كامل الأهداف الإنمائية المستديمة بحلول عام 2030، وأكد أن هدف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستديمة، لا بد أن نسعى إلى بلوغه على وجه السرعة، وأن نُحرز تقدماً عاجلاً على هذه الجبهة، باعتبارها مفتاحاً لتحقيق غير ذلك من اهداف التنمية المستديمة، واذاف إننا اخذنا على عاتقنا مهمة هائلة بحق، تبدأ بالالتزام تاريخي، ليس فقط لتخفيف وطأة الفقر والجوع، وإنما للقضاء عليهما على نحو مبرم ومستدام أيضا وأشار سيلفا إلى أن اربعة عشر من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ترتبط بمهام المنظمة تاريخيا،(يراجع في هذا الصدد: التقرير الأممي، النشرة الإخباريه على موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (www.fao.org).

(2) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 49.

الشعب. ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي وإن تحقيق هذا الأمن مع الأمن الأخرى لم يعد قضية إقتصادية فلاحية بل تعدت ذلك لتصبح مسألة استراتيجية متعلقة بالسيادة الوطنية⁽¹⁾. ولهذا وضعت السلطات العمومية في عام 2008م في إطار المخطط الوطني (2010م-2014م) سياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف مواجهة مختلف التحديات المختلفة، وتطوير القطاع الفلاحي من خلال زيادة الإنتاج، وتنمية المناطق الريفية، والعمل على تثبيت اليد العاملة الفلاحية في هذه المناطق من أجل تنميتها، ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، وحماية الموارد الطبيعية خاصة الأراضي المهتدة بالتصحر، ووضع الحلول المناسبة للتعامل مع المتغيرات المناخية الطارئة وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

ومن خلال تلك الاستراتيجيات يكمن تحقيق الأمن الغذائي الوطني ومساعدة الدول المجاورة على تحقيق أمنها الغذائي كذلك، حيث يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من الشروط الإستراتيجية لنجاح عملية التنمية الوطنية.

فلا بد من تغيير الوضع الراهن، بحيث أن كل الإحتياجات الغذائية جُلها من الخارج وهو وضع لا يمكن قبوله إن استمر، وتستعمله الدول للسيطرة من خلال الصادرات الغذائية العالمية وتستخدمها كسلاح لتحقيق مصالحها ومنافعها، فتحقيق الأمن الغذائي يعتبر تنمية وطنية في الأساس إنطلاقاً من أن القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية للإقتصاد الوطني في الدول النامية، ومن بينها الجزائر ومن خلال تنمية هذا القطاع نصل إلى زيادة في الإنتاج القومي الإجمالي، ورفع المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان، والمساعدة في دعم الخزينة العمومية.

كما تعتبر التنمية الزراعية أمناً إستراتيجياً لكونها تضمن الأمن الغذائي في جزء كبير منه، خاصة إذا زادت معدلات النمو السنوي للقطاع الزراعي الإنساني، والنباتي، والحيواني، وزيادة حجم الإنتاج وبدوره يقلل من البطالة، ويخلق فرص عمل، ويحقق إكتفاء ذاتي، وتمكين سكان الريف من إمتنان مهنتهم الأصلية، ورفع الإنتاج الوطني هذا لا ينجح إلا وفق الأسس العلمية السليمة للتنمية الزراعية للحفاظ على البيئة، وصيانتها من أجل ترك موارد الاجيال القادمة.

بالإضافة إلى الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الإقتصادية ويتلخص في رفع كفاءة المصانع وتبني نظم التصنيع الحديثة الأقل تلويثاً، وفي ضرورة توفير منظور إستراتيجي يقوم على توضيح، وتحديد مسار السياسة الصناعية في ظل الموارد المتاحة، ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيتها خلال المراحل الزمنية المختلفة، هذا بوجود موارد طبيعية متاحة للصناعة الجزائرية التي تسمح لها بتحقيق أفضل إنتاجية في حال تم تثمينها، وإدراك قيمتها⁽²⁾.

(1) - جنوحات حسين، المرجع السابق الذكر، ص 49.

(2) - عروب رتيبة ويوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، حقائق وآفاق، مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان الاستراتيجية الصناعية في الجزائر، منعقد بجامعة علي لونيسسي بالبلدية، الجزائر، ص 10.

وعليه، إن الهدف التاسع للتنمية المستدامة الذي تم إعداده في 26 سبتمبر 2015 والذي ينص على إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل، والمستديم وتشجيع الابتكار يعني أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والابتكار، وأن التنمية لن تحدث دون التصنيع⁽¹⁾. وعليه فإن الصناعة السليمة تزيد كفاءة العمليات الإنتاجية، وترفع من القدرة التنافسية لتحقيق تنمية اجتماعية، خاصة وأن الجزائر تمتلك بيئة إقتصادية وموقع استراتيجي يجعل منها بلدا صناعيا يقلص الفجوة التنموية بتقليص الفقر والبطالة من خلال النمو الصناعي الهيكلي الصديق للبيئة، الذي من خلاله يصبح الإنتاج أكثر إنتاجية، ويؤدي إلى تحسين الدخل⁽²⁾.

فالتحرك الصناعي السليم، والصديق للبيئة، لا بد أن يتوجه نحو استراتيجية لفصل التلوث عن النمو الاقتصادي بتغيير تكنولوجي لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال قنواتي :

- عملية الإنتاج (أي من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مثل الطاقة غير المتجددة والمواد).

- وهيكل الإنتاج (أي بتكنولوجيات الحد من التلوث التي هي صديقة للبيئة)، وهما ينطويان على مفاضلات بيئية، واقتصادية، واجتماعية⁽³⁾.

ولا يتم ذلك إلا بركائز للتنمية الصناعية الشاملة، والمستدامة، وعلى الجزائر أن تتحرك في هذا الاتجاه، وإن كان مكلفا جدا فالأمر يتعلق بموارد، وحياة أجيال قادمة تتمثل في⁽⁴⁾:

- التصنيع طويل الأجل، والمستديم كمحرك للتنمية الاقتصادية.
- المجتمع، والتنمية الاقتصادية الشاملة من الناحية الاجتماعية، بما يوفر الفرص المتكافئة والتوزيع المنصف للمنافع.

- أما العنصر الثالث يتمثل في الاستدامة البيئية للطبيعة، والفصل ما بين الرخاء الذي تولده الأنشطة الصناعية، وبين الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والأثر البيئي السلبي.

ويساهم قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي في تنمية الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، وفي دعم معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة بمستوياته المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وفي الجزائر خصوصا طبيعة الصناعة أغلبها استخراجية بسبب طبيعة

(1) - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 (دور التكنولوجيا في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة)، التقرير العام، فيينا، 2016، ص 20.

(2) - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 (دور التكنولوجيا في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة)، المرجع السابق الذكر، ص 21.

(3) - نفس المرجع، ص 25.

(4) - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 (دور التكنولوجيا في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة)، المرجع السابق الذكر، ص 22.

العملية الانتاجية خاصة النفط والغاز الطبيعي، وبالمقابل تتخفف تلك الإنتاجية وبتحدود متدنية في الصناعات التحويلية نظرا لتدني كفاءة التقنيات المستخدمة، ومستوى تأهيل، وتدريب القوى العاملة ونوع المنتجات الصناعية وأسعارها وكثافة القوى العاملة فيها، وتشكل نسبة متواضعة من التحويلية مقارنة بالدول الأخرى ذات المتشابهات، ونعني بذلك **الصناعات الاستخراجية** في مجال إنتاج صخر الفوسفات، وإنتاج الحديد الخام، وخامات الزنك والرصاص، والنحاس، والفحم الحجري، وبالرغم هذا لا تزال الجهود التي بذلت متواضعة، ولا تزال البرامج الاستكشافية نشطة في الجزائر في مجال التعدين.

أما **الصناعات التحويلية** (صناعة مواد البناء، الحديد، تكرير النفط، الصناعات البيتروكيميائية والصناعات الهيدروكربونية، والاسمدة، صناعة السيارات، وغيرها ...) تعتبر هذه الصناعات جزء من التنمية الاقتصادية، وهي تشكل جزءا مهما وأساسيا من النشاط المجتمعي، والحياة الانسانية، وفي كثير من المجتمعات هي مقياس تقدمها⁽¹⁾. أما في الجزائر لا تزال هذه الصناعات لم ترتقي إلى المستوى المطلوب.

وهناك **تطورات رئيسة للجزائر في مجال النفط والطاقة** حيث توجهت الجزائر مؤخرا لأجل مستقبل طاقتي مستديم إلى الابتكار الطاقوي ودور التكنولوجيا خاصة تلك الانظمة المقاومة للانبعاث الغازي بالآليات الناجعة فضلا عن أساسيات السوق، وقد أكدت السلطات في نوفمبر 2018م على حرصها على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الغاز والطاقات المتجددة. خاصة وأن الجزائر تتوفر على 22 ألف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و6 ملايين متر مربع من البترول، بالإضافة إلى 3 انايب للغاز تربط الجزائر بأوروبا مع وضع خطة للإستثمار في قطاعات الطاقة أين خصص 75 مليار دولار منها منها 65 مليار دولار لنشاط المحروقات من 2018 إلى 2021⁽²⁾. وهناك إكتشافات جديدة أعلنت عنها سونطراك عن إكتشاف للنفط، والغاز عبر البئر الاستكشافي **Rez-1 bis**⁽³⁾.

ومن جهة أخرى ساهمت الحكومة في المجال الصناعي إلى دعم الحرف التقليدية الوطنية وتقديم خدمات، وارشادات، وتنظيمات، مع فتح مجال أوسع للمشاركة الجماهيرية كما تدخلت السلطات العمومية لحماية المنتجات المحلية، وحمايتها من المنافسة الشرسة من المنتجات المستوردة وتشجع المحلي وإنشاء مراكز في الأرياف تقدم الخبرات العلمية، والتقنيات الحديثة في مجال الزراعة والفلحة، وتكوين للموارد البشرية من جهة أخرى، وتمويل المشاريع، وتحفيزها، ودعمها المستمر ومتابعتها، وحل مشاكلها، ومحاربة المنتجات الرديئة، ومواجهة الفشل، والمحتالين، وإيقافهم، ومتابعتهم

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل الثالث القطاع الصناعي)، المرجع السابق الذكر، ص 71.

(2) - وزارة الطاقة الجزائرية، أنظر الموقع: www.energy.gov.dz ، تاريخ الدخول 20.11.2018، الساعة: 13:00.

(3) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل الخاص بقطاع النفط والطاقة)، المرجع السابق الذكر، ص 84.

قضائيا، والتوجه نحو التصنيع للاقترب من الدولة الحديثة، وإلا توصف الحكومات العاجزة عن التصنيع بالعجز والاعتماد على الآخرين مما سبب فيما بعد اشكالات خطيرة تمس سيادة الدولة. ولقد أنشئت هيئات تشريعية، وتنظيمية مكلفة بالإستثمار ومتابعته، ومشرفة عليه بغرض تسهيل عملية الإستثمار وإجراءاته من خلال المرسوم التشريعي رقم 12-93 عام 1993م الذي يؤكد على ضرورة تسهيل إجراءات الإستثمار، وإنشاء وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات كجهاز إداري يشرف على الإستثمار الأجنبي⁽¹⁾، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار⁽²⁾، وتعتبر هذه الجهود عن رغبة السلطات العمومية بالإهتمام بملف الإستثمار خدمة لأهداف التنمية. وبالرغم من هذا إلا أن الإستثمار في الجزائر لا يزال ضعيفا لتركز أغلب الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات والاتصالات⁽³⁾. فكان من الاجدر إستغلال وإستقطاب إستثمارات اقتصادية أجنبية أخرى في قطاعات أخرى كالزراعة، والصناعة الأخرى، والخدمات لإستغلال الموارد الثروات الطبيعية، وإضافة القيمة على تلك الموارد بإشراك رأس المال الأجنبي في المشاريع المتنوعة. فحجم التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي من 1990م-2011م مقدرة بـ 20.131 مليار دولار بحجم التدفقات الصادرة للفترة نفسها بـ 1.988 مليار دولار يدل على أن كل دولار صادر من الجزائر كإستثمار مباشر يقابله 10.13 دولار وارد إليها كإستثمار مباشر، وبهذا يُظهر أن الإستثمار الأجنبي أدى دورا إيجابيا في تدعيم رصيد حساب رأس المال، بالرغم من تواضع حجم التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نتيجة ضعف موقع الجزائر كمصدر له، وهذا التأثير يبدو ضعيفا وهامشيا خلال الفترة 1991م، 2007م، ومعتبرا خلال الفترة 2008م-2011م، وكان من الممكن أن يكون التأثير أكبر لو تمت إعادة استثمار الأرباح التي حولت إلى الخارج في السنوات التي مرت من دون مجلس محاسبة⁽⁴⁾.

إنّ التأثير السلبي للإستثمار المباشر كان واضحا من خلال ضعف مناخ الإستثمار فكانت التدفقات الإستثمارية الأجنبية تتمركز في قطاع النفط فقط، وتهميش القطاعات الأخرى كالزراعة، والفلاحة، والخدمات الأخرى كل هذا بسبب النظام المالي الجزائري والبيروقراطية (فساد وضرائب مضاعفة وغيرها)، وضعف فعالية وإرادة الحكومة وعزمها على التنمية فهنا الحاجة إلى فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وتفعيل أداء الحكومة في تقييم السياسات الحكومية خاصة جلب إستثمارات أجنبية، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين⁽⁵⁾. بالإضافة إلى أن نقل التكنولوجيا والانفتاح الاقتصادي وجلب

(1) - FODIL HASSAM. CHRONIQ DE L economie algerienne, vingt ans des reformes liberales, alger, l economiste d algerie, 2005, p 31.

(2) - Examen de la politique d investissement en algerie unctad, nations unies mars 2004,p 23.

(3) - Ibid, p 9 -10.

(4) - مجموعة مؤلفين، الجزائر اشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 449.

(5) - نفس المرجع، ص 451-453.

الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تمنح العضوية لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁾. لكن محدودة تحرير الاقتصاد الجزائري، والسياسات القائمة على تصدير النفط التي يُعتمد عليها، ضعفت الإقتصاد الوطني، وأخرت انظامه لمنظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، هذا إذا تكلمنا عن تعزيز التنمية الوطنية عن طريق السياسات التجارية⁽²⁾.

فالتشجيع المستمر للإستثمار لتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات يكون

بتحسين مناخ الإستثمار، وجذب المستثمرين لما له من دور اقتصادي واجتماعي عن طريق :

- التحسين المستمر للترتيبات التنظيمية، وإدخال إمتيازات الاستغلال، والإعفاء النسبي من الضريبة بالنسبة للشركات، مع تخفيض للرسوم الجمركية لإستيراد التجهيزات، وكذلك التسهيلات الإدارية لقرار منح الإمتيازات مع حماية أكبر لحقوق المستثمرين، والمساعدة في حل مشاكلهم بغية ترقية الاستثمار الوطني عن طريق المجلس الوطني للإستثمار (CNI).

- إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للإستثمار (ANDI) في السابق إنحصر دور هذه الوكالة على الاشراف والرقابة ومنح الرخص الادارية، لكنها تمكنت بالاضطلاع بمهام أكثر اهمية منها ترقية وجهة الجزائر في مجال الاستثمار، وتسهيل إجراءات الإستثمار وتوفير المساعدة، تحديد فرص الإستثمار القطاعية عبر التراب الوطني وإستخدامها للإعلام الألي من خلال الإعلام القانوني والاقتصادي والفني فيما يخص الإستثمار. ضف إلى ذلك التشاور مع الأطراف المعنية بالإستثمار سيما مع السلطات المحلية (CALBIREF)، واللجان القطاعية والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF). ومن خلال هذه الإجراءات سجلت تحسينات تنظيمية، ونوعية على مستوى أنشطة الوكالة، لكن تبقى دون المطلوب منها تضاعفت عدد المشاريع المعلن عنها في 2007م حيث بلغ 11497 مشروع. أما فيما يخص قطاع التشغيل فقد إرتفعت التوقعات الخاصة بخلق مناصب الشغل لتبلغ 157295 منصب شغل بدل 123590 أما المشاريع التي يشارك فيها المستثمرون الأجانب إرتفعت خلال سنة واحدة من 100 عام 2006م إلى 134 عام 2007م وقد تم إستيراد تجهيزات من دول أخرى، ولايزال التوجه تصاعديا إلى حد ما⁽³⁾.

وفي ما يخص منح العقار للإستثمار فقد تم إتخاذ مجموعة التدابير، والاجراءات

التشريعية بغرض حل مشكل العقار، بإعتباره يشكل العقبة الرئيسة التي تعترض طريق الاستثمار من خلال تكريس مبدأ الإمتياز للأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، والموجهة إلى إنجاز مشاريع إستثمارية⁽⁴⁾. وإنشاء الوكالة العقارية الوطنية⁽¹⁾، التي تتمثل مهمتها في ضمان تسيير الأصول العقارية

(1) - مجموعة مؤلفين، الجزائر اشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 455.

(2) - نفس المرجع، ص 467.

(3) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق الذكر، ص 178.

(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم: 08-04، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 49.

الناجمة عن حل المؤسسات العمومية، وعن فائض الأراضي الموجودة في حوزة المؤسسات الناشطة إضافة إلى تشكيل لجنة المساعدة على إختيار المواقع، وترقية الاستثمار، وضبط العقار برئاسة الوالي⁽²⁾. وتم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بهدف تحسين مناخ الإستثمار مرة أخرى، وإلى تزويد المستثمر بالمعلومات، بالعقارات وإرساء مبدأ المساواة في الاستفادة من هذه الموارد مما يسمح بإنشاء سوق عقارية حرة على المدى المتوسط خاصة المناطق الصناعية منها، لتميتها في إطار التنمية المستدامة، وإحترام البيئة ومحطات صرف المياه المستعملة ومراقبة التفريغ والمساحات الخضراء. وعليه، إن الإستثمارات المستدامة وإستخدام الموارد هي الدفع بالإعتبارات البيئية في السياسات الإقتصادية، وإقامة نظام اقتصادي يستوعب البيئة الاجتماعية، وإشراك القطاع الخاص بقوة وتشجيعه، وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الإنتاج المحلي وبالرغم من إثبات السلطات العمومية الجزائرية، عزمها الكامل على منح القطاع دوره في التنمية المستدامة بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطنيا، ودوليا، لمسايرة تطورات العالم بقيت هذه المؤسسات تفقد التنظيم وتفقد للاستراتيجية وهذا ما لا يتوافق مع أبعاد التنمية المستدامة.

وعليه، يتبين أن الخطة الاقتصادية الواضحة لا بد أن تتضمن دوراً اجتماعياً لها وينبغي أن ترتبط بالوضع المجتمعي العام، وبالظروف التي يمر بها المجتمع الجزائري كأساس لرصد المحددات والشروط الاقتصادية التي في سياقها يتم نجاح وتحقيق هذه الاستراتيجية الوطنية. فتحقيق الاستراتيجية الاجتماعية يتطلب بذل جهود ومحاولات جادة وإصلاح مؤسسي على أسس الشفافية، والمهنية بعيدا عن المحاولات المتعثرة (الدفاعية) للوصول إلى العلاقة الواضحة بين المشروع الوطني، وإمكانية الإصلاح فأحدهما يستدعي تلقائيا الولوج إلى الآخر. والتقصير في تحقيق أحدهما يعني ضمنا التقصير في تحقيق الآخر، فإن لم تتعاطى السياسات الاجتماعية مع الإصلاح بشكل مسؤول يبقى هدف تحقيق التنمية البيئية متعثرا وعرضة للكثير من المعوقات، والتحديات، وهو ما ينتج عنه حالة ضعف وفساد، وتآكل داخلي، وسنوضح ذلك في محور الإصلاح الاداري والثقافة كثنائية تكاملية للتنمية.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 07-119، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 17.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 07-120، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 27.

لكن خصوصية المجتمع الجزائري التي تجري فيها محاولات السياسات الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية الوطنية، تحد من إمكانية تطبيق النماذج المعيارية للارتقاء، واتباع التطور الحاصل في العالم. حيث لا يمكن في هذه الحالة تطبيق النموذج النمطي الذي يشمل توفير دعم تنموي مستديم، وتتعلق خطته من مرتكزات من بينها **الإنصاف الاجتماعي** بين كافة المواطنين والفئات الاجتماعية، على أساس حقوق المواطنة في إطار التفاعل والتكامل مع توجهات التنمية الاقتصادية فالعملية هنا ليست نظاماً أو آلية لرعاية صحية وتعليم ومساعدة المحتاجين والفئات المهمشة فقط بقدر ماهي جزء من نظام تنموي إقتصادي واجتماعي بنظام تقني يحترم البيئة ويزيد من فوائدها ويصونها. وهذا لا يعتبر أن التنمية عملية تستهدف المجتمع أساساً من خلال التنمية الإدارية، والإصلاح الإداري لخلق التحسين المستمر والابتعاد عن التضارب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالالتزام سياسي وفق أنظمة الحكم الصالح⁽¹⁾. وهناك مؤشرات لنجاح التنمية في الجزائر، حيث تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم المؤسسات الوطنية في مجالات تحقيقها لأهدافها، التي خلقت لأجلها بصورة فعلية:

- بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية نجد السياسات المالية، والنقدية، والتجارية الناجعة وتنعكس على قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي والميزان التجاري وغيرها⁽²⁾. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعبئة موارد مالية كبيرة وترشيد النفقات في جميع القطاعات والاستفادة من العلم والتكنولوجيا الحديثة، لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وعلى المجتمع الدولي تسهيل نقل هذه المعارف لتحقيق التنمية بالإضافة الى تحسين القدرة الاحصائية لتمكين صانعي السياسات من الاستفادة من البيانات وعمليات الرصد في وضع سياسات قائمة على أدلة⁽³⁾.

- أما المؤشرات الاجتماعية تقاس من خلال مؤشرين رئيسيين هما: **الفقر** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. و**البطالة** أي نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل والإنصاف في النوع الاجتماعي، ويمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل، بالإضافة إلى حالة التغذية وتقاس بالحالات الصحية للأطفال وقياس

(1) - ESCWA, **Integrated Social Policy Report**, From Concept to Practice 2008,

تاريخ التصفح: 2018/06/10، الساعة: 00:30. <http://www.escwa.un.org> site:

(2) - أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2007، ص 98.

(3) - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقرير العربي للتنمية المستدامة**، تقرير الأمم المتحدة بالشراكة مع الاسكوا، العدد الاول 2015، بيروت، ص 153.

معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة. وقياس الصحة العامة بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية، وكذلك التعليم حيث مستوى التعليم بنسبة الأطفال الذين يصلون الى الصف الخامس من التعليم الابتدائي. ومؤشر محو الامية ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع. وبالنسبة لمؤشر السكن بحيث تقاس مؤشرات السكن، عادة بمؤشر واحد وهو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص ومع هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام، والبناء المرتكز فإنه لم يتم تطوير مؤشر اخر افضل منه بعد⁽¹⁾. وتضمن الاستراتيجيات التي تراعي لتلك المؤشرات أهمية التناغم بين السياسات الاقتصادية، والاجتماعية مع البيئة الطبيعية، وأهمية التنمية الادارية في نظام ادارة البيئة في ذلك، وصولا لكرامة المواطن وتحقيق تطلعاته وتمكينه. وهنا تبرز الحاجة إلى أولويات التنمية الوطنية، أي الاهتمام بالمواطن، وعدم القفز على كرامته. لكن حينما تفقد الحكومات الأولويات في السياسات الملائمة للتنمية الوطنية تسود التنمية الدفاعية، والشكلية، وفصام بين ماهو مشخص وماهو نظري، وفقدان التخطيط الاستراتيجي الرشيد، وتكلفة باهضة الاثمان⁽²⁾.

وهنا تكمن أهمية تبني خطط قومية لنمو وتنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية بنظام تقاني يحترم البيئة ويعظم من فوائدها، يندرج في سياق استراتيجيات تستهدف ذلك التنوع الاقتصادي بالتركيز أيضا على القطاعات عالية القيمة المضافة، والقطاعات التصديرية مع ضرورة تنمية إدارية وإصلاح إداري، وبرامج تنفيذية لتحقيق هذه الاستراتيجيات، وبشكل مستمر وفق الأهداف والأدوار المناطة للجهات المسؤولة بغض النظر عن التطورات الوقتية، لأن التفكير في المستقبل لا بد أن يكون استشرافي، انمائي، بيئي، وتكاملي منتظم، مبنيا على ركائز تأصيلية للتنمية الأكثر غورا وعمقا في حل كل الإشكالات، هكذا نضمن نتائج المستقبل القريب، ونتائج أكثر فعالية للمستقبل البعيد للأجيال الذين هم فينا.

(1) - مأمون أحمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، جامعة الخرطوم، السودان، العدد 361، 2013، ص 61.

(2) - عنتر عبد العال ألو قرين، ممر التنمية والتعمير - دراسة تحليلية نقدية وتطوير مقترح، بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئة العامة للثروة المعدنية وجمعية مصر الخالدة للتنمية والعلوم(تنمية الصحاري المصرية)، جامعة أسيوط، مصر، 2011، ص 4.

- المبحث الثاني: تثمين مكتسبات البيئة والطبيعة في الجزائر من خلال ثنائية التكيف (التقانة - الإصلاح الإداري).

جلب التقانة الحديثة دعامة رئيسة من دعامات التنمية الوطنية، حيث أضحى البحث العلمي والتطوير التقاني علاجاً لمشاكل التنمية بأنواعها المختلفة⁽¹⁾، ويكمن دورها في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدور الفعال لحل المشكلات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية، وكل القضايا الداخلية، والخارجية، التي تجابه تطور الجزائر، وقضاياها التنموية المصيرية، وفي معرفة الواقع الوطني العملي وبيئته وقضايا المجتمع خاصة⁽²⁾. وتلعب التقانة دوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية بفعالية باعتماد إنفاق ملائم، ومتوافق، ورشيد، وتبني السياسات الاقتصادية العصرية العقلانية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والبيئية. وبدورها تضع الدولة في الصدارة والتمكين (العمارة)، حيث دعى قرار الجمعية العامة 66/288 المؤرخ في يوليو 2012م حول المستقبل الذي نصبو إليه إلى إنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة، والسليمة بيئياً، ونقلها ونشرها⁽³⁾.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى التفكير الاستراتيجي الوطني الذي يثمن مكتسبات الطبيعة الذي يحتاج إلى ملاحظة دائمة ومتابعة ونوعية المعلومات^(*). تبدأ من التاريخ بإعتباره الموجه وبوسائل وتقانات حديثة في الحاضر لكي لا يخرج عن مساره، ويفقد توازنه حاضراً، ومستقبلاً بتبني تقانات حماية البيئة المتطورة، ومواكبة التطور العالمي لحماية البيئة باستمرار، ومتابعة سياسات الدول التي عملت على الحماية الارتياضية للبيئة بإستخدام نظام أفضل لإدارة البيئة بإبداع، وإبتكار ومحاربة التلوث بجميع صورته وبكل مصادره والعمل على إستخدام الطاقات النظيفة باستمرار.

وهذا لا يكون إلا بإصلاح الادارة الراهنة وتنميتها بإعتبار أن الإدارة هي المجال الذي يحتوي كل المجالات، ومحور تقويته يتحقق بتقوية نظام إدارة البيئة (بالاصلاح الاداري، والتنمية الادارية) هذا في إطار صيانة البيئة كقضية عصر، فتعتبر المسألة الإدارية مسألة محورية في تطبيق الاستراتيجيات من أجل أداء فعال من خلال مأسسة حماية البيئة الوطنية بما فيها الطبيعية.

(1) - لجنة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالشراكة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 1989، ص 50.

(2) - لجنة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالشراكة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 1989، ص 41.

(3) - يراجع في ذلك: - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر، ص 173.

- المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد في جويلية 2015 في اديس ابابا واتفق المجتمعون في المؤتمر على إنشاء آلية عالمية لتسيير التكنولوجيا وانشاء بنك تكنولوجيا لأقل البلدان نموا وقد أنشئ فريق عمل مشترك بين الوكالات بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز التنسيق بين مبادرات بناء القدرات.

(*) - المعلومات هي مصدر القوة (من يمتلك المعلومة يمتلك القوة)، إذ أن فشل الاستراتيجيات ترجع إلى قصور في كمية المعلومات ونوعيتها.

الحفاظ على الإنسان، والبيئة الطبيعية في الجزائر كاستراتيجية تنموية لابد لها من صيانة البيئة من خلال العمل على توازن البيئة والابتعاد عن التقانات التي لا تتلائم بالبيئة الوطنية^(*). وخاصة التي تلحق أضرار وتخلق إشكالات، وتحديات حقيقية، وتعمل على ضمانات بيئية صارمة مع المؤسسات الصناعية والزراعية، والشركات المتعدية القوميات بتكنولوجيا ملائمة لا تضر البيئة إطلاقا⁽¹⁾. وهذا لا يتم إلا من خلال بيئة سليمة ثقافيا، تعي ووجد أهمية المعارف العلمية والعملية والإمبريقية وخصوصيات البيئة الوطنية.

وعليه، إن علم البيئة (التبيؤ) وثيق الصلة بالتقانة (ومن هنا نطرح التساؤل التالي هو كيف تستطيع التقانة إسعاف الطبيعة، وما هي التقانة الملائمة لتقليل الخلل البيئي؟. هذه العلاقة تبادلية لا يتم تجاهلها لأن التبيؤ علم يتفحص المشاكل البيئية، وأبعادها، وأسبابها المتنوعة والمتربطة. كما يتفحص بالتفصيل الاوساط البيئية الثلاثة (الهواء، والماء، والتربة)، وينظر في البيانات الخاصة بالعلاقات البيئية للكائنات المهددة بالانقراض ونحن منهم وتأثير المواد السامة على الهواء والتربة والماء، وفي تشتيت الملوثات في الجو، والأجسام المائية، والتربة وتراكم المواد الغذائية المقاومة في شبكات الغذاء المائية، وضبط الآفات الزراعية، والمبيدات الحشرية كما ينظر العلم في الأمطار الحمضية، وإدارة النفايات الخطرة وينظر إلى تقانات معالجة مياه الصرف الصحي⁽²⁾. ومنه لابد أن نستوعب هذا التوجه نحو التكيف فعلى السلطات العمومية في الجزائر أن تفهم الاشكالات^(**) أولا، حتى تأتي بالحلول، ولا بد أن تضع أسئلة، وتحدد أجوبة، وتبحث في الاستراتيجية الوطنية التي تصون البيئة، وتحديث تنمية اقتصادية الشاملة اجتماعيا بنظام تقاني عبر الاستخدام الأنسب للعلم والتقانة للحفاظ على البيئة ومكوناتها، والحياة الموجودة فيها حتى لانفقد آمالنا في مستقبل مستديم، من خلال إستراتيجية

(*) - التقانة الحديثة والتعايش مع البيئة علاقة معقدة نوعا ما حيث يقول باري كومونر في كتابه الشهير الدوامة (the chosing circle)، أنقذوا الإنسان من الموت المؤكد، ساهموا في مكافحة التلوث، ويقول إن حياة قبائل البوشمن البدائية في إفريقيا أرقى من حياة مدن أمريكا المرفهة. إن هذه العبارة على حد تعبير الكاتب لم تصدر إعتباطا وإنما جاءت نتيجة لتعقد الحياة المعاصرة وكثرة مشاكلها نتيجة للتعامل والتفاعل السلبي ما بين الإنسان والإنسان، والمكونات الأخرى للبيئة كالنبات والحيوان، وعليه، إن التقانات الحديثة في كثير من الأحيان تتفاعل سلبيا مع البيئة وتهدد الحاضر والمستقبل وموارد الأجيال اللاحقة وماتبعها من آثار، وعليه لا بد للتنمية أن تتواءم وتحافظ على البيئة وتظبط تغيرات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار سليم بيئيا، يُراجع في ذلك: ماهر فرحان مرعب، **الثقافة والتنمية البيئية**، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015، ص 182.

(1) - رشيد الحمد ومحمد سعيد، **البيئة ومشكلاتها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 180-181.

(2) - فرانك سبيلمان، نانسي وايتنغ، **المرجع السابق الذكر**، ص 22.

(**) - تنمية نقاط القوة، والعمل عليها باستمرار، هو بمثابة التقليل التدريجي من الإشكالات البيئية وتصحيحها. وليس كما تفعل العديد من الحكومات خاصة الافريقية والعربية التي تتخبط في العديد من المشاكل وتقف عندها دون أن تلقى حولا كافية، فتبقى دائما تعاني من تلك المشكلات فلو عملت على تنمية إيجابياتها لكان أحسن لها، ولهذا فإن الاستراتيجية تتحدد على ركائز وتوجهات أهمها زيادة تنمية نقاط القوة⁽³⁾، (أي إمتلاك السلطة للثقافة السياسية)، لإصحاح وصيانة البيئة على الأمد الطويل وصولا لتنمية بيئية ونحو فهم دقيق للإشكالات والابتعاد عن الحلول الدفاعية التي لا جدوى منها التي تستنزف ماتبقى من البيئة الطبيعية وكذلك تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة لإعادة الترتيب مرة أخرى التي كان من الممكن تفاديها قبل وقوعها.

التكيف^(*)، ومعالم استخدام التقانات الحديثة الحالية في تكنولوجيا الطاقة المستديمة للطاقات المتجددة وغير المتجددة. فإذا إستمرت التنمية على هكذا حال فإن العديد من الموارد الطبيعية والمعادن وغيرها سيضمحل، وينضب، وتكون الاراضي الزراعية الجزائرية عرضة لغزو الشركات المتعدية القوميات، وينجم نتائج بيئية كارثية، ويصبح الصراع العسكري حقيقة محتملة الوقوع بين القوى العالمية لإحتكار تلك الاراضي وبالتالي خراب اقتصادي واجتماعي. فتكيف السياسات للموارد بطرق وأساليب جديدة بتحقيقه مبكرا لما له من فوائد جمّة، فالسباق للتكيف سيُجزى الحكومات والشركات، والمجتمعات التي ستأخذ المبادرة لتطوير أنظمة لزيادة الكفاءة والإقدام على عمليات نافعة للبيئة. وبالتالي لا يكون فرض سيطرة على المصادر الناضبة بل في الاستخدامات التكنولوجية المتطورة ورغم الكلفة الباهضة لهذا التحول للتكيف إلا أن **اقتصاديات الابتكار ستنتصر في النهاية على اقتصاديات التلّكؤ خاصة أن** أسعار النفط وغيره من المصادر الفانية ستزداد ارتفاعا وهذا الأمر لا شك من حدوثه، وعندما يقع ذلك فإن الشركات والحكومات التي أخذت بالطرق الجديدة للاقتصاد في استخدام المصادر الطبيعية ستستفيد بالفوائد الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مقارنة مع من تخلفوا عن ذلك.

وقد يتم تعويض المصادر الطبيعية الناضبة بالمصادر المتجددة خاصة في ميدان الطاقة وغيرها فاستخدام مواد جديدة للبناء مثلا سيحل محل النحاس، والكوبالت، والمنغنيز، وغيرها من المعادن الشائعة للاستعمال في البناء الصناعي. كما ستستفيد الصناعات الكهربائية وأنظمة الكمبيوتر من المواد المبتكرة الجديدة لأن مكامن معادن الأرض، والمواد الخاصة تكون قد تلاشت من الوجود وهذا لا يكون إلا بزيادة الكفاءة العالية باستمرار، ويضل أمرا يجب الالتزام به لإختزال التبديد وزيادة المردود المالي عن طريق الفلاحة والزراعة التي لا تحتاج إلى سقي كثير وسمادات ومبيدات حشرات وغيرها، من المواد الكيميائية الملوثة وهذا ما يحقق منافع سياسية على غرار المنافع الاقتصادية والاجتماعية الذي سيحرر البلد من التفكير بضرورة عقد تحالفات عسكرية، وإجراء الترتيبات الدبلوماسية المستخدمة لتقوية الروابط مع الحكومات التي تمد تلك المصادر، وستفقد المبادرات المحلية والاختراعات بدلا من ذلك لان تكون مفتاح النجاح حين تتوجه لتصميم واختيار ووضع الصناعات المتقدمة، والأنظمة الزراعية التي تعتمد على الطاقة المحلية المتجددة بمشاركة القطاع الخاص، وتوفير المال، والاهتمام بالبحوث العلمية الذكية، واستخدام التكنولوجيا، والتكنولوجيا الجديدة ليس للاستخدام التجاري فقط. ومن ثم ووضع التعليمات والتشريعات والقوانين من أجل تشجيع حقول الرياح وخلايا الطاقة الشمسية، وأنظمة الطاقة الحرارية المنبعثة من باطن الأرض.

(*) - محاولة خلق آلية للتنمية النظيفة، عن طريق مبادرات، ووسائل لتقليل تأثير النظم الطبيعية والبشرية بالتغيرات البيئية الواقعية والمتوقعة، ومن الممكن أن يكون التكيف توقعا، فيحدث قبل ملاحظة التغيرات أو تفاعلاتها، ويمكن أن يكون التكيف أيضا ذاتيا أو تلقائيا يُستحث بمؤثرات لا علاقة لها بالمناخ وتشمل الأمثلة ارتفاع مستوى السدود أو استبدال نباتات تتحمل الصدمات الحرارية بنباتات حساسة، وغيرها وفي مجالات أخرى، (يراجع في ذلك: بيتر نوبل وماتثيو باترسون، **رأسمالية المناخ، ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمي**، (ترجمة: منير الجنزوري)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص281).

وعلى الجزائر أن تعمل من أجل هذا التكيف نحو تطوير التكنولوجيا الخضراء، كما فعلت الصين حين أكدت أنه في 2020م سيكون مصدر استهلاك الصين من الطاقة المتجددة من رياح، وأشعة شمس، وغيرها، من موارد فهناك وسائل نقل تعتمد على الوقود الثنائي وقطارات كهربائية سريعة، وبهذا قد أصبحت دولة اقتصادية، ودولة ليست بحاجة إلى استيراد حاجاتها من الطاقة، بل زاد توسعها في العالم في كل القطاعات، وقد خلقت فرص عمل جديدة لمواطنيها حتى في الاسواق العالمية لتعزيز اقتصادها كاستراتيجية ناشئة بالإضافة إلى استراتيجيات في الصناعة التي تشمل المواد المتقدمة، والهندسة البيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات للعصر القادم، ولا تنفرد الصين وحدها في مجال الطاقة النظيفة المتجددة بل هناك دول عديدة قد تقدمت خطوات واسعة في صناعة توليد الطاقة من الرياح وأشعة الشمس وغيرها من طاقات متجددة⁽¹⁾.

وعليه يحتاج صانع السياسة في الجزائر إلى هذا الإدراك، ومعرفة ان الاستراتيجيات التنموية البيئية المستدامة تحتاج الى المشاركة الحماسية ليس فقط للعلميين، والمهندسين والاقتصاديين، ولكن ايضا للاجتماعيين، وعامة الناس من أجل النجاح ووضع حلول صالحة من أجل مخزونات الطاقة لبقاءها للاجيال الذين هم فينا، ويجب كذلك أن تكون كافية لتأمين جميع متطلباتنا حاضرا ومستقبلا بشكل حقيقي⁽²⁾. فالطاقة ليست شيئا ماديا ولكنها مفهوم (concept) تطور على يد العلماء لعدة قرون مضت وذلك من أجل فهم التغيرات الطبيعية والكيميائية التي تحدث في الطبيعة واستغلالها⁽³⁾.

وإنطلاقا من مفهوم الطاقة وإحلال الطاقات، وضعت الجزائر برنامج وطني للطاقات المتجددة إنطلق عام 2011م ذو آفاق إمتد لسنة 2030م بأهداف تتوزع على المديين المتوسط والبعيد تتلخص في تغطية الطلب المحلي، وتوزيعه أي الخروج من تبعيته المطلقة لإستهلاكات الطاقة الأحفورية.

فتوجه الجزائر من خلال هذا البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على المدى الطويل هو الوصول إلى توليد 22000 ميغاواط من الطاقة المتجددة آفاق 2030م، مايمثل نسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، وهو مايسمح من ادخار 300 مليار م3 من الغاز الطبيعي أي مايعادل 8 أضعاف الاستهلاك الوطني من هذه المادة الحيوية لعام 2014م، هذا الهدف البعيد يسبقه هدف على المستوى المتوسط وهو الوصول إلى توليد 4500 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020م، موزعة كما يلي الطاقة الشمسية 57513 ميغاواط، طاقة الرياح 105 ميغاواط، الطاقة

(1) - مايكل كيلر، المرجع السابق الذكر، ص 359-364.

(2) - روبرت ل إيفانز، شحن مستقبلنا بالطاقة مدخل إلى الطاقة المستدامة، (ترجمة: فيصل حردان)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 271.

(3) - محمد صبري محسوب، الجغرافيا الطبيعية أسس ومفاهيم حديثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 15.

الحرارية 2000 ميغاواط، الكتلة الحيوية 100ميغاواط، التوليد المشترك للطاقة 400 ميغاواط، والطاقة الحرارية الأرضية 15 ميغاواط⁽¹⁾.

وللجزائر إمكانات هائلة حيث أنه يمكن الاستفادة من الرياح العاتية التي تجتاح الولايات الصحراوية كأدرار، الهضاب العليا، وبعض المناطق الساحلية في فترات زمنية معينة وللجزائر كذلك إمكانية الاستفادة من طاقة الكتل الحرارية (**energy biomas**)، من خلال المقومات الكبيرة التي تمتلكها المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي (**Biodiesel**)، والغاز الحيوي (**biogaz**) وكذا الإيثانول بحيث أن قدراتها في المجال مجتمعة غابية، حضرية، وزراعية تُقدر بأكثر من 5 ملايين طن³⁰. بإمكانية تدوير تتراوح ما بين 10 إلى 20% سنويا⁽²⁾.

وفيما يلي سنعرض على المشاريع الجديدة لطاقة الرياح في الجزائر⁽³⁾:

- دراسة فنية اقتصادية لمزرعة الرياح مجمل الطاقة 50 ميغا وات متصلة بشبكة في منطقة أدرار، وتصميم وبناء واختبار رياح مستقلة صغيرة من 5-10 ميغا وات بموقع أدرار.

- تصميم وتنفيذ المحور الأفقي لتوربينات الرياح، وإنتاج وتحسين جودة الطاقات المتجددة مع استخدام آلات جديدة.

- تقييم ومراقبة الأداء الطاقوي لمزرعة الرياح 10 ميغا واط، والاهتمام بالاعتبارات الهوائية وتحسين حدائق طاقة الرياح، وادماجها في الشبكة الكهربائية الجزائرية.

- التعريف، والسيطرة على الرياح المعكوسة، ونمذجة، ورصد، ومراقبة أنظمة طاقة الرياح.

- بالإضافة إلى الدراسة والتحكم في طاقة الرياح على أساس آلة المغناطيس الدائم، والمتزامن و السيطرة على المولدات الكهربائية في محطات طاقة الرياح المتصلة بالشبكة الكهربائية.

وللرياح طاقة تدميرية إذا ما زادت سرعتها عن 47 ميل بالساعة، والتدمير يكون كبيرا إذا إزدادت سرعتها عن 74 ميل بالساعة، فالطاقة الكبيرة للرياح تأتي من الاختلاف الضغطي الكبير ضمن منطقة صغيرة، أما إذا كانت منطقة الضغط متباعدة فإن حركة الرياح تكون أخف، وبذلك يمكن الاستفادة منها في تحريك الأشياء. فقد استخدم الإنسان الرياح لتحريك مراوح كبيرة استخدمت في تحريك رحي طحن الحبوب أو إستخراج المياه من الآبار، وقد إشتهرت هولندا بطواحين الهواء في القرون

(1) - بوكردون ايمن، المرجع السابق الذكر، ص 28.

(2) - نفس المرجع، ص 27.

(3) - موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المرجع السابق السابق.

الماضية، الفكرة نفسها استخدمها الإنسان في تحريك السفن عن طريق الأشرعة أما في الوقت الحاضر فإن طاقة الرياح تستخدم في تحريك المراوح الكبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية حسب كثافة الهواء⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الطاقة الشمسية كمصدر نظيف ومتجدد، سعت الجزائر إلى هذا بإنشاء

شركة (الطاقة الجديدة- الجزائر، **NEAL NEW ENERGY ALGERIA**) بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية سونلغاز، ومجمع سيم لإنتاج المواد الغذائية، وتدخل مشاريعها ضمن القانون الخاص بالكهرباء. إضافة إلى التوزيع العمومي للغاز بالقنوات، ضف إلى ذلك مشروع **150 ميغاوات** تهجين شمسي غازي في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه **30%**. بالإضافة كذلك إلى إستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب الجزائري خاصة في منطقة تمنراست وبعض المناطق في الجنوب الغربي، حيث تعمل الجزائر على تطوير إنتاجها من الكهرباء بإستعمال الطاقة الشمسية، وقد نجحت في إيصال الكهرباء إلى البيوت البعيدة والريفية عام⁽²⁾، وتضاعف الرقم في السنوات القليلة في العديد من القرى والمداشر والمناطق البعيدة والمعزولة.

كما تهتم الحكومة بالمصادر المتجددة والبديلة خاصة في توليد الكهرباء، وتصديرها للدول الأوروبية عن طريق البحر. وتهتم الجزائر بإستغلال الطاقات المتجددة كالمحطات الشمسية الكهروضوئية بقدرة **13575 ميغاوات**، والمزارع الريحية قدرة **5010 ميغاوات**، ومساهمة مصادر الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محليا بنسبة **37% عام 2030** وهذا يعتبر من الاهداف المستقبلية⁽³⁾.

ونؤكد أنّ الجزائر تمتلك رقعة جغرافية واسعة وساخنة بالصحراء الكبرى الأمر الذي مكن من أن يكون لها متوسط توليد من هذه الطاقة يُعادل **3000 ساعة سنويا**، وهو معدل معتبر يجعل الجزائر احدى الدول التي يمكن أن تُصبح رائدة في المجال لو تم تفعيل الاستثمار في الطاقة الشمسية⁽⁴⁾. فالمقومات التي تحوزها الجزائر في مجال الطاقة الشمسية التي تساوي لوحدها عشرة أضعاف الاحتياطي السنوي لأكبر حقول حاسي الرمل الذي يقدر بحوالي **4000 مليار م3**، حيث أن هذا الاحتياطي من الطاقة الشمسية لوحده يقارب **40.000 مليار م3**⁽⁵⁾.

(1) - عبد المجيد السمراي، المرجع السابق الذكر، ص198.

(2) - مجموعة مؤلفين، الجزائر اشكالات الواقع ورؤى المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 415.

(3)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (الفصل الخامس التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة لعام 2017)، المرجع السابق

الذكر، ص 92.

(4)- بوكردون أيمن، المرجع السابق الذكر، ص 27.

(5)- نفس المرجع، ص29.

وفي ما يخص المشاريع الجديدة للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة في مجال الطاقة الشمسية⁽¹⁾
نجد:

- تطوير نظام المعلومات الشمسية من خلال قاعدة بيانات متعددة المصادر، وتطوير نظام الطاقة الشمسية الأمثل، ونحو اشعاع شمسي كمي من البيانات متعددة المصادر وتوصيف الجنوب الجزائري.

- تقييم الاشعاع الشمسي من خلال استخدام النماذج المناسبة، وتوصيف، ونمذجة البطاريات الكهروكيميائية المستخدمة لتخزين الطاقة الشمسية الضوئية.

- اعداد الاغشية الرقيقة من نوع ($CuInS_2$) بطريقة كيميائية: سيلار، والغرواني، مع ادماجها في الخلايا الشمسية $SnO_2/ZnS/CuInS_2/Mo$.

- المشاريع الموجهة بغرداية بنظام كهروضوئي متصل بشبكة مع التتبع الشمسي، ومنصة تجريبية للألواح الكهروضوئية متكونة من تكنولوجيا مختلفة في موقع غرداية، وتحسين جودة الطاقات الكهربائية، وأداء المنشأة الشمسية في منطقة بجاية، ومساهمة مجهرية آبيك، والأشعة السينية في دراسة وتحسين أداء الخلايا الشمسية الضوئية، كما هناك دراسة وتحسين نظام الإضاءة الشمسية الكهروضوئية في منطقة أدرار، ودراسة وإنجاز محطة الضخ الضوئي لري بساتين النخيل والبيوت البلاستيكية، وإنجاز محطة شمسية ذكية لتغذية الكهربائية والري في المناطق المنعزلة (منطقة الأغواط).

- تطوير البطاريات الشمسية المسيطر عليها، واستمثال إدماج الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية لتوظيفها في السيارات الهجينة القابلة للشحن. بالإضافة إلى نظام سكاذا لنمذجة وتحسين شبكة جمع النفط بحاسي مسعود (استخدام الطاقة الضوئية).

- دراسة اسهام البنيات النانوية في تحسين الخلايا الكهروضوئية المتكونة من السيليكون ذو البنيات الغير متجانسة، وتوصيف المواد الضوئية، والخلايا الشمسية البلورية، ونمذجة ومحاكاة المواد الضوئية وتسلط الضوء على الصناعة الضوئية في الجزائر.

(1)- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المرجع السابق الذكر.

- نمذجة وتحسين الأنظمة الضوئية، والعمل على تطوير مضخات المياه عبر الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح، و توصيف المولدات الكهروضوئية في ظل ظروف مختلفة من الضوء ودرجة الحرارة، و مراقبة المحطة الضوئية المتصلة بشبكة في موقع زرادة، و استعمال تقنية جديدة لزيادة انتاج الطاقة الناتجة من اللوحات الكهروضوئية لخفض تكلفة الواط، والتحسين من أداء محطة التهجين الشمسي الغازي بحاسي الرمل، وتنفيذ نظام المراقبة الجوية لنفس المنطقة.

- دراسة الخلايا الضوئية التردافية الغير متجانسة والمكونة من غشاءات رقيقة من أجل تحسين فاعليتها، والتكامل، والاستفادة المثلى من الإضاءة الكهروضوئية المستندة على أشباه موصلات المصابيح البيضاء، والعمل على تطوير منهجية تحسين أنظمة الضخ الضوئي.

- دراسة وتصنيع النماذج الأولية لأنظمة التبريد الشمسي مع أو بدون بطارية، و مراقبة وتحليل الوحدات الشمسية الهجينة، وتحسين مواد المستخدمة في الهياكل الضوئية، ودراسة وانجاز لوحات اختبار وظيفية مطابق للطاقة الشمسية الضوئية.

- تحسين اقتصادي وتشخيص نظام انتاج الطاقة الكهروضوئية المرتبطة بنظام تخزين الطاقة وتصميم، وانشاء واختبار نظام الضخ الضوئي للطاقة، والمثبت في الوسط الصحراوي.

- تكامل ومراقبة الأنظمة الضوئية مستقلة ومتصلة بشبكة كهربائية، وتصميم وتنفيذ نظام كهروضوئي نتصل بشبكة سونلغاز.

- دراسة فنية اقتصادية لإنشاء مصنع تهجين ديزل الكهروضوئي الموجه لكهربية الريف، وتحجيم الأنظمة الكهروضوئية المزودة بتمرينات إلكتروميكانيكية مضخة+ محرك والعمل على تجربة منزل شمسي تجريبي في موقع تلمسان من أجل الإنتاج والتشغيل وتحسين استهلاك الطاقة ومحاكاة لمحطة توليد الكهرباء الحرارية الشمسية لإنتاج 30 ميغاواط في قالمه، و انتاج البرد الشمسي عبر الامتصاص، وتطوير النماذج الأولية في بسكرة، وتصميم وبناء آلة التبريد الشمسي.

- نمذجة ظواهر نقل الطاقة الشمسية أثناء التكييف، بتصميم وتنفيذ الأنظمة الحرارية الشمسية ودراسة فنية اقتصادية لإنجاز محطة شمسية ببرج شمسي، بالإضافة إلى مراقبة وتنظيم التعليمات الرئيسية التي تشارك في أداء سخانات المياه بالطاقة الشمسية.

- تصميم ومراقبة انتاج الماء الساخن بالطاقة الشمسية للاستخدام الصناعي، و تخزين المياه الساخنة عبر جهاز تجميع الطاقة الشمسية، والعمل بتقنية السيليكون عبر قوى كهرومغناطيسية ورصد توصيف البلازما الاستقرائي.

- جمع كفاءة الطاقة في المباني باستخدام الطاقات المتجددة.

- تقطير المياه المالحة في منطقة العطاف (عين الدفلى) باستخدام الطاقة الشمسية.

وفي ما يخص الطاقة المائية فقد فتحت الجزائر أمام الاستثمارات الأجنبية خاصة فيما تعلق بتحلية المياه، وقد أشرنا إليه في الفصل الذي يتكلم عن السياسات الوطنية التي إتخذتها الجزائر تجاه البيئة. ضف إلى ذلك توليد الكهرباء حيث ظهرت المجموعة اليابانية بعقد لإنجاز هذا المشروع وهو مايسمح بإنتاج 40.000 متر مكعب من الماء يوميا، و300 ميغاوات من الكهرباء سنويا في منطقة أرزيو، ومن أجل هذا المشروع تم إنشاء شركة مشتركة تسمى (كههما)، بين الشركة الجزائرية للكهرباء التي تملك 20% من أسهم الشركة، و80% للشركة الأمريكية (بلاك فيتس).

وهناك مشاريع أخرى في إطار البرنامج الوطني للطاقات المتجددة⁽¹⁾، وهي كالآتي :

فيما يخص الطاقة الحرارية والأراضي: هناك تقسيم واستغلال الموارد الحرارية الجوفية لأغراض التدفئة والتجفيف حوض حمام ملون، ودراسة نظرية وتطبيقية للتبريد عبر الطاقة الحرارية الأرضية، تطبيق على موقع بسكرة. أما الطاقة الحيوية نجد تطوير صناعة الوقود الحيوي في الجزائر، و نماذج من إعادة التدوير الداخلي للمفاعل الحيوية لإنتاج الغاز الحيوي من النفايات تغليب الحديد الجزائري بمصنع الروبية، بالإضافة إلى استرجاع الطاقة من الغاز الحيوي بباتنة. كذلك إدارة ومعالجة واسترجاع الطاقات من النفايات ومحطات المعالجة والتطهير، كاسترجاع الطاقة من نفايات الدهون الحيوانية ومعالجة وإعادة تدوير النفايات من صناعة الألبان، وخلق وقود الديزل الحيوي من الزيوت النباتية من خلال الحفر لأكسدة المعادن.

في ما يخص الهيدروجين وخلايا الوقود تسعى الجزائر نحو التكيف إلى.

- إنتاج الهيدروجين عن طريق التحليل الكهربائي من الطاقة الكهربائية المنتجة عبر المركبات الشمسية.

- تحليل مواد جديدة كأقطاب خلايا الوقود ذات فعل تحفيزي لإنتاج الهيدروجين.

- تصميم نظام لإنتاج هيدروجين الشمس بوحدة سوفيتال بالجزائر.

(1) - وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المرجع السابق الذكر.

- دراسة مقارنة لإنتاج الهيدروجين في الجزائر من خلال استخدام تقنيات مختلفة.
 - أنودات الصورة (TIO2) البنية النانوية وتطبيقاتها.
 - دراسة جوانب إنتاج وتحويل الهيدروجين والتقييم البيولوجي من المخاطر المرتبطة بها.
 - مساهمة دراسة الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية الضوئية والوقود الشمسي: الهيدروجين من الطاقة الشمسية ممزوجة بالغاز الطبيعي.
 - تحسين إنتاج الهيدروجين بالطاقة الشمسية في جنوب الجزائر.
 - إنتاج الهيدروجين عن طريق التحليل الكهربائي الشمسي.
 - تحليل وإدارة الطاقة في الشبكات الغير متجزئة.
 - تحويل غاز الكربون الى وقود قابل للاحتراق عن طريق التحفيز الالكترى ضوئي.
- وبالنسبة الى الطاقات المتجددة المتعددة الاخرى تسعى الجزائر الى:**

- مصادر الطاقة المتجددة الاخرى لتوليد الكهرباء والماء في المناطق النائية.
- الدراسة والسيطرة على النظم الهجينة الكهروضوئية، والرياح المعزولة.
- التقدّمات التلقائية المخصصة لمباني الطاقة الإيجابية.
- دراسة جدوى تهجين محطات الديزل الصغيرة عبر أنظمة ومصادر الطاقة المتجددة.
- تصميم و انشاء محطات صغيرة هجينة تتكيف مع المناطق الريفية بولاية بشار.
- دراسة فعالية تشغيل نظام متعدد مصادر الطاقات النظيفة.
- تهجين محطة الديزل من خلال نظام الرياح في موقع معزول.
- تحسين تصميم المباني في الجزائر لتحسين الأداء الطاقوي: نحو مقاربة طاقوية إيجابية.
- البحث عن المبرّدات الجديدة: التصميم و النمذجة.

- تصميم وإنشاء محولات الطاقة متعددة المداخل موجهة لنظم الطاقة المتجددة متعددة المصادر.
- التقليل من الخسائر الاقتصادية في الشبكة الجزائرية من خلال تحسين نوعية الكهرباء.
- السيطرة على المحولات في أنظمة الكهربائية المتصلة بالشبكة.

بالنسبة لتثمين البترول ومشتقاته، هناك سعي نحو دراسة وتطوير الأساليب المناسبة لتحسين سلامة وسائل النقل الهيدرو كربونية، وتثمين البنتونيت الجزائري في صياغة سوائل الحفز ودراسة سلوك الانسيابية، وتوصيف الفيزياء الكيميائية، بالإضافة إلى توصيف الكائنات الدقيقة المشاركة في التحلل البيولوجي للمواد الهيدروكربونية. كما هناك تحسين موثوقية نظام رصد وصيانة عن طريق الحصول على البيانات والمراقبة عن بعد (سكادا) للمنشآت النفطية لسوناطراك، والمساهمة في تقدير حجم التفاعلات البيئية للغاز المعكوس وتطبيقات لمشاكل النفط، ودراسة وصياغة مثبطات من بولميريات المشتقة من البولي (فينيل بريدن)، كتطبيقات لحماية المنشأة الصناعية.

- كما هناك خطط لتحليل تآكل خطوط الأنابيب، وتأثير التعليمات الفيزيائية على حركية الشاملة.
- بالإضافة إلى مساهمة دراسة فعالية المنشأة في استقرار السوائل البترولية.
- دراسة توازن أداء انبعاثات الطاقات الضارة، الوقود المخدر بالكحوليات.
- تحسين شبكات نقل وتوزيع الهيدرو كربونات ومساهمة دراسة حياة المتبقية من شبكات توزيع الغاز الطبيعي المصنوعة من بوليثلان، تقدير الصيانة وموثوقية المؤشر.
- دراسة إشكالية نقل الهيدرو كربونات بين سوناطراك، وشركائها الأجانب في إطار القانون الجديد، والنظام الضريبي الجزائري.

وهناك توجهات للتنمية الوطنية بتعزيز قطاع المحروقات بعد ما تأكد للجزائر أن اللجوء إلى الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية وغيرها)، تكلفتها عالية ومكلفة جدا وتحتاج إلى تكنولوجيا ضخمة لها العديد من الأبعاد والأخطار، برزت الحاجة إلى اللجوء للتوجه نحو التنقيب والبحث عن الغاز وتصديره وهذا لما يمتاز به من إمكانية استخدام مادته الخام في التصنيع، وملائمته للبيئة ونظافته. وهذا ما يعكس اهتمامات الجزائر الاستراتيجية باعتبارها بلدا غازيا أكثر منه نفطيا يستلزم ذلك كله اختيار أفضل البدائل الاستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية لتعزيز المكانة الجيوسياسية والاستراتيجية للغاز الجزائري في السوق الأوروبية⁽¹⁾

(1) - عدنان بوزيدي، الاحتياطات الغازية للجزائر، الرهان والخيارات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 8، 2017، ص 40-41.

بالنسبة للغاز الصخري فيعد إستغلال الغاز الصخري بديلا هاما عن المصادر التقليدية لتدعيم الاحتياطات الغازية للبلد على إعتبار أن الجزائر من البلدان التي تحوز على موارد كبيرة منه حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، لكن مايعيق أكثر هذا الخيار في الوقت الراهن هو القيود الاقتصادية، والبيئية، وأيضا نقص الخبرة الفنية، والافتقار إلى التكنولوجيا المتخصصة والعالية الدقة والمكلفة جدا، وعدم التحكم الكامل في تقنيات الانتاج الجديدة، ولذلك فإن العمل بنظام الامتيازات الأجنبية قد يكون الحل عند التنقيب وإنتاج الغاز غير التقليدي وخاصة حالة الغاز المائي⁽¹⁾.

وفي سياق آخر تسعى الجزائر لتعزيز إحتياطاتها الغازية من المصادر غير التقليدية، ومن الخطوات التي أنجزتها في هذا الاتجاه من غير تعديل الإطار القانوني، وهو ترسيم حدودها البحرية مع تونس بإتفاقية تنص على تبادل المعلومات في حال التنقيب، والاستكشاف، أو إستثمار الموارد الطبيعية على مقربة من الحدود البحرية. وتعد هذه الاتفاقية خطوة مرحلية في انتظار خطوات مماثلة مع دول أخرى ومنها المغرب الاقصى، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا. وقد كسبت شركة سونطراك خبرة أولية في مجال التنقيب في البحر بحيث شكل مشروع مهدية 2 بالمياه الاقليمية التونسية أول اكتشاف في هذا الموقع 73 يوما بتكاليف لم تتجاوز 30 مليون دولار أمريكي، وهناك أيضا مشروعان للحفر البحري في أعالي البحار الجزائرية في بجاية ووهران بعد استكمال انجاز الدراسات الأولية في المياه الاقليمية لهذين الموقعين⁽²⁾، ويقر الخبراء كذلك على أن تُوسع الجزائر من حدودها البحرية، وتحميها وتستغل مواردها الطبيعية بحقوق سيادية بغرض الصيانة واستغلال الموارد، وتكثيف العمليات الاستغلالية، وتنشيط الصادرات الجزائرية، وتوزيع إيراداتها لتعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تترك الفرص لدول الأوروبية أن تسيطر على مياها الإقليمية ومواردها.

من خلال إستغلال الغاز والغاز الصخري^(*)، تبقى الجزائر فاعلا طاويا دوليا مستقبلا لكن لا تكتمل هذه الاستراتيجية إلا بتعزيز القدرات في مجال الطاقة النظيفة معتبرا في ذلك الطاقة الشمسية، والريحية والكهرومائية وغيرها، وتنويع صادراتها الزراعية، والفلاحية، ولا يتم الاعتماد على الغاز والنفط كليا كما هو اليوم. لأن بهذه الارقام الجزائر مستقبلا غير قادرة على تلبية الطلب المحلي والتنمية الوطنية، وغير قادرة على المنافسة، وتصدير منتجاتها، فإلى ذلك الوقت قد تتخلى الدول المستوردة عن ذلك، ولهذا فالجزائر هي مجبرة على خلق مشاريع إستثمارية أخرى بديلة للحفاظ على

(1) - عدنان بوزيدي، المرجع السابق الذكر، ص 45.

(2) - نفس المرجع، ص 46.

(*)- تعد الجزائر ثالث أكبر دولة من حيث إحتياطي الغاز الصخري بالعالم ب20000 مليار م3 بعد كل من الصين ب32000 مليار م3 والأرجنتين ب23000 مليار م3، وقد يكون الغاز الصخري في الجزائر ممول لإستراتيجيات التنمية في الجزائر مستقبلا إلى جانب مصادر التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط حيث تحوز مياه الجزائر على أغنى المناطق غير المكتشفة من الغاز الطبيعي إلى جانب الطاقات المتجددة تعزز بها قدراتها إنتاجا واحتياطا من أجل التجدد وصيانة البيئة ونحو تنمية إقتصادية وإجتماعية إذ أن الطاقة المتجددة والنظيفة قد تهيم على المشهد المستقبلي للطاقة وعلى الجزائر أن تسعى إلى ذلك بنظرة إستشرافية إستباقية.

موقعها وبقائها من خلال التكيف الذي يساعدها على استمرارها (الدولة). تجلب التقانات الجديدة باستمرار لمواكبة التطور العالمي الحاصل، ويتم كذلك في مجالات أخرى لإستخدام العلم، ولتطوير التقنية، وإستخدام الادوات الحديثة، وإبتكار الأساليب العلمية المختلفة لتطوير الإنتاج، وتحقيق معدلات عالية من الإنتاجية، ومكافحة التلوث في العديد من المجالات .

إن استخدام التقنية الحيوية في الزراعة يحقق معدلات عالية من الانتاجية، ويتوقف ذلك النجاح من خلال الهندسة الوراثية، والتقانة الحيوية، والتقانة الكيميائية، وتنسيق البحوث الزراعية للإستفادة من المعارف المكتسبة، لإحداث تقانة زراعية أصيلة ثم العمل على تطويرها، وتمييزها لمجابهة المشاكل والتحديات الزراعية في بيئات مختلفة، وبمناهج تتفق مع الظروف المحلية لكل جهة وقدراتها أيضا على الإستثمار⁽¹⁾. وفي هذا السياق على الجزائر خصوصا تنظيم مراكز البحوث الزراعية بصرامة وثقافة التنمية البيئية، بالإضافة إلى إدماج القطاع الخاص في البحوث الزراعية تجلب العناصر العلمية المؤهلة لإستنباط الحزم التقنية لتكثيف الانتاج، وتخفيض التكلفة، وهذا يعني أن نخصص المال، والوسائل البحثية، وتجلب التقانات الحديثة والمتطورة ومن خلال إستخدام البيوت الزجاجية حيث يستطيع الفلاح التحكم بكل عناصر الطقس، والمناخ، بالإضافة إلى أن هناك محاولات للتحكم في الغيوم وإستثمارها، وتحديد المطر الساقط، والتحكم بالضباب، ومنع البرد والعواصف الرعدية. وهذا قصد تكثيف الإنتاج وبلوغ مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي، ونحو تحسين مستوى الأمن الغذائي .

وبخصوص الحفاظ على الغلاف الغازي في الجزائر وجب القيام بتطوير طرق مراقبة وقياس نوعية الهواء وتطوير التقنيات عديمة الانبعاثات الغازية والتعرف أكثر على الملوثات الهوائية من أجل مكافحتها. وتعد مكافحة الاحترار العالمي أهم تحدي عالمي لكونه مهدد لوجود الإنسان والحيوان، والنبات وتؤكد المؤتمرات العالمية رفيعة المستوى والبحوث العلمية المحترمة أن المستقبل سيكون أصعب من أي وقت مضى إذا كانت تنمية لا تنتظر لمستقبل الاجيال⁽²⁾. وقد كثفت الجهود العالمية لمحاربة هذه الظاهرة عن طريق إنشاء الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ بالتعاون مع الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية عام 1988م، وتعمل الأخيرة على محاربة وحصر الغازات الدفيئة وتقييم الجوانب العلمية للنظام المناخي وتغير المناخ وتأثيرات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية بها من أجل التنمية البيئية التي تبقى على حياة المكونات البيئية⁽³⁾. كل هذا يستدعي ضرورة إستخدام التكنولوجيا القليلة الاستهلاك للطاقة في الجزائر والتوجه نحو العمران المستديم الذي يشيد بطريقة ذكية، بالاعتماد على الظروف المناخية، والجغرافية للتهوية، والإضاءة والتقليل من الاضاءة الاصطناعية، واستخدام تلك المستهلكة لطاقة أقل في البيوت والشوارع، وبدور التخطيط العمراني كذلك تسهيل

(1) - التقرير العربي الاقتصادي الموحد، (الفصل الثالث: القطاع الزراعي)، المرجع السابق الذكر، ص 46.

(2) - الهيئة العالمية المعنية بتغير المناخ، برنامج الامم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية، 2002 ص 329.

(3) - محمد تيبب، عادل جارش، تداعيات التغير المناخي على الأمن العالمي، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية،

العدد: 1، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بأفلو، جانفي 2017، ص 58.

للمواصلات، وتحسين خدمات النقل للتقليل من الضجيج والضوضاء الملوثة للبيئة، والمسببة للإنسان الأمراض المتعددة وتضاعف الاحترار في الجزائر، ولأجل صيانة البيئة الطبيعية تعتمد السياسات على استراتيجيات تتضمن، مكافحة التصحر حيث سعت الجزائر إلى منع تدهور الأراضي التي تنتج المحاصيل الزراعية، والاشخاب، والإحتطاب، والكلاء، وغيرها بتوفير الغاز كوقود بديل عن الأحطاب بدل تدمير الأشجار، كما كان في السابق وبناء السد الأخضر وهو من المشاريع الرائدة، ويمتد هذا الحزام الغابي من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية ويعرض **20 كيلومتر** بالإضافة إلى مشروعات أخرى كالتشجير وتحسين المراعي، وصون أحواض تجمع المياه وتثبيت الكثبان الرملية في إطار خطط التنمية لعام **2000م** وتواصل العملية إلى يومنا هذا وباستراتيجية لعام **2025** بالإضافة إلى إدارة الغابات وتنمية الأراضي الجافة وحماية السهوب وحماية التراث الغابي بشمال الجزائر وشرقه وغربه (**شريعة، وجرجرة، وثنية الحد والقالة... الخ**)⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى سعت الجزائر في استراتيجيتها لمكافحة التصحر بتطوير أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي، والأراضي الزراعية المنتجة، وتطوير أنواع، وسلالات نباتية، برية، لزرعها في المناطق الجافة، والقاحلة، وإقامة السدود الخضراء أمام واجهات زحف الرمال، وتطوير تقنيات ري المناطق الجافة والقاحلة بالمياه المالحة .

وسعت كذلك للحفاظ على **البيئة الحضرية** للحفاظ على نوعية الحياة والموارد الطبيعية من خلال تخطيط عمراني مستديم بشروط بيئية يبعد كل تلوث عن المناطق الحضرية بإبعاد المصانع ومراكز التلوث خارج المناطق الحضرية خاصة بالتقليل من ضوضاء السيارات، وما تفرزه من غازات تضر الهواء والنبات، والحيوان، والإنسان، وتسبب له الأمراض.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الطبيعية يتضح لنا أن **حماية الأنواع تعبر عن البقاء لجميع مكونات البيئة** من خلال تكثيف تقانات التوالد، ونعني بذلك حماية كل الأنواع حتى لا تنقرض وتتسبب في إنقراضنا، وفي هذه الحالة تتوجب الحماية معرفة الحاجات البيئية للأنواع المهددة وديناميكية الجماعات (**التوالد، ومعدل الوفيات، والتحركات في الزمان والمكان**) على المستوى العلمي، ويوجد عدد ضخم من النصوص التشريعية، والقوانين الوطنية، أو الدولية التي تفرض الحماية القانونية للأنواع المهددة كمنع الصيد البري، أو البحري، أو القطف، أو التجارة وتقنين استغلالها تحديد فصول وحصص الصيد أو إقامة مناطق محمية منتزهات طبيعية أو محميات⁽²⁾.

ويتطلب على الجزائر في مجال تطوير **الموارد المائية** التركيز على دور البحوث وتطوير مراكز الأبحاث لتتماشى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة حتى تتمكن من تحقيق إدارة مواردها

(1) - الفلاحة والتنمية الريفية، خطة العمل لمكافحة التصحر في الجزائر للاستراتيجية العشرية 2008-2018 لإتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، 2014، ص 7 - 8 - 9 .

(2) - ألكسندر دلمولينو وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 60.

لتستجيب للأجيال القادمة. وتساهم في مساعدة الدول المجاورة بالرجوع لمكانتها، ودورها الاستراتيجي في بناء الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية، وتطوير البذور المقاومة للجفاف، واحتياجات مائة أقل والتوسع في نظام التربة البديلة، والزراعة العضوية، وتوطين ونقل تقانات معالجة المياه، وإعادة استخدامها، ورصد العوامل المناخية، والبيئية، والموارد الأرضية، وبناء السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية. إضافة إلى التوسع في مجالات التقانة الأخرى، وأهمها تطوير تقانات ملائمة في الإنتاج، والتسويق، وحفظ المحاصيل، والأغذية، وتصنيع المنتجات الزراعية، والحيوانية، وتقانة تحليل المعطيات، والمواصفات للأصناف المبتكرة⁽¹⁾.

إلا أن الضعف في تطبيق السياسات يرجع للإدارة العامة، ولإدارة الموارد المائية خاصة حيث إستمرت الطرق التقليدية في الري، وهدر كميات كبيرة من المياه تقارب ضعف الكميات اللازمة وإرتفاع تكاليف الإنتاج. ولا زالت أيضا المناطق الريفية تفتقر إلى مشروعات البنى الأساسية المتطورة والخدمات الزراعية، وكان سببا في تقلص الميزانية العامة للدولة، مما اضطرها لتخصيص موارد مالية لإسترداد السلع الغذائية الرئيسية دون أن تخصص جزءا منها لاعتماد التنمية الرأسية، وزيادة الانتاجية وإعطاء البحث العلمي الزراعي واستخدامات التقانة. ويتطلب معالجة هذه الاوضاع لتحسين الأمن الغذائي بالجدية، والفعالية، ومنح أولوية للقطاع الزراعي، والإهتمام به في هيكل الاقتصاد، والتوجه الفعلي للإستثمار في الجزائر بحيث أنها تتوفر فيها موارد زراعية هائلة وأراضي، ومياه، فالمطلوب هو إحلال لاستخدامات العلمية الحديثة مكان الوسائل التقليدية في عمليات الإنتاج، والري، والاستثمار والتصنيع والتسويق، والتمويل⁽²⁾.

إذا الحفاظ على المياه كاستراتيجية وكسلاح للأجيال القادمة، باعتبار أن المياه في الجزائر قد تكفي لقرون حسب الخبراء، ولكن لا بد من التوجه نحو الامن المائي للدولة لتداعياته الخطيرة على النظام البيئي، والواقع الانساني، والاقتصادي، والاجتماعي بسبب الجفاف، أو قلة الأمطار، أو مشكلة التلوث والسموم التي تصل للمياه الجوفية، أو التغيرات المناخية المقبلة، أو الصراع التي ممكن أن تسببه دول الجوار ودول غربية، التي يشغلها هذا الموضوع كثيرا لأجيالها القادمة للإستهلاك وللإستثمار في طاقة المياه. إذ أن الموارد المائية من المرتكزات الأساسية أحد المتطلبات لإدامة الحياة الانسانية ولا يمكن للتنمية (الزراعة، الصناعة، تغطية الحاجات الانسانية وغيرها) أن تستمر بدون ماء فمن المصلحة الوطنية الحماية بجدية للموارد المائية في الجزائر. هنا لا بد تعزيز نظام قانوني جديد لحماية الموارد المائية الجوفية الوطنية ومعاقبة كل متسبب في التلوث وعلى السلطات المحلية تنظيم حفر الآبار بدراسة علمية، وليست بطرق عشوائية وفساد إداري، وهذا ما يزيد المياه

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عام 2017، (الفصل الثالث قطاع الزراعة والمياه)، المرجع السابق الذكر، ص 65.

(2) - نفس المرجع، ص 66.

ملوحة، ويفقدها نوعيتها، وهو ما نلاحظه في العديد من ولايات الوطن⁽¹⁾. وتقدر المياه الجوفية الوطنية حسب بعض الاحصائيات بحوالي 7مليار م³، وهي مقسمة إلى 2.8 مليار م³ متجددة بينما 4.2 مليار م³، غير متجددة⁽²⁾. حيث أن الموارد المائية الجوفية تمثل القاسم المشترك بين مختلف عناصر التنمية، فعلاوة على حاجتنا لهذه الموارد لضمان الحياة نحن بحاجة إليها لتوفير الغذاء، والحفاظ على النظم الايكولوجية، كما حاجتنا إليها للاستعمال الصناعي، والانتاج الطاقوي فالحفاظ عليها سيسهم لا محالة في تحقيق الأهداف الإنمائية الحاضرة، والمستقبلية المتصلة بهذه الموارد⁽³⁾. هذا من أجل ضمان الانتفاع السلس للموارد البيئية، واعتبار الأمن المائي^(*)، جزءا أساسيا من الأمن الانساني.

كما تحتاج حماية البيئة، وإحلال التنمية في الجزائر إلى إصلاح إداري لتحقيق استراتيجية التنمية الوطنية، بحيث أن الإصلاح الإداري يقوم على مرتكزين أولهما يبرز من خلال إعادة تنظيم الجهاز الاداري للقيام بوظائفه الجديدة في ضوء السياسة العامة الهادفة الى التنمية. أما ثانيهما فيمكن في علاج مشكلات الجهاز الاداري علاجا ينتبع موطن المشكلات الادارية في المجتمع، بما يخلق جهاز اداري يعكس علاقات وقيم المجتمع ويحقق التنمية في نفس الوقت، الذي تحقق فيه كفاءة العمليات الادارية. ويرى علماء إدارة البيئة أن الإصلاح الاداري هو عبارة عن خطة، أو برنامج يتضمن مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة اوجه القصور، والخلل في طرائق، واساليب، وأدوات، ومهارات النظام الاداري المشتمل عبر السنين. من أجل إعداد وتنفيذ الخطط و البرامج التي تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولي، أي أن الإصلاح الاداري يقتضي وضع البرامج الشاملة، والتي تعالج بصورة جذرية المشكلات المدروسة بدقة وعناية في ضوء الامكانيات، والموارد المادية، والبشرية التي تشكل العامل الاساسي لإعادة وتنفيذ برنامج الإصلاح⁽⁴⁾. وهنا تظهر الضرورة الاستراتيجية للإدارة كآلية للتنمية البيئية، حيث يوضح على خليفة الكواري أن التنمية باعتبارها

(1) - القطبي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 6.

(2) - سياخن مصطفى، إشكالية المياه في الجزائر استراتيجيتها المستقبلية وآثارها على التنمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 148.

(3) - القطبي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 292.

(*) - قد يذهب الكثير من الباحثين إلى أن مفهوم الأمن المائي هو مرادف للأمن القومي، كما هو متعارف عليه في الشرق الأوسط فالقرارات التي تتخذها الدولة في استعمال وتنظيم المياه هي من ضمن الاجراءات المهمة أو الاستراتيجية التي ينتهجها النظام للحفاظ على موارده المائية وتتميتها (يراجع في هذا الصدد: ميرم السلماي، النظرة الامريكية الاستراتيجية للمياه في الشرق الاوسط، العدد133، مجلة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص 82).

(4) - سنوسي خنيش، المرجع السابق الذكر، ص 143 - 145.

عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها⁽¹⁾، فهي تمثل الألية الرئيسية للمساهمة في استراتيجية التنمية⁽²⁾.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون تحقيق تنمية ادارية تتضمن الاصلاح الاداري بطريقة تلقائية، تركز على أساليب بلغت درجة عالية من الفعالية، والنجاح، وتتطلب العملية صفة الاستمرارية حيث أنها مطالبة بتتبع التغيرات التي تحدث في البيئة الادارية. ويتوقف نجاحها على الاستقرار والوضوح، والرؤية ويتوقف الاصلاح الاداري على الوظائف التالية **(التخطيط السليم، التنظيم العقلاني، التوجيه الرشيد ، الرقابة الصارمة)**⁽³⁾. وعليه للاصلاح الاداري علاقة وثيقة بالبيئة الوطنية، أي يجب أن يشير إلى المدلول الاجتماعي والاقتصادي للاصلاح الذي يؤثر ويتأثر بدواليب سيره.

ويتلخص مضمون الاصلاح الاداري في الجزائر في مكافحة البيروقراطية، والفساد الاداري، وتحديث المرافق العمومية، وإعطاء فعالية للنشاط الاداري والاقتصادي والاجتماعي⁽⁴⁾. وهذا ما يجعل السلطات العمومية تقوم بإصلاحات عميقة تهدف إلى تدعيم مفهوم دولة القانون⁽⁵⁾. فمن خلال الاصلاح الاداري نتجه نحو التمكين، وإعطاء الفرص لتنمية القدرات، وخلق كفاءات من أجل الاستخدام الافضل للعلم والتكنولوجيا والتقانة الحديثة في الانتاج، والخدمات وتحقيق التنمية الشاملة وبالتالي تحقيق الاهداف الوطنية⁽⁶⁾، وهنا يكمن التكيف. ونذكر هنا المشكلات الإدارية للجزائر والتي قللت من فرص التنمية وقد مرت بالعديد من التطورات بدأ تقريبا من إحتلال الدولة العثمانية لها إلى الإحتلال الفرنسي الطامس والماسخ لشخصية الجزائري العربي المسلم، التي خلف من وراءه المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة. وقد حاولت الحكومات المؤقتة المتعاقبة إبرازها ومجابتها، والخروج بحلول لها لكن سياسات التجهيل والتخلف لا تزال آثارها⁽⁷⁾، وهو ما ضاعف الخطط الادارية العرجاء المطبقة في الادارة الجزائرية الذي إنعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور البيئة الطبيعية، وقلل من فرص التنمية. في حين أن هناك العديد من الدول اليوم تنظم الجانب الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية بأدواتها المالية والنقدية والتجارية في إطار بيئة دولية رأسمالية متنافسة على النمو والتنمية الاقتصادية، بجهاز إداري فعال. ويتطلب من الجزائر خصوصا أن تواكب هذا

(1) - على خليفة الكواري، المرجع السابق الذكر، ص 63.

(2) - جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين ادارة التنمية والتنمية الادارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 6 - 7.

(3) - زياد رمضان، المفاهيم الادارية الحديثة، مركز الكتب الاردني، الطبعة الخامسة، الأردن، 1995، ص 14.

(4) - أحمد بوسوماح، المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 59.

(5) - نفس المرجع، ص 61.

(6) - أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 369.

(7) - منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 317.

التطور الذي يشرح وبوضوح تنمية القدرات الوطنية بمنظومة إقتصادية ذكية عبر الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة الاقتصادية، بإصلاح الإدارة، وبالمؤسسات الحديثة تكنولوجيا لنجاح السياسات الاقتصادية.

ويبرز دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الجزائري وفي الاسهامات والدلالات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين الخطط الاقتصادية والتنمية⁽¹⁾. وتوضح توجهات الجزائر الاستراتيجية في معالجة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (سياسات تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي، والعرض الكلي، بهدف احتواء العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي).

وبالنسبة للإصلاحات الهيكلية فهي إصلاحات تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد تشمل الإصلاحات بما يشمل تدابير التحرير الاقتصادي، والخصخصة، والانفتاح الخارجي، وتحرير التجارة، وإصلاحات تطوير أسواق المال، وإصلاحات أسواق العمل، وأسواق المنتجات، وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى مثل إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية والإصلاحات القطاعية، وتؤثر الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الإنتاجية^(*)، التي تعد بدورها أهم قناة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاع الحقيقي، وقد أكدت الدراسات أهمية الإصلاحات الهيكلية الإدارية في دفع النمو الاقتصادي لاسيما في الأجل الطويل.

في هذا الصدد لابد أن نشير إلى أنه لابد للجزائر أن تتبنى إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وانتقال النظام السياسي من الضعف إلى القوة بقوة المؤسسات فيه، وهذا يعد أيضا ركيزة من ركائز تحقيق التنمية، وتحقيق مستويات الثقة في قدرة النظام بجهاز إداري فعال يعمل على ترقية التسيير السليم للأموال العمومية الذي هو في الأخير ضمان لحقوق الأجيال الحالية ودون أن تدفع الأجيال القادمة ديون الأجيال السابقة. وفي هذا السياق وعلاوة على الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات المالية وفي مجال الميزانية، وجب مضاعفة الضرائب لمنتجات السلع، والخدمات للمساهمة في الموارد العامة، وهذا باصلاح السياسة الجبائية بنظام عصري، وفعال لمكافحة الغش والتهرب الضريبي اقتصاديا، واجتماعيا، ومثال على ذلك دعم الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية بإجراءات رامية إلى تعزيز الوسائل المالية للجماعات المحلية، منها رفع الضريبة على القيمة المضافة

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 (الفصل العاشر)، المرجع السابق الذكر، ص 184.

(*) - تحسين الحوافز الإنتاجية، ورفع كفاءة السعريّة، وتوفير الحافز لدى المنتجين لرفع مستويات الناتج وفي هذا الصدد أيضا تستخدم إصلاحات سوق المنتجات لتقليل القيود المفروضة على مستويات المنافسة والدخول والخروج من أسواق السلع والخدمات وتشير الدراسات الحديثة أن القيود على أسواق العمل من خلال الحماية المفرطة للعمالة تُضعف مستويات الإنتاجية وتؤثر سلبا على الناتج والتشغيل، راجع في ذلك: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، (الفصل العاشر)، المرجع السابق الذكر، ص 189-190). راجع

أيضا: job Protection legislation and Productivity Growth in OECD Countries Economic- POLICY20 2009, p349-402. (Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn -

TVA، والتي إرتفعت من 5% إلى 10% وتخصيص 50% من ناتج الضريبة على الدخل العام **IRG** على الإيرادات الإيجارية⁽¹⁾، لتبقى الجباية البترولية مصدر مستديم لتزويد ميزانية الدولة على المدى المتوسط فقط كما يرى الخبراء الاقتصاديون.

أما فيما يتعلق بالهياكل الجديدة لتحصيل الضرائب فقد تم إنشاء مديرية الشركات الكبرى المكلفة بالتحكم في الإيرادات الجبائية للدولة، وتأمينها، وبتسيير تحصيل الضرائب البترولية وكذا عصنة الهياكل، وتحديث الاجراءات من خلال أتمنة التسيير^(*)، وتقوم بتحصيل جميع الضرائب البترولية ومايقارب 50%، من الضرائب العادية، وتم توسيع حقل إختصاصها في الفترة 2013/2009م بغية تحصيل 70% من الجباية، وفي مجال مراقبة الملفات الجبائية للشركات فيما يخص تنظيمها وحيازتها على وسائل حديثة وموظفين أكفاء. وتم خلق مراكز للضرائب **CDI**، وأنشئت أيضا مراكز ضرائب جوارية مسؤولة عن جباية صغار الملمزمين بالضريبة، ومداخل الأشخاص الماديين. كل هذا لضمان موارد الدولة التي تستجيب لمتطلبات الأفراد من خلال ترجمتها لمطالبهم الاجتماعية، ومكافحة الفساد الذي لا يمكن للتنمية أن تتحقق بوجوده، خاصة إختلاس المال العام رغم التشريعات الوطنية والدولية لمكافحة الظاهرة، وتتم مراقبة الإنفاق العام نظرا لأهميته، وأثره، على مدى قانونيته، وفعاليته عبر تدخل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية **CNED** المكلف بزيادة نجاعة إنفاق التجهيز للدولة، وتحسين عمليات التقييم، والإنجاز، والمتابعة للمشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الإقتصادية والإجتماعية، وتنويع موارد تمويل المشاريع الكبرى وجعل تمويلها مواتيا إلى حد أقصى.

ويسعى الصندوق مستقبلا إلى متابعة تنفيذ برنامج تقييم المشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الإقتصادية والاجتماعية، وتعزيز وسائل التدخل من خلال تعبئة الخبرات الوطنية والأجنبية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات العاملة بالوزارات والهيئات المكلفة بالمشاريع التنموية الكبرى حول إستعمال دليل متابعة إنجاز المشاريع الكبرى⁽²⁾. هذا بالإضافة إلى المفتشية العامة للمالية **IGF** وهي هيئة رقابية ذات طابع إداري مختصة أساسا في التسيير المالي، والمحاسبي لمؤسسات الدولة، والجماعات المحلية، والاقليمية، والأجهزة الخاضعة للنظام المحاسبي العام، وأي مؤسسة أخرى تستفيد من دعم ومساعدات من الأموال العمومية والمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بموجب الأمر

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 156.

(*) - الأتمنة أو التشغيل الآلي (**Automation**) مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتيا بدون تدخل بشري، فيمكن تسمية الصناعة الآلية بالأتمنة الصناعية مثلاً، وهي تعني حتى في أتمنة الأعمال الإدارية، وهي عملية تهدف إلى جعل المعامل أكثر اعتماداً على الآلات بدلاً من الإنسان، وتهدف الأتمنة إلى زيادة الإنتاج حيث تستطيع الآلة العمل بسرعة ودقة أكبر من الإنسان.

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 159.

01/08 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2008م. وقد قامت هذه المفتشية بمهمة مراقبة تسيير بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تسعى للتنمية الوطنية (كمترو الجزائر، والمؤسسة الوطنية للسكنات الوظيفية EPLF ببومرداس، ومؤسسة ميناء الجزائر، والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.... إلخ). فكانت مهمتها المراقبة، والتشجيع على الاستقامة والمسؤولية، والشفافية في تسيير القطاعات العمومية، والخاصة وفي دعم التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته⁽¹⁾. فبدون مراقبة للإنفاق العام لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة اجتماعيا لما له من تأثير مباشر على التنمية، وتصبح موارد الدولة عرضة للنهب، والفساد الإداري ويصبح المواطن يبحث عن مصلحته الشخصية دون أن يراعي للمصلحة الوطنية .

ما سبق يؤكد أن التواصل والتكامل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة يأتي من خلال نظام إدارة البيئة (أي استراتيجية للتنمية تتوفر لها مقومات الاستمرار من الناحيتين الايكولوجية (التبئية) والاقتصادية ستكون مفيدة للبيئة والتنمية وانعكاسها اجتماعيا على السواء).

فقد أصبح ينظر اليوم إلى هدفي حماية البيئة والتنمية الاقتصادية على أنهما متكاملان وليس متناقضان ويوضح **وليم كلارك** الذي تولى مؤخرا قيادة البرنامج المتعلق بالتنمية المستمرة للمحيط الحيوي في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في النمسا، وعضو اللجنة المعنية بالتغير العالمي التابعة للأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة، أن هناك قضيتين أساسيتين لابد للتربية البيئية من ايجاد الوعي بشأنهما على شتى المستويات تتعلق بمفهوم امكانية الاستمرار، أو قابلية الإستمرار التي حددتها لجنة برونتلاند بأنها القدرة على الوفاء باحتياجات الحاضر دون النيل من الاختيارات المتاحة للأجيال المقبلة، وعلى الرغم من أهمية موضوع قابلية الاستمرار، وانتشار التأييد له فما زال الفهم محدودا لما يؤلف على وجه الدقة مسارا للتنمية قابلا للاستمرار بالتمايز عن المسار غير القابل للاستمرار ولا تقتصر الحاجة هنا على دراسات حالات أكثر دقة لكيفية تأثير التغير البيئي في التنمية، وإنما تتعدى ذلك إلى ضرورة وجود إطار من المفاهيم، وإفتراضات التحليل لإستخدامها في استخلاص دلالات هذه الحالات، ثم التعميم إنطلاقا من هذه الدلالات المستخلصة، والقضية الثانية تمثل بعدا انمائيا ذا صلة في هذا الصدد تتعلق بالمسارات أو بالنماذج البديلة للتنمية⁽²⁾.

(1) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق الذكر، ص 161.

(2) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 04، المرجع السابق الذكر، ص 43.

- المبحث الثالث: التربية البيئية، والمواطنة، والثقافة، مفاهيم إستراتيجية لإصلاح البيئة الوطنية في الجزائر.

يثبت الواقع أن الشمال يساهم في تخلف الجنوب وليس تنميته⁽¹⁾، فيبقى دائما يساهم في تخلفه، لأنه ليس من مصلحة الشمال تقدم الجنوب، ومساهمته هذه لاتعني تحميلة المسؤولية الكبيرة، وما تقوم به الشركات المتخطية القوميات لدليل على ذلك، فهي تعمل على إستنزاف ما تبقى من خيرات الجنوب واستغلال السوق، والعمالة الرخيصة، والأراضي الزراعية الخصبة، وهذا ليس في صالح دول الجنوب ومنها الجزائر، وفي المستقبل ثروات أبنائها يذهبون أمام أعينها كما يحدث لأراضي أثيوبيا، والسودان اليوم، وما قضايا الهجرة، وتقليص البطالة وخلق استثمارات وتنشيط التجارة ما هي إلا تنمية غير قابلة للاستمرار (ثقافة التنمية لابد أن تتغير نحو المحافظة على الثروات الطبيعية). ومما يلفت النظر أيضا إعتبار الفقر، والبطالة والتفكك الاجتماعي، والحرمان الاجتماعي، والهجرة من بلدان الجنوب كالجزائر إلى بلدان الشمال بمثابة مخاطر تهدد السلام والأمن والتنمية، على نطاق عالمي ولم يؤخذ في الاعتبار كونها أزمات هيكلية تتحمل الدول الغربية مسؤوليتها. كما يتحمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي جزءا لاينكر من المسؤولية فضلا عن ممارسات الفساد، وسوء الإدارة، والتوزيع من قبل حكومات الدول المتخلفة⁽²⁾. وهذا لايعني القطيعة مع النظام العالمي لأنها غير ممكنة، ومستحيلة، ولايمكن لنظام فتي العزلة عن الآخرين، ولكن وجب التعلم من تجاربه، وسياساته، والتفكير في المستقبل كما يفعل، والتصرف مع هذا النظام بحذر لتعكس في الاخير هذه الاساليب على التنمية الوطنية بخيارات متاحة، وكثيرة، وتصبح قابلة للاستمرار⁽³⁾.

وبالتالي إن الكفاح من أجل سياسات عمومية ذكية تتعلق بحرية الأفراد، وثقافة

تتبنها الحكومة أولا والمجتمع ثانيا.

أما المواطنة هي ذكاء المواطن من أجل تشجيع الوحدة الوطنية، عكس المواطن الشديد الكراهية لوطنه. إذ أن المواطنة لها دور رصين في تقوية الدولة، كما أن السعي لاكتمال المواطنة وبناء ثقافة المواطنة كشرط لنجاح بناء الوطن يتطلب نضوج مواطن⁽⁴⁾، من خلال تربية بيئية، وثقافة مختلفة بعيدة عن المصالح الذاتية، وقد أشار ارسطو إلى المواطنة باعتبار أن المواطن له الحق في مجلس الحكم، وينخرط فيها كل من له صفة المواطنة⁽⁵⁾.

(1) - أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 120.

(2) - نفس المرجع، ص 139.

(3) - تيبب محمد، التنمية المستدامة والتوجهات في السياق السياسي، المرجع السابق الذكر، ص 140.

(4) - صالح سعود، محاضرات حول الاستراتيجية والاستشراف، المرجع السابق الذكر.

(5) - علي خليفة، وطن يلا موطنين، دار الفرابي، بيروت، 2009، ص 21.

وعليه، المواطنة شكل تتحدد به الهوية الاجتماعية، والاقتصادية، حين يقرن الأفراد وجودهم بالأمة، فإنهم يقرون بوضعهم الشرعي كأعضاء من مجموعة حضارية (كيفما عرفت)، بكيان والشعور المرتبط بهذا الشكل من الهوية هو حب الأمة ووعي لتقاليدها، لذلك فإن معرفة ماجعل الأمة عظيمة وماسيستم في ذلك هو نوع من الأهلية المطلوبة. وهكذا نصل الى المواطنة وهي تحدد علاقة الفرد ليس بفرد آخر (كما هي الحال بالنسبة إلى الانظمة الاقطاعية، والملكية، والاستبدادية) ولا بمجموعة (كما في القومية) ولكن بفكرة الدولة بشكل رئيس، والهوية المدنية المصونة بالحقوق وبالواجبات التي يؤديها المواطنون الذين هم أشخاص مستقلون ومتساوون في أوضاعهم الشرعية فالمواطنون الصالحون هم الذين يشعرون بالولاء للدولة، ويدفعهم الأحساس بالمسؤولية إلى تأدية واجباتهم، وبالتالي فهم يحتاجون إلى المهارات المناسبة لهذه المشاركة المدنية⁽¹⁾.

ونجد أن الهوية مرتبطة ارتباط وثيق بالمواطنة، وهنا يكمن المفهوم الرصين للتنمية بأن يشارك المواطن بطريقة ما في تلك الثقافة^(*)، التي تصون الدولة وتحميها، ومن شأن المواطنة الحفاظ على التماسك الاجتماعي، ومزيديا من التنمية الاقتصادية أكثر بكثير من الولاء عن طريق بعض دعائم النظام السياسي⁽²⁾.

ومن خلال الشطر المتعلق بالمواطنة نستنتج أن الجيش (المؤسسة العسكرية) جوهر السلطة الاجتماعية في بناء التكوين القومي، (يحمي المصلحة الوطنية، ولا يسعى للمصلحة العامة كما تسعى بعض دعائم النظام السياسي الأخرى بما فيها المؤسسة التنفيذية في الدول العربية والافريقية)، هذا إذا نظرنا، إلا أن التاريخ هو الموجه تظهر الحقيقة والصدق هو أن المؤسسة العسكرية كانت دائما في مركز العملية التي يتم بمقتضاها بناء التكوينات الاجتماعية والاقتصادية كتكوينات قومية، أي أنه على الدوام جوهر بناء الأمم والدول⁽³⁾، وإذا قمنا بمقاربة الكلام السابق في إفريقيا والدول الاسلامية والعربية نجد أنه لا وصول للسلطة، ورسم السياسات، والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية إلا عن طريق العسكر.

إن الجيش يوجد بالتحديد في قلب السلطة، أو عند نقطة الإنلقاء بين المشروع السياسي الوطني والجهاز الذي يضمن حمايته، أي يمكن القول أنه يوجد من جوهر نمط الإستمرارية الاجتماعية التي تتحدد من خلالها كافة الخصوصيات على المستوى النظري، والذي يكفل الوجود الفعلي للتكوينات

(1) - ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، (ترجمة: آصف ناصر ومكرم خليل)، دار الساقى بالاشتراك مع مركز الباطين للترجمة، بيروت، 2007، ص 14.

(*) - ثقافة التسامح الديني، وثقافة التنوع، والاختلاف بعيدا عن الطائفية، والجهوية، والاتجاهات السياسية، وتشجيع القيم الأساسية كحرية التعبير عن معتقداته وأفكاره وتوجهاته وغيرها.

(2) - صالح سعود، الاستراتيجية والإستشراف، المرجع السابق الذكر.

(3) - أنور عبد المالك، الجدلية الاجتماعية، (ترجمة: سامية الجندي وعبد العظيم حماد)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص

الاجتماعية والاقتصادية القومية في التاريخ على مر الوقت⁽¹⁾. وهذا ما يخلق اشكالات غير واضحة في تركيبة السلطة من غير العسكر، ويستعصي استعابها، وهو ما ينعكس على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة حماية البيئة الطبيعية، ولا تزال العلاقة بين العسكر والمجتمع بمعناها الواسع الى اليوم في الظل فقط⁽²⁾. وما يثبت أنّ الجيش هو السلطة الاجتماعية في البناء القومي إنتشار العديد البحوث والعلوم في الدول الرائدة ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك المعهد الجامعي للتنظيم العسكري الذي تحول مؤخرًا إلى المعهد الجامعي للقوات المسلحة والمجتمع، وانتشر علم الاجتماع العسكري في دول عديدة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا من خلال هذه الدراسات السوسولوجية الحقيقية الواقعية.

وكاستراتيجية لابد من إدماج عسكري جديد وفق مقاصد التنمية البيئية بروح ريادية وخلق مجتمع سياسي (تحول عسكريين الى سياسيين، وليس أن تكون الامة تحت سيطرة وهيمنة الجيش) بعيدة عن كل حسابات أخرى لاتصب في صالح المصلحة الوطنية، فوجب التمسك بالطابع الأساسي غير العنيف لسلطة الدولة البعيدة عن التناقضات المعقدة، والمليئة بالعوائق بين الجيش والمجتمع في كافة التكوينات القومية الاقتصادية والاجتماعية من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

ومن خلال ماسبق ينبغي على جوهر السلطة (المؤسسة العسكرية) أن يكون من الدعامات الأساسية لعملية الاستمرارية الانمائية الاجتماعية والاقتصادية القومية، حتى الوصول الى التوازن المنظم، والصارم الذي لا يكون إلا عن طريقه.

وإخترنا التربية البيئية كمحور استراتيجي لتحقيق التنمية لحرصها على التعليم المستمر، وتوجيه التفكير صوب الأخذ بمعالجة مشكلات البيئة الوطنية الجزائرية هجوما، بفهم القاعدة البيئية ومركزاتها وأهمية حمايتها، وأهمية التفاعل معها، وتعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا يتلوث فكر الفواعل بأوهام التنمية التي تصدر⁽³⁾.

فالتربية البيئية هي عملية لتكوين القيم، والاتجاهات، والمهارات، والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وثقافته بالبيئة التي يحيا عليها، وتوضح أيضا حتمية المحافظة على موارد البيئة، وضرورة حسن استغلالها، وتوضح أيضا علاقته بمحيطه الحيوي الفيزيقي^(*) والمحافظة عليه⁽⁴⁾.

(1) - أنور عبد المالك، الجدلية الاجتماعية، المرجع السابق الذكر، ص 214.

(2) - نفس المرجع، ص 219.

(3) - فضل محمد الأيوبي، الثقافة والتنمية الاجتماعية في دول الخليج العربي، آفاق مستقبلية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، السعودية، 2004، ص 100.

(*) - ينطلق مفهوم الفيزيائية من الواقع المحسوس والعملية.

(4) - بشير عريبات وأيمن مزاهرة سليمان، التربية البيئية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 12.

و تتطلق الاستراتيجيات الدولية لحماية البيئة بالاعتماد على توجهات التربية البيئية بعد دراسات معمقة من طرف خبراء البيئة والتنمية، وبإعتراف المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة **بستوكهولم** حيث أشار هذا المؤتمر في إحدى توصياته إلى أنه يجب على المنظمات التابعة للأمم المتحدة ولا سيما اليونسكو، وسائر الوكالات الدولية، والدول، بالإتفاق فيما بينها لوضع التدابير اللازمة لوضع برنامج دولي خاص بالتربية البيئية. وعلى الجزائر أن تعمل جادة من أجل هذا لمواجهة الاشكالات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالبيئة الطبيعية، كمشكلة نضوب الموارد، ومشكلة الفقر، والبطالة، والتحضر، وغيرها من الملوثات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كظروف المعيشة السيئة، وضعف الإنتاجية، والأمراض، وغيرها تؤكد على عدم كفاية التنمية هنا يقول الخبراء أن التربية البيئية بإستمرارية قد تعمل على حلول إشكالات البيئة خاصة إذا تلازمت مع ثقافة المجتمع، والثقافة السياسية للحكومة التي تتبنى العملية التنموية .

وتوضح التربية البيئية العلاقة بين الانسان وتفاعله مع البيئة الطبيعية في إطارها الصحيح. ويتوجهات إقتصادية وإجتماعية مساهمة وهادفة، وتعطي فهما يوضح العلاقات بين البيئات المختلفة كل هذا هو إدراك بخطورة الاشكالات البيئية وفهم أبعادها وآثارها، وهذا ما يؤكد رأي صبري الدمرداش أن التربية البيئية هي عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية بما تشمله من موارد مختلفة⁽¹⁾. كما تتطلب تنمية المهارات التي تمكن الإنسان من المساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة، وتستلزم التربية البيئية كذلك تكوين الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته، وإثارة ميوله، وإهتماماته نحو هذه البيئة، وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها. وأشارت ندوة بلغراد إلى ذلك في ديسمبر عام 1975م بدعوة من اليونسكو وبالتعاون مع الأمم المتحدة أن التربية البيئية تكمن في تكوين أجيال واعية ومهتمة بالبيئة وبمشكلاتها المرتبطة بها⁽²⁾.

فبالترية البيئية يسير المواطن بعقلانية تجاه بيئته كما أقر مؤتمر تبليسي بجورجيا بالاتحاد السوفيتي سابقا، وأكد مؤتمر تبليسي على أن التربية البيئية ترمي بشكل أساسي إلى تعريف الأفراد والجماعات بطبيعة البيئة بشقيها الطبيعي، والمشيد الناتجة من تفاعل مكوناتها البيولوجية والطبيعية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وكذلك إكتساب المعارف، والقيم، والاتجاهات والمهارات، التي تساعدهم على الإسهام المسؤول، والفعال في بلورة حلول للمشكلات الإجتماعية وتدبير أمور نوعية الحياة في البيئة⁽³⁾.

وتهدف التربية البيئية أيضا إلى توضيح العلاقات المتبادلة في العالم المعاصر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث يكون للقرارات والممارسات في مختلف الدول مردود

(1) - صبري الدمرداش، التربية البيئية، النموذج والتحقيق والتقييم، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 21.

(2) - إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية، دراسة نظرية تطبيقية، مكتبة الطالب الجامعي، السعودية، 1986، ص 14.

(3) - اليونسكو، التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، باريس، 1976، ص 5.

عالمى، وعلى التربية البيئية فى هذا المجال أن تنمى روح المسؤولية والتماسك بين الدول والأقاليم وذلك يعد أساسا لنظام عالمى يؤمن بتحسين البيئة وصيانتها، واقترحت التوصية الثانية لمؤتمر تبليسى المبادئ والتوجيهات للتربية البيئية^(*)، التي من بينها أنها عملية مستمرة مدى الحياة بحيث تبدأ قبل السن المدرسية، ثم تستمر خلال مرحلتى التعليم النظامى، والتعليم غير النظامى، وألا تقتصر التربية البيئية على فرع واحد من فروع العلوم، بل تستفيد من المحتوى الخاص لكل علم من العلوم فى تكوين نظرة شاملة متوازنة، وتبحث التربية البيئية فى المسائل البيئية الكبرى من النواحي المحلية والقومية، والإقليمية، والدولية، حتى يلم الفرد بالأحوال البيئية فى المناطق الجغرافية الأخرى، وتركز التربية البيئية على المواقف البيئية الراهنة والمنتظرة مع مراعاة البعد التاريخى لها وهذا ما نرجوه فى الجزائر لتحقيق التنمية الوطنية.

وللتربية البيئية أدوار توعوية لإحلال التوازن البيئى الإنمائى (نشر المعرفة، إستخدام العقل ونشر الثقافة المواطنة والمواطنة)، بمعنى التربية البيئية القادرة على توطيد فهم الناس لمعنى العلاقة المتوازنة بين التنمية التي تمثل تطلعاتهم، وبين البيئة التي تمثل مصدر تمويلها (الفئة المستهدفة للتربية البيئية هم القادة، والمخططون، والمهندسون القائمين على التخطيط الزراعي والفلاحي، والصناعي، والإجتماعي الفلاحيين الريفيين، وفقراء المدينة الحظريين، وهذا أمر غاية فى الأهمية فلا بد من تغيير عقلياتهم وسلوكهم باستمرار⁽¹⁾). عن طريق صون الموارد فى الجزائر و تجنب حدوث المشكلات البيئية بأنواعها الصحية، وحتى فى الزراعة، والصناعة، وقطاعات أخرى)، وتمنع المشروعات الصناعية التي تلوث البيئة، ويصبح الكل يدافع عن بيئتهم بتكوين إدراكهم، وثقافتهم، لكي لا يقع فى فخ النتائج المعقدة، فيعلمها خير من أن يجهلها وفي الأخير هو من يتحمل المسؤولية ويدركها، وتتشكل لدى أخلاقية بيئية، وطنية بها تصبح عالمية.

ومن دلالات وضرورات التربية البيئية كاستراتيجيات لدرء الاشكالات البيئية هي،
وسائل الاعلام المتعددة والمهنية (تلفزيون، إذاعة، انترنت، محاضرات، ندوات، نشاط الجمعيات، جمعيات حماية المستهلك منظمات غير حكومية وغيرها)، بهدف توعية المجتمع بضرورة حماية البيئة الوطنية، وتغيير السلوك الهادم للملوث، ومعرفة كيفية التعامل فتعمل على التوعية، والترسيخ لمفاهيم حماية البيئة من خلال برامج وطنية، ومن خلال السياسات المستوحاة من الاختيارات الانمائية فالتشريعات، والقوانين، لا يمكن إنكار دورها فى صيانة البيئة والمحافظة عليها، غير أن التشريعات وحدها لا تكفي ولا تستطيع أن تحقق الغرض المرجو منها فى هذا المجال، إن لم تستند إلى وعى تام

(*) - يراجع فى ذلك (الخبير التربوي محمد السيد جميل، المكتب العربي للشباب والبيئة)،

أنظر الموقع: <http://kenanaonline.com/users/aoye/posts/100762>

تاريخ التصفح: 2018/02/12، الساعة: 12:03.

(1) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 1، المرجع السابق الذكر، ص 36.

وإدراك يصل إلى ضمير الإنسان، ويتحول إلى قيم إجتماعية إيجابية كضوابط للسلوك الذي يحافظ على الأحوال البيئية⁽¹⁾.

بهذه المفاهيم يصبح المجتمع ناضجا بيئيا، ومزود بالمعرفة، والمهارات، والقيم الازمة، وأكثر من ذلك يصبح المواطن مواطنا فعليا خاصة في الرقابة الشعبية على خطط التنمية، ومدى استغلالها للمورد الطبيعي. وسنوضح أهمية التربية البيئية في ثلاثة أهداف كبرى تتمثل في :

- العمل على فهم البيئة، وفهم التنمية، وتطوير هذا الفهم للتكامل بينهما.
- تنمية الوعي الإنتقادي، والمسؤولية إزاء تحقيق الهدف الأول من خلال زيادة وتعميق الأخلاق البيئية، وواجب جيل اليوم من أجل جيل الغد.
- إحداث برامج التربية البيئية وشرح وحث المسؤولين خاصة في وضع وإختبار منهجيات عملية وبسيطة لأغراض التقييم البيئي على مستوى المشاريع، والمستويات الوطنية الاخرى.
- فالتربية البيئية تعتبر لوحدها الكفيلة بإيجاد سبيل يؤدي إلى تنمية تتوفر لها مقومات الإستمرار إقتصاديا، وتكنولوجيا، مبنية على أساس التعايش، والتساند بين أهداف البيئة في تحقيق الحفاظ عليها وأهداف التنمية في سبيل تلبية متطلبات الشعوب، وتطلعاتها نحو بيئة أفضل ونوعية حياة أحسن⁽²⁾.

وكذلك تستهدف التربية البيئية بعض الأهداف الخاصة التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ومنها⁽³⁾:

- دراسة العوامل، والأسباب التي تؤثر في النظام البيئي، وفي استخدام المصادر الطبيعية.
- تحليل الأسباب التي تؤدي الى تفاوت في تنمية المصادر الطبيعية، وحسن استغلالها في المناطق المختلفة.
- بحث الأسباب الطبيعية والاقتصادية التي تؤثر في زيادة أو نقص التجمعات السكانية الريفية والمدينة وعدم التكافؤ في تنمية كل منها.
- تحليل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقلّة الانتاج، وقلّة الاستهلاك في مناطق معينة.
- تقصي أثر استخدام التكنولوجيا المختلفة في عمليات الاستهلاك والانتاج.
- تنمية القدرة العلمية في حسن استخدام المصادر البيئية.
- توضيح أهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة في سد الحاجات المحلية، أو الاقليمية، ومؤدى ذلك أن ثمة ارتباطا وثيقا بين البيئة والاقتصاد، ذلك أن إهدار الموارد الاقتصادية، وعدم كفاءة

(1) - Russell, train, e **the role of foundations and univesities in conservation**, california,1992, p 5.

(2) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد01، المرجع السابق الذكر، ص 42.

(3) - عبد الهادي علي النجار، دراسة في المنظور الاسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1983، ص 183-184.

استخدامها، أو استغلالها يعتبر كذلك من صميم موضوعات البيئة، ومن ثم فالارتباط عضوي بين الاجتماع، والاقتصاد، والبيئة.

وتؤكد التربية البيئية على أهمية، وضرورة التعاون المحلي، والقومي، والدولي في منع المشكلات البيئية وحلها، وتساعد التربية البيئية على اكتشاف المشكلات البيئية وأسبابها الحقيقية.

كلها إتجاهات تركز على ضرورة إستغلال صالح للإنسان، وحفظ كرامته، ورفع من مستواه المعيشي، ومن خلال هذا يعمل الانسان المربى بيئيا على حماية الموارد الطبيعية، ومكونات البيئة ويصونها. وبالتالي معالجة مشكلات البيئة الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، لا يتم إلا بتربية بيئية فإن أبعادها ودلالاتها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات، ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية للمحيط الحيوي وإستخدامها على نحو أفضل في تلبية إحتياجاته، وتلبية إحتياجات جيله. لأجل بناء مواطن وأجيال تحافظ على البيئة، ومواردها، وتكون واعية بإشكالات البيئة، ومدركة الإرتباط بين البيئات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتصرف بمسؤولية تجاه البيئة^(*)، وهنا لابد أن تكون التربية البيئية من المقاصد الكبرى للحكومة لأجل التنمية المستدامة. ولا يمكن الإنقاص بالعمل التي تقوم به الجزائر من تشريعات سياسية، واقتصادية واجتماعية، وبيئية، لكن يحتاج هذا إلى توعية مجتمع لتكوين وبعث ثقافة فيه، ويلعب أدواره التنموية بعيدا عن الهوية متجها إتجاه الإنسانية، لتلبية إحتياجات أفراد الإنسانية لأن البيئة ملك جميع الناس في العالم على إختلافهم الديني والايديولوجي.

والعمل على تعميم التربية البيئية في الهياكل التربوية في الجزائر من خلال استراتيجية السياسة الوطنية المتمثلة في تربية الجيل القادم، للمحافظة على الموارد بأنواعها، وقد أخذ هذا بعين الاعتبار من خلال المشروع الذي كان بين وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية بإعطاء بعد بيئي في البرامج التربوية من أجل تكوين ثقافة بيئية عامة في المجتمع الجزائري، بإقامة خرجات تحسيسية للتلاميذ وتكوين لجان يسهرون على ذلك، وإقامة نوادي حماية البيئة فتقوم بأنشطة متنوعة كالرسم، والمسرح، وغيرها من النشاطات التي من شأنها أن تحافظ على البيئة⁽¹⁾. وكذلك من خلال وسائل الاعلام المتعددة بهدف ترقية السلوك الفردي. ويأتي الإعلام ليلعب دورا جديدا ويسلط

(*) - حدد هذه الأهداف روبرت روث وهي أهداف غاية في الأهمية من التربية البيئية وهناك من أضاف أهداف أخرى يمكن الرجوع لها من بينهم كلورانس كارنتجون وتوماس ريلو وغيرهم، (راجع في ذلك: حسام محمد مازن، التربية البيئية، المرجع السابق الذكر ص 14).

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2007، دار الحقائق، الجزائر، 2007.

الضوء على القضايا البيئية كدور توعوي لدى المجتمع للحفاظ على مكونات البيئة لأجل التنمية من خلال توفير معلومات نتائج التلوث، وبالرجوع إلى قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد مبدأ تدعيم الإعلام، والتحسيس، ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة (1). هذا بعد مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز الإطار القانوني، والمؤسسي لحماية البيئة بواسطة الإعلام فيما يخص البيئة الصناعية، والحضرية والنقل والطاقات المتجددة، وحماية الاقليم عموما لينعكس بالإيجاب لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة .

فيعد الاعلام وسيلة التربية البيئية لتغيير السلوك، والتقليل من المخاطر الذي من شأنها أن تلحق الأضرار بالبيئة، بإستخدام تقنيات الافناع، والتأثير، وإشراك المواطن، والعديد من الفاعلين في الشقين الاجتماعي والاقتصادي، والوزارات، والجماعات المحلية، والجمعيات، والمنظمات غير حكومية، ومنظمات فوق دولانية(2)، ويحتاج هذا في الجزائر إلى تدعيم أكثر وعمل مكثف باستمرار، وبناء استراتيجية بيئية إعلامية من شأنها تقليل سلوكيات تحطيم البيئة، والتقليل من التلوث الذي يتراكم يوما بعد يوم.

ولقد عملت وزارة البيئة على هذا بمديرية التوعية، والتربية، والشراكة البيئية بالتنسيق مع المديرية الأخرى، والمراكز التي تحت وصايتها بهدف خلق الوعي البيئي، والمحافظة على الثروة الطبيعية للأجيال المستقبلية، وخلق توعية جميع فئات المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة عن طريق الاعلام التلفزيوني، والإذاعات الجهوية، والمحلية، والصحف الوطنية بالبرامج المتعددة (الأشهار حول النفايات وخطورتها التعريف بالايام الوطنية لحماية البيئة، بما فيها اليوم العالمي للغابات، والمناطق الرطبة، والتنوع البيولوجي، والتحسيس بأهمية التشجير، والتنظيف بالنسبة للشواطي، والشوارع، والأحياء، ومساعدة الجمعيات التي تعمل على هذا برغبة، واصرار، والملتقيات، والندوات حول حماية البيئة، والاقتصاد الاخضر، والطاقات المتجددة، والتقارير الصادرة عن المرصد الوطني للبيئة، التي تقدم مؤشرات ومعطيات عن حالة البيئة في الجزائر. صف إلى ذلك المطويات التي توزعهم الوزارة عن أهمية البيئة، وحمايتها من التلوث، وتكوينات المعاهد الوطنية في حماية البيئة، وغيرها تحت وصاية وزارة البيئة، والطاقات المتجددة. لكن يبقى سلوك المواطن الجزائري يخل بالتوازن البيئي، وذلك راجع إلى غياب الاسس العلمية للتربية البيئية في ذهن المواطن وعدم وجود إدارة تظبطه عن ذلك الإنحراف.

(1) - ج ج د ش، قانون رقم: 30-10، المرجع السابق الذكر، المادة 2.

(2) Colin armand, **communication des entreprise, strategies patique**, ed nathan, 2edition, paris,2006, p 344.

والجدير بالذكر أن الإنسان يظل هو المركز الأخلاقي للمخلوقات، فاستخلافه هو وصاية له في الأرض ولهذا لا بد أن يكون رحيمًا بالمخلوقات الأخرى، ولا يخرب، ويسرف، ويعيث ويدمر الطبيعة بمكوناتها. فهنا دوره بالطبيعة هو ليس التخاصم، والتضاد، والطغيان، وإنما خدمته ووصايته لها. وكذلك الحفاظ على التوازن البيئي الطبيعي هو خدمة للإنسان، فخلق هذا التوازن المقصود لبقاء الجميع وللأجيال الأخرى بأنواعها، فالإنسان وجب عليه التخلق بسلوكياته تجاه البيئة وعدم وفسادها، ولو خربها فهو المسؤول الأول عنها لبشاعة أعماله الاستغلالية، والتبذيرية، وانعكاسها على إيذاء الأجيال القادمة فلا بد أن يعتدل مع مكونات الطبيعة.

فالتمتية الحق لا تقوم على الموارد الطبيعية الهائلة التي لا تنتهي، ولا الأعداد البشرية، ولا الموقع الاستراتيجي، التي تتميز به أي منطق، وإنما تقوم على الكفاءات البشرية، وتكوين شخصيتها واستخدامها للعقل، وتنميته بشكل مستديم، وهذا ما تسعى لتكوينه الأمة لنفسها من خلال التعليم بأطواره ليصبح العطاء دائم ومستمر إنتاجه. ويصبح الإنسان هنا يسعى لأن يعيش ويوطد علاقة السلام مع البيئة ويعتبر نفسه أهم ممول للتنمية، ويعمق إنتمائه لبيئته ووطنه.

وينبغي في الوقت الراهن في الجزائر حماية البيئة عن طريق الإنسان ورقابته الذاتية لنفسه، بتوجيه واع يحافظ على البيئة، ويحميها ويحمي نفسه من المخاطر⁽¹⁾، بتكوين الوعي البيئي الوطني الحق لدى الأجيال الحالية، والمقبلة ولا يكون إلا بالتكامل بين (الطبيعة والثقافة)، من خلال تربية بيئية، وهنا تبرز الحاجة إلى المقارنة بين البيئة الوطنية والبيئات العالمية وأي علاقة، إذ أن التنمية الحقيقية تتوقف على المقارنة كما يقول ألكسيس دي توكفيل بدون مقارنة لن يعرف العقل سبيله، فالتغيرات المتسارعة التي تطرأ على البيئات العالمية لا بد أن تنتظر، وتسترشد الحكومة المحلية بها، وتطبقها بالنظر دائما لواقعها، وخصوصياتها (البيئة الوطنية)، ولأجل تنميتها لا بد أن لا تعزل عن البيئات العالمية، ولا تتفصل فبقائها مرتبط بتكاملها مع البيئات الأخرى وماحققه الآخرون.

وهنا الحاجة ماسة في الجزائر لتبني مبدأ استراتيجي يعمل على التنسيق، والتكامل والانسجام، على مستوى النظام لإدارة النظام البيئي، وتعظيم فوائده الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية من أجل تحقيق تنمية قابلة للإستمرار في إطار إستراتيجية تكون مقبولة إجتماعيا، وحيوية اقتصاديا وحكيمة بيئيا. وهذا سعيًا نحو تحقيق متطلبات التنمية في إطار حماية البيئة بإستراتيجية نابعة من الواقع ومن خصوصياته وثقافته (المجتمع الجزائري)، وقابلة للتحرك المستديم بحيث يؤمن لمكونات البيئة

(1) - نظيمة سرحان أحمد محمود، مناهج الخدمة الإجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص42.

حيوان، ونبات، بقائهم ويؤمن للمواطن حياة كريمة. انطلاقا من أن التنمية المستدامة هي رؤى مستقبلية لحياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة الذين هم فينا هنا لابد أن نعطي للبيئة والطبيعة أهمية ولا يمكن اللعب معهما فهنا لابد أن نرسخ للعدل الإجتماعي والإقتصادي الأهمية الكبرى، ونستثمر في كل شيء في المكان، و قدرات الإنسان، ونأصل لمجتمع المعرفة من خلال البحوث العلمية.

وعليه، إنّ الشرط السياسي للسلطات العمومية هو حماية الإنسان، والنظر لتطلعاته، وهنا تظهر الحاجة الماسة إلى المزيد من الجهد والعمل في سبيل ترشيد البيئة الجزائرية واستغلال نظمها الطبيعية في إطار يجعلها بيئة من أجل بقاء الموجودات فيها، فكان لزاما على المخططين، واضعي السياسات والاستراتيجيات، العمل بمفاهيم التنمية المستدامة، وركائزها التأسيسية الأكثر شمولا، والأدق تفصيلا، وإدراكا سليما لواقع الخصوصيات، وتقديرا دقيقا لنتائجها.

بالرجوع إلى الثقافة ودورها في تنمية البيئة الوطنية، والاستثمار في مواردها بالشكل الصحيح بحيث يضمن استدامتها، وخاصة الاستثمار في الانسان بسبب ما يمتلكه من قدرات ومن تأثيرات على المحيط الذي يعيش فيه، وهو من يصون البيئة النباتية والحيوانية. ولهذا أصبحت علاقة الإنسان وثقافته بالبيئة الطبيعية واحدة من اهتمامات العديد من العلماء حيث أشار ريموند فيرث في دراسته لمجتمع تيوكوبيا إلى أهمية دراسة الجانب البيئي عند دراسة البناء الاجتماعي، كما أكد داريل فورد في كتابه البيئة والاقتصاد والمجتمع عام 1934م على ضرورة دراسة العلاقة بين العوامل الثقافية والبيئية. وفي نفس الاتجاه سار الأمريكي جوليان ستوارد عندما درس العلاقة والتأثير المتبادل بين الثقافة، والبيئة، وهكذا نشأ تخصص جديد أطلق عليه الايكولوجيا الثقافية، هدفه دراسة العلاقات المتبادلة بين البيئة والثقافة⁽¹⁾، والإنسان هو مُحقق التوازن البيئي عن طريق الثقافة فمعظم اللقاءات الدولية تؤكد على أهمية، ودور الوعي، والسلوك الانساني، في التعامل، والتفاعل مع البيئة وقضاياها، فهو إمّا يتعامل مع البيئة ويصونها، أو يواجهها ويخربها ويستغلها لإشباع حاجاته المتعددة، وهو ما يحصل في العالم وخاصة الدول الصناعية التي تدعي حماية البيئة.

وتؤكد الدراسات المحترمة للمنظمات والهيئات الدولية على ضرورة الاستمرار في الكشف عن دور الثقافة في العملية التنموية لتكوين فهما عميقا على المستوى النظري والتطبيقي حول هذا

(1) - ماهر فرحان مرعب، المرجع السابق الذكر، ص 176.

التأثير⁽¹⁾، مع الاهتمام بتحليل البنية القيمية لثقافة المجتمعات، ومحاولة استبدال القيم الغير تنموية بأخرى تتلائم مع متطلبات التنمية⁽²⁾.

وتتلائم الثقافة والتربية البيئية بحيث أن للثقافة دورا في تحقيق الوعي المجتمعي اللازم لتحقيق التنمية من خلال نظم التربية البيئية التشيئية والظابطة للسلوك، وبعث قيم الانتاج والابداع، والريادية وخلق الوعي، وتعزيزه، والمحافظة على البيئات المختلفة بما يتناسب، والطموحات التنموية للمجتمع، وهذا ما يبرهن أن الوعي بالتنمية يعني إدراك لأهمية التنمية وضرورتها⁽³⁾.

ويتوقف نجاح استراتيجيات التنمية البيئية في الجزائر من أجل الدولة الحديثة على إدراج مفهوم الثقافة وتمكين الإنسان ليصبح فاعلا لأدواره ويقوم بتجديدها، وتحديثها باستمرار حتى تتضح الرؤيا التنموية بعقلانية للتوجه للإعمار المتواصل، وإحداث تغيير على مستوى البنية الثقافية لهذه المجتمعات من أجل تحقيق التقدم، وهذا ما اشار اليه الكسيس دي توكفيل⁽⁴⁾، حيث أنّ التنمية ليست تحسين ظروف معيشية فقط بل هدف مستمر، وقدرة على التغيير، والنمو، والتطور انطلاقا من مزيج متغير الثقافة بما يحقق رفاه الانسان وكرامته، وتحرير طاقاته، واطلاق قدراته⁽⁵⁾.

وعليه، إن التنمية تحتاج كثيرا إلى تغيير في السلوك والاتجاهات، وإصلاحا جذريا وشاملا يتطرق إلى الانسان المتقبل، والقادر على الابتكار، والابداع⁽⁶⁾. من خلال وضع معايير جودة للتربية البيئية في الجزائر تتطلق من غايات تصاغ باستراتيجية تربوية تحدد المستقبل عن طريق التعليم، وتكثيفه وبجدية، وجعل إشكالات البيئة الوطنية عماد تلك البرامج للتغلب عليها باستمرار بتفكير، ثقافي، مقارن عالمي، وتطبيق محلي.

(1) – Maider Marana, **Culture and Development**, UNESCO, Spain, 2010, p 2.

(2) - UNESCO, **Culture - a driver and enabler of sustainable development**-, UN, New York, 2012, p 4.

(3) – ماهر فرحان مرعب، **المرجع السابق الذكر**، ص 187.

(4) – Bronwyn Beatty and Lorena Gibson, **Culture and Development**, New Paradigms, Knowledge notes, synexe, NEW ZEALAND, N°2, 2009, p2.

(5) – إسكوا، تقرير عن جهود الإسكوا في مجال التربية البيئية والصحية والسكانية،

أنظر الموقع: <http://www.isesco.org.ma>، تاريخ التصفح: 2018/02/15، الساعة: 10:00.

(6) – أسامة عبد الرحمان، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ص1982، ص

- الخلاصة واستنتاجات:

تأمل وتتطلع الحكومات والمجتمعات في العالم، والجزائر خاصة الى تحقيق الإنماء والإعمار الاقتصادي والاجتماعي الحامي للبيئة، كصناعات نفطية، وغازية، بتقانات حديثة مع تنويع اقتصادي، ونظام تعليمي جيد يضمن للشباب الانخراط في الاقتصاد الحديث، ورعاية صحية تتغلب على جميع الاشكالات المجتمعية، وإنصاف بين الجنسين وغيرها، بالتكامل والانسجام بين القطاعات وهذا ما تم توضيحه في **المبحث الأول** من خلال التطرق لخطة الإعمار، ومن هنا على السلطات العمومية في الجزائر اتخاذ قرارات جريئة لتحقيق الإنماء، والاعمار، والحفاظ على الموارد الطبيعية، فلا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية إلا من خلال تحقيق نمو وتنمية اقتصادية تتجدد باستمرار ومسارات الاقتصاد السياسي العالمي.

أما **المبحث الثاني** فتطرقتنا لمفهوم التكيف ويكون ذلك بإسترداد الثقافة، وبإصلاح اداري إلزامي لتحقيق استراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر من أجل نظام بيئي إنمائي للحاضر والمستقبل، هنا يكمن الفهم الحقيقي للإدارة (باعتبارها المجال الذي يستوعب كل المجالات)، برؤى سليمة بيئيا في خطط التنمية الوطنية، فوضع الناس الحكومات من أجل خدمتهم، وعلى النظام السياسي أن يفهم مواطنوه قبل أن يفهمه ممثلوه، ليس بالترقيع، والتلفيق، والأساليب الدفاعية، وإنما بأساليب هجومية تعمل على حماية البيئة، وإحلال التنمية كقضية عصر، وتتمين مكتسبات البيئة الطبيعية في الجزائر. وتأهيل الموارد بما فيها الطاقة الشمسية والريحية كأهداف مستقبلية لاسيما ما تعلق بالغاز الصخري في الجزائر، أما من خلال **المحور الثالث** تم توضيح مقاصد الثقافة، والتربية البيئية، والفهم الاخرى ذات العلاقة بالتنمية الوطنية، وأن التنمية ليست إستنساخ بالوسائل الدفاعية وتلميع ورسكلة التجارب التي فشلت هنا وهناك، وإنما من واقع المشكلات تتبع التنمية بعيدة عن المغالطات البيئية المتمسكة بالايديولوجيات الاخرى التي أكدت فشلها في منبتها وعقر دارها، وهناك دلالات للتنمية البيئية فإن لكل شئ صفة يعرف بها فالثقة دلالة على الأداء (نجاعة السياسة العامة)، والإزدهار، والتطوير، والتقدم دلالة على الحرية، والتخلف وغياب الإنصاف والتمكين دلالة على غياب التنمية، ويتطلب الإنماء والإعمار في الجزائر تصور إستراتيجي مستديم يتخلله التطوير المتنامي والمستمر للإقتصاد والإجتماع مبنيا على نظام إدارة البيئة القائم على تقنيات من خلالها تُحترم البيئة وتعظم فوائدها **فحماية البيئة وإحلال التنمية ضرورة سياسية في الأصل**، والحكومة الراشدة همها الوحيد حماية الموارد، وتوفير الخدمات والسلع، وخلق المؤسسات، والتشريعات، التي تسمح للأسواق بالإنعاش، وللشعوب بحياة أفضل، وتسعى لضمان الأمن الاجتماعي، والاقتصادي لتضمن بقاءها.

خاتمة

خاتمة:

أما خاتمة بحثنا فهي عبارة عن: حوصلة واستنتاجات، وتوصيات، لما تطرقنا وتوصلنا إليه في هذا البحث.

أردنا بالمدخل التمهيدي توضيح معاني مصطلحات الدراسة، وفهم غاياتها، وأبعادها محاولين الإلمام بكل ما يتعلق بمفهومى البيئة، والتنمية، ومعرفة الركائز الاستراتيجية، ومعالمها العلمية في حل المشكلات العمومية، وبهذا التوضيح العلمي، يتسنى لنا معرفة حقيقة الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وتشريعات حماية البيئة الطبيعية، التي تعمل بها السلطات العمومية بالجزائر، في إطار حماية البيئة الوطنية، من أجل التنمية، لأننا بحاجة ماسة إلى تحديد مقاصد مفهوم التنمية، في هذا العصر، مما يستدعي التوجه الضروري نحو هذا العصر (عصر التنمية)، بعمل الحكومات على فعل الكثير، وإن كان لديها القليل، بانتهاج سياسات اقتصادية حكومية شاملة اجتماعيا، ومستديمة بيئيا، ومن خلال ما سبق ذكره من خلال معاني التنمية، توصلنا إلى أن موضوع البيئة الوطنية، أو التنمية البيئية، أو التنمية المستديمة، موضوع متشعب ومتعدد الأبعاد ويتطلب النظر عالميا والتطبيق محليا، وإعادة بناء الاستراتيجيات التنموية باستمرار، وبناء استراتيجيات جديدة بفهوم جديدة، تقلل من الأخطار البيئية، وتحقق التوازن، وتحفظ وتصون البيئة، وتوصلنا إلى أن الدعامة الأساسية لعصر التنمية هي إدماج البيئة، للحصول على الإنتاج النظيف، ومحاربة الفقر، والبطالة باعتبارهما أساسيات الإشكالات البيئية في الجزائر، ولا يتم إلا بالبحث الإمبريقي بالانطلاق من الواقع وإصباح عليه ماهو نظري، فتتحدد أهداف أكثر وضوحا، بتخطيط استراتيجي أكثر علمية وهذا لا يتم إلا بتحديث الإدارة، وتجديدها، وإصلاحها المستمر، وتطوير مفاهيمها، وطرائقها، وتقنياتها، وهذا ما أشرنا إليه باختصار.

وأردنا من خلال الفصل الأول، التعرف على البيئة الوطنية بالإستناد إلى مايتوفر من بيانات، من سيمات ديمغرافية، وطبيعية، وجغرافية، لما لها من دور هام من أجل معرفة خصوصيات البيئة الجزائرية وفهم التشابهات، لصيانتها حيث أصبح بقائها أمر ضروري لأمون الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع من خلال التواصل والتكامل مع جميع البيئات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وفيه تطرقنا للخصوصيات استحضار الماضي كتحديد للشروط الاقتصادية اللازمة لتحقيق مفهوم التنمية الدائمة (التكامل البيئي الإنمائي) والتغلب على المشكلات العمومية التي تواجه السياسات العمومية وقد اتضح لنا بصفة عامة من خلال الفصل الأول أن حماية البيئة الوطنية تدخل في نطاق التنمية الدولية، ولهذا فالإشكالات ليست خاصة، ولأجل المصلحة الوطنية وتنمية القدرات الوطنية وجب حمايتها وصيانتها والتقليل من الإشكالات البيئية التي تتطور وتزيد وتترك آثار وخيمة باستمرار، ومما لا شك فيه أن السياسات المنتهجة ماهي إلا نتاج عن إزدياد المشاكل البيئية وتطورها ومن هنا كان التركيز على تضافر جهود الفاعلين وقد إتضح من خلال دراستنا لموضوع حماية البيئة الوطنية أنه يوجد موارد من نفط وغاز وأراضي زراعية وشريط ساحلي استراتيجي وصحراء غنية بطاقات متجددة وغيرها من

موارد أخرى بما فيها الشباب الذي يمثل الغالبية العظمى وترسانة كبيرة من سياسات وقوانين وبرامج وخطط تتعلق بحماية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة منذ مؤتمر طرابلس.

وبالرغم من تلك الترسنة إلا أن هناك إشكالات بيئية تاريخية سياسية وإدارية عرقلت مسار التنمية في الجزائر واستنزفت ثروات البيئة الطبيعية بما فيها البشرية بالرغم من التشريعات والسياسات المتلازمة خاصة دستور 2016م، الذي يعطي الحق لكل مواطن في بيئة نظيفة وسليمة ويتضح هنا بدقة أن العديد من الإشكالات راجعة إلى عدم القدرة على توفير تلك النظرة الديناميكية التطويرية المتكاملة للتنمية المصاحبة بالثقافة التي لم تتراكم على نحو إيجابي، وما سبق من موارد كثيرة مع غياب إنصاف إجتماعي وجبلي مما أدى إلى بروز إشكالات أدت إلى العديد من الصدمات السياسية والاقتصادية في كل حقبة وإدارة لا تتطور وجامدة ومشكلات إجتماعية بارزة وإقتصاد ضحل وهذا ما استخلصناه من نتيجة الفصل الثاني حيث توصلنا إلى أن إشكالات البيئة الوطنية تتمحور أساسا في التنمية الاقتصادية الغير شاملة اجتماعيا مما يخلق التنمية الضحلة، وأشرنا إلى العديد من الإشكالات، كالبطالة، والفقر، والهجرة، والتهميش، والقلق النفسية، والفساد بأشكاله دون توفير فرص للمواطنين، والاستغلال الغير عقلاني لمختلف الموارد، وإشكالات أخرى خاصة فيما تعلق بغياب الحريات الأساسية وغياب التمكين، ووضحنا أن عوامل وأسباب اللاتنمية تكمن في (التلوث الفكري) والاعتمادية الكونية، وعدم مراعاة الخصوصيات، وتحديات علمية أخرى كعدم خضوع السياسات للمنهج البيئي المقارن ومشكل التفسير وازمة العلاقة مع التاريخ والمشكل الثقافي فلا بد للعودة للتحليل الثقافي والتحليل الاستراتيجي.

ويجدر بنا أن نؤكد أن موضوع حماية البيئة الوطنية ومواجهة إشكالاتها من الموضوعات التي يجب أن تحظى بأهمية ومتابعة مستمرة للحفاظ على الدولة وبقاؤها ويجب أن يتعاون كل الشركاء والشبكات الأخرى لتقوية الدولة لبروز مكانتها دوليا، حيث برز من خلال البحث أننا نفتقد للاستشراف والبعد الاستراتيجي في مواجهة المشكلات وكثير من الأحيان عدم الإلمام بكل الإشكالات.

كما ذكرنا أن الجزائر قبل وبعد استقلالها تأثرت خلال فترات السياسات الاقتصادية المنتهجة بالعديد من الخلالات أهمها ضعف النمو الاقتصادي وغياب شبه كلي للتنمية الفعلية لكونها تستند إلى الاقتصاد الأحادي فتتأثر دائما بالصدمات والأزمات الدولية، وكما وضحنا أن ما يحدث هو نمو إقتصادي معمم وما التنمية إلا اسمه المستعار المهجن فالإستهلاك الطاقى المفرط من قبل الشركات المتخطية القوميات أصبح خطر يهدد الدولة ويستنزف ما تبقى من خيرات الطبيعة الجزائرية ويواصل هذا الاستنزاف طريقه إلى الأراضي الزراعية والبيئة الصحراوية بمواردها إذا لم تتدخل الجهات الحكومية لوقف هذا الاستنزاف وليس الاستثمار، وانصب الاهتمام في الفصل على إشكالات البيئة الطبيعية، وخطورتها على المكونات الأخرى للبيئة، فالهدر والإفراط والتلوث بأشكاله مهدد للأجيال الحاضرة ويقوض فرص الأجيال القادمة.

أما النتائج المستخلصة من **الفصل الثالث** المتمثل في خيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية، لاحظنا هناك إقتباس لقواعد حماية البيئة الوطنية من خلال معاهدات واتفاقيات تنص عليها بهدف التنمية المستدامة، واتجهت الدولة الجزائرية منذ مؤتمر طرابلس إلى تبني سياسات اجتماعية واقتصادية ومن ثم التوسع في قطاع النفط والطاقة والصناعات المرتبطة به مع تحريك الأنشطة الخارجة عن المحروقات وتدعيمها كقطاع الزراعة والصناعة وتشجيع قطاعات أخرى لتنويع الاقتصاد وخلق واستفادة من تنمية اجتماعية، وانصب هذا التركيز بهدف تجاوز تأثير التقلبات في الأسعار العالمية للنفط.

وسعت السلطات العمومية بعد تبني نهج السوق الحر إلى تبني سياسات بتنويع مصادر الدخل وتشجيع بعض القطاعات الواعدة وسريعة النمو كالسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة بالتقانات الحديثة والادارة الرقمية وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز نشاط القطاع الخاص والاهتمام بالابتكار ودعم مؤسسات البحث العلمي وسد الفجوة مابين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل وإحتياجاته كاستراتيجيات على المدى البعيد. وقد ساعدت الاستراتيجيات السابقة في تحقيق انجازات ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في اصلاحات عديدة كمستويات التشغيل والتوظيف وتمكن في خفض معدلات البطالة وغيرها لفتترات فقط، وهو ما يدل مرة أخرى على أن الاستراتيجية ليست بعيدة المدى ولا يتم تطويرها وخصوصيات البيئة من جهة ومواكبة ما يحصل في البيئة العالمية من جهة أخرى، ولم تأخذ بعين الاعتبار الصدمات والظروف الوقتية والتقلبات التي قد تحول دون تحقيق التنمية الوطنية، ورغم ذلك واصلت اهتمامها بالاصلاحات لدعم هياكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة باقي القطاعات الأخرى لاسيما قطاع الصناعة التحويلية والتي لا تزال محدودة الانتاج في الجزائر.

واهتم **الفصل الرابع** باستراتيجيات التنمية في الجزائر وخطة الإعمار كآلية ومنهجية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية مع احترام البيئة الطبيعية واستهدفت الدراسة جانبا مهما من الفصل هو اصلاح الإدارة بإعتبارها المجال الذي يستوعب كل المجالات. كما استهدف الفصل بالأساس محاولة تحقيق التنمية المستدامة بتبني تلك الخطط لا سيما تقوية دور القطاع الخاص بإصلاحات مؤسسية، وتربية بيئية تصلح ثقافة البيئة الوطنية، عن طريق الاستراتيجية تلبي إحتياجات الافراد الحاضرة والذين هم فينا ويستطيع المجتمع كذلك من خلال التربية البيئية أن يكون في دور الرقابة والتقييم المستمر لجميع أساليب إشباع تلك الحاجات وطنيا حتى الوصول إلى إستراتيجية نوعية تختفي فيها الثغرات والفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وأكدنا أن إهمال دور الانسان وعدم إسترداد التقانات المناسبة بتكيف هو ابتعاد كلي عن الهدف الجوهرى للتنمية الوطنية، فالتنمية ليست إسترداد نموذج أو نظرية أو ماشابه ذلك أو إدخال التحسينات على الإدارة الجزائرية وإنما

تكمّن العبرة في تغيير الذهنيات المؤمنة بالعلم والتكنولوجيا وبالمواطن الحامل لمفهوم الثقافة وما تعنيه لبناء الدولة تنمويا.

وبالتالي الوصول إلى أهداف التنمية الوطنية في الجزائر لا تتم إلا بالتنسيق بين البيئات الاقتصادية والاجتماعية المبنية على نظام يحترم البيئة ويعظم من فوائدها هذه الاستراتيجية تضمن أمن الدولة بداية من الاستثمار في الطاقات وتنميتها، وتحسين الأنظمة النقدية والمالية والتجارية، للخروج بالاقتصاد الوطني مما هو عليه الآن حتى يصبح إقتصاد قوي كالاقتصادات الأخرى، وصولا إلى التجاوب مع الإحتياجات الإجتماعية، إذ أن التنمية بوجه عام هي عملية تغيير مخطط يستهدف الإنتقال من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع أفضل يرجى الوصول إليه.

ومن خلال ما تطرقنا إليه تبين لنا أن نحدد الشروط التي على أساسها يمكننا التقرب من مفهوم التنمية الدائمة (التكامل البيئي الإنمائي)، من أجل المحافظة أساسا على الموارد الطبيعية والبشرية وعليه تكمن متطلبات إستمرارية التنمية البيئية المتواصلة في:

- وجود نظام سياسي يضمن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات.
- وجود نظام اقتصادي لديه المقدرة على إنتاج الفوائض والمعارف التقنية على أساس الاعتماد على الذات وبصورة مطردة.
- وجود نظام اجتماعي يسعى لتقديم الحلول للتوترات الناشئة عن التنمية غير المتناسقة.
- وجود نظام إنتاجي يحترم الالتزام بالمحافظة على الأساس البيئي للتنمية.
- وجود نظام تكنولوجي يستطيع مواصلة البحث عن حلول جديدة .
- وجود نظام دولي يستحث الأنماط الدائمة في مجال التجارة والتمويل.
- وجود نظام اداري يتصف بالمرونة ويتمتع بالقدرة على تصحيح أخطائه بنفسه.

ويُستشف من التحليل أعلاه بعض التوصيات، والاستنتاجات العامة، التي تعد بمثابة أسس وركائز رئيسة تم استخلاصها من البحث، وتعد نقاط مهمة من أجل تنمية وطنية متواصلة، وتكمن في المستويات الآتية:

● على المستوى الأمني:

- حماية الموارد تعني الأمن القومي ذاته، ويستدعي ذلك استراتيجية ذكية في الجزائر للحفاظ على موارد الدولة، ومعرفة علمية للمشكلات العمومية، بصرامة، وثقافة، وإدارة، وسند سياسي يلاحق الأهداف باستمرار.
- الشروط السياسية للنظام السياسي لا تؤسس إلا بفهم غائي للسياسة من خلال أنسنة وتوطيد الحريات وحياطة الحقوق، وعلى النظام أن يفعل الكثير بواسطة القليل، وضرورة ردع وإيقاف الفساد الإداري، وتبني نهج الإصلاح الإداري.

- الطبيعة هي الوعاء الحيوي للإنسان الذي لا يستطيع أن يكون خارجها، فإذا دمرها فإنما يدمر نفسه. فواجب عليه أن لا يعطل وضائفها الانتخابية. وعليه لابد للتنمية الوطنية في الجزائر أن تأخذ الإعتبارات البيئية في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● على المستوى الإقتصادي:

- لابد للجزائر أن تعتمد على استراتيجيات تتدرج في سياق التنوع الاقتصادي بتوفير بيئة مواتية له، والتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة، ولابد من إدماج واضح للقطاع الخاص لدوره المهم، دون مزاحمته كخطة للتصدي للتحديات التنموية في الجزائر، والأخذ بأهمية استراتيجيات مكافحة البطالة، والفقير، وتمكين الشباب، وتوفير الفرص، ونشر التعليم، وحماية الصحة العمومية، والإهتمام أكثر بتنمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.

- لا بد أن تتكيف برامج التنمية الوطنية في الجزائر مع الاقتصادات العالمية، والتوجه نحو عصر التنمية، وتبني التنمية الاقتصادية الشاملة اجتماعيا، والتوجه نحو التطوير الانتاج الأنظف بجلب التقانة، والسعي نحو تعزيز الإندماج الدولي، والتعلم من تجاربه، وخبراته.

- المحك النهائي لخطط التنمية الاقتصادية هو التقدم في تحقيق الهبوط بخط الفقر، والبطالة كإشكالات رئيسة تهدد الجزائر.

● على المستوى الاجتماعي:

- المعرفة والعمق بجذور الاشكالات الوطنية مع المزيد من الوعي من خلال التربية البيئية الوقائية هو أساس تجنبها، وبدوره يواجهه الاختراق الثقافي الحاصل.

- إجبار الجميع على المشاركة بطرق ذكية في التنمية، باحترام عادات المجتمع الجزائري وتقاليد و عدم القفز عليه، وتنميته، وتنمين قدراته، لأجل أهداف المصلحة الوطنية.

- التنمية الوطنية هي تمكين، وإنصاف بين الجنسين المرأة والرجل، وليست مساواة كما يُعتقد فبالإنصاف يتحقق شكل العدالة الراقى، فالمساواة تقتل العدالة، ومن غير المعقول أن نساوي شيئا هو في أصله غير متساوي، وهنا يتضح أن التنمية الوطنية في الجزائر تحتاج إلى إدماج ثقافي في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الوقفات الرئيسية لحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة دولياً.

نصت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م على ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية⁽¹⁾. وفي عام 1946م كانت الاتفاقية الدولية حول نظام صيد البالان. أما في عام 1948م، فكان إنشاء الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ضمن 68 دولة و 103 مؤسسة ومنظمة غير حكومية، والتي من أهدافها تحسين التنوع البيئي، والاستخدام المنطقي والمتوازن للمواد الطبيعية، ضف إلى ذلك أنّ هذا الإعلان نص على حقوق الأفراد والجماعات والشعوب وأنهم سواسية أمام القانون ولهم الحق في التربية، والتعليم، والصحة، والعيش بكرامة⁽²⁾، وفي عام 1961 كان الاتفاق من أجل حماية الشهادات النباتية التي تشهد بأن الحبوب، والبذور، والأشتال سليمة وخالية من الأمراض.

وهناك الندوات والمؤتمرات العالمية والاتفاقيات ابتداء من الصورة التقليدية الأكثر رواجاً التي تركز على أهداف تنمية اقتصادية بحتة هذا كان في الخمسينيات إلى غاية السبعينيات. ثم صدر تقرير نادي روما في إطار العلاقة الإيكولوجية والنمو الاقتصادي. وبعدها بسنتين عقدت الأمم المتحدة مؤتمر استكهولم بالسويد حول التنمية البشرية عام 1972م الذي نظّمته الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم التركيز على الجانب البيئي والذي أعطى إشارة إنطلاق برنامج الأمم المتحدة حول التنمية. وقد تبنت الجزائر قانون حماية الطبيعة المستنسخ من القانون الفرنسي بعد هذا المؤتمر، وبعد هذه المناسبة ومروراً باستراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عام 1980م، وتأكيداً أنّ تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية بل تعداه إلى الدول النامية أيضاً كحالات الفقر السائدة، والنمو السكاني والحالات الاجتماعية الأخرى. وهنا أصبح الفكر التنموي ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه مهدد للبيئة⁽³⁾، فظهر الميثاق العالمي للطبيعة عام 1882م حيث نص على احترام الطبيعة وصيانتها من التدهور الناجم عن الحرب، والأنشطة العدائية، والحفاظ على الأنواع الإحيائية، والنظم الإيكولوجية لصالح الأجيال القادمة⁽⁴⁾.

ثم تم تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من طرف الأمم المتحدة برئاسة الوزير الأول النرويجي برونتلاند في عام 1983م، وبعد هذا جاء بعدها تقرير (BURTLAND) عام 1987م الذي

(1) - هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 53.

(2) - نفس المرجع، ص 57 - 58.

(3) - باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 48.

(4) - هادي أحمد الفراجي، المرجع السابق الذكر، ص 57 - 58.

كان تحت عنوان **مستقبلنا المشترك**، والذي اعتبر أنّ الفقر المتزايد في الجنوب والنمو الاقتصادي في الشمال من أهم أسباب تدهور البيئة عالمياً، وفي هذا التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها تنمية تضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتمثل غاية التنمية الدائمة في إدخال تحسينات طويلة المدى في الحياة البشرية⁽¹⁾.

وحيثما عقد **مؤتمر ريو** فكانت لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية كما ذكرنا سابقاً، وكانت لحظة تأسيسية في فهم سياق الإنسان للبيئة ولعناصرها ومكوناتها، ومشكلاتها، والتهديدات التي تواجهها هنا كان فهما ووعياً جديداً، حيث تم إدراك أن التنمية المستدامة تعني التغيير في طرق الإنتاج، وكذا تطور عمليات الاستهلاك، وخصوصاً بناء المواطن الذي يحافظ على الموارد والبيئة، فأعطى المفهوم الكامل ووثيقة المبادئ المتعلقة بالإدارة السليمة للبيئة حيث أصبحت الوثيقة الرئيسية في شأن التنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

ثم عقد **مؤتمر فينا** عام 1993م، كان حول حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، ومروراً بمؤتمر **جوهانزبورغ** كذلك لتحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية وسعى هذا المؤتمر إلى أن تُعيد البلدان النظر في أنماط استهلاكها، وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئياً، وأن تعمل معاً على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيات والموارد. ثم عقد المؤتمر الدولي حول **السكان والتنمية في القاهرة عام 1994م** تم التأكيد في هذا المؤتمر أنّ التنمية تقوم على أساس احتياجات الأفراد، وليس على أساس الوصول إلى أهداف ديمغرافية، وكأن ثمة إشارة للدول العربية التي أصرت على السياسات السكنية لعدم تحكّمها في النمو الديمغرافي من بينها الجزائر، وهذا ما عرقل التنمية، وكذلك عقد **المؤتمر العالمي من أجل التنمية الاجتماعية** بكوبنهاغن عام 1995م. هنا تم التركيز أكثر بمواجهة الفقر والبطالة، بحيث تلتزم الدول بمكافحة هذه الآفات، وإقامة مجتمع مستقر وعادل، وأمن. وفي نفس السنة عقد مؤتمر عالمي آخر بـ **بيكين 1995م** حول المرأة وتمكينها وترقيتها كشرط للتنمية الاجتماعية وبيئية. وعقد مؤتمر آخر بـ **إسطنبول حول المنشآت البشرية عام 1996م**، حيث ركز على أن تكون السياسات والإستراتيجيات نحو المدن أكثر صحة وسلامة وعدالة. ثم عقد مؤتمر عالمي آخر بـ **بروما عام 1996م** نص على أن تلتزم الدول بالقضاء على المجاعة نهاية 2015م، كتشجيع للإنتاج الغذائي وتسيير أحسن للتجارة من أجل الأمن الغذائي وبالاستثمار في إمكانات الإنتاج المستدام حيث أنّ جوهر التنمية المستدامة يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والتأكيد على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة⁽²⁾.

(1) - محمد سعيد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 04، المرجع السابق الذكر، ص 8835.

(2) - هادي أحمد الفراجي، المرجع السابق الذكر، ص 75-76.

وعقد مؤتمر آخر بنيويورك عام 1997م أكد على مبادئ التنمية التي تمت بريو دي جانيرو. ومرورا كذلك ببروتوكول كيوتو في عام 1997م حول التغيرات المناخية الذي يلزم الدول المصنعة بالتقليل من الغازات ف جاء دور الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر القمة +5) بنيويورك لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998م الى 2002⁽¹⁾. وعقدت مؤتمرات أخرى منها مؤتمر بديان عام 2001 ضد التمييز ضد الاقليات، ومكافحة العنصرية، بسبب الدين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 المعروفة وإتهام المسلمين في العالم بالإرهاب. وعقد مؤتمر آخر ببروكسل عام 2001م حول الدول الأقل تقدما من أجل مناقشة الخطوط الاستراتيجية التي يجب اعتمادها خلال العشر سنوات القادمة لتلك الدول وتم التركيز على أن معظم البلدان الأقل تقدما هي مستوردة للسلع الغذائية، وتلث شعوبها يعانون من سوء تغذية مزمنة. لكن إن أقيمت بنى تحتية وإن تمت مساعدة المزارعين فستحظى بأسعار مستقرة، وستخرج من الزراعة ذات المردود الضئيل. وصولا إلى مؤتمر جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002م، الذي كان كذلك من أجل تعزيز الإلتزام العالمي بالتنمية المستدامة من خلال الشراكة والتعاون الإنمائي بإشراك حكومات العالم، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع العلمي. ثم عقد المؤتمر العاشر الإسلامي بكولامبور ماليزيا حول المعرفة والحكمة عام 2003م، فكان هذا المؤتمر كذلك دعوة إلى تنفيذ ما جاء في إعلان ريو، وفي 2005 دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بعد التصديق عليه من طرف 171 دولة ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا التي تضم 1/2 غازات الإحتباس الحراري في العالم المصنع والتقليص يضم غاز الكربون بالإضافة إلى خمسة أنواع من الغازات التي تساهم في التغير المناخي.

وعقد إتفاق جديد حول الغابات الإستوائية عام 2005م تحت إطار (CNEUD) من طرف 33 دولة منتجة و62 دولة مستهلكة يهدف إلى استغلال مستديم للغابات الاستوائية. وتم في عام 2007م الحد من تجارة المواد المخيفة والمقلقة وخاصة المواد الكيماوية في إطار الاتفاق. وفي 2008م كان إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية حيث أكد على تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية وتعزيز التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية⁽²⁾. وبعدها إتفاقية تغير المناخ في كوبنهاغن 2009م التي كانت حول الحد من إرتفاع درجات الإحترار العالمي من خلال تخفيف نسبة الإنبعاثات. وبعد ذلك إنعقد مؤتمر كانكون 2010م كذلك حول تغير المناخ في المكسيك توصل

(1) - أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات، جامعة تونس، من 26 إلى 27 افريل، 2012.

(2) - هادي أحمد الفراجي، المرجع السابق الذكر، ص111.

المؤتمر إلى قرارات أهمها مكافحة التغير المناخي لغاية عام 2012م. وتبع مؤتمر كانكون مؤتمر ديربان عام 2011م بجنوب إفريقيا، وتوصلت الدول إلى إتفاق يتضمن تمديد بروتوكول كيوتو وتمويل الصندوق الأخضر.

وصولاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو +20) عام 2012م تم فيه تمديد حول إتفاق بروتوكول كيوتو الذي بدأ من جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر 2020 وهو يخص مجموعة من الدول مثل الإتحاد الأوروبي، وإرلندا، والنرويج، شاركت الجزائر فيه وتم التطرق كذلك إلى دعم الحكم الراشد الدولي في البيئة والاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، وتعزيز استعمال الطاقة المتجددة، وحماية النظم الإيكولوجية بشعار يحمل عنوان (المستقبل الذي نريده). وفي عام 2013م عززت مناهج عمل ديربان ومن أبرز القرارات التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف التاسع عشر يشمل قرارات بشأن تعزيز مناهج عمل ديربان والتأكيد على صندوق المناخ الأخضر، والتمويل الطويل الأجل، وتفعيل إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، وآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار.

وبعدها إنعقد مؤتمر ليما حول تغير المناخ بالبيرو في الفترة الممتدة من 1 إلى 14 ديسمبر 2014م، وتضمن هذا المؤتمر الدورة العشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف بموجب بروتوكول كيوتو، وقد حضره ما يزيد على 11000 مشارك منهم حوالي 6300 مسؤول حكومي، و 4000 من ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني و 900 من العاملين في مجال الإعلام، وتركزت المناقشات في هذا المؤتمر حول المساهمات المقدمة التي قامت بها الدول على المستوى الوطني لحماية المناخ، وكيفية وضع الأساس لمؤتمر باريس في العام القادم.

وبعدها انعقد مؤتمر باريس للتغير المناخي عام 2015 في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر في باريس بفرنسا، وقد حضر هذا المؤتمر ما يزيد على 36000 مشارك منهم 32600 من مسؤولي الحكومات و 9400 من مندوبي هيئات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني و 3700 من أعضاء وسائل الإعلام، هدف هذا المؤتمر هو التقنين الإلزامي لحماية المناخ من طرف الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى حين إنعقاد مؤتمر مراكش للأمم المتحدة في عام 2016م، المعني بتغير المناخ في الفترة من 7 إلى 19 نوفمبر حضر هذا المؤتمر أكثر من 22500 مشارك، ومن بينهم ما يقرب من 15800 من المسؤولين الحكوميين، و 5400 من ممثلي هيئات الأمم المتحدة، والوكالات والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، و 1200 ممثلي وسائل الإعلام، حيث تركزت كل المفاوضات في مراكش حول المسائل المتعلقة بدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ.

الملحق رقم 02: أهم الاتفاقيات الدولية والآليات الأساسية المتعلقة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر:

- الأمر رقم 74-55 مؤرخ في 13 مايو عام 1974 م يتضمن الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات والمعدة ببروكسل في 18 ديسمبر عام 1971 م، (الجريدة الرسمية رقم 45 المؤرخة في 04-06-1974م).

- المرسوم رقم 82-439 مؤرخ في 11 ديسمبر 1982م يتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في 02 فبراير عام 1971 م برمزار (إيران) الجريدة الرسمية رقم 51 المؤرخة في 11-12-1982 م.

- المرسوم رقم 88-108 مؤرخ في 31 مايو عام 1988م يتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية لعام 1973 حول الوقاية من التلوث الناجم عن البواخر وحول بروتوكول 1978م المتعلق بها الجريدة الرسمية رقم 22 المؤرخة في 01-06-1988م.

- المرسوم الرئاسي رقم 91-341 مؤرخ في 28 ديسمبر عام 1991م يتضمن الانضمام مع التحفظ إلى بروتوكول منع استعمال الغازات في الحروب وغيرها من الغازات في الحروب وكذلك الوسائل البكتريولوجية الموقع بجنيف في 17 يونيو عام 1925م الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 09-10-1991م.

- المرسوم الرئاسي رقم 91-342 مؤرخ في 28 ديسمبر عام 1991م يتضمن الانضمام إلى المعاهدة حول المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في مجال البحث واستعمال الفضاء الخارجي بما فيه القمر والأجسام الفلكية الأخرى التي فتحت للتوقيع بلندن وموسكو وواشنطن في 27 يناير عام 1967 الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 09-10-1991م.

- مرسوم رئاسي رقم 91-343 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 1991 م: يتضمن الانضمام إلى المعاهدة المتعلقة بتحريم تنصيب الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى في أعماق البحار والمحيطات وباطن أراضيها، التي فتحت للتوقيع بلندن وموسكو و واشنطن في 11 فبراير سنة 1971 م الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 09-10-1991م.

- مرسوم رئاسي رقم 91-344 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 1991م: يتضمن الانضمام إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي

- عرضت للتوقيع بجنيف في 18 مايو سنة 1977م الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 09-10-1991م.
- مرسوم رئاسي رقم 93-99 مؤرخ في 10 ابريل سنة 1993م: يتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 مايو سنة 1992م الجريدة الرسمية رقم 24 المؤرخة في 21-04-1993م.
- مرسوم رئاسي رقم 94-287 مؤرخ في 21 سبتمبر سنة 1994م: يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة بتاريخ أول يوليو سنة 1968م بنيويورك الجريدة الرسمية رقم 62 المؤرخة في 02-10-1994م.
- مرسوم رئاسي رقم 95-157 مؤرخ في 03 جويلية سنة 1995م: يتضمن المصادقة على اتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وخبزها واستعمالها وتدمير تلك الأسلحة الجريدة رقم 31 المؤرخة في 07-06-1995م.
- مرسوم رئاسي رقم 95-163 مؤرخ في 06 جويلية سنة 1995م: يتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريودي جانيرو (Rio de Janeiro) في 05 يونيو سنة 1992م الجريدة الرسمية رقم 32 المؤرخة في 14-06-1995م.
- أمر رقم 95-19 مؤرخ في 24 يوليو سنة 1995م: يتضمن الموافقة على انضمام الجزائر، مع التحفظ إلى الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة الهيدروغرافية الدولية، المحررة بموناكو (Monaco) بتاريخ 3 مايو سنة 1967م الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 28-06-1995م.
- مرسوم رئاسي رقم 96-435 مؤرخ في 01 ديسمبر سنة 1996م: يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الموقع عليه في الجزائر بتاريخ 30 مارس 1996م الجريدة الرسمية رقم 75 المؤرخة في 04-12-1996م.
- مرسوم رئاسي رقم 98-123 مؤرخ في 18 ابريل سنة 1998م: يتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992م لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1969م الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 26-04-1998م.

- مرسوم رئاسي رقم 98-124 مؤرخ في 18 ابريل سنة 1998م: يتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992م لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي لتعويض عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1971م الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 26-04-1998م.
- مرسوم رئاسي رقم 98-158 مؤرخ في 16 مايو سنة 1998م: يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع التحفظ إلى اتفاقية بازل Bale بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الجريدة الرسمية رقم 32 المؤرخة في 19-05-1998م.
- ملحق المرسوم الرئاسي رقم 92-354 مؤرخ في 23 سبتمبر سنة 1992: يتضمن الانضمام إلى اتفاقية فيينا Vienne لحماية طبقة الأوزون المبرمة في فيينا يوم 22 مارس سنة 1985م، والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 69 المؤرخ في 27 سبتمبر سنة 1992م) الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة في 29-03-2000.
- ملحق المرسوم الرئاسي رقم 92-355 مؤرخ في 23 سبتمبر سنة 1992: يتضمن الانضمام إلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي أبرم في مونتريال (Montréal) يوم 16 سبتمبر سنة 1987 والى تعديلاته (لندن 27 و 29 يونيو سنة 1990) والنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 69 المؤرخ في 27 سبتمبر سنة 1992) الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة في 29-03-2000.
- مرسوم رئاسي رقم 2000-432 مؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2000: يتضمن التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدميرها، المبرمة بأوسلو Oslo يوم 18 سبتمبر سنة 1997 الجريدة الرسمية رقم 81 المؤرخة في 03-12-2000.
- مرسوم رئاسي رقم 2000-450 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000: يتضمن الانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) أو التوكسينية وتدمير تلك الأسلحة المبرمة بلندن وموسكو وواشنطن في 10 أبريل سنة 1972 الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخة في 10-01-2001.
- مرسوم رئاسي رقم 02-54 المؤرخ في 05 فبراير سنة 2002: يتضمن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 10 سبتمبر سنة 1996 الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في 10-02-2002.

- مرسوم رئاسي رقم **03-68** المؤرخ في **16** فبراير سنة **2003**: يتضمن التصديق، بتحفظ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المفتوحة للتوقيع بفيينا ونيويورك في **3** مارس سنة **1980** الجريدة الرسمية رقم **12** المؤرخة في **23-02-2003**.
- مرسوم رئاسي رقم **03-367** المؤرخ في **23** أكتوبر سنة **2003**: يتضمن التصديق، بتحفظ على الاتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، المعتمدة بفيينا في **26** سبتمبر سنة **1986** الجريدة الرسمية رقم **65** المؤرخة في **29-10-2003**.
- مرسوم رئاسي رقم **03-368** المؤرخ في **23** أكتوبر سنة **2003**: يتضمن التصديق، بتحفظ على الاتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، المعتمدة بفيينا في **26** سبتمبر سنة **1986م** الجريدة الرسمية رقم **65** المؤرخة في **29-10-2003**.
- مرسوم رئاسي رقم **04-141** المؤرخ في **28** أبريل سنة **2004**: يتضمن التصديق على تعديلات اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، المعتمدة ببرشلونة (**Barcelone**) يوم **10** يونيو سنة **1995** الجريدة الرسمية رقم **28** المؤرخة في **05-05-2004**.
- مرسوم رئاسي رقم **04-144** المؤرخ في **28** أبريل سنة **2004**: يتضمن التصديق على البروتوكول كيوتو حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المحرر بكيوتو **Kyoto** يوم **11** ديسمبر سنة **1997** الجريدة الرسمية رقم **29** المؤرخة في **09-05-2004**.
- مرسوم رئاسي رقم **04-170** المؤرخ في **08** جويلية سنة **2004**: يتضمن التصديق على البروتوكول قرطاجنة **Cartagena** بشأن السلامة الإحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المعتمد بمونتريال (**Montréal**) يوم **29** جانفي سنة **2000** الجريدة الرسمية رقم **38** المؤرخة في **11-06-2004**.
- مرسوم رئاسي رقم **04-326** المؤرخ في **10** أكتوبر سنة **2004**: يتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي لسنة **1990** المحررة بلندن يوم **30** نوفمبر سنة **1990** الجريدة الرسمية رقم **65** المؤرخة في **13-10-2004**.
- مرسوم رئاسي رقم **04-447** المؤرخ في **29** ديسمبر سنة **2004**: يتضمن نشر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، المحررة بباريس يوم **13** يناير سنة **1993** الجريدة الرسمية رقم **03** المؤرخة في **08-01-2005**.

- مرسوم رئاسي رقم 05-71 المؤرخ في 13 فيفري سنة 2005: يتضمن التصديق على البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ، المحرر في فاليتا La Valette (مالطة) يوم 25 جانفي سنة 2002 الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 13-02-2005.
- مرسوم رئاسي رقم 05-108 مؤرخ في 31 مارس سنة 2005: يتضمن التصديق عن معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، المحررة ببون (Bonn) في 23 يونيو سنة 1979 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 06-04-2005.
- مرسوم رئاسي رقم 06-121 مؤرخ في 12 مارس 2006: يتضمن التصديق على القوانين الأساسية للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وراثتها وعلى التنظيم ذات الصلة الجريدة الرسمية رقم 18 المؤرخة في 22-03-2006.
- مرسوم رئاسي رقم 06-135 مؤرخ في 10 افريل سنة 2006: يتضمن التصديق على البروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري، المعتمد بروما في 10 مارس سنة 1988 الجريدة الرسمية رقم 23 المؤرخة في 12-04-2006.
- مرسوم رئاسي رقم 06-140 مؤرخ في 15 افريل سنة 2006: يتضمن التصديق على الاتفاقية بشأن الحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية -الاورو أسوية المحرر بلاهاي (La Haye) في 15 أوت سنة 1996 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 19-04-2006.
- مرسوم رئاسي رقم 06-170 مؤرخ في 22 ماي سنة 2006: يتضمن التصديق على تعديل اتفاقية بازل Bâle بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود المعتمد بجنيف في 22 سبتمبر سنة 1995 الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 28-05-2006.
- مرسوم رئاسي رقم 06-206 مؤرخ في 07 جويلية سنة 2006: يتضمن التصديق على اتفاقية ستوكهولم (Stockholm) بشأن الملوثات العضوية الثابتة، المعتمدة باستوكهولم في 22 ماي سنة 2001 الجريدة الرسمية رقم 39 المؤرخة في 14-06-2006.
- مرسوم رئاسي رقم 06-225 مؤرخ في 24 جويلية سنة 2006: يتضمن التصديق على اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، الموقعة بلندن وموسكو وواشنطن في 29 مارس سنة 1972 الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 28-06-2006.

- مرسوم رئاسي رقم **06-468** المؤرخ في **11** ديسمبر سنة **2006**: يتضمن التصديق على اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، الموقعة بنيويورك في **14** جانفي سنة **1975** الجريدة الرسمية رقم **82** المؤرخة في **17-12-2006**.
- مرسوم رئاسي رقم **07-16** المؤرخ في **14** جانفي سنة **2007**: يتضمن التصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المعتمد بفيينا في **08** يونيو سنة **2005** الجريدة الرسمية رقم **06** المؤرخة في **21-01-2007**.
- مرسوم رئاسي رقم **10-270** المؤرخ في **03** نوفمبر سنة **2010**: يتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، المفتوحة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في **14** سبتمبر سنة **2005** الجريدة الرسمية رقم **68** المؤرخة في **10-11-2010**.
- مرسوم رئاسي رقم **11-246** المؤرخ في **10** جويلية سنة **2011**: يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حادث مسبب أو بإمكانه تسبب تلوث زيتي، المعتمدة ببروكسل في **29** نوفمبر سنة **1969** وبروتوكولها المبرم بلندن في **02** نوفمبر سنة **1973** الجريدة الرسمية رقم **45** المؤرخة في **14-08-2011**.
- مرسوم رئاسي رقم **11-467** المؤرخ في **28** ديسمبر سنة **2011**: يتضمن التصديق على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة إيرينا (**IRENA**) المعتمد ببون في **26** يناير سنة **2009** الجريدة الرسمية رقم **03** المؤرخة في **18-01-2012**.
- مرسوم رئاسي رقم **15-119** المؤرخ في **13** ماي سنة **2015**: يتضمن قبول تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعتمدة بالدوحة، قطر، في **08** ديسمبر سنة **2012** الجريدة الرسمية رقم **26** المؤرخة **20-05-2012**.

الملحق رقم: 03 تركيبة السكان وتواصل الارتفاع في نسبتها مقارنة برفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعاً حيث انتقلت من 28,8% إلى 29,3% خلال نفس الفترة، وواصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي 15-59 سنة انخفاضها، حيث تراجع من 62,5% إلى 61,8%- ما بين 2015 و 2016 - في حين واصلت نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر ارتفاعها إذ انتقلت من 8,7% إلى 8,9% ما بين سنتي 2015- 2016، مع حجم بلغ 3.640.00 نسمة أي زيادة 156000 نسمة مقارنة بعام 2015، كما بلغ حجم فئة البالغين 80 سنة فأكثر 537 000 نسمة من جهة أخرى بلغ حجم فئة النساء في سن الإنجاب (15- 49 سنة) 10.8 مليون مسجلاً بذلك استقراراً مقارنة بعام 2015.

أما بالنسبة لمعدل الإعالة الديمغرافية المعرف كحاصل القسمة لمجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة) فقد بلغ 61.8 لكل 100 شخص حيث شهد هذا المعدل ارتفاعاً متواصلاً تزامناً مع ارتفاع عدد الولادات يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في نسبة فئة السكان دون 15 سنة من العمر وفئة المسنين 60 سنة فأكثر.

أما بالنسبة للولادات والخصوبة فقد عرف حجم الولادات ارتفاعاً ب 27000 ولادة بين سنتي 2015 و 2016م أي بارتفاع نسبي بلغ 2,6% كما شهد المعدل الخام للولادات ارتفاعاً ليبلغ 26,12%، حيث كان في السابق عدد الولادات الحية بعد الاستقلال عام 1963 كان 200 503 وعرف مؤشر الخصوبة الكلي استقراراً مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2015 حيث بلغ 3,1 طفل لكل امرأة.

وبخصوص نسبة للوفيات عرفت سنة 2016 م تراجعاً معتبراً في حجم الوفيات المسجلة لدى مصالح الحالة المدنية حيث بلغت 180000 وفاة أي ما يعادل انخفاض قدر ب 3000 وفاة مقارنة بنسبة 2015م مما أدى إلى تراجع معتبر للمعدل الخام للوفيات الذي انتقل من 4,57% إلى 4,42% من خلال هذه الفترة، وأثر هذا الانخفاض إيجاباً على معدل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة حيث سجل زيادة ب 6 أشهر (0,5) نقطة ليبلغ 77,6 سنة مقارنة بالسنة الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا مؤشر تجاوز لأول مرة عتبة 77 سنة لدى الذكور (77,1) سنة وعتبة 78 سنة لدى الإناث (78,2 سنة) بعد ما كان في عام 1966 عدد الوفيات 148785. أما بالنسبة لوفيات

الرضع بلغ حجم وفيات الرضع 22 271 وفاة خلال سنة 2016، حيث شهد انخفاضا نسبياً بلغ 3,8% مقارنة بالسنة الماضية. سُجل هذا التراجع على الرغم من ارتفاع حجم الولادات الحية التي أثرت إيجاباً على مستوى وفيات الرضع مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الرضع بأكثر من (1.4 نقطة) مقارنة بسنة 2015 ليبلغ 20.9% (22.4% لدى الذكور و 19.3% لدى الإناث) بعد ما كان عدد الولادات الميتة 7000 في عام 1966م⁽¹⁾.

أما بالنسبة للزيجات فقد عرفت سنة 2016 تراجعاً هاماً في عدد الزيجات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 356 600 حالة وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 3,4% ما يعادل تراجع ب 12000 زوج مقارنة بسنة 2015 ، وبذلك عرف المعدل الخام للزيجات، انخفاضا معتبرا حيث انتقل من 9,24% إلى 8,73% ما بين 2015 و 2016 بعد ما كان في السابق عدد الزيجات 90900 عام 1966م.

ومن جهة أخرى نجد أن العزوبية مرتفعة عند الرجال فهي تقدر ب 42.1% البالغين 15 سنة فأكثر في حين تبلغ نسبة الإناث 35.2%، عن النساء. ويعتبر الطلاق والتحمل ظاهرتين هامشتين لدى الذكور مقارنة بالإناث ثم تبدأ نسبة العزاب الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 81.2% لدى الفئة العمرية 25-29 سنة و 42.6% عند الرجال البالغين ما بين 30-34 لتشمل خمس السكان البالغين 35-39 و 9.5% فقط لفئة البالغين 40-44 سنة.

أما بالنسبة للبالغين أكثر من 45 سنة فالعزوبية تكاد تكون منعدمة وهي لا تزيد عن نسبة 1% لدى البالغين 60 سنة فما فوق، وتسجل الأرقام عند النساء نمطا مختلفا تماما حتى ولو كانت العزوبية شبه شاملة عند البالغات أقل من 20 سنة كما هو الحال عند الرجال.

إلا أن الحالة الزوجية عند النساء تشهد تغيرا انطلقا من 20 سنة أين نلاحظ تراجعا معتبرا للعزوبية ابتداء من هذا السن، حيث نجد أن حوالي ثلاثة نساء من أصل أربعة في فئة العمر 20-24 سنة عازبات وتبلغ هذه الفئة 44.2% لدى البالغات 25-29 سنة وتتنخفض نسبة العزوبية بشكل محسوس عند النساء البالغات أكثر من 30 سنة من ضمن ثلاثة لدى الفئة العمرية 30-34 سنة و 20.5% في الفئة 35-39 سنة وهو تقريبا نفس المستوى المسجل لدى الرجال من نفس الجيل. وتعرف نسبة العزوبية عند النساء البالغات أكثر من 40 سنة انخفاضا مستمرا مع التقدم في السن لكنها تعتبر مرتفعة مقارنة بتلك الملاحظة عند الرجال من نفس الفئة العمرية كما أن

(1) - الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر (حوصلة: 2011-1962)، المرجع السابق الذكر، ص 23.

الاختلافات الملاحظة بين الرجال والنساء فيما يخص الترميل تضع في المقدمة أهمية التطرق إلى تحليل فارق السن بين الزوجين وتمس ظاهرة إعادة الزواج لدى الرجال، ومن جهة أخرى رغم أن ظاهرة الطلاق تبدو هامشية نسبياً إلا أنها تمس غالباً النساء فنسبة لمطلقات تفوق بكثير تلك الملاحظة عند الرجال (0.2% عند الرجال البالغين 15 سنة فما فوق مقابل 2.4% عند النساء) في حين تبلغ هذه النسبة قيمتها العظمى في الفئة العمرية 40-49 سنة أين تفوق عتبة 5% عند النساء (*).

أما بالنسبة لحالات الطلاق التي تفشت كثير فقد بلغت النسبة المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 62 128 حالة خلال سنة 2016 ما يعادل ارتفاعاً نسبياً ب3.7% مقارنة بسنة 2015 وبذلك فالمعدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة بلغ 1,52% حيث عرف ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بسنة 2015 أين بلغ 1,50% أما معدل الطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد الزاجات لنفس السنة فقد واصل ارتفاعه لينتقل من 16,23% إلى 17,42% ما بين 2015 و 2016⁽¹⁾.

وبالرجوع للنسبة السكانية تُظهر التغيرات الهيكلية للهيم السكاني أن مرحلة الانتقالية الديمغرافية التي بدأت منذ ثلاثون سنة لا يزال متواصلاً، وتظهره اتساع قاعدة الهيم السكاني، حيث يلاحظ أن حجم السكان المقيمين ارتفع من 34 591 000 إلى 40 836 000 ما بين الأول من جويلية 2008 و 2016 إلى 42.2 مليون في جانفي 2018 وهو ما يعادل زيادات سريعة قد تؤثر على البيئة الوطنية، وتسبب إشكالات اقتصادية واجتماعية وتحديات للبيئة الوطنية إن لم تصنع لها سياسة عامة محكمة بأبعاد استراتيجية.

(*) - مشروع برنامج الإنصاف (ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة)، تم إنشاء هذا البرنامج عام 2013 في إطار الشراكة بين الحكومة الجزائرية وهيئات الأمم المتحدة، بحيث تمت المصادقة عليه في فيفري 2009 وكلف الديوان الوطني للإحصائيات بالمسح الوطني حول ذلك ونتج عنه التقرير المبين أعلاه.

(1) - الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2016، المرجع السابق الذكر، ص 23-24.

الملحق رقم: 04 مسار قطاع البيئة في الجزائر.

سعى المشرع الجزائري الى إقرار مجموعة من الحلول شملت ميادين مختلفة فانتقل قطاع البيئة إلى عدة إدارات وهيئات وطنية بدأ باللجنة الوطنية للبيئة والتي تم إنشائها بموجب مرسوم رئاسي رقم 156/74 المؤرخ في 1974/12/07م، إهتمت بالخطوط العريضة للسياسة البيئية في إطار التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بالإتصال بالوزارات المعنية بالأمر ويؤخذ رأيها في أي مشروع قانوني أو تنظيمي يتعلق بتحسين البيئة⁽¹⁾، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة لكن ممارساتها أضفت الطابع الشكلي فقط.

وبعد التعديل الحكومي لعام 1979م، تم تحويل مصالح البيئة إلى كتابة الدولة للغابات والتشجير بموجب المرسوم الرئاسي رقم 49/81 الصادر بتاريخ 1981/03/23م⁽²⁾، وانحصرت صلاحياتها البيئية في المحافظة على البيئة، وبدورها لم تعمر كتابة الدولة للغابات والتشجير الا سنة واحدة.

وخلال التعديل الحكومي لسنة أعيد تنظيم كتابة الدولة للغابات والتشجير بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي، مع احتفاظها بنفس الصلاحيات التي انيطت بها كتابة الدولة للغابات والتشجير، وأعيد الحاق البيئة مرة أخرى بوزارة الري والغابات على اثر التعديل الحكومي لسنة 1984م، وتضمنت إدارتها المركزية عدة مديريات يمكن اجمالها في (مديرية الحماية ضد التلوث والمضار، مديرية الحظائر والحيوانات، مديرية التراث الغابي الوطني، ومديرية تهيئة الاراضي والبيئة والغابات) وإهتمت بالسهر على حماية البيئة والثروة الغابية والنباتية الطبيعية وتطويرها، وتعتبر وزارة البيئة والري والغابات الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار، اذ استمر نشاطها من سنة 1977م الى غاية 1988م.

الا أنّ هذا الاستقرار وإن بدا نوعا ما طويلا، فانه لم يترجم في أعمال تعبر فعلا عن هذا الاستقرار لأنها لم تبرز ولم تكشف عن عناصر السياسة الوطنية للبيئة طيلة هذه المدة، وبعد 1988م الحقت مجددا مهمة حماية البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا عام 1990م، وأوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا، ويعود سبب الحاق البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا الى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 74-156 المؤرخ في 1974/12/07.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 81-49 الصادر بتاريخ 1981/03/23.

وأعيد نقل مهمة حماية البيئة مرة أخرى الى وزارة التربية الوطنية عام 1992م، وانتقلت مهام وزير الجامعات والوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا الى وزير التربية الوطنية. وبعد اقل من سنتين أعيد الحاق مهمة حماية البيئة بمصالح وزارة الداخلية، باعتبارها وزارة قوية ومتواجدة على المستوى المركزي والمحلي، وتملك من القدرات المادية والبشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه، ولم يتسن إعادة تجربة اللجنة الوطنية للبيئة عام 1974م بأفراد البيئة بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة الا بمناسبة إحداث كتابة الدولة للبيئة عام 1996م والتي عرفت نوعا من الاستقرار، مما انعكس على فعاليتها، إذ لأول مرة يتم اعتماد مخطط وطني للبيئة سنة 1996م.

وتلاه إستحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي، ودخلت الاصلاحات والتعديلات التشريعية والمؤسسية مرحلتها النشطة خلال هذه الفترة لتدارك التأخر الحاصل في مجال حماية البيئة.

إلا أنّ مهمة حماية البيئة الحقت من جديد بوزارة الاشغال العمومية وتهيئة الإقليم عام 2000م ، هذه الاخيرة التي لم يعمر ملف حماية البيئة في أدرجها إلا بضعة أشهر.

لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة، وخصت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وذلك عام 2000م⁽¹⁾، هذا بعد العديد من التقارير حول الوضع البيئي عام 1998م، وتم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001م لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة، واتخذت تدابير إستعجالية لوقف التدهور الخطير للبيئة حيث إنترمت السلطات بإعداد استراتيجية وطنية للبيئة في إطار المخطط الثلاثي للانعاش الاقتصادي 2001-2004م تضمن تحديد منهجي لتحديد المشكلات البيئية وترتيبها وإعداد استراتيجية للقضاء عليها⁽²⁾.

تم إنشاء وزارة التهيئة العمرانية والبيئة بعد إعادة تسمية الوزارة التي كانت تسمى "وزارة تهيئة الاقليم والبيئة"، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02 - 208 المؤرخ في 17 جوان 2002م

(1) - بن أحمد عبد المعنم ، المرجع السابق الذكر، ص14.

(2) - بوسبعين تسعديت، المرجع السابق الذكر، ص152.

بعد التعديل الحكومي⁽¹⁾، ثم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة فقد تم ادماج قطاع السياحة مع البيئة في وزارة واحدة وفق المرسوم الرئاسي⁽²⁾ رقم 07 -173 المؤرخ في 04 جوان 2007م، ثم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة بعد أن أعيدت الصياغة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة مجددا وتم فصل قطاع السياحة عن البيئة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي⁽³⁾ رقم 10_149 المؤرخ في 28 ماي 2010م التي امتدت الى غاية 2012م.

وتم إعادة تسمية الوزارة مع اضافة المدينة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي⁽⁴⁾ رقم 12_326 الذي تم فيه التعديل الحكومي الذي طرأ في سبتمبر 2012م.

ثم ألغيت هذه الوزارة وألحقت لدى وزارة الموارد المائية لتصبح وزارة الموارد المائية والبيئة في مارس 2016م. وفي سنة 2017م إلى وإلى يومنا هذا هذا أصبحت تسمى بوزارة البيئة والطاقات المتجددة بموجب مرسوم رئاسي، تسعى للإهتمام بالبيئة الطبيعية ولتفعيل دور الطاقات المتجددة عن طريق الإستعانة بالخبرات وكيفية إستغلال الطاقات، وذلك قصد النهوض بالقطاع البيئي من جديد، ودفع عملية التنمية والإستثمار المتنوع البيئي.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 02-208 المؤرخ في 17 جوان 2002، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 37 الصادر بتاريخ 18 جوان 2002 .

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 07-173 المؤرخ في 04 جوان 2007، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 37 الصادر بتاريخ 07 جوان 2007 .

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 36 الصادر بتاريخ 30 ماي 2010 .

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 12-326 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 49 الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

الملحق رقم 05: دور المخطط الوطني لتهيئة الاقليم في التنمية، وحماية البيئة الطبيعية.

يتضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم مايلي⁽¹⁾:

- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية.
- المخطط التوجيهي للمياه.
- المخطط التوجيهي للنقل (الطرق والطرق السريعة، السكك الحديدية، المطارات، الموانئ).
- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية .
- المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة .
- المخطط التوجيهي للمصالح والنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والاعلام.
- المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث.
- المخطط التوجيهي للتكوين.
- المخطط التوجيهي للصحة .
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .
- المخطط التوجيهي للأماك والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى .
- المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى.
- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة.
- المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية.

ويرمي المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT 2025) إلى :

- الاستخدام العقلاني للفضاء الوطني خصوصا توزيع السكان والنشاطات الاقتصادية على التراب الوطني، ودعم النشاطات الاقتصادية حسب الاقاليم.
- تامين وإستغلال الموارد الطبيعية.
- حماية الأنظمة الايكولوجية، وتثمين الارث الايكولوجي الوطني.
- حماية وتثمين الإرث الثقافي، والتاريخي الوطني.
- إعتداد السياسات المتنوعة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، المتنافسة على تنفيذ السياسة الوطنية للإقليم.
- خلق ديناميكية توازن الأقاليم لاستدامتها.
- خلق ظروف الاستقطاب، والتنافسية، والإنصاف بين الأقاليم⁽²⁾.

(1) - المادة 22، **القانون رقم: 01-20** المؤرخ في 12 ديسمبر عام 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم وتثمينه المستدامه، الجريدة الرسمية 2001/12/77، (يراجع أيضا في ذلك: المواد من 23 إلى 41 تحدد إختصاص كل مخطط توجيهي بعنوانه).

(2) - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، **المرجع السابق الذكر**، ص 395.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الموسوعات:

- 1- الحفار (محمد سعيد)، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 01، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1997.
- 2- _____، الموسوعة البيئية العربية، المجلد 10، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1997.

ب- الوثائق الحكومية والرسمية:

المواثيق الدستورية والوثائق الحكومية:

- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (دستور الجزائر 2016)، الصادر بالجريدة الرسمية 07 مارس 2016، العدد 14.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان السياسة العامة 2012)، مصالح رئاسة الحكومة.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان السياسة العامة ، 2004 - 2008-2010-2011)، مصالح رئاسة الحكومة.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان السياسة العامة 2011-2013)، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، مصالح رئاسة الحكومة.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان السياسة العامة 2019)، مصالح رئاسة الحكومة.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان السياسة العامة 2010)، مصالح رئاسة الحكومة.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1964، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1964.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1985.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (التقرير العام المتعلق بالمخطط الخماسي الأول)، (1980-1985)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

القوانين والأوامر:

- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، القانون رقم: 04-03، مؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، رقم 41 مؤرخة في 27-06-2004.

- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-01، بتضمن قانون المناجم، المؤرخ في 03 جويلية 2001.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 11-02 مؤرخ في 17 فبراير سنة 2011 بتعلق بالمحالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 13 مؤرخة في 28-02-2011.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 10 أبريل 1990.
- 16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-10 المتعلق بقانون المناجم المؤرخ في 04 جويلية 2001، المعدل والمتمم بالأمر رقم 07-02 المؤرخ في 01 مارس 2007.
- 17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-19 المتعلق بتسيير النفايات وتنظيف الطرق العمومية والساحات.
- 18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 01-19، بتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 77 مؤرخة في 15-12-2001.
- 19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 02-02 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر خط الانابيب، 01 المؤرخ في 5 فيفري 2002.
- 20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 02-02، بتعلق بحماية الساحل وتثمينه، مؤرخ في 5 فبراير 2002، ، الجريدة الرسمية، مؤرخة في 12-02-2002.
- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 03-03، المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي، المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43،
- 23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-07 المتعلق بالصيد، مؤرخ في 14 أوت عام 2004، الجريدة الرسمية، رقم 51 مؤرخة في 15-08-2004.
- 24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-09، بتعلق بترقية الطاقات المتحددة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 14 أوت عام 2004 ، الجريدة الرسمية رقم 52، مؤرخة في 18-08-2004.
- 25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 04-20 بتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 25 ديسمبر عام 2004، المادة 66، العدد 84 مؤرخة في 29-12-2004.

- 26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 05-12 يتعلق بالمياه، المؤرخ في 4 أوت 2005 الجريدة الرسمية، العدد 60 مؤرخة في 04-09-2005.
- 27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 07-06، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، مؤرخ في 13 ماي سنة 2007، الجريدة الرسمية، رقم 31 مؤرخة في 13-05-2007.
- 28- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 01-20 المتعلق بتهنئة الإقليم وتنميتها المستديمة، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر عام 2011.
- 29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 12-12، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، مؤرخ في صفر عام 1434 الموافق ل26 ديسمبر سنة 2012.
- 30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 83-03، المتعلق بحماية البيئة، 1983، العدد6.
- 31- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 84-12 المتضمن النظام العام للغابات، المؤرخ في 23 جوان 1984 المعدل بالقانون 91-20 المؤرخ في 20 ديسمبر 1991.
- 32- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 90-09 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 07 أبريل 1990.
- 33- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 90-08 يتضمن تنظيم البلدية، 1990، العدد15.
- 34- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المؤرخ في 15 جوان 1998.
- 35- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 05-07، المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أبريل 2005 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006.
- 36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم: 06-05 المتعلق بحماية بعض الحيوانات المهددة بالانقراض والمحافظة عليها، مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، الجريدة الرسمية، رقم 47 مؤرخة في 19-07-2006.
- 37- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم: 08-04، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد49.
- 38- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم: 70-10 المتعلق بالمخطط الرباعي الاول، المؤرخ في 20-10-1970، الجريدة الرسمية، عدد 07، 2007.
- 39- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم: 74-68، يتعلق بالتقرير العالم للمخطط الرباعي الثاني، المؤرخ في 26-06-1974.

المراسم الرئاسية والتنفيذية:

40- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 02-208، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة، المؤرخ في 17 جوان 2002، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ 18 جوان 2002.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 07-173، يتضمن تعيين اعضاء الحكومة، المؤرخ في 04 جوان 2007، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ 07 جوان 2007.

42- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 10-149 يتضمن تعيين اعضاء الحكومة، المؤرخ في 28 ماي 2010، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر بتاريخ 30 ماي 2010.

43- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 12-326 يتضمن تعيين اعضاء الحكومة، المؤرخ في 04 سبتمبر 2012، الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

44- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 81-49 الصادر بتاريخ 23-03-1981.

45- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 74-156، المؤرخ في 07-12-1974.

46- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 01- المتعلق بشروط تخصيص أماكن التخميم وإستغلالها، 138 المؤرخ في 26/05/2001.

47- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 91-175، المحدد لقواعد التهيئة والتعمير، المؤرخ في 208/05/1991.

48- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 02-263 المنظم للمحافظة الوطنية للتكوين البيئي، المؤرخ في 17/08/2002.

49- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 115/02، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المؤرخ في 03 افريل 2002.

50- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 175/02، المحدد لإختصاصات الوكالة الوطنية للنفابات، المؤرخ في 20 ماي 2002.

51- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 04-14، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية، العدد 06.

- 52- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 05-416، بحدد تشكيلة المجلس الوطني لهيئة الاقليم وتنمية المستدامة، ومهامه وكيفيات سيره، مؤرخ في 25 أكتوبر 2005، العدد 72، صادر في 02 نوفمبر 2005.
- 53- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 05-443 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005، بحدد تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، العدد رقم 75، صادر في 20 نوفمبر 2005
- 54- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 08-02، يتعلق الأمر بمؤسسات العمل المحمي، المؤرخ في 02 جانفي 2008.
- 55- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 90-78، المتعلق بدراسات مدى التأثير في البيئة، المؤرخ في 27 فيفري 1900.
- 56- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 93-165 المنظم لإفراز الدخان والغبار والروائح والحسيمات في الجو.
- 57- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 93-68، المتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة او الخطيرة على البيئة، المؤرخ في 01/03/1993.
- 58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-232، المتضمن انشاء وكالة التنمية، المؤرخ في 29/06/1996، الجريدة الرسمية ، العدد 40.
- 59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: 07-119، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 17.
- 60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي: 120-07، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 27.
- 61- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم : 93-07 مؤرخ في 24 أفريل 1993 يتضمن الاهداف العامة للمخطط الوطني لسنة 1993، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 26 بتاريخ 26 افريل 1993.
- 62- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم: 339-98، بضبط التنضم المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قوائمها، المؤرخ في 3 نوفمبر 1998.
- 63- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم: 81-387، المتعلق بحماية الغابات وإستصلاح الأراضي، المؤرخ في 26-12-1981.

ج - الكتب:

- 64- اتش روبنز (ريتشارد)، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية، (ترجمة: فؤاد سروجي)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 65- أرناؤوط (محمد السيد)، الانسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
- 66- إيفينو (باتريك) وبلانشايس (جون)، حرب الجزائر ملف وشهادات، (ترجمة: بن داود سلامنية)، الجزء الاول، دار الوعي، 2013.
- 67- الباز (داود عبد الرزاق)، الأساس الدستوي لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 68- البستاني (باسل)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 69- الحفار (محمد سعيد)، البيولوجيا ومصير الإنسان، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
- 70- الحلو (ماجد راغب)، قانون حماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 71- الحمد (رشيد) و سعيد (محمد)، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
- 72- الدرمداش (صبري)، التربية البيئية، النموذج والتحقيق والتقويم، دار المعارف، القاهرة، 1988.
- 73- السلمي (علي)، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- 74- _____، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، مجلة الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 35، جانفي 1991.
- 75- السمراي (عبد المجيد)، مبادئ الطقس والمناخ، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2008.
- 76- السيد (رجب سعد)، الحرب ضد التلوث، دار المعارف، القاهرة، 1978.
- 77- الطويل (رواء زكي)، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 78- الفراجي (هادي أحمد)، التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 79- الفيل (علي عدنان)، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 80- الكواري (علي خليفة)، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- 81- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (ترجمة: محمد كامل عارف)، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

- 82- النجار (عبد الهادي علي)، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983.
- 83- الهيتي (صبري فارس)، التصحر مفهومه أسبابه مخاطره ومكافحته، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ب س.
- 84- أورتيز (إزابيل)، السياسة الاجتماعية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية-، نيويورك، 2007.
- 85- بادي (برتراند) و فيدال (دومينيك)، عالم اللامساواة أوضاع العالم 2016، (ترجمة: نصير مروة)، مؤسسة الفكر لعربي، بيروت، 2015.
- 86- ____ وهيرمت (غي)، السياسة المقارنة، (ترجمة: عز الدين الخطابي)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013.
- 87- براهيمي (عبد الحميد)، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 88- بكار (عبد الكريم)، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، 1999.
- 89- بن نبي (مالك)، بين الرشاد والتهيه، دار الفكر للطباعة و التوزيع والنشر، دمشق ، 2002.
- 90- ____ ، شروط النهضة، (ترجمة عبد الصبور شاهين)، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2000.
- 91- ____ ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الشروق، بيروت، 1978.
- 92- بهلول (محمد بلقاسم حسن)، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر.
- 93- بوسوماح (أحمد)، المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 94- بوضياف (أحمد)، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 95- بوكابوس (سعدون)، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية ل1962-1989 - 1990-2005، دار الحديث للطباعة، الجزائر، 2013.
- 96- بيكمان (ديفيد) وآخرون، التنمية والقيم، مناقشات لخبراء البنك الدولي المركز القومي للترجمة، (ترجمة: محسن يوسف)، القاهرة، 2009.
- 97- جنسن (إيريك)، الفقر والتعليم، ماذا يفعل الفقر بمخ أطفالنا، (ترجمة: صفاء الأعسر)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

- 98- حنة أرندت، ما السياسة، (ترجمة: زهير الخويلدي وسلمى بلحاج مبروك)، دار الأمان، الرباط، 2014.
- 99- حاروش (نوردين)، رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012.
- 100- حرب (على)، العالم ومازقه، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002.
- 101- حمانة (البخاري)، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 102- حمدان (جمال)، شخصية مصر - دراسة في عقريّة المكان، القاهرة، دار الهلال، بدون تاريخ.
- 103- حمدي صالح (نادية)، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، 2003.
- 104- حميدة (جميلة)، النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه، دارالخلدونية، الجزائر، 2011.
- 105- دلمولينو (ألكسندر) وآخرون، تهديدات البيئة، (ترجمة: جورج قاضي)، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.
- 106- دوريفرو (إزوالدو)، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية - انقراض العالم الثالث، (ترجمة: فاطمة نصر)، سطور للنشر، القاهرة، 2012.
- 107- دون إي (إيبرلي)، مجتمع من المواطنين - المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرون، (ترجمة: هشام عبد الله)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 108- دياموند (جارد)، كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح، (ترجمة: مروان سعد الدين)، الكعبيات للنشر، السعودية، 2011.
- 109- ديب (كمال)، عولمة الوعي البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 110- ديدان (مولود)، قانون البيئة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2016.
- 111- رمضان (زياد)، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الاردني، الطبعة الخامسة، الأردن، 1995.
- 112- روس (مايكل)، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، (ترجمة: محمد هيثم نشواتي)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.
- 113- زايد (مصطفى)، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 114- زرواتي (رشيد)، التنمية بين الماديين النظريات والنماذج، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 115- زكي (رمزي)، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1998.

- 116- سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، (ترجمة: عبد القادر زيادة)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- 117- سبيلمان (فرانك)، وايتنغ (نانسي)، علم وتقانة البيئة والمفاهيم والتطبيقات، (ترجمة: الصديق عمر الصديق)، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2012.
- 118- ستورا (بن يامين)، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
- 119- سرحان أحمد محمود (نظيمة)، مناهج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.
- 120- سعادي (محمد)، قانون المنظمات الدولية، منظمة الامم المتحدة أنموذجا، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 121- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الاول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 122- سعيدان (علي)، أسس ومبادئ قانون البيئة، موفم للنشر، الجزائر، 2005.
- 123- سعيدوني (نصر الدين) وبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، الجزء الرابع، المطبعة الوطنية، الجزائر، 1984.
- 124- سلامة (أحمد عبد الكريم)، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، 1997.
- 125- سموللا (رودنى)، حرية التعبير في مجتمع مفتوح، (ترجمة: كمال عبد الرؤوف)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1990.
- 126- سن (أمارتيا)، التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
- 127- __ __ ، فكرة العدالة، (ترجمة مازن جندلي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
- 128- سيمونز (أيان ج)، البيئة والإنسان عبر العصور، (ترجمة: السيد محمد عثمان)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
- 129- شبنغز (إزوالد)، تدهور الحضارة الغربية، (ترجمة: أحمد الشيباني)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص14، بدون سنة.
- 130- شريط (عبد الله)، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
- 131- صعب (حسن)، تحديث العقل العربي، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، 1980.

- 132- طلبة (مصطفى كمال)، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، حال البيئة في عام 1976-1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- 133- _____ ، إنه عالم واحد دراسة حول البيئة الإنسانية، (ترجمة: سعيد دويدار وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، 1997.
- 134- طلعت (ابراهيم)، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث للنشر، بيروت ، 2009.
- 135- عاشور (أحمد صقر)، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 136- عبد الخالق (عبد الله)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 137- عبد القادر (محمد علاء الدين)، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي، دار المعرف للنشر، الاسكندرية، 2004.
- 138- عبد القوي (محمد حسين)، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، مطبعة النسر الذهبي، الاسكندرية، 2002.
- 139- عبد المالك (أنور)، الحدلية الاجتماعية، (ترجمة: سامية الجندي وعبد العظيم حماد)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
- 140- عبد المقصود (زين الدين)، البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الانسان مع البيئة، دار المعارف، الاسكندرية، 1997.
- 141- عريبات (بشير) ومزاهرة (أيمن سليمان)، التربية البيئية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
- 142- عزة دروزه (محمد)، مشاكل العالم العربي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1952.
- 143- عوض (محسن)، قضايا التهميش والوصول الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في الوطن العربي)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2012.
- 144- غازي (عبد الرحمان)، التنمية الأسئلة الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.
- 145- _____ ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1982.
- 146- غرامشي (أنطونيو)، كراسات السجن، (ترجمة: عادل غنيم)، دار المستقبل العربي، الرياض، بدون سنة.

- 147- غنيم (عثمان)، أبو زنت (ماجدة)، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-، دار صفاء، بيروت، 2007.
- 148- غيث (محمد عاطف)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، 1989.
- 149- فلاح (محمد العربي)، آفة الشعوب نُظُمها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 150- فليح (حسين خلف)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن 2006.
- 151- قمر (عصام توفيق) وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، الاردن، 2008.
- 152- كاستلز (ستيفن) و ميللر (مارك)، عصر الهجرة، (ترجمة: منى الدروبي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
- 153- كلير (مايكل)، السباق للفوز بما تبقى من خبرات الطبيعة، (ترجمة: محمد جواد الأرزقي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
- 154- كولن (مايكل)، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة، (ترجمة: محمد فريد حجاب)، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003.
- 155- ل إيفانز (روبرت)، شحن مستقبلنا بالطاقة مدخل الى الطاقة المستدامة، (ترجمة: فيصل حردان)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.
- 156- لافون (روبرت)، التلوث، (ترجمة: نادية القباني)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1977.
- 157- لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- 158- لعروق (محمد الهادي)، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، بدون تاريخ نشر.
- 159- لكحل (أحمد)، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة، الجزائر، 2014.
- 160- مازن (حسام محمد)، التربية البيئية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 161- مجموعة مؤلفين، الجزائر إشكالات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات، 2013.
- 162- محسوب (محمد صبري)، الجغرافيا الطبيعية أسس ومفاهيم حديثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- 163- مسعود (مجيد)، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار المعرفة، الكويت، 1984.
- 164- مطاوع (إبراهيم عصمت)، التربية البيئية، دراسة نظرية تطبيقية، مكتبة الطالب الجامعي، السعودية، 1986.
- 165- معتوق (فريدريك)، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميكا أنترناشيونال، بيروت، 1998.
- 166- معن (خليل عمر)، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

- 167- مقيلي (إمحمد عياد)، مخاطر الجفاف والتصحر والضواهر المصاحبة لهما، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003.
- 168- ميلاد (زكي)، المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005.
- 169- ميلر (بيير)، السياسات العمومية، (ترجمة: عبد المالك إحزير)، المغرب، 2018.
- 170- نصرت (محي الدين) وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، 1971.
- 171- نعمة الله (ابراهيم)، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.
- 172- نويل (بيتر) و باترسون (ماتثيو)، رأسمالية المناخ، ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمي، (ترجمة: منير الجنزوري)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- 173- هولسميث (جوليندولين)، المدن المستديمة تطوير المكان لخدمة الانسان، (ترجمة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الإمارات، 2016.
- 174- هيتز (ديريك)، تاريخ موجز للمواطنة، (ترجمة: آصف ناصر ومكرم خليل)، دار الساقى بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت، 2007.
- 175- هيتين (اليجورن)، تأمل في التنمية، (ترجمة: نرمين الزفتاوي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

- **Bibliography:**

Books:

- 176- Allen (Cameron), The institutional framework of sustainable development in the Arab region, Expert Report for the Arab Sustainable Development, Beirut, <http://css.escwa.org.lb/Instituions.pdf>-2015.
- 177- Bassanini, (Andrea), luca Nunziata, and Venn (Danielle) - job Protection legislation and Productivity Growth in OECD Countries Economic- POLICY20 2009.
- 178- Beatty (Bronwyn) and Gibson (Lorena), Culture and Development, New Paradigms, Knowledge notes, synexe, NEW ZEALAND, N°2 ,2009.
- 179- D. (Rodric) and allInstitutions Rule The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development Journal of Economic Growth, Volume 9, Issue 2, 2004.
- 180- Donato (Romano) ،Notes of the Course on Sustainable Rural Development ،FAO Project GCP/SYR/006/ITA – Phase IIDamascus, Syria ،November 2002.

- 181- **Environment and Development Our Common Future**, Oxford University Press, Oxford, UK, 1987.
- 182- **Easterly (William), The Tyranny of Experts** , Basic Books, New York, 2013.
- 183- Marana (Maidier), **Culture and Development**, UNESCO, Spain, 2010.
- Bibliographie:**
Ouvrages:
- 184- Benachenhou (Abdellatif), **La Migration Rurale en Algérie**, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger, (1982).
- 185- _____ , **Defis Savoirs, Decisions dans le contexte du developpement durable, Revue tiers monde sur lenvironnement et le developpement**, tom33, n0 130,1992.
- 186- bouzidi (Abdelmamjid), **les annees 90 de leconome algerienne**, algerie, 2000.
- 187- Gresls (Francois) et autre, **dictionnaire des sciences humaines nathan** ,France, 1990.
- 188- jacques ballan (Jean) et autre, **Dixeco de le conomie pour comprendre le langage economique**, dunod, edition France,1994.
- 189- Nago (Christian) et Régent (Alain), **Déchets effluents et pollution** , 2em édition , Dunod ,Paris ,2008.
- 190- Rabah (abdoun), **un bilan du programme de stabilisation economique en algerie**, 94-98, cread, n46/47,1998,et 1 t du 199, p35
- 191- ROBERT (Andre Akoun) et autre, Dictionnaire de Sociologie, SEUIL ,France,1999.
- 192- Berg, (Raven), Hassenzahl, **Environnement**, Editions de Boeck Université, Rue des Minimes, B- 1000 Bruxelles, 2009.

د - المقالات:

- باللغة العربية:

- 138 سعود (صالح)، **اصلاحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة الوسيط، تصدر عن مجلس الأمة، العدد:12، الجزائر، 2015.
- 139 أفوجل (نبيلة)، **حق الفرد في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المفكر، العدد: 06، جامعة بسكرة ، 2010.
- 140 السلماني (ميرم)، **النظرة الامريكية الاستراتيجية للمياه في الشرق الاوسط**، العدد:133 ، مجلة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.

- 141 الطويل (محمد بن عبد الرحمان)، دور الادارة العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للادارة، تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الغدارية، جامعة الدول العربية، عدد خاص، 1980.
- 142 العباسي (إيمان)، تقييم فعالية السياسة الصحية في معالجة الاختلالات المتعلقة بتمويل الخدمات الصحية دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 09، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.
- 143 العقون (جلول)، جدلية النمو الاقتصادي وفق منظور التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 8، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
- 144 القريوتي (محمد قاسم)، واقع نظريات التنمية العربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة دراسات، العدد: 05، تصدر عن الجامعة الأردنية ، عمان ، 1984.
- 145 باس (دفيد)، القاتل بجوارك، مجلة العلوم الحقيقية، تصدر عن موقع العلوم الحقيقية، العدد: 4، 2017.
- 146 برقوق (عبد الرحمان)، ميمونة مناصرية، الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بسكرة، العدد: 12 ، 2007.
- 147 قورين (حاج قويدر)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 12، تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة شلف، 2017،
- 148 بوزيدي (عدنان)، الاحتياطات الغازية للجزائر، الرهان والخيارات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد: 8، 2017.
- 149 بوكردون (أمين)، الغاز الجزائري والتصور الطاقوي الأوروبي قراءة في الراهن والرّهان، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 10، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.
- 150 جباري (لطيفة)، دريوش (محمد طاهر)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد: 8، ديسمبر 2017.
- 151 جنوحات (حسين)، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 08، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
- 152 دادن (عبد الغاني) وبن طجين (محمد عبد الرحمان)، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة ما بين 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 10، 2012.

- 153 ديب (ريدة) ومهنا (سلمان)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد: 25، العدد: 1، سوريا.
- 154 رحمان (آمال) ، طواهر (محمد التهامي)، تأثير النفط على البيئة من خلال مرحلة النقل حالة الجزائر، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة ورقلة، العدد: 12، 2013.
- 155 رزيق (كمال)، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد: 5، 2007.
- 156 شريط (حسين الأمين)، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد: 14، 2015.
- 157 شكراني (الحسين)، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، مجلة رؤى استراتيجية، يصدرها مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بالإمارات العربية المتحدة، 2013.
- 158 عبد الفتاح (أحمد)، إفريقيا وأروبا من الاستقلال إلى العولمة، مجلة المجتمع الكويتية، العدد: 1396، الكويت، 18-04-2000.
- 159 عطية (مفيدة) وشريط (عثمان)، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر (مقاربة اقتصادية أم اجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 47، جوان، 2017، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 160 فضل (محمد الأيوبي)، الثقافة والتنمية الاجتماعية في دول الخليج العربي، آفاق مستقبلية ، مجلة جامعة الملك سعود، العدد: 17، السعودية، 2004.
- 161 كتوش (عاشور) وبلعزوز (بن علي)، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد: 2، 2010.
- 162 مأمون (أحمد النور)، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، جامعة الخرطوم، السودان، العدد: 361، 2013.
- 163 مجلس النواب المغربي، الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية، منشورات مجلس النواب، المغرب، بدون سنة.
- 164 مراد (ناصر)، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 165 مرسي (ممدوح سلامة)، التشريعات البيئية، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة أسبوط، مصر، العدد: 34، 2010.
- 166 مرعب (ماهر فرحان)، الثقافة والتنمية البيئية، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015.

- 167 مغراوي (لقمان)، صنع السياسات الصحية في عالم متغير دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد:01، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
- 168 نعمت (شفيق)، نظرة جديدة الى التنمية القابلة للاستمرار، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد: 04، ديسمبر 2013.
- 169 تيبب (محمد)، التنمية المستدامة والتوجهات في السياق السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد: 8، ديسمبر 2017.
- 170 تيبب (محمد)، جارش (عادل)، تداعيات مشكلة التغير المناخي على الأمن العالمي، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 01، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بأفلو، جانفي، 2017.
- 171 — — نايلي (محمد)، واقع وسبل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة المستقبل للدراسات السياسية والقانونية، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بأفلو، العدد:02، 2018.

- Articles en Francais:

- 172 **DANS LE SUD ALGERIEN (potabilité -pollution et impact sur le milieu**, office des publications universitaires (OPU), Ben Aknoun, ALGER, 03-2010.
- 173 **Declaration du directeur generale du fmi**, journal el watan, n 1281,05/01/1995
- 174 Charles (Jean) Hourcade, **Sustainable Development**, Article in The Journal of Environment & Development ,February 2014.
- 175 KHADRAOUI (Abderrazak) et TALEB (Safia), **QUALITE DES EAUX**
- 176 Oufriha (Fatima Zohra), **Un système de santé a la croisée des chemins**, CREAD, Alger .

Articles in English:

- 177 D, (North), **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.
- 178 M, (Yousef), **-D evelopment Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950-**, Journal of Economic Perspectives Volume 18, Number 3, (2004).

هـ - الرسائل الجامعية:

- 179 الأبرش (محمود)، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص علم اجتماع البيئة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
- 180 القطبي (محمد)، النظام القانوني للموارد المائية الجوفية في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.
- 181 بلال (موازي)، الإستثمار والتنمية الإقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2003.
- 182 بلوناس (عبد الله)، إقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004.
- 183 بن أحمد (عبد المنعم)، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2008.
- 184 بن حسين (ناجي)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 185 بن فايزة (نوال)، اشكالية لبطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 3، 2008.
- 186 بن لرنب (منصور)، استراتيجية التنمية الادارية في الجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة) ، 1988 .
- 187 بوسبعين (تسعديت)، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستديمة في الجزائر دراسة إستشرافية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
- 188 بونبعو (ياسين حفصي)، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستديمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 189 تومي (عبد الرحمان)، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001.
- 190 خنيش (سنوسي)، إستراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2005.

- 191 ركاش (جهيدة)، إشكالية العلاقة بين ادارة التنمية والتنمية الادارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2008.
- 192 زرنوح (ياسمينه)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006 .
- 193 سعيدان (علي)، الحماية القانونية للبيئة من التلوث بالمواد الخطرة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2007.
- 194 نايلي (محمد)، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014 (المخطط الخماسي 2010-2014 أنموذجا)، رسالة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019.
- 195 سياخن مصطفى، إشكالية المياه في الجزائر استراتيجيتها المستقبلية وآثرها على التنمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008.
- 196 شكوري (سيدي محمد)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 197 عوينات (عبد القادر)، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 198 غربي (فوزية)، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

و- التقارير والمؤتمرات الدولية العلمية:

- باللغة العربية:

- 199 الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء -نقطة الإنجاز الوطنية الجزائر-، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
- 200 الأمانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر ل2030، مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر، الدوحة، 2008.
- 201 الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011 - 2016)، نحو رؤية قطر 2030، مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر، الدوحة، 2011،
- 202 الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلد 1، العدد 1، الإسكوا، بيروت.

- 203 الأمم المتحدة، الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنوع الإنتاج الوطني وتحفيزه، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2016.
- 204 الأمم المتحدة، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1998.
- 205 البنك الدولي، مواجهة تحديات التنمية، المركز الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2017.
- 206 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التقرير العربي للتنمية المستدامة، تقرير الأمم المتحدة بالشراكة مع الاسكوا، العدد الاول، بيروت، 2015.
- 207 المعهد العربي للتخطيط، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث، الكويت، 2018.
- 208 المؤتمر الدولي الثالث، تمويل التنمية، المنعقد في جويلية 2015، في اديس ابابا.
- 209 الهيئة العالمية المعنية بتغير المناخ، برنامج الامم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية، 2002
- 210 اليونيسكو، التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، باريس، 1976.
- 211 برنامج الأمم المتحدة، تقرير اعداد سياسة متكاملة للتنمية المستدامة، دليل مرجعي، واشنطن، أوت 2009.
- 212 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2016، (الشباب في المنطقة العربية آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2016.
- 213 تقرير الأمم المتحدة بالشراكة مع الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد1، بيروت، 2015.
- 214 صندوق البنك الدولي، تقرير التحديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل تخفيض أعداد الفقراء، واشنطن، 2001.
- 215 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2009، العدد7، الكويت، 2009.

- 216 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 (دور التكنولوجيا في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة)، التقرير العام، فيينا، 2016
- 217 منظمة الصحة العالمية، مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعون، البند 32-4 ، جنيف، 1995.
- 218 هيلين كلارك، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، حول الشباب في المنطقة العربية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2016.
- 219 وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للعراق 2010-2014، بغداد، 2009.
- 220 وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، البيئة والتنمية الزراعية المستدامة، منشورات مركز البحوث الزراعية ، مصر، 2007.
- 221 وزارة التخطيط والتنمية الادارية، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 1994-2008، فلسطين، 2010.

- Documents :(en Français- in English).

- 222 Agence de développement social, Programme d'appu au développement socio- économique. Local du Nord Est Algérien, évaluation des besoins en formation de, l'Agence de développement social, département des opérations du projet -D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1. 2009.
- 223 Cnes, projet de rapport sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement trure 1998 ,p21.
- 224 CNES, Rapport national sur le développement human Alger, 2006, P39.
- 225 Declaration of the United Nations Conference on Human Environment, 1972 www.unep.org/documents.
- 226 Examen de la politique d investissement en algerie unctad, nations unies mars 2004.
- 227 MAHOUI Karim, la gestion de l'espace et le développement durable en Algérie, le séminaire international de développement durable et rationalisation de l'utilisation des ressources naturel, université du Sétif, Algérie, 07-08 avril 2008.
- 228 Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003.
- 229 Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin, 2017.
- 230 Report of the World Commission on Environment and Development, Official Records of UN General Assembly, Forty-second Session, .1978

- 231 **Republique algerienne democratique et bopulaire**, ministere de la sante de la population et de la reforme hospitaliere, diecation des etudes et de la planification, **statistique sanitaire**, 2014.
- 232 **Rio Declaration on Environment and Development**, www.habitat.org/agenda21/rio-dec.htm, 2002 .
- 233 The United Nations World Water Development Report 2015, Under the theme **Water for Sustainable Development** , Published in 2015 by the United Nations Educational, **Scientific and Cultural Organization**, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France.
- 234 **United Nations Millennium Declaration** , Official Records of UN General Assembly, Fifty-fifth Session, 2000.
- 235 UNESCO, **Culture - a driver and enabler of sustainable development-**, UN, New York, 2012.

ز - الملتقيات الجامعية الوطنية والدولية :

- باللغة العربية:

- 236 أبو قرين (عنتر عبد العال)، **ممر التنمية والتعمير : دراسة تحليلية نقدية وتطوير مقترح**، بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئة العامة للثروة المعدنية وجمعية مصر الخالدة للتنمية والعلوم (تنمية الصحاري المصرية)، جامعة أسيوط، مصر، 2011.
- 237 الكردي (خالد إبراهيم حسن)، **الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة**، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، السعودية، 2014.
- 238 الملتقى الدولي الاول **حول ترقية الاستثمار خارج المحروقات** يومي 05.06 ديسمبر 2016، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.
- 239 الملتقى الدولي الهام الرابع حول، **القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية اقتصادية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط**، المنعقد مابين 25-24-2017 ماي 2017، بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بحيث ركز الملتقى على دور القطاع الفلاحي لعملية التنمية الاقتصادية.
- 240 الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- 241 بلوناس (عبد الله)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة والنتائج، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.
- 242 خياطي (مصطفى)، آثار التحارب النووية في العالم (الصحراء الجزائرية أنموذجاً)، الملتقى الدولي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 243 شبانة (زكي محمود)، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة قدمت إلى المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، إتحاد الجامعات العربية، 1973.
- 244 شلالي (عبد القادر)، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني، المركز الجامعي أكلي محند البويرة، 2010.
- 245 صخري (عمر) ومرامي (محمد)، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ما بين 1962-2002، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2002.
- 246 عرب (رتيبة) وبوسبعين (تسعديت)، اهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، حقائق وآفاق، مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان الاستراتيجية الصناعية في الجزائر منعقد بجامعة علي لونيبي بالبلدية، الجزائر.
- 247 قاسمي (أسيا)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات، جامعة تونس، 26 - 27 أبريل 2012.
- 248 حفاوي (أمال)، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2041، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين، جامعة سطيف، 2013، ص10.

ح - المحاضرات:

- 249 سعود (صالح)، محاضرات حول الاستراتيجية والإستشراف، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

- 250 بوحوش (عمار)، محاضرات حول الإدارة الجزائرية بين التحديد ومحاولات خلق الفعالية في التسيير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1987.
- 251 سعد الله (أبو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص141.
- 252 حاروش (نوردين)، محاضرات حول السياسات الصحية في الجزائر، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
- 253 خنيش (سنوسي)، محاضرات حول التنمية المستدامة، قسم السياسات العامة والتنمية، بقسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013.
- 254 زراية (عمري)، محاضرات حول البيئة والتنمية المستدامة، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016.
- 255 زياني (صالح)، محاضرات حول السياسة البيئية في الجزائر، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.
- 256 زيتوني (كمال)، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2017.
- 257 مغراوي (لقمان)، محاضرات حول السياسات التعليمية في الجزائر، مخصصة لطلبة الدكتوراه قسم السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

ط - المواقع الإلكترونية:

- 258 البرنامج التكميلي لدعم النمو، مصالح رئاسة الحكومة.
راجع الموقع: (www.premier.ministere.gov.dz).
- 259 التنصر في الجزائر، راجع الموقع: (<https://www.marefa.org>).
- 260 الجزائر تدخل مرحلة جديدة بتوقيع عقود طويلة مع دول أوروبية لتعزيز عائدات صادرات الغاز.
راجع الموقع: (<https://www.albawaba.com> :).
- 261 الجغرافيا واشكالية البيئة المغربية واقع وآفاق، راجع الموقع: (www.alukah.net).
- 262 السياسات الفلاحية في الجزائر، راجع الموقع: (<http://www.miragri-algeria.org>).
- 263 خواص ومميزات مادة البولي بروبيلين، راجع الموقع: (www.el-khattab.com).
- 264 إنتاج السمك يشهد إستقرارا، راجع الموقع: (<http://www.aps.dz/ar/economie>).
- 265 ندوة حول المياه، راجع الموقع: ([websitestralesv@2000-2001](http://www.websitestralesv@2000-2001)).
- 266 ندوة حول مصادر تلوث المياه، راجع الموقع: (<http://www.wadelmaghool.com>).

- Sites Web:(en Français- in English):

- 267 Dispositif micro entreprise (**ANSEJ**), le pari de l'avenir
site: (**www.ansej.org.dz**).
- 268 ESCWA, **Integrated Social Policy Report**, From Concept to Practice,
site: 2008 (**http://www.escwa.un.org**).
- 269 **Introduction to Sustainable Development**, Columbia University, Site:
(**https://www.class-central.com/course/coursera-introduction-to-**
- 270 **Ons, Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012, Algérie presse**
service,site: (**http://www.aps.dz/Algerielinflationatteint89en.html**).
- 271 **Sustainable Development in the 21st Century with Ban Ki-moon**, site:
(**https://www.class-central.com/course/coursera-sustainable-**
development).
- 272 **helena, (Maria) Semedo and others, Groundwater Governance a call**
for Action- A Shared Global Vision for2030-
site:(**http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/groundwatergovern**
ance/docs/general/GWG_VISION.pdf).

ملخص الدراسة:
(باللغة العربية)

حسن استغلال الطبيعة وامكانياتها الموردية هو سر الرخاء والتقدم، وهو العمل من أجل خلق الأمل لمستقبل أكثر أماناً وإنصافاً واستدامة، عن طريق استيعاب استراتيجية تتغير بها المجتمعات تكيفا وبقاءً، من خلال النهوض بالمجتمع الجزائري بتقييم جميع أصوله وموارده، بدلا من رصد مشكلاته، ويتطلب هذا حماسا ورغبة وإلهاما ورؤيا، وصولا لانفجار الإمكانيات بقوة، فالتنمية ليست شأنا راهنا وحسب، ولا مجرد تخمينات ضبابية، بل شأن مستقبلي يتطلب استراتيجية بمنهجية علمية، وأدوات وأساليب عملية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص، إذ إنّ البحث عن الفرص ومحاولة تجنب المخاطر محوران مهمان للاستبصار الاستراتيجي من أجل التفوق المجتمعي والحكومي، ومن خلال دراستنا هذه نؤكد أنه لا بد من تحديد الاتجاهات العامة للمستقبل في الجزائر وتمكين المجتمع سعيا نحو تحقيق التنمية البيئية.

وينصب الإهتمام الرئيس فيما سبق بتضمين صيانة البيئة الطبيعية في إطار التنمية الوطنية بنسبة تلوث أقل، وعملية تضمين الحماية الطبيعية في التنمية ليست واضحة ولا هي سهلة بوجود العقبات والتعقيد الذي يعترض الحكومة عند صياغة سياساتها الوطنية، ولكن يبقى الدور الرئيس للوصول إلى غايات التنمية هو بناء مؤسسات منصفة ومواطن سليم ثقافيا (من خلال الدور التوعوي المتجدد للتربية البيئية والروحية)، وهنا تُملك القدرة على التشخيص والإعداد والإصدار، ومن ثم التقويم باستمرار للمشكلات الجديدة، وتُبنى سياسات التصحيح الاقتصادي لتحقيق الإنماء القابل للاستمرار لرفع المستوى المعيشي بخلق الاستثمارات المحلية، وجلب الاستثمارات الأجنبية بحذر ونباهة وتوسيع دور القطاع الخاص دون مزاحمته في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الإصلاح والإسراع بوتيرته وتحرير القطاع المالي والمصرفي انطلاقا من الدور الذي يلعبه في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. بغرض الوصول إلى ثقافة تحمل فلسفة إدارة الدولة بحيث تكون إيراداتها أكثر من نفقاتها وإلا يكون الافلاس نتيجتها الحتمية، وبالتالي إن السعي لتحقيق استراتيجية التنمية البيئية بحاجة إلى كفاءة اقتصادية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية، وبدورها تحمي البيئة الطبيعية باسترداد النقانة الملائمة والعمل المشترك لجميع الشبكات.

يبقى أن نؤكد من خلال دراستنا أننا بحاجة إلى الارتكاس الى استراتيجية جديدة في الجزائر نستطيع بفضلها تلبية الحاجات من أجل دولة حديثة، فإلى حين قد تتأجل هذه الحاجة لغياب الثقافة كنقطة ارتكاز، ولا بد أن ننوه إلى أنّ استمرار الإشكالات البيئية خاصة الفقر والبطالة يعتبر أحد النواحي الخطيرة جدا على البيئة الوطنية، ولعل حقيقة أن عددا كبيرا من الناس مازالو يموتون في البحر والقلقل الاجتماعية والتفاوت، لهو نتيجة تدهور اقتصادي واعتراضات إدارية تصطدم بالتنمية سببها عدم فهم الخصوصيات وعدم إدراك التشابهات، وما لا يصدق أن تجد أعدادا كبيرة من هذه البيئة بما فيها النوع الانساني- تفنى وتختفي نتيجة غياب الحماية والحرمان المتواصل ونتيجة اللامسؤولية، وقد تكون الحيادية واللامعقولية أحيانا من أنبل الأفعال الحكومية والانسانية، وهنا تكمن الثقافة.

ABSTRACT:
(In English)

The good use of nature and its resources is the secret to prosperity and development, and also it's working in order to create a hope for a fair, Safe and sustainable future, by a changeable strategy which results adaptive and survival societies, by promoting Algerian society and evaluating all its assets and resources rather than monitoring its problems. This requires enthusiasm, desire, assimilation, inspiration and a vision in order to explode the potential forcefully. Development is not only a matter of course, nor is it a foggy speculation, but it is a future business that requires a strategy with a scientific methodology, practical tools and methods to face challenges and seize opportunities. The search for opportunities and the attempt to avoid risks are important themes of strategic foresight for societal and governmental excellence. Through our research, we emphasize that the general trends of the future and the empowerment of society in the pursuit of environmental development must be defined.

In the past, the main concern was to include the conservation of the natural environment in the national development framework, with less pollution, and the process of integrating natural protection into development is neither clear, nor easy with the obstacles and complexity faced by the government in formulating its national policies, but the key role to reach development goals is to build equitable institutions, And a culturally right citizen (renewed awareness role for environmental and spiritual education), and here have the ability to diagnose, prepare, issue and then continuously evaluate new problems, and Adopt policies of economic correction to achieve sustainable development to raise the standard of living by creating local investments, attracting foreign investments with caution and integrity, and expanding the role of the private sector in economic and social activity, Deepening reform and accelerating its pace, and liberalizing the financial and banking sector based on its role in promoting growth and economic development. Thus, the philosophy of the administration of the state must be its revenues more than its expenses, otherwise bankruptcy will be the inevitable result, and therefore, the pursuit of an environmental development strategy needs economic efficiency through which social development is achieved, which in turn protects the natural environment with appropriate technology and joint action by all networks.

It remains to emphasize in the end that we need to rely on a new strategy in Algeria, in which we can meet the needs, until such time may be postponed the absence of culture as a focal point. We must note that the persistence of environmental problems, especially poverty and unemployment, is one of the most serious aspects of the national environment, and perhaps the fact that a large number of people continue to die at sea, social unrest and inequality, as a result of economic deterioration and administrative objections to development related to the lack of understanding of privacy and lack of awareness of similarities. Unbelievably, large numbers of this environment, including human beings, die and disappear as a result of the absence of protection, constant deprivation and irresponsibility, and sometimes irrationality is one of the noblest acts of government and this is the culture.

ABSTRACT:
(En Français)

Le bon usage de potentiel naturel est le secret de la prospérité et du progrès, qui doit créer l'espoir d'un avenir plus sûr, plus équitable et durable, en absorbant un changement stratégique dans lequel les sociétés changent, s'adaptent et survivent, en promouvant la société algérienne en évaluant tous ses actifs et ses ressources au lieu de surveiller ses problèmes. Désir, assimilation, inspiration et vision à l'explosion de possibilités, le développement n'est pas seulement une évidence, non seulement le brouillard est supposé, mais un problème à venir nécessite une stratégie comportant une méthodologie scientifique, des outils et des méthodes pratiques pour faire face aux défis et saisir les opportunités, tout en recherchant les opportunités et en essayant d'éviter les risques. Deux domaines importants de prospective stratégique pour l'excellence sociale et gouvernementale, et à travers nos recherches, soulignent la nécessité d'identifier les tendances générales de l'avenir et l'autonomisation de la société dans la poursuite du développement environnemental.

Dans le passé, la principale préoccupation était d'inclure la conservation de l'environnement naturel dans le cadre de développement national avec moins de pollution. Des institutions équitables et un citoyen culturellement sain (rôle de sensibilisation renouvelable pour l'éducation environnementale et spirituelle), et ont ici la capacité de diagnostiquer, préparer, puis évaluer en permanence de nouveaux problèmes, et d'adopter des politiques d'ajustement économique pour réaliser un développement durable Vivre la création d'investissements nationaux, attirer prudemment les investissements étrangers, étendre le rôle du secteur privé dans l'activité économique et sociale, approfondir les réformes et accélérer leur rythme, et libéraliser le secteur financier et bancaire du rôle qu'il joue dans la promotion de la croissance et du développement économique; la philosophie de gestion de l'État doit donc être davantage La faillite en est la conséquence inévitable.

Il reste enfin à souligner que nous devons nous appuyer sur une nouvelle stratégie en Algérie, grâce à laquelle nous pourrions répondre aux besoins, jusqu'à ce que ce besoin puisse être différé en raison de l'absence de culture au centre de l'attention, nous devons noter que la persistance des problèmes environnementaux, notamment la pauvreté et le chômage, constitue l'un des aspects très graves de l'environnement national, Peut-être le fait qu'un grand nombre de personnes continuent de mourir en mer, les troubles sociaux et les inégalités résultant de la détérioration de la situation économique et des obstacles administratifs au développement liés au manque de compréhension de la vie privée et au manque de prise de conscience des similitudes, et trouvent incroyablement un grand nombre de cet environnement, notamment la décimation humaine et Takht En l'absence de protection, de privation persistante et d'irresponsabilité, l'irrationalité peut parfois être la plus noble des actions du gouvernement et c'est là que réside la culture.

فهرست الدراسة

فهرست الدراسة:

2	الإهداء.....
3	شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ وَامْتِنَانٌ
4	مُقدمة.....

مدخل تمهيدي:

14	- الاستراتيجية ومقاصد التنمية البيئية (عصر التنمية).....
26	- حماية البيئة الوطنية مسؤولية أممية.
33	- دمج البعد البيئي في خطط التنمية ومصادر الصيانة.....
40	- البعد الاستراتيجي للسياسة الدولة (المصلحة في التنمية).....
42	- محورية الثقافة للتنمية

الفصل الأول:

التأصيل البيئي لواقع التنمية في الجزائر.

46	- تمهيد.....
47	- المبحث الأول: الطبيعة الجغرافية والسيئات الديمغرافية للجزائر.
59	- المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
67	- المبحث الثالث: بيئة الجزائر السياسية والإدارية.....
81	- الخلاصة والاستنتاجات.....

الفصل الثاني:

التحديات والاختلالات البيئية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الوطنية.

- 83 |تمهيد -
- 84 |المبحث الأول: الإشكالات الاجتماعية في الجزائر وأبعادها -
- 105 |المبحث الثاني: إشكالات البيئة الاقتصادية في الجزائر -
- 115 |المبحث الثالث: تدهور البيئة الطبيعية في الجزائر -
- 127 |الخلاصة والاستنتاجات. -

الفصل الثالث:

خيارات الجزائر في سياق التنمية الوطنية.

- 129 |تمهيد -
- 130 |المبحث الأول: الخطط الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية. -
- 175 |المبحث الثاني: الخطط الاجتماعية لحماية البيئة الوطنية. -
- 194 |المبحث الثالث: حماية البيئة الطبيعية في الجزائر -
- 221 |الخلاصة والاستنتاجات. -

الفصل الرابع:

استراتيجية الإعمار والحماية البيئية القابلة للاستمرار في الجزائر.

- 223 |تمهيد -
- 224 |المبحث الأول: الإنماء الإقتصادي ودوره الاجتماعي. -
- 236 |المبحث الثاني: تهمين مكتسبات الطبيعة والبيئة في الجزائر من خلال ثنائية التكيف:
(التقانة - الإصلاح الإداري). -
- 256 |المبحث الثالث: التربية البيئية والثقافة والمواطنة، مفاهيم استراتيجية لإصلاح البيئة
الوطنية في الجزائر -
- 267 |الخلاصة والاستنتاجات. -
- 268 |خاتمة. -
- 274 |قائمة الملاحق -
- 292 |قائمة المصادر والمراجع -
- 317 |المُلخَص -